بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

نبني على أسس قوية

تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية
وحوكمة الشركات - ٢٠٢٥

هويتنا

مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني (المجموعة) هي مؤسسة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وتحظى بتقدير واسع نظراً لقوة علامتها التجارية وتنوع عملياتها التشغيلية.

مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مدرجة في سوق دبي المالي. وتشمل قطاعات أعمال المجموعة الرئيسية ما يلي: **قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، قطاع الأعمال المصرفية الشخصية وإدارة الثروات، قطاع الأسواق العالمية والخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية.**

تزاول المجموعة نشاطها وتتمتع بحضور بارز في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وألمانيا، وروسيا، ومملكة البحرين. وتمتلك مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا. كما تعد المجموعة واحدة من أكبر جهات العمل وأكثرها ثراءً من حيث الشمول والتنوع الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يضم فريق عملها **ما يزيد على ٣٥,٠٠٠ موظف يمثلون ١٠٨ جنسيات.**

المحتويات

٠٢ نبذة عن التقرير
٠٤ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني
٠٦ كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٠٨ كلمة كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
١٠ أبرز إنجازات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٥
١٤ نهجنا تجاه المناخ والطبيعة
١٤ ريادة إقليمية في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)
١٤ تعزيز إفصاحاتنا المتعلقة بالطبيعة تماشياً مع إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)
١٥ تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
١٥ منهجية تقييم الأهمية النسبية
١٥ منهجية تحليل الأهمية النسبية
١٧ الموضوعات ذات الأهمية النسبية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٣٢ التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة
٣٤ التمويل المستدام
٤٦ استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٧٢ نهجنا في إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٨٢ حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
١٠٢ الممارسات البيئية
١١٦ الحوكمة الاجتماعية
١٤٢ الريادة في خدمة العملاء والمجتمعات
١٥٨ الملحق

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمزيد من المعلومات
emiratesnbd.com

لمحة عامة:

نبذة عن التقرير
صفحة ٢

التمويل المستدام
صفحة ٣٤

الحوكمة المؤسسية
صفحة ٨٢

الممارسات البيئية
صفحة ١٠٢

الحوكمة الاجتماعية
صفحة ١١٦

الريادة في خدمة العملاء والمجتمعات
صفحة ١٤٢

نبذة عن التقرير

يوثق تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥ التقدم المستمر الذي تحرزه المجموعة في إدارة الجوانب المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وترسيخ ممارسات الاستدامة. ويهدف التقرير إلى إطلاع أصحاب المصلحة بشفافية تامة على مبادراتنا وأدائنا في هذا الصدد، ورصد واستعراض الفرص المتاحة لتعزيز القيمة المضافة على مستوى المجموعة.

كما يسلط التقرير الضوء على مسيرتنا وجهودنا المتواصلة، ويؤكد التزامنا بالنهوض بالتمويل الأخضر، ودعم التنمية الاجتماعية، وترسيخ أطر حوكمة فعالة وشاملة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث تتجاوز استراتيجيتنا في هذا المجال حدود إدارة المخاطر والفرص المناخية، لتركز بشكل جوهري على ابتكار منتجات وحلول مالية تخلق قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمجتمع والبيئة. وبينما يشكل العمل المناخي حجر الزاوية في جهودنا، فإننا نولي القدر نفسه من الاهتمام لمعالجة طيف أوسع من الأولويات البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة.

ومنذ تأسيسها، واصلت المجموعة تعزيز مكانتها الريادية في القطاع المصرفي، مدفوعةً بالتزام أصيل تجاه التميز والابتكار والاستدامة. ويستعرض هذا التقرير موضوعات الاستدامة ذات الأولوية التي تم تحديدها من خلال تقييم الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٥، كما يبرز مبادراتنا الرئيسية عبر مختلف قطاعات الأعمال، والتي تدعم توجهنا الاستراتيجي في مجال التمويل المستدام.

لا يقتصر تقرير المجموعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥ على استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد فحسب، بل يؤكد أيضاً على التزامنا بدعم أهداف الاستدامة الوطنية الشاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة. واستجابةً لإعلان هذا العام ٢٠٢٥ "عام المجتمع"، وجهنا بوصلة مبادراتنا نحو تعزيز الأثر الإيجابي وخلق قيمة مشتركة ممتدة الأجل لصالح الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

التوافق مع المعايير العالمية والأولويات الإقليمية الرائدة

نحرص على إعداد إفصاحاتنا المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها لضمان الوضوح والاتساق وقابلية المقارنة في تقاريرنا. ويمكن الاطلاع على قائمة شاملة لأحدث إفصاحات المجموعة المرتبطة بالاستدامة في قسم الملاحق، والتي تم الاستناد إليها عند إعداد هذا التقرير.

تلتزم المجموعة في إفصاحاتها بتطبيق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI ٢٠٢١) ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB). كما تتوافق تقاريرنا مع دليل إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الصادر عن سوق دبي المالي، وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE). وتعزيزاً للشفافية، تتبنى المجموعة أطراً مرجعية إضافية تشمل توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).*

نعتز كذلك بكوننا أحد الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وتواصل الاسترشاد بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ودليل إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الصادر عن سوق دبي المالي.

تبدأ المجموعة، من خلال تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥، في دمج متطلبات الإفصاح بما يتماشى مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S١ و S٢) الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB). وتأتي هذه الخطوة تأكيداً على التزام المجموعة بتعزيز الشفافية والاتساق والشمولية في التقارير المالية المرتبطة بالاستدامة، وتقوية أطر الحوكمة والرقابة المؤسسية على الممارسات ذات الصلة.

بدأت المجموعة أيضاً في تقديم التقارير إلى (مشروع الكشف عن الكربون) منذ عام ٢٠٢٣ وهو ما يعزز التزامنا المستمر بالشفافية والمساءلة. كما انضمت شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول، الذراع المختص بإدارة الأصول في المجموعة، إلى مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول.

> "وقد كثفت المجموعة خلال عام ٢٠٢٥ جهودها لمواءمة عملياتها مع الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مستهدفةً بذلك رفع مستوى المرونة على الصعيدين البيئي والاجتماعي. ويعد هذا العام محطة مفصلية تؤكد التزامنا بدعم تطلعات الدولة نحو إرساء دعائم اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون."

وقد كثفت المجموعة خلال عام ٢٠٢٥ جهودها لمواءمة عملياتها مع الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مستهدفةً بذلك رفع مستوى الصعيدين البيئي والاجتماعي. ويعد هذا العام محطة مفصلية تؤكد التزامنا بدعم تطلعات الدولة نحو إرساء دعائم اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون.

تنسجم استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع المبادرات الوطنية الرئيسية، مما يعكس دعمنا لأجندة الاستدامة طويلة الأجل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه المبادرات على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة الإمارات الاستراتيجية للحياد المناخي ٢٠٥٠، والتي تضع دولة الإمارات في طليعة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الملتزمة بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠. كما نسترشد في مسيرتنا بـ "الأجندة الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠" و"رؤية الإمارات ٢٠٣٠"، اللتين تضعان التحول نحو اقتصاد أخضر قائم على المعرفة في صدارة أولوياتهما.

ويدعم هذا التوافق الاستراتيجي مع الاستراتيجيات الوطنية مساهمتنا في تحقيق رؤية "مئوية الإمارات ٢٠٧١". كما ينسجم مع الإصدار الثالث المحدث من التقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنياً لدولة الإمارات، الأمر الذي من شأنه دفع الجهود المشتركة نحو التحول إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون. وتأكيداً على هذا النهج، ندعم في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني إعلان دبي للتمويل المستدام الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو ما يسهم في ترسيخ مبادئ الاستدامة في مجمل عملياتنا المالية.

شهد عام ٢٠٢٥ نقلة نوعية في الأطر التنظيمية للمناخ، حيث أصدرت دولة الإمارات لوائح جديدة تمنح بموجبها المؤسسات فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها وتحقيق الامتثال، مع احتمالية فرض غرامات مالية في حال عدم الالتزام بعد انقضاء هذه المهلة. ويأتي السجل الوطني لأرصدة الكربون (NCCR) في صلب هذه المنظومة المستحدثة، إذ يلزم المؤسسات التي تتجاوز انبعاثاتها سقفا محددا بالإفصاح عن انبعاثاتها التي تندرج ضمن النطاقين ١ و٢. كما يمهد هذا الإطار الطريق أمام الجهات المختصة لتطبيق آلية "سعر الظل للكربون" بهدف توجيه قرارات الاستثمار والسياسات العامة بصورة أكثر دقة ووعيا عبر مختلف القطاعات.

يستعرض هذا التقرير أنشطة وإنجازات المجموعة خلال الفترة الممتدة من ١ يناير ٢٠٢٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ما لم يذكر خلاف ذلك. ويشمل نطاق التقرير كافة الشركات التابعة للمجموعة؛ لضمان تقديم رؤية شاملة حول التزاماتنا وتأثيرنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وللاطلاع على البيانات التفصيلية والمؤشرات الخاصة بـ "دينيزبنك"، يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي المتكامل المستقل الخاص به.

شرعت المجموعة في تطبيق نطاق تأكيد محدود يقتصر على انبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث المرتبطة بسفر الأعمال. وسيكون تقرير التأكيد المحدود متاحاً في النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على موقعنا الإلكتروني www.emiratesnbd.com ونوصي بقراءته بالكامل.

كما تتوفر معلومات إضافية حول المجموعة على موقعنا الإلكتروني: www.emiratesnbd.com.

يجري تحديث تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ونشره سنوياً. وسيكون هذا التقرير والتقارير المستقبلية متاحة للتنزيل باللغتين العربية والإنجليزية عبر موقعنا الإلكتروني. للاستفسارات والملاحظات حول هذا التقرير، يرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني GroupESG@emiratesnbd.com.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أولوية مؤسسية بالنسبة للمجموعة، كما أنها دعامة رئيسية يرتكز عليها نجاحنا المستدام، وبرهان على التزامنا الأصيل بقيم النزاهة والثقة والممارسات المصرفية المسؤولة. وفي هذا الإطار، فإننا نكرس جهودنا لدمج هذه المعايير في صميم ثقافتنا المؤسسية، وعملياتنا التشغيلية، واستراتيجيتنا الشاملة لضمان تنفيذ مبادراتنا وأنشطتنا بأعلى درجات المسؤولية وبما ينسجم مع أولويات وتطلعات أصحاب المصلحة.

رؤيتنا

تهدف رؤيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المقام الأول إلى تحقيق دمج سلس ومتكامل لمعايير الاستدامة عبر مختلف قطاعات أعمال المجموعة واستراتيجيتها. وتنبثق هذه الرؤية من جهودنا الدؤوبة للعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واسترشادنا بأرقى المعايير العالمية وأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال.

وبالمثل، تشارك المجموعة بفاعلية في فرق العمل التي تعنى بتعزيز التمويل المستدام والتعامل مع المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في القطاع المالي، كما تحرص على الامتثال لأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالتقارير والإفصاحات وإدارة المخاطر ذات الصلة بعملياتها والقطاع المالي ككل.

استراتيجيتنا

تحرص المجموعة على دمج استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل شامل في جميع قطاعاتها أعمالها وعلى مستوى كافة شركاتها التابعة، ضماناً للاتساق التام في تنفيذ التزاماتها في مجال الاستدامة. كما تواصل المجموعة التعاون مع أصحاب المصلحة وقياس أدائها وفقاً للمعايير العالمية الرائدة في القطاع، وذلك لتعزيز مستويات الأداء والشفافية في هذا الصدد.

يعزز إطار الحوكمة قيم النزاهة والشفافية والمساءلة على مستوى كافة عمليات المجموعة. ومن خلال دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صميم ثقافتنا وعملياتنا واستراتيجيتنا، فإننا ندعم آليات صنع القرار، ونعزز مرونتنا المؤسسية على المدى الطويل، فضلاً عن رفع قدرتنا على الحد من المخاطر عبر حلول التمويل المستدام.

الحوكمة

أهدافنا

- الوصول بقيمة التمويل المستدام إلى **٣٠ مليار دولار أمريكي** بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تمويل مشاريع التحول في مجال الطاقة.
- إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن آلية تقييم الأداء الخاصة بالإدارة العليا للمجموعة، في خطوة من شأنها تعزيز التزام المجموعة بتسريع وتيرة المبادرات المناخية ودعم استراتيجيات الاستدامة.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى سلسلة القيمة
تحرص المجموعة على دمج استراتيجيتها للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر كافة مراحل سلسلة القيمة، لتكون هذه المبادئ حاضرة في كل جوانب عملنا، سواء في عمليات جمع التمويل أو العمليات الداخلية أو التواصل مع العملاء. ويساعد هذا النهج المتكامل المجموعة على رصد المخاطر المرتبطة بالاستدامة وإدارتها والتخفيف من تداعياتها بكفاءة، بالتوازي مع استثمار الفرص الواعدة التي تخلق أثراً إيجابياً قابلاً للقياس لصالح العملاء والكوادر البشرية والموردين والمجتمع وأصحاب المصلحة على نطاق أوسع.

الأنشطة الأولية: تشمل الأنشطة الأولية تعاملاتنا مع المستثمرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، ضمن سياق عمليات جمع وإدارة رؤوس الأموال. وفي هذه المرحلة من سلسلة القيمة، تظل مخاطر الاستدامة عند مستويات محدودة نسبياً؛ بفضل ممارسات وأطر الحوكمة القوية التي تعتمدها المجموعة، وامتثالها الصارم للمعايير الدولية، إلى جانب سياسات المخاطر الحصيفة التي تطبقها. وفي المقابل، ينطوي هذا المجال على فرص متزايدة لتوسيع نطاق التمويل المستدام الداعم لمرحلة التحول وقنوات الاستثمار الأخضر، في ظل تنامي طلب السوق على رأس المال المسؤول.

العمليات الداخلية: يركز هذا المحور على العمليات والأنشطة التي تمكن المجموعة من تقديم حلول وخدمات متميزة لعملائها، كما يشمل إدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الموظفين والموردين ومقدمي الخدمات. وتتسم تحديات الاستدامة في هذه المرحلة بطبيعتها المعقدة والمتشعبة، إذ تغطي مجالات حيوية مثل كفاءة استخدام الموارد، وممارسات الشراء الأخلاقية، وخصوصية البيانات، ورفاه الموظفين. ويضمن اعتماد استراتيجيات مرنة ودمج ممارسات الاستدامة في صميم العمليات اليومية نجاح المجموعة في تخفيف حدة المخاطر، بالتزامن مع إرساء ثقافة مؤسسية قوامها المسؤولية والابتكار.

الأنشطة النهائية: تتمثل الأنشطة النهائية في ضخ وتوظيف رؤوس الأموال في الاقتصاد الأوسع، وهي المرحلة التي تنطوي على أعلى درجات التركز للمخاطر المرتبطة بالاستدامة، وفي الوقت ذاته توفر أهم الفرص الواعدة. وفي ظل تحول الأسواق العالمية نحو نماذج نمو شاملة ومنخفضة الكربون، تقف المجموعة على أرض صلبة وتتمتع بمكانة متميزة تؤهلها لتمويل هذا التحول وتسريع وتيرته. وتستند المجموعة إلى محفظة متنوعة من حلول الإقراض المستدام والمنتجات الخضراء والاستثمارات الموجهة، لدعم عملائها والقطاعات ذات الصلة نحو تحقيق مستهدفاتها في مجال الاستدامة.

مستهدفاتنا البيئية

التزاماً بخفض بصمتنا البيئية وانسجاماً مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠، تطبق مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أفضل الممارسات المسؤولة والمبتكرة وتضطلع بدور ريادي في المساهمة بتحقيق الأهداف الوطنية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

أهدافنا

- خفض سنوي لانبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة **٥%** حتى عام ٢٠٢٧، مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠٢٣.
- خفض انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة **٣٠%** بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠٢٣.
- الالتزام بتحسين كفاءة استهلاك المياه لكل موظف بنسبة **٥%** سنوياً، ودعم الإصدار الثالث المحدث من التقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنياً لدولة الإمارات.

مستهدفاتنا الاجتماعية

تشكل المسؤولية المجتمعية، وتمكين كوادرنا البشرية، وتنمية المجتمع، دعائم أساسية تستند إليها استراتيجيتنا للنمو. كما ندرك بحكم موقعنا الريادي في القطاع المصرفي الإقليمي قدرتنا على إرساء قيمة مجتمعية مستدامة وراسخة الأثر؛ وذلك عبر بناء شراكات مثمرة مع المؤسسات التعليمية تهدف إلى رعاية المواهب المحلية الواعدة، وتأهيل الخريجين، والمساهمة في تحقيق مستهدفات أجندة التوطين في دولة الإمارات.

أهدافنا

- تمثيل المرأة بنسبة **٢٥%** في المناصب القيادية العليا بحلول عام ٢٠٢٧.

رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

كان العام ٢٠٢٥ محطةً مفصليةً في مسيرة المجموعة، واصلنا خلالها المضي بخطى واثقة نحو تحقيق تطلعاتنا لبناء مؤسسة مالية أكثر ابتكاراً ومرونةً وتضع الاستدامة في صلب توجهاتها الاستراتيجية. ويعكس أداؤنا القوي خلال العام مكانتنا الريادية على مستوى القطاع، ويؤكد قناعتنا بأن تحقيق القيمة المستدامة على المدى الطويل يرتكز في جوهره على النمو المسؤول، والحوكمة الرشيدة، والمواءمة الوثيقة مع الأولويات الوطنية، وفي طليعتها "رؤية نحن الإمارات ٢٠٣١" و"استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي ٢٠٥٠".

جاءت التشريعات المناخية الجديدة التي أقرتها دولة الإمارات في عام ٢٠٢٥ لتؤكد على الضرورة الملحة للمضي قدماً في أجندتنا المناخية. وفي هذا السياق، تواصل المجموعة التزامها الأصيل بتمكين عملائها من مواكبة هذه المتطلبات التنظيمية، مع الحرص على دعم المستهدفات الوطنية للحياد المناخي ودعم مسار التحول العادل. كما عملت المجموعة طيلة العام على توسيع نطاق قياس الانبعاثات وتعزيز فهمها للديناميكيات المناخية للقطاعات المختلفة، فضلاً عن عقد لقاءات وورش عمل موجهة لرفع جاهزية فرق العمل في الصفوف الأمامية وتمكينهم من استيعاب المخاطر والفرص المناخية؛ الأمر الذي انعكس إيجاباً على جودة الدعم المقدم للعملاء عبر مختلف القطاعات في رحلتهم لتبني نماذج اقتصادية منخفضة الانبعاثات.

تواصل الاستدامة توجيه بوصلة قراراتنا الاستراتيجية، كما أنها تمثل المرجعية التي نستند إليها في نهجنا تجاه إدارة المخاطر، وهيكلة الحلول التمويلية، وبناء علاقات ممتدة مع العملاء. كما أن ريادتنا في مجال التمويل المستدام، والتي تتجلى من خلال دعمنا لمشاريع البنية التحتية التحويلية وإصدار تقريرنا الأول المتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)، تبرهن على نجاحنا في دمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صلب عملياتنا، إلى جانب الأهمية المتنامية للتمويل في دفع التقدم على الصعيدين البيئي والاقتصادي.

"نكرس جهودنا لتعزيز التمكين الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في المجتمعات التي نخدمها، عبر حزمة متكاملة من مبادرات الشمول المالي، والشراكات الفاعلة، والبرامج الاجتماعية الموجهة."

تظل كوادرنا البشرية حجر الزاوية في مسيرة نجاحنا. وقد استكملنا خلال عام ٢٠٢٥ استثمارنا في برامج تطوير القيادات، والتوطين، ومهارات المستقبل، لتمكين موظفينا من الإبداع والابتكار وتقديم تجربة مصرفية استثنائية، بالتوازي مع تعزيز المرونة التشغيلية والبنية الرقمية للمجموعة.

وبنفس القدر من الاهتمام والعناية، يتجدد التزامنا المجتمعي، حيث نكرس جهودنا لتعزيز التمكين الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في المجتمعات التي نخدمها، عبر حزمة متكاملة من مبادرات الشمول المالي، والشراكات الفاعلة، والبرامج الاجتماعية الموجهة.

وفي إطار رؤيتنا المستقبلية، تعتزم المجموعة استكمال مساعيها لصياغة مستقبل العمل المصرفي المسؤول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وتأكيد ريادتها في مجال الاستدامة، ومساعدة العملاء على التكيف مع التحولات التنظيمية والسوقية المستمرة، لتحقيق عوائد مستدامة وقيمة مضافة لأصحاب المصلحة من العملاء والموظفين والمساهمين والمجتمع.

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

رسالة كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أول

بنك في العالم يصدر تقريراً متوافقاً مع معايير الاستدامة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)

”
في عام ٢٠٢٥، حظيت جهود المجموعة في مجال الاستدامة بتقدير خارجي قوي من خلال العديد من التكريمات الدولية.“

شكل عام ٢٠٢٥ علامة فارقة في مسيرة الاستدامة للمجموعة، حيث كثفنا جهودنا لتوطيد أسس استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ورفع مستوى مواءمتها مع المعايير العالمية ذات الصلة. وكان أبرز إنجازاتنا في هذا الصدد انفرادنا بكوننا أول بنك في العالم يصدر تقريراً متوافقاً مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)؛ الأمر الذي شكل نقلة نوعية عززت وضوح إفصاحاتنا وقابليتها للمقارنة وجاهزيتها للتدقيق المستقل، وانعكس أثره بوضوح على تصنيفاتنا الإيجابية في مؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أحرزنا تقدماً ملموساً على صعيد تنفيذ أجندتنا المتعلقة بالمناخ والطبيعة، وهو ما تكلل بإطلاق خطتنا الانتقالية الأولى وتوسيع نطاق التحليلات المناخية على مستوى قطاعات الأعمال، فضلاً عن تحسين دقة قياس الانبعاثات الممولة، وتشغيلياً، نجحنا في خفض الأثر البيئي لعملياتنا بفضل تفعيل مبادرات الاقتصاد الدائري، والمضي قدماً في الحصول على شهادات المباني الخضراء. وفي سياق متصل، حرصنا على تعزيز مواءمتنا مع الأطر العالمية الناشئة المتعلقة بالطبيعة، بما في ذلك التبني التدريجي لتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD). كما عززنا شراكاتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)، وجامعة كامبريدج، وجامعة خليفة، بالتزامن مع عضويتنا النشطة في مبادرة الأسواق المستدامة (SMI).

ظل التمويل المستدام والتمويل الانتقالي في صدارة سلم أولوياتنا الاستراتيجية بالمجموعة، وفي هذا الإطار، أنجزنا تحديثاً شاملاً لإطار التمويل المستدام، لضمان مواكبته للمستهدفات الوطنية المتمثلة في "استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي ٢٠٥٠" و"الأجندة الوطنية الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠". كما عززنا دورنا التمويلي في مشاريع البنية التحتية الحيوية منخفضة الكربون، وكان في مقدمتها مشروع الخط الأزرق لمترو دبي. أما على صعيد الابتكار، فقد خطونا خطوات نوعية شملت إطلاق المساعد الافتراضي الذكي للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG Chatbot)، إلى جانب إدخال تحسينات تعزز الاستدامة ضمن عمليات البطاقات.

داخلياً، واصلنا الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية عبر برامج تدريبية شاملة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، شملت كافة المستويات التنظيمية وصولاً إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. كما قمنا بتوسيع شبكة رواد الاستدامة (Green Champions)؛ الأمر الذي أسهم في تعميق دمج الاستدامة ضمن أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، والعمليات التجارية.

واستشرافاً للمستقبل، نعتزم في عام ٢٠٢٦ طرح حلول تمويلية مستدامة تتوافق بشكل وثيق مع احتياجات العملاء، وتطوير أدواتنا الرقمية ومنها "حاسبة البصمة الكربونية" ومنهجيات قياس الانبعاثات الممولة بشكل مباشر أو غير مباشر عبر التسهيلات المصرفية. كما سنعمل على تأكيد المواءمة مع الأطر العالمية، بما فيها أطر التخطيط الانتقالي (ISFD) وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)، مع استمرارنا في تطوير أدوات متخصصة مثل "أداة رصد الجرائم البيئية" لتعزيز جهود حماية البيئة.

وختاماً، يظل التزامنا ثابتاً، ومسارنا واضحاً: ريادة متواصلة للعمل المصرفي المسؤول الذي يحقق نتائج بيئية واجتماعية ملموسة وقابلة للقياس ويدعم تطلعات دولة الإمارات لبناء مستقبل مستدام وشامل.

فيجاي بينز
كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أبرز إنجازات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٥

بنك الإمارات دي الوطني يتربع في الصدارة في ملف الاستدامة، حيث توجت جهوده بتقدير واسع وجوائز مرموقة على مدار العام وخاصة خلال حفل توزيع جوائز يوروموني والذي حصد خلاله جوائز **"أفضل بنك للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة"** و **"أفضل بنك للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الشرق الأوسط"** و**"أفضل صفقة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الشرق الأوسط ٢٠٢٥"**

EUROMONEY AWARDS FOR EXCELLENCE 2025

الأول

المؤسسة المصرفية الأولى عالمياً التي تصدر تقريراً متوافقاً مع متطلبات مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)

الإسهام في تشكيل الأطر العالمية

من خلال المشاركة في مجموعات العمل التابعة لـ PCAF وTISFD.

PCAF Partnership for Carbon Accounting Financials

TISFD TASKFORCE ON INEQUALITY and SOCIAL-RELATED FINANCIAL DISCLOSURES

سباق الوحدة للجري

النسخة الثامنة من فعالية "سباق الوحدة للجري" السنوية بمشاركة

٤,١٠٠ مشارك

رقم ١

أول بنك في الشرق الأوسط حاصل على ٥٣ اعتمادًا من فئتي "LEED Platinum" و"LEED Gold"

LEED PLATINUM 2025

إتمام عملية طرح وإدراج أول إصدار عالمي لصكوك تمويلية مرتبطة بالاستدامة بقيمة

٥٠٠ مليون دولار أمريكي

من مصرف الإمارات الإسلامي، وهي صكوك متوافقة بالكامل مع معايير الرابطة الدولية لأسواق المال.

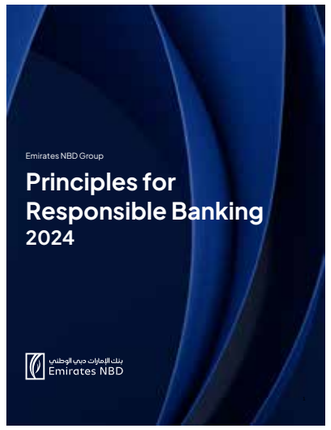

تقرير الصيرفة المسؤولة

إصدار أول تقرير للمجموعة حول مبادئ الصيرفة المسؤولة (PRB)

أبرز إنجازات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

أسبوع العمل المناخي في لندن

عزّزنا مكانتنا كمشارك فاعل في قيادة الاستدامة على المستوى الدولي من خلال مشاركتنا في أسبوع العمل المناخي في لندن، والإسهام في مناقشات رفيعة المستوى حول استراتيجية المناخ وتمويل التحول.

برنامج المتطوعين Exchanger

حصل على الجائزة الذهبية لأفضل مبادرة مجتمعية ضمن جوائز سعادة الموظفين.

برنامج المتطوعين Exchanger احتفاءً بمرور ١٠ أعوام على إطلاقه، وبمشاركة تجاوزت

١٦٠,٠٠٠ ساعة

ساهموا في مبادرات مجتمعية لصالح أكثر من

١,١ مليون منتفع

غرفة دبي DUBAI CHAMBER للتجارة COMMERCE

فوز برنامج "إكستشينجر" للتطوع بالجائزة الذهبية في فئة "أفضل مبادرة ذات تأثير مجتمعي"ضمن جوائز "سعادة الموظفين"

الحصول على وسام الأثر المجتمعي - الفئة الذهبية من الصندوق الوطني للمسؤولية الاجتماعية للشركات "مجرى" للعام الثاني على التوالي

الأول

بنك الإمارات دي الوطني يصبح أول بنك يطلق المساعد الافتراضي الذكي للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG Chatbot) المرتبط بتقرير الاستدامة، مما يتيح إجراء محادثات سلسة تحاكي الحوار البشري حول جهودنا في هذا المجال.

الأعلى تصنيفاً

البنك الأعلى تصنيفًا في المنطقة من حيث تقييمات الاستدامة (ESG) بما في ذلك تصنيفات S&P Bloombergg، مع حصوله على تصنيف AA من MSCI في عام ٢٠٢٥.

S&P Global
Bloomberg
MSCI

التوقيع على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

٩,٩ مليار دولار

تسهيلات التمويل المستدام في ٢٠٢٥

١٠٠%

تخصيص السندات الخضراء - تحقيق نسبة تخصيص ١٠٠% في عام ٢٠٢٥، مع مراجعة من مدقق مستقل من طرف ثالث

IUCN

تنفيذ مبادرات شبابية لدعم برامج "شباب من أجل الاستدامة" ومؤتمر الشباب بتنظيم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

نهجنا تجاه المناخ والطبيعة

ريادة إقليمية في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)

أصدر مجلس معايير الاستدامة الدولية في يونيو ٢٠٢٣ المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية (IFRS S1) و(IFRS S2). ويؤسس هذان المعياران لأول إطار عمل عالمي شامل لإعداد تقارير الاستدامة تحت مظلة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ورغم أن إجراءات الاعتماد التنظيمي لهذين المعيارين لا تزال قيد الاستكمال في العديد من الأسواق والمناطق حول العالم، بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنهما يشكلان خطوة حاسمة نحو إرساء لغة عالمية موحدة ومتسقة لتقارير الاستدامة القابلة للمقارنة.

بادرت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٥ بإصدار تقريرها الطوعي الأول المتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 وS2) عن السنة المالية ٢٠٢٤. ضم التقرير في ثناياه كافة المعلومات المالية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى المجموعة وشركاتها التابعة، مؤسساً بذلك معياراً جديداً للشفافية يدعم تقارير الاستدامة المستقبلية. وقد تكاملت هذه الخطوة مع تطورات إقليمية أوسع نطاقاً، لا سيما مع اعتماد تركيا للمعايرين المذكورين ضمن معايير إعداد تقارير الاستدامة التركية (TSRS)، وقيام 'دينيزبنك' بإصدار تقريره الأول المتوافق مع هذه المتطلبات.

تلتزم المجموعة بالدمج الكامل لأطر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 وS2) ضمن استراتيجيتها ومنظومتها لإدارة المخاطر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥. إذ يشكل ترسيخ هذه المعايير عاملاً محورياً لتعزيز قدرتنا على تحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، والإفصاح عنها وفق منهجية دقيقة ومتسقة. ولضمان التوافق مع توصيات مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، يتضمن تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٥ هذه الإفصاحات، ليتكامل بذلك مع التقرير السنوي للمجموعة، مقدماً لأصحاب المصلحة رؤية شاملة وموحدة للأداء المالي وغير المالي.

تعزيز إفصاحاتنا المتعلقة بالطبيعة تماشياً مع إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)

باشرنا العمل على دمج توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)، بهدف تعميق فهمنا وتعزيز إدارتنا للمخاطر والفرص ذات الصلة. ويقوم نهج المجموعة في هذا الصدد على الركائز الأربع لتوصيات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة وهي: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر والأثر، والمؤشرات والأهداف. وتتولى 'لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات' مسؤولية الإشراف على هذه القضايا، بدعم من الإدارة العليا للمجموعة وفريق العمل المختص، مما يرسخ مبدأ المساءلة ويدمج اعتبارات الطبيعة في صلب هياكل الحوكمة بالمجموعة.

استناداً إلى مخرجات تقييم الأهمية النسبية ومحددات إطار التمويل المستدام، شرعت المجموعة في رصد وتحديد الارتباطات والتأثيرات المتعلقة بالطبيعة ضمن محافظها الائتمانية والاستثمارية، موجهةً تركيزها نحو القطاعات عالية التأثير. وينصب تركيزنا في هذا الصدد على تعزيز المرونة تجاه المخاطر المرتبطة بالتنوع الحيوي والنظم البيئية، وذلك بما ينسجم مع الأجندة الوطنية الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠ ورؤية نحن الإمارات ٢٠٣١. واستكمالاً لهذا المسار، تمضي المجموعة قدماً في الارتقاء بجودة إفصاحاتها حول التمويل البيئي، وحقوق الإنسان، وممارسات الإقراض المستدام، امتثالاً لتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

منهجية تقييم الأهمية النسبية

تجري المجموعة تقييماً سنوياً شاملاً للأهمية النسبية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛ حيث يشكل هذا التقييم المرتكز الأساسي لضمان مواءمة أولويات الاستدامة مع أهدافنا الاستراتيجية. وتوجه هذه العملية مسار تحديد الموضوعات الجوهرية الأكثر تأثيراً على عمليات المجموعة، وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة.

تقييم الأهمية النسبية

تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية المزدوجة، يتناول التقييم التأثير في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛ حيث يدرس من جهة تداعيات مخاطر وفرص الاستدامة على القيمة المؤسسية للمجموعة وأدائها المالي (الأهمية النسبية المالية)، ويقيم بالتوازي الآثار الناجمة عن عمليات المجموعة وأنشطتها على المجتمع والبيئة (الأهمية النسبية للتأثير). اشتملت هذه العملية على المحاور الرئيسية التالية:

تقييم الأثر المجتمعي: تضمنت العملية إجراء تقييم شامل لأثر المؤسسة على المجتمع، من خلال منظوري العمليات الداخلية والمؤثرات الخارجية.

تقييم الارتباطات على مستوى سلسلة القيمة: أجرينا تقييماً لتداعيات وارتباطات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على امتداد سلسلة القيمة، مع مراعاة النتائج الكمية (المالية) والنوعية (غير المالية).

التحليل المتكامل للمخاطر والفرص: يقتضي هذا الإطار تحديد المخاطر والفرص وتقييمها وإدارتها بصورة منهجية؛ لضمان دمج الآثار المالية والمجتمعية تماشياً مع مبدأ الأهمية النسبية المزدوجة.

منهجية تحليل الأهمية النسبية

١ مراجعة التشريعات ذات الصلة، وإجراء الدراسات المكتبية، وتحديد خارطة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

٢ تحديد الفجوات المتعلقة بالإفصاح، والتواصل مع أصحاب المصلحة، وإعداد قائمة موحدة تضم الموضوعات الجوهرية والناشئة.

٣ تنفيذ استبيانات الأهمية النسبية، وعقد مقابلات مع أصحاب المصلحة والأطراف ذات العلاقة، وتقييم الموضوعات الجوهرية ذات الأولوية.

٤ دمج الموضوعات ذات الأولوية التي تم تحديدها ضمن تقارير الاستدامة واستراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة.

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

وقد تمكنت المجموعة عبر هذا التحليل المنهجي من تقييم القضايا المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على امتداد سلسلة القيمة؛ لتحديد الموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً. وتشكل هذه العملية دعامة أساسية لجهود الرصد والتقييم والإدارة المستمرة للمخاطر والفرص على المستوى المؤسسي. وفي حين لم يخضع هذا التقييم لتدقيق خارجي مستقل، فقد حظي بمصادقة الإدارة العليا و"لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"، مما يؤكد قوة وفاعلية آليات التحقق والحوكمة الداخلية المتبعة. وقد تم دمج مخرجات التقييم في "إطار إدارة المخاطر المؤسسية"، لضمان التكامل الوثيق بين مخاطر الاستدامة والرقابة الاستراتيجية الشاملة.

كما يحدد هذا التقييم موضوعات الاستدامة الأكثر ملاءمة للإفصاح، وذلك بما ينسجم مع الأطر العالمية المعتمدة؛ والتي تشمل: المعايير العامة للمبادرة العالمية للتقارير (GRI ٢٠٢١)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S١ وIFRS S٢) الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية. ويراعي التقييم كذلك دليل إعداد تقارير حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الصادر عن سوق دبي المالي لعام ٢٠٢٣، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).

تحديث تقييم الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٥

أجرت المجموعة في عام ٢٠٢٥ تحديثاً شاملاً لتقييم "الأهمية النسبية المزدوجة" وذلك لضمان التركيز بشكل أكبر على موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تواكب تطلعات أصحاب المصلحة، والأقوى تأثيراً في عملية تحقيق القيمة المؤسسية.

الأهمية النسبية للتأثير

أجرت المجموعة مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة لاستطلاع مرئياتهم المتنوعة حول موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الجوهرية، وتحديد مدى ارتباطها باستراتيجية المجموعة وعملياتها وسلسلة القيمة لديها. وقد تضمنت هذه العملية إجراء استبيان لأصحاب المصلحة، ركز على الجوانب التالية:

- تقييم الآثار الناجمة عن عمليات وأنشطة المجموعة على المجتمع والبيئة، مع الأخذ في الاعتبار العمليات الداخلية وسلسلة القيمة بمفهومها الأوسع.
- دراسة مدى تأثير المسائل المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أداء الأعمال، والمرونة المؤسسية، والقيمة المؤسسية على المدى الطويل، بما يغطي النتائج المالية وغير المالية.
- توظيف هذه الرؤى في تحديد وإدارة المخاطر والفرص الجوهرية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر مختلف أنشطة المجموعة.

الأهمية النسبية المالية

أجرت المجموعة مراجعة داخلية شاملة لضمان تلبية متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S١ وIFRS S٢). ويضمن هذا النهج مراعاة أولويات أصحاب المصلحة، مع تحديد موضوعات الاستدامة التي تنطوي على أهمية مالية جوهرية. ويركز التقييم على تحليل مدى تأثير المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة على القيمة المؤسسية للبنك؛ أي تقييم التوقعات المالية المحتملة (بما في ذلك التدفقات النقدية، وتكلفة رأس المال، وفرص الحصول على التمويل) على المدى القصير والمتوسط والطويل. ومن خلال هذه المنهجية، تمكنت المجموعة من دمج منظور الأهمية النسبية المالية كجزء أصيل ضمن تقييمها الشامل للأهمية النسبية.

المشاركون في استبيان أصحاب المصلحة:

أصحاب المصلحة الداخليين

- الإدارة العليا للمجموعة
- رؤساء قطاعات الأعمال والإدارات
- مسؤولو الاتصال الدولي

أصحاب المصلحة الخارجيين

- المستثمرون
- الجهات الحكومية
- الجهات التنظيمية
- الموردون والشركاء
- المنظمات غير الحكومية

الموضوعات ذات الأهمية النسبية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

جاءت مخرجات تقييم عام ٢٠٢٥ لتؤكد النتائج المستخلصة في العام السابق وتعززها، لتبرهن على نهج المجموعة الاستراتيجي الذي يجمع بين الثبات والتطور تجاه أولويات الاستدامة المؤسسية، بالتزامن مع توسيع نطاق التركيز ليشمل موضوعات جديدة

الممارسات البيئية

التمويل المستدام:
الاستثمار في أدوات مالية مستدامة الصادرة بموجب إطار عمل التمويل المستدام الخاص بالمجموعة، مما يضمن التوافق مع معايير الأهلية الخضراء.

إدارة انبعاثات غازات الدفيئة:
إدارة أهداف الانبعاثات الممولة والتشغيلية، مع التركيز على تقليل الانبعاثات عبر مختلف عمليات المجموعة وعلى امتداد سلسلة التوريد.

مخاطر الغسل الأخضر
ضمان دقة كافة الادعاءات المرتبطة بالاستدامة واستنادها إلى أدلة حقيقية للحفاظ على الثقة والحد من المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة.

الممارسات الاجتماعية

التنوع والشمول:
الالتزام بمنع التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو العرقي، ومنع العمل القسري وعمالة الأطفال. بناء قوى عاملة متنوعة وإرساء ثقافة عمل شاملة.

المكافآت والمزايا ورعاية الموظفين:
تطبيق نظام للمكافآت والمزايا يراعي مبدأ العدالة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وإتاحة ترتيبات عمل مرنة.

حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة:
الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخاصة حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات بحق السكان الأصليين.

حوكمة الشركات

الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية:
يستند الاستخدام المسؤول للأدوات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى معايير صارمة وواضحة فيما يتعلق بحوكمة البيانات، والخوارزميات العادلة، وشفافية آليات صنع القرار بما يكفل حماية العملاء والموظفين.

> جاءت مخرجات تقييم عام ٢٠٢٥ لتؤكد النتائج المستخلصة في العام السابق وتعززها."

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

الموضوعات ذات الأهمية النسبية في مجال
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الممارسات البيئية

التمويل المستدام:
الاستثمار في أدوات مالية مستدامة الصادرة بموجب إطار عمل التمويل المستدام الخاص بالمجموعة، مما يضمن التوافق مع معايير الأهلية الخضراء.

المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ:
تطبيق أنظمة لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وتتبعها، ومعالجتها، بما في ذلك المخاطر المادية والانتقالية، اعتماد سياسات بيئية للتخفيف من التغييرات المحتملة في محافظ الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بسبب التحولات المناخية.

إدارة انبعاثات غازات الدفيئة:
إدارة أهداف الانبعاثات الممولة والتشغيلية، مع التركيز على تقليل الانبعاثات عبر مختلف عمليات المجموعة وعلى امتداد سلسلة التوريد.

إدارة الطاقة:
تطبيق استراتيجيات خاصة باستهلاك الطاقة، تركز على رصد الاستهلاك وخفضه ووضع أهداف لتحسين كفاءة استخدام الطاقة عبر الأنشطة التشغيلية.

الإدارة المستدامة للمياه:
ضمان كفاءة استخدام المياه من خلال ترشيد الاستهلاك، ورصده، وإعادة التدوير، وتقليل تصريف المياه، وحماية مصادر المياه، والحد من الملوثات.

إدارة النفايات:
إدارة النفايات من خلال إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، وتجنب التحويل إلى مكبات النفايات، لتقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.

التنوع الحيوي:
التنوع الحيوي: تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال تبني ممارسات مستدامة والاستثمار في النظم البيئية الطبيعية، ومعالجة المخاطر ذات الصلة بفقدان التنوع الحيوي.

استخدام الأراضي وإزالة الغابات:
استخدام الأراضي وإزالة الغابات: الحد من إزالة الغابات، وتقليص الأثر على النظم البيئية المحلية، وإدارة استهلاك المواد الخام، وتنظيم استخدام الأراضي، ودعم جهود الحفاظ على المياه.

المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة:
دمج عمليات تقييم الأثر ذات الصلة بالنظم البيئية واعتبارات التنوع البيولوجي ضمن منظومة إدارة مخاطر الأعمال، والعمل على تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، مع تعزيز مرونة واستدامة النظم البيئية.

الاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد
تطوير ممارسات كفاءة استهلاك الموارد والحد من الهدر على مستوى العمليات وسلاسل القيمة بهدف تقليل الأثر البيئي وتحسين مخرجات الاستدامة.

الانتقال العادل:
تمكين تحول عادل وشامل نحو اقتصاد منخفض الكربون من خلال دعم العمال والمجتمعات والفئات الضعيفة خلال مرحلة الانتقال.

مخاطر الغسل الأخضر:
ضمان دقة كافة الادعاءات المرتبطة بالاستدامة واستنادها إلى أدلة حقيقية للحفاظ على الثقة والحد من المخاطر التنظيمية ومخاطر السمعة.

المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة:
تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية ورصد الفرص التي من شأنها تعزيز المرونة المؤسسية، والامتثال، والقيمة طويلة الأجل.

الممارسات الاجتماعية

خصوصية البيانات والأمن السيبراني:
ضمان حماية البيانات الحساسة والسرية للموظفين والعملاء، من خلال تطبيق ممارسات أمنية قوية.

التنوع والشمول:
الالتزام بمنع التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو العرقي، ومنع العمل القسري وعمالة الأطفال. بناء قوى عاملة متنوعة وإرساء ثقافة عمل شاملة.

استقطاب المواهب والتدريب:
توفير فرص العمل، وتحسين إجراءات التوظيف، وطرح مبادرات التعلم، التركيز على تنمية المهارات، ووضع خطط التدريب، ودعم فرص الترقي الوظيفي.

المكافآت والمزايا ورعاية الموظفين:
تطبيق نظام للمكافآت والمزايا يراعي مبدأ العدالة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وإتاحة ترتيبات عمل مرنة.

مشاركة الموظفين:
اعتماد برامج التقدير والمكافآت، وتعزيز قنوات اتصال مفتوحة مع الموظفين، وضمان الشفافية، وتوفير آليات للتظلم.

الصحة والسلامة في أماكن العمل:
تعزيز السلامة في مكان العمل وتحسين صحة الموظفين من خلال إدارة المخاطر والبرامج الصحية المتنوعة، بما في ذلك الفحوصات الطبية الدورية.

المشاركة المجتمعية:
دعم نمو المجتمع وتطويره من خلال المشاركة الفاعلة وتخصيص الموارد للمبادرات المستدامة.

حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة:
الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية، وخاصة حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات بحق السكان الأصليين.

الشمول المالي:
ترسيخ الالتزام بإتاحة الخدمات المالية بتكلفة مناسبة لجميع شرائح المجتمع.

تصميم المنتجات وإدارة دورة حياتها:
تصميم منتجات مالية تراعي قيم الشمولية والمسؤولية والقابلية للتكيف مع احتياجات العملاء المتطورة، مع تقليل الأثر البيئي.

عدم المساواة الاجتماعية:
معالجة الفوارق التي تؤثر على فرص الوصول والشمول وتحقيق نتائج عادلة للفئات المستضعفة أو التي لا تحظى بخدمات كافية وملائمة لاحتياجاتها.

الحلول القائمة على المقومات الطبيعية والمنافع المجتمعية المشتركة:
تطبيق تدابير تستند إلى مقومات طبيعية لمعالجة قضايا المناخ والتنوع الحيوي، مع تحقيق منافع مجتمعية مثل تعزيز المرونة، وتوفير فرص العمل، وتحسين الرفاه الاجتماعي.

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

الموضوعات ذات الأهمية النسبية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات والممارسات الأخلاقية:
تطبيق سياسات وممارسات حوكمة الشركات على مستوى المجموعة بما في ذلك أدوار ومهام اللجان المختصة، والتنوع داخل مجلس الإدارة، ووضع مبادئ توجيهية وأهداف لأخلاقيات العمل.

أنظمة وتشريعات وتقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:
الشفافية بشأن أداء الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإفصاح عن المخاطر للمستثمرين، والامتثال لأطر إعداد التقارير العالمية، تقييمات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وضمان دقة التقارير المالية والتقارير المتعلقة بتلك الممارسات.

تقييم وإدارة المخاطر:
تطبيق آليات لتحديد وإدارة المخاطر التشغيلية، بما في ذلك وضع ضوابط داخلية صارمة وتشكيل إدارات متخصصة لإدارة المخاطر، تكثيف الجهود لتحديد المخاطر وتحسين الفرص.

الأداء المالي:
تقديم نظرة عامة على النتائج التشغيلية والمالية، تشمل البيانات المالية الرئيسية، والنفقات التشغيلية، وتوزيعات الأرباح.

نزاهة الأعمال:
تطبيق ممارسات حوكمة شركات قوية تتماشى مع المعايير القانونية والتنظيمية.

تشكيل مجلس الإدارة:
تحديد نسبة الأفراد الذين يشغلون عضوية مجلس الإدارة أو يعملون ضمن أعلى هيئة مختصة بالحوكمة.

إدارة سلسلة التوريد:
تطبيق سياسات لإدارة علاقات الموردين تراعي العوامل الاقتصادية ومعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الشمول المالي للعملاء:
تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين مستوى الرفاهية المالية.

الضرائب:
الامتثال لقوانين الضرائب في جميع مناطق العمليات ومكافحة التهرب الضريبي.

إشراف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:
وضع آليات إشرافية قوية تمكن مجلس الإدارة والفريق التنفيذي من دمج أولويات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صميم ممارسات الأعمال، وتفعيل آليات للمساءلة بهذا الخصوص.

استمرارية الأعمال:
يضمن التخطيط المحكم لاستمرارية الأعمال قدرة المجموعة على مواصلة عملياتها بكفاءة في حالة وقوع أي اضطرابات ذات صلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛ بما في ذلك التداعيات المناخية، وضغوط سلاسل التوريد، والأحداث الجيوسياسية.

الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية:
يستند الاستخدام المسؤول للأدوات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى معايير صارمة وواضحة فيما يتعلق بحوكمة البيانات، والخوارزميات العادلة، وشفافية آليات صنع القرار بما يكفل حماية العملاء والموظفين.

الأهمية النسبية المزدوجة

واستناداً إلى مخرجات عملية التواصل مع أصحاب المصلحة واستراتيجية تعزيز القيمة المؤسسية، حددت المجموعة مجالات الأولوية التي تتقاطع عندها "الأهمية النسبية المالية" و"الأهمية النسبية للتأثير". ومن خلال الربط الوثيق بين هذه الموضوعات، تضمن المجموعة أن الجدوى الحقيقية لجهودها في مجال الاستدامة وقابلتها للتطبيق الفعلي.

أبرز الموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها:

- التمويل المستدام
- التنوع والشمول
- حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة
- الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية
- إدارة انبعاثات غازات الدفيئة

التأثيرات والمخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى موضوعاتنا الجوهرية

تفرض الطبيعة المتشابكة لتحديات الاستدامة اليوم على المؤسسات المالية تبني نهج استباقي واستشرافي في إدارة المخاطر، ذلك أن الفشل في التصدي بشكل صحيح لهذه التحديات قد يتسبب في تداعيات بعيدة المدى، تتجاوز عدم الاستقرار الاجتماعي إلى النيل من سمعة النظام المالي واستقراره ككل.

تتسم المخاطر المرتبطة بالاستدامة والمناخ غالباً بطبيعتها المتشابكة، والنظامية، وأفقها الزمني الممتد. وعادة ما تتطور هذه المخاطر بصورة تدريجية، لتشكل محركات كامنة لمخاطر أخرى، في حين يصعب قياس أثرها الكمي بدقة نظراً لحالة عدم اليقين المحيطة بها وآجالها الزمنية الطويلة. وإدراكاً لهذه الحقائق، تتبنى المجموعة منظوراً تحليلياً بعيد المدى عند تقييم مخاطر وفرص الاستدامة؛ مما يضمن دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صلب عملية التخطيط الاستراتيجي وآليات صنع القرار المؤسسي. ويسمح هذا المنظور الاستشرافي للمجموعة بالحفاظ على مرونتها في ظل التحولات الديناميكية المتسارعة لمشهد الاستدامة، مع مواصلة خلق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة.

وفي هذا الإطار، تصنف المجموعة تقييماتها للمخاطر والفرص إلى ثلاثة آجال زمنية:

- **المدى القصير (حتى عام ٢٠٣٠):** دمج تدابير الاستدامة التأسيسية ومعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملياتنا التشغيلية المباشرة وآليات صنع القرار.
- **المدى المتوسط (من عام ٢٠٣٠ إلى ٢٠٤٠):** تعميق مبادرات التمويل المستدام، وإعطاء الأولوية للمشاريع التحويلية التي سترسم ملامح تقدمنا وتطورنا خلال العقد المقبل.
- **المدى الطويل (من ٢٠٤٠ إلى ٢٠٥٠):** تحقيق طموحاتنا القصوى في مجال الاستدامة، والتركيز على الريادة على مستوى القطاع من خلال استراتيجيات متكاملة وذات مردود بيئي واجتماعي إيجابي حقيقي.

كما يأخذ تقييم الأهمية النسبية في الاعتبار الأبعاد التالية ويضمن ترابطها:

١. القضايا ذات الأهمية النسبية لأصحاب المصلحة الخارجيين
تمثل هذه القضايا نقاط التقاطع الأقوى بين تطلعات أصحاب المصلحة وأولويات المجموعة في مجال الاستدامة.

٢. التأثيرات ذات الأهمية النسبية لأصحاب المصلحة الخارجيين
تشمل موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأكبر تأثيراً على أصحاب المصلحة الخارجيين، كما أنها تعكس الجوانب الجوهرية لأعمالنا التي تساهم بشكل مباشر في صياغة تصوراتهم، وتعزيز مستوى مشاركتهم، وتوطيد علاقاتنا معهم على المدى الطويل، من خلال تحليل دقيق يوازن للمساهمات الإيجابية والتداعيات السلبية المحتملة على السواء.

٣. القضايا ذات الأهمية النسبية لتحقيق القيمة المؤسسية
تتيح منهجية تقييم موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على امتداد أعمال المجموعة وسلسلة القيمة رصد وتحليل القضايا الأكثر جوهرية للمؤسسة وأصحاب المصلحة، مما يضمن تحديد المخاطر والفرص وترتيب أولوياتها وإدارتها بفاعلية؛ ويعزز القيمة المؤسسية على المدى الطويل.

تكتسب القضايا والموضوعات الجوهرية والآثار المرتبطة بها أهمية بالغة بالنسبة لأصحاب المصلحة الرئيسيين (داخل المجموعة وخارجها)، ولمسار وجهود تحقيق القيمة المؤسسية، وللبيئة الأوسع نطاقا نظراً لتأثيرها المباشر على الاستقرار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والمرونة البيئية.

وانطلاقاً من ذلك، نستعرض في الجدول أدناه هذه القضايا والآثار الرئيسية - بشقيها الإيجابي والسلبي - وكيفية تأثيرها على المنظومات الأوسع على امتداد سلسلة القيمة، ودورها في تعزيز آليات تحقيق القيمة على المدى الطويل، وانعكاساتها على أصحاب المصلحة الخارجيين بمن فيهم المستثمرون، والجهات الحكومية والتنظيمية، والعملاء، والموردون، والموظفون، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية.

وعبر المواءمة المنهجية لكل محور مع مصفوفة المنافع والمخاطر المحتملة (المبينة في الجدول أدناه)، تمكنا من تحديد فئات أصحاب المصلحة الأكثر تأثراً. وقد أتاح هذا التحليل لنا ترتيب الأولويات الاستراتيجية، وتعزيز الشفافية، وضمان استمرارية استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات كإطار عمل ديناميكي يستجيب بمرونة لتوقعات أصحاب المصلحة المتغيرة.

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

الموضوعات الجوهرية الرئيسية وتأثيراتها وفق تقييم "الأهمية النسبية المزدوجة":

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

التمويل المستدام

الأهمية النسبية للتأثير

التأثيرات الإيجابية	فعلي أم محتمل	التأثيرات السلبية	فعلي أم محتمل	أصحاب المصلحة الخارجيون المتأثرون
تعزيز حماية البيئة: يؤدي دعم المشاريع التي تحد من الانبعاثات الكربونية وتوسع نطاق استخدام الطاقة المتجددة دوراً حيوياً في تحسين الأداء البيئي، ودفع الاستدامة على المدى الطويل.	●	**مخاطر الغسل الأخضر:** تقديم ادعاءات دون أدلة موثقة بشأن استدامة المنتجات المالية قد يضعف ثقة أصحاب المصلحة ويقوض سمعة المؤسسة ويضر بمصداقيتها على المدى الطويل.	○	• العملاء • المستثمرون • المجتمعات المحلية • المنظمات غير الحكومية • الموردون • الجهات التنظيمية والحكومية
التنمية الاجتماعية: يساهم الاستثمار في الإسكان الميسر، والرعاية الصحية، والتعليم في تعزيز الرفاه المجتمعي وتحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية. وبالتوازي مع ذلك، فإن تجنب الأنشطة التي قد تتسبب في أضرار اجتماعية يسهم في توطيد الثقة وتعميق العلاقات الإيجابية مع مختلف فئات المجتمع.	●	**الإقصاء من السوق:** قد يؤدي تشديد معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى تقليص فرص التمويل المتاحة لقطاعات محددة؛ مما قد يقيد جهود التنويع الاقتصادي ويؤثر سلباً على الاستقرار.	○	
المرونة الاقتصادية: يساهم دعم الشركات التي تدمج الممارسات المستدامة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل؛ مما يدفع النمو المستمر ويحفز الابتكار على مستوى السوق ككل.	○	**مخاطر وتقلبات السوق:** قد يؤدي عدم اتساق ممارسات الاستدامة أو افتقارها للمواءمة الدقيقة إلى تفاقم حدة التقلبات السوقية وإضعاف ثقة المستثمرين؛ الأمر الذي ربما يؤثر سلباً على سلامة النظام الاقتصادي ككل.	○	
تعزيز استقرار الموارد على المدى الطويل: يعمل التمويل المستدام على تحفيز الممارسات التي تخفف الأعباء عن النظم الطبيعية الحيوية (مثل المياه، والتربة، وخدمات النظم البيئية)؛ بما يكفل موثوقية واستمرارية توافر الموارد للأجيال القادمة.	○	**التفاوت في توزيع الآثار والمنافع:** قد تؤدي مبادرات الاستدامة إلى تفاوت في مكتسبات التنمية بين مختلف المناطق والمجتمعات؛ فبينما تحظى بعضها بتحولات إيجابية ملموسة، قد يكون الأثر في مناطق أخرى هامشياً أو محدود النطاق.	○	

الأهمية النسبية المالية

المخاطر	الإطار الزمني	الفرص	الإطار الزمني
تكاليف الالتزام الرقابي والتنظيمي: قد يترتب على الامتثال للتشريعات المتغيرة الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والوفاء بمعايير الإفصاح الشاملة، زيادة في النفقات التشغيلية وتخصيص موارد إضافية.	المدى القصير إلى المتوسط	**الوصول إلى أسواق جديدة:** يفتح تمويل المشاريع المستدامة آفاقاً واعدة للدخول في القطاعات الخضراء الناشئة؛ مما يسهم في تعزيز النمو وتنويع مصادر الإيرادات.	المدى المتوسط إلى الطويل
تضرر السمعة: قد يؤدي الارتباط بمشاريع أو كيانات لا تستوفي معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى تضرر المصداقية وتراجع ثقة أصحاب المصلحة؛ مما ينعكس سلباً على قيمة العلامة التجارية على المدى الطويل.	المدى القصير إلى الطويل	**جذب المستثمرين:** يسهم الطلب المتنامي على الاستثمارات المتوافقة مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تعزيز التدفقات الرأسمالية؛ لا سيما في ظل توجه المستثمرين نحو الممارسات المالية المسؤولة والمستدامة باعتبارها أولوية.	المدى القصير إلى الطويل
مخاطر الثقة بالأسواق: قد يؤدي عدم الوضوح أو غياب الاتساق في المعلومات المتعلقة بالاستدامة إلى إضعاف ثقة المستثمرين أو العملاء؛ مما قد يحد من قدرة البنك على التوسع في قطاعات أعمال محددة.	المدى المتوسط	**تعزيز قيمة العلامة التجارية والمكانة السوقية:** يسهم إبراز التقدم المحرز في مجال التمويل المستدام في تعزيز سمعة البنك وقدراته التنافسية؛ وهو ما يدعم نمو الأعمال مستقبلاً.	المدى المتوسط إلى الطويل

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

التنوع والشمول

الأهمية النسبية للتأثير

التأثيرات الإيجابية	فعلي أم محتمل	التأثيرات السلبية	فعلي أم محتمل	أصحاب المصلحة الخارجيون المتأثرون
الارتقاء بثقافة بيئة العمل: يثري التنوع والشمول بيئة العمل، مما يخلق مناخاً يحفز الابتكار، ويعزز روح التعاون، ويرفع مستويات رضا الموظفين.	●	**مقاومة التغيير:** قد تصطدم مساعي دمج مبادرات التنوع والشمول بعقبات ناتجة عن التحيزات الضمنية أو الثقافة السائدة في بيئة العمل؛ مما قد يولد مقاومة تجاه السياسات الجديدة.	○	• الجهات التنظيمية والحكومية • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
تعزيز القدرة على استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها: يعد ترسيخ ثقافة الشمول عاملاً أساسياً لاستقطاب الكفاءات المتميزة من مختلف الخلفيات؛ مما يعزز الميزة التنافسية للمجموعة في سوق العمل ويرسخ مكانتها كجهة عمل مفضلة.	●	**الشعور بغياب العدالة والإنصاف:** قد يتسبب القصور في التطبيق الفعال لاستراتيجيات التنوع إلى توليد شعور بغياب العدالة والمساواة؛ مما قد يسفر عن حالة من عدم الرضا في صفوف الموظفين.	○	• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
تقوية المشاركة والتواصل المجتمعي: يسهم الانخراط في برامج التنوع في توثيق الروابط مع المجتمع، وتحسين الأثر الاجتماعي للمجموعة.	●	**مخاطر السمعة:** تقد يؤدي قصور تدابير التنوع أو عدم تلبية التوقعات المتعلقة به إلى الإضرار بسمعة المجموعة لدى أصحاب المصلحة والجمهور.	○	• الجهات التنظيمية والحكومية • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
الالتزام بصحة الموظفين والتوازن بين العمل والحياة: يسهم الاهتمام والعناية برفاهية الموظفين في رفع الإنتاجية وتعزيز الدافعية؛ مما يثمر عن تحسن الأداء العام وتحقيق الرضا الوظيفي.	●	**التباين الثقافي غير المقصود:** قد تؤدي بعض المبادرات - وإن كانت حسنة النية - إلى إثارة حساسيات أو نشوء حالة من الالتباس لدى الموظفين؛ وذلك في حال افتقارها للمواءمة الدقيقة مع السياق الثقافي والأعراف المحلية السائدة.	○	• الجهات التنظيمية والحكومية • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
تعزيز الابتكار عبر تنوع الرؤى: تجلب الكوادر البشرية المتنوعة معها تجارب واقعية متباينة تثري آليات حل المشكلات، وتحفز طرح أفكار مبتكرة تصب في مصلحة الفرق والعملاء.	●			• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
تعزيز ثقة الموظفين وشعورهم بالانتماء: تسهم ممارسات الشمول في تقوية شعور الموظفين بالتقدير والأمان الوظيفي؛ مما يعزز من ارتباطهم بالمؤسسة ويحفزهم على المشاركة وتقديم مساهمات أكثر أصالة.	●			• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

الموضوعات الجوهرية الرئيسية وتأثيراتها
وفق تقييم "الأهمية النسبية المزدوجة" تتمة

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

التنوع والشمول تتمة

الأهمية النسبية المالية

المخاطر	الإطار الزمني	الفرص	الإطار الزمني
المخاطر التنظيمية ومخاطر الامتثال: قد يترتب على عدم الامتثال لمتطلبات التنوع والشمول، أو القصور في مواكبة المعايير التشريعية المستجدة، تعريض المؤسسة لمخاطر قانونية وتنظيمية؛ تشمل الغرامات المالية والجزاءات الرقابية.	المدى القصير إلى المتوسط	**زيادة الإنتاجية وتعزيز لابتكار:** تثري فرق العمل المتنوعة المؤسسة بطيف واسع من الرؤى والأفكار التي تحفز الإبداع وترفع كفاءة عملية حل المشكلات؛ فضلاً عن دورها في ابتكار الحلول، بما يسهم في نهاية المطاف في الارتقاء بالأداء المؤسسي ودعم مسار النمو.	المدى المتوسط إلى الطويل
تكاليف إدارة المواهب والكفاءات: قد يترتب على إطلاق برامج التنوع والشمول أو توسيع نطاقها نفقات أولية؛ تتضمن الاستثمار في برامج التدريب، وبناء القدرات، وتطوير أو تحديث السياسات الداخلية.	المدى القصير	**الجاذبية السوقية وتوسيع قاعدة العملاء:** يعزز وجود قوة عاملة متنوعة قدرة المجموعة على فهم وتلبية تطلعات شرائح واسعة من العملاء؛ مما يعزز من نفاذنا إلى الأسواق ويسهم في ترسيخ علاقاتنا مع العملاء.	المدى المتوسط إلى الطويل
معدل دوران الموظفين: قد يؤدي القصور في ممارسات التنوع أو غياب ثقافة الشمول في ارتفاع معدلات دوران الموظفين؛ الأمر الذي قد يربك سير العمليات، ويضاعف تكاليف استقطاب وتأهيل الكفاءات البديلة.	المدى القصير إلى المتوسط	**تعزيز مكانة العلامة التجارية كجهة عمل مفضلة:** يؤدي الالتزام الواضح بالتنوع والشمول إلى تعزيز سمعة المجموعة باعتبارها "جهة عمل مفضلة"؛ مما يساعد على استقطاب أفضل الكفاءات، ويعزز كفاءة عمليات التوظيف.	المدى القصير إلى الطويل
ضعف التنافسية في استقطاب الكفاءات: في حال عدم مواكبة وتيرة التقدم في مجال التنوع والشمول لتوقعات القطاع، قد تواجه المجموعة صعوبات في استقطاب الكفاءات المتميزة؛ مما يؤثر سلباً على قدراتها المؤسسية ونموها المستقبلي.	المدى المتوسط	**عمق الرؤى السوقية والتوافق مع العملاء:** تستطيع القوى العاملة التي تعكس تنوع قاعدة العملاء فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل وهو ما يضمن تقديم منتجات أكثر ارتباطاً بالسوق ويسهم في تعظيم فرص العوائد.	المدى المتوسط إلى الطويل

حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة

الأهمية النسبية للتأثير

التأثيرات الإيجابية	فعلي أم محتمل	التأثيرات السلبية	فعلي أم محتمل	أصحاب المصلحة الخارجيون المتأثرون
حماية سلامة العمال وتعزيز رفاهيتهم: يؤدي تعزيز ظروف العمل الآمنة إلى الحد من الإصابات، والارتقاء بمستوى الرفاه، ودعم بناء مجتمعات أكثر صحة وسلامة.	●	**مخاطر استغلال العمال:** قد يؤدي غياب معايير العمل الصارمة إلى ظروف عمل غير آمنة أو أجور غير عادلة، أو ساعات عمل تتجاوز الحدود المقبولة.	○	• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الجهات التنظيمية والحكومية
حماية اقوى للفئات الضعيفة: تساهم ممارسات العمل العادلة في صون وحماية حقوق العمالة الوافدة، وذوي الدخل المحدود، وغيرها من الفئات الضعيفة وحمايتهم من الأذى والتمييز.	●	**انتهاكات حقوق الإنسان غير المرصودة:** قد يؤدي قصور الشفافية في تتبع ممارسات العمل عبر سلاسل التوريد إلى بقاء الانتهاكات غير الأخلاقية أو المؤذية دون معالجة أو تصحيح.	○	• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الجهات التنظيمية والحكومية • العملاء • الموردون

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

الأهمية النسبية للتأثير

التأثيرات الإيجابية	فعلي أم محتمل	التأثيرات السلبية	فعلي أم محتمل	أصحاب المصلحة الخارجيون المتأثرون
تعزيز استقرار القوى العاملة: تدعم ممارسات وظروف العمل العادلة والآمنة معدلات الاحتفاظ بالموظفين، وتقلل من دوران العمالة لدى الموردين والشركاء.	○	**الاضطرابات والتوترات الاجتماعية:** قد يتسبب تجاهل القضايا العمالية في تأجيج النزاعات، وتصاعد التظلمات، أو اندلاع احتجاجات بين العمال والمجتمعات المحيطة.	○	• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الجهات التنظيمية والحكومية • العملاء • الموردون
		مخاطر عدم المساواة والتمييز: قد يؤدي غياب الضوابط الوقائية إلى حدوث ممارسات تمييزية، أو تفاوت في فرص الحصول على ظروف عمل آمنة وعادلة.	○	• المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الجهات التنظيمية والحكومية

الأهمية النسبية المالية

المخاطر	الإطار الزمني	الفرص	الإطار الزمني
مخاطر تأثر قدرة العملاء على السداد نتيجة اضطرابات الأعمال: قد يؤدي تعرض العملاء لاضطرابات عمالية أو مخاطر تتعلق بالسلامة وحقوق الإنسان عن إرباك أو توقف أنشطتهم التشغيلية؛ الأمر الذي يؤثر على الإيرادات ويضعف القدرة على السداد، مما يعني بالتبعية ارتفاع مخاطر الائتمان.	المدى المتوسط	**تعزيز الاستقرار التشغيلي للعملاء:** ينعكس التزام العملاء بمعايير العمل القوية إيجاباً على استقرار عملياتهم؛ الأمر الذي يحد من التعثر الائتماني ويرفع من كفاءة محفظة القروض.	المدى المتوسط إلى الطويل
التعرض لمخاطر السمعة: الارتباط بعملاء أو موردين يعرف بانتهاكات حقوق الإنسان أو ممارسات العمل غير العادلة يلحق الضرر بالمكانة الاعتبارية للمجموعة؛ مما يؤثر سلباً على فرص استقطاب العملاء ومستوى ثقة المستثمرين.	المدى المتوسط	**تعزيز الثقة بالعلامة التجارية والمكانة السوقية:** يسهم التطبيق الصارم لإجراءات "العناية الواجبة" في مجال حقوق الإنسان في تحسين سمعة المجموعة وجذب العملاء والشركاء الذين يعتبرون المعايير الأخلاقية أولوية.	المدى المتوسط إلى الطويل
التكاليف التنظيمية والقانونية: إخفاق العملاء في تطبيق معايير عمل عادلة يضع المجموعة تحت طائلة التدقيق الرقابي المكثف، وقد يفرض عليها أعباءً إضافية لضمان الامتثال.	المدى القصير إلى المتوسط	**فرص الأعمال الجديدة:** قد يحتاج العملاء الذين يسعون إلى تحسين ممارساتهم في مجال الأعمال إلى تمويل لتحديث المرافق، أو تحسين تجهيزات السلامة، أو تهيئة سكن العاملين؛ مما يخلق فرصاً واعدة للمجموعة في مجالي الإقراض والخدمات الاستشارية.	المدى القصير إلى المتوسط
نقاط الضعف في سلاسل التوريد الخاصة بالعملاء: قد تتسبب ممارسات العمل السلبية ضمن سلاسل التوريد للعملاء في حدوث تأخيرات، أو تضخم في التكاليف، أو عدم استقرار للأعمال، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم انكشاف المجموعة على المخاطر.	المدى المتوسط	**تحسين المرونة التشغيلية للعملاء على المدى الطويل:** يسهم نجاح العملاء في إدارة المخاطر العمالية في حمايتهم من اضطرابات الأعمال، الأمر الذي يعزز الثقة بقدرتهم على السداد ويوطد علاقاتهم المصرفية مع المجموعة على المدى البعيد.	المدى المتوسط
تراجع نمو الأعمال: تؤدي المشكلات العمالية التي تضعف قدرات العملاء التنافسية إلى إضعاف فرصهم في السوق، مما ينعكس سلباً بتراجع شهية الاقتراض وانخفاض عوائد المجموعة من القطاعات الحيوية.	المدى المتوسط		

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

الموضوعات الجوهرية الرئيسية وتأثيراتها
وفق تقييم "الأهمية النسبية المزدوجة" تتمة

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية

الأهمية النسبية للتأثير

التأثيرات الإيجابية	فعلي أم محتمل	التأثيرات السلبية	فعلي أم محتمل	أصحاب المصلحة الخارجيون المتأثرون
تعزيز ثقة العملاء: تساهم ممارسات خصوصية البيانات القوية في تقوية ثقة العملاء وولائهم، لأنها تضمن التعامل مع معلوماتهم الشخصية وفق أعلى معايير الأمان والشفافية.	●	**اختراقات البيانات والخسائر المالية:** قد يلحق الوصول غير المصرح به للمعلومات الحساسة أضراراً جسيمة بكل من العملاء والمؤسسة، تشمل تكبد خسائر مالية، وتكاليف قانونية، ومطالبات تعويض محتملة، فضلاً عما قد تسببه هذه الحوادث من أضرار كبيرة للسمعة.	○	• العملاء • الجهات التنظيمية والحكومية • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
الامتثال التنظيمي: يضمن الامتثال للوائح حماية البيانات المحلية والدولية استيفاء المؤسسة لالتزاماتها النظامية، ويحد من مخاطر التعرض للجزاءات، كما يدعم سمعتها القوية في مجال الإدارة المسؤولة للبيانات.	●	**تحديات تقبل العملاء للقيود الأمنية المعززة:** قد تشكل الإجراءات الأمنية المعززة، إذا ما اعتبرها العملاء مضيعة للوقت، مصدراً للاستياء، وهو ما يؤثر سلباً على رضاهم العام ومستوى تفاعلهم ومشاركتهم.	○	• العملاء • الجهات التنظيمية والحكومية • الموردون • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
تعزيز المهارات والمعرفة والفرص الرقمية للموظفين: يساهم تعزيز القدرات الرقمية للموظفين على تحسين الإنتاجية والمرونة والقدرة على التكيف، ويمكن فرق العمل من الاستجابة للمستجدات التقنية بسرعة وفاعلية.	●	**تحديات الاستخدام لذوي المهارات الرقمية المحدودة:** يمكن للأنظمة الرقمية المتقدمة أن تخلق تحديات للأفراد ذوي الكفاءة الرقمية المحدودة، مما قد يقلل من إمكانية الوصول لفئات معينة من المستخدمين.	○	• العملاء • الموردون • الجهات الحكومية والتنظيمية • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
زيادة المرونة التشغيلية وتدابير الأمن السيبراني المتقدمة: يساهم تعزيز قدرات المجموعة في مجال رصد التهديدات السيبرانية والاستجابة لها في حماية البيانات والبنية التحتية لتقنية المعلومات، وهو ما يرفع مستوى المرونة ويدعم استمرارية الأعمال.	○	**تراجع التفاعل البشري:** قد يتسبب الإفراط في الاعتماد على الأتمتة إلى إضعاف العلاقات الشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع ثقة العملاء الذين يفضلون التواصل البشري المباشر.	○	• العملاء • الموردون • المستثمرون • الجهات التنظيمية والجهات المعنية بالحوكمة • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
تحسين سرعة ودقة معالجة المشكلات: يساهم الذكاء الاصطناعي الأخلاقي في تحسين خدمات دعم العملاء عبر توفير معلومات موثوقة وفورية، وتقليل أوقات الانتظار وتراكم طلبات الخدمة.	●			• العملاء • الموردون • المستثمرون • الجهات التنظيمية والجهات المعنية بالحوكمة • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
وقاية أفضل من الاحتيال: تتيح التطبيقات المسؤولة للذكاء الاصطناعي الاكتشاف السريع للأنشطة المشبوهة وغير المعتادة، مما يدعم حماية العملاء من عمليات الاحتيال وانتحال الهوية.	●			• العملاء • الموردون • المستثمرون • الجهات التنظيمية والجهات المعنية بالحوكمة • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

الأهمية النسبية المالية

المخاطر	الإطار الزمني	الفرص	الإطار الزمني
العقوبات والجزاءات التنظيمية: قد يترتب على عدم الامتثال للوائح خصوصية البيانات غرامات مالية كبيرة وتبعات قانونية جسيمة، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلباً على الأداء المالي، وقد يشكل عائقاً أمام تنفيذ المبادرات الاستراتيجية.	المدى القصير إلى الطويل	**الريادة التكنولوجية:** يسهم الاستثمار في أحدث تقنيات حماية خصوصية البيانات في تعزيز مكانة المؤسسة الريادية في هذا المجال، مما يتيح بناء شراكات أقوى ويدفع الابتكار المستمر.	المدى المتوسط إلى الطويل
التهديدات السيبرانية: يشكل التطور المتزايد للهجمات السيبرانية تهديداً دائماً لأمن البيانات والاستقرار المالي واستمرارية الأعمال، وقد تنجم عن هذه الحوادث خسائر مالية، وانقطاع في الخدمات، وتراجع في ثقة العملاء ورضاهم.	المدى القصير إلى الطويل	**تعزيز التنافسية السوقية:** تضمن ممارسات خصوصية البيانات وتدابير الأمن السيبراني القوية تميز المؤسسة ككيان مالي آمن وجدير بالثقة، وهو ما يساعد في جذب العملاء والشركاء الحريصين على الأمن الرقمي والثقة.	المدى المتوسط إلى الطويل
تعطل الأعمال والاضطرابات التشغيلية: يمكن للحوادث والهجمات السيبرانية أن تؤدي إلى خلل وتعطل للعمليات والأعمال الأساسية، مما ينتج عنه تراجع في الإنتاجية وتكاليف إضافية للتعافي. ويزيد التباطؤ في احتواء هذه الانتهاكات والاستجابة لها من حدة هذه الآثار السلبية.	المدى القصير	**تحسين مشاركة العملاء:** يؤدي الالتزام القوي بحماية خصوصية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني إلى تأكيد ثقة العملاء وتعزيز ولائهم، ودعم جهود المحافظة عليهم ورفع مستوى مشاركتهم وتفاعلهم.	المدى القصير إلى الطويل
تكاليف الرقابة التكنولوجية: قد تتطلب إدارة وحوكمة تقنيات وحلول الذكاء الاصطناعي، ومراجعة النماذج ذات الصلة، وتطبيق الضوابط الأخلاقية استثمارات أكبر وموارد إضافية للإشراف والرقابة.	المدى القصير	**رفع الكفاءة التشغيلية:** يسهم الاستخدام المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من العمل اليدوي، وإنجاز المعاملات بسرعة أكبر، وتقليص النفقات التشغيلية للمجموعة على المدى الطويل.	المدى المتوسط
مخاطر المدخلات وجودة البيانات: تعتمد نماذج الذكاء الاصطناعي بشكل أساسي على دقة البيانات وسلامتها، وقد يؤدي ضعف جودة البيانات إلى تواضع أداء وكفاءة تلك النماذج وربما نتج عن ذلك تداعيات مالية أو مشكلات تتعلق بالامتثال.	المدى القصير إلى المتوسط		

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

الموضوعات الجوهرية الرئيسية وتأثيراتها
وفق تقييم "الأهمية النسبية المزدوجة" تتمة

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

إدارة انبعاثات غازات الدفيئة

الأهمية النسبية للتأثير

التأثيرات الإيجابية	فعلي أم محتمل	التأثيرات السلبية	فعلي أم محتمل	أصحاب المصلحة الخارجيون المتأثرون
تعزيز ثقة أصحاب المصلحة: تسهم الاستراتيجيات المناخية الاستباقية والممارسات المستدامة في تعزيز سمعة المجموعة، وهو ما يدعم الجهود الرامية إلى بناء علاقات أقوى مع العملاء والمستثمرين والجهات التنظيمية.	●	**استبعاد العملاء مرتفعي المخاطر:** يشكل التعامل مع عملاء ذوي سجل بيئي أو مناخي هش خطراً مالياً محتملاً قد يكبد المؤسسة خسائر مالية.	●	• العملاء • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الموردون • الجهات التنظيمية والحكومية
زيادة الوعي والالتزام: يحفز الوعي المتزايد التعاون المشترك بين القطاعات المختلفة بشأن الأولويات المناخية والبيئية، مما يساعد في بناء حس قوي بالمسؤولية الجماعية.	●	**الاضطرابات التشغيلية والتجارية:** قد تؤدي الظواهر المناخية القاسية، كالفيضانات والارتفاع الشديد لدرجات الحرارة أو الكوارث الطبيعية الأخرى، إلى تعطل العمليات وإرباك سلاسل التوريد وإعاقة أنشطة الأعمال بالنسبة للعملاء.	●	• العملاء • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الموردون • الجهات التنظيمية والحكومية
الجاهزية التنظيمية: تعزز المواءمة الاستباقية مع اللوائح المناخية الناشئة من الامتثال وتحد من المخاطر التنظيمية المستقبلية؛ مما يضع المجموعة في موقع متقدم يمكنها من مواكبة توقعات الاستدامة المتطورة.	●	**المخاطر الانتقالية:** قد يتطلب الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون استثمارات كبيرة وتعديلات على نماذج الأعمال؛ مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية ويولد ضغوطاً مالية خلال المرحلة الانتقالية.	○	• العملاء • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
التميز السوقي ومشاركة العملاء: يعزز طرح منتجات التمويل الأخضر المخصصة التنافسية، ويستقطب العملاء الذين يعتبرون الأثر البيئي والاستدامة أولوية.	○	**تحديات جمع البيانات:** قد تؤدي صعوبة الحصول على بيانات دقيقة أو شاملة حول الانبعاثات على مستوى العمليات والمحافظ إلى إضعاف فاعلية الاستراتيجيات المناخية.	○	• العملاء • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الجهات التنظيمية والحكومية
قيادة القطاع في مجال العمل المناخي: يعزز النهج الاستباقي في إدارة الانبعاثات مكانة المجموعة بصفتها رائداً إقليمياً في مجال الاستدامة.	●			• العملاء • المستثمرون • المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية • الموردون • الجهات التنظيمية والحكومية

مفتاح الخريطة: ● فعلي ○ محتمل

الأهمية النسبية المالية

المخاطر	الإطار الزمني	الفرص	الإطار الزمني
تكاليف الالتزام الرقابي والتنظيمي: قد يتطلب التعقيد المتزايد في اللوائح التنظيمية المتعلقة بالمناخ استثمارات إضافية للوفاء بتوقعات الامتثال ومتطلبات الإفصاح الأوسع، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية.	المدى القصير إلى المتوسط	**دمج المعايير البيئية في تقييم وإدارة المخاطر:** يساهم إدراج العوامل البيئية في عمليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المالية في رفع كفاءة ضوابط المخاطر بالمجموعة، وهو ما يحد من الانكشافات الائتمانية والمالية المحتملة نتيجة دمج الاستدامة كجزء لا يتجزأ من العمليات الأساسية.	المدى القصير
زيادة مخاطر الائتمان: قد يتعرض العملاء العاملون في القطاعات كثيفة الكربون لتحديات مالية جراء التحولات في التوجهات السوقية والضغوط التنظيمية؛ مما يؤثر سلباً على جدارتهم الائتمانية ويرفع مخاطر تعثرهم. وبالمثل، قد يواجه عملاء قطاع الطاقة المتجددة تحديات مماثلة نتيجة لتغير ظروف القطاع، مثل فائض العرض وتشبع السوق.	المدى المتوسط إلى الطويل	**نمو فرص التمويل الأخضر:** يساهم التوسع الاستراتيجي في محفظة السندات الخضراء وحلول التمويل المستدام في توسيع قاعدة العملاء، وخلق فرص جديدة للإيرادات تواكب الطلب الناشئ في السوق.	المدى القصير إلى الطويل
انخفاض قيمة الأصول: مع تسارع وتيرة انتقال الاقتصادات إلى بدائل الطاقة المستدامة ومنخفضة الكربون، قد تتعرض الأصول المستثمرة في القطاعات عالية الانبعاثات الكربونية لتآكل في قيمتها؛ مما ينذر بخسائر مالية محتملة.	المدى المتوسط	**تطوير منتجات مبتكرة:** يتيح ابتكار منتجات مالية مخصصة لقطاع الطاقة المتجددة ومجالات الاستدامة الأوسع فرصة للمؤسسة للتميز في السوق، وتوسيع مصادر الدخل في المستقبل.	المدى المتوسط إلى الطويل
مخاطر السمعة: قد يؤدي التباين الملحوظ بين الالتزامات المناخية المعلنة والأداء الفعلي إلى تعريض المؤسسة لاتهامات الغسل الأخضر؛ مما يلحق الضرر بسمعتها ويؤثر سلباً على ثقة أصحاب المصلحة.	المدى القصير	**الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف:** يساهم تبني تدابير كفاءة الطاقة والممارسات التشغيلية المستدامة في خفض التكاليف على المدى الطويل والحد من الأثر البيئي للمجموعة، الأمر الذي يدعم التقدم الذي تحرزه المجموعة نحو الوفاء بتعهداتها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.	المدى القصير إلى المتوسط
الانكشاف على القطاعات كثيفة الانبعاثات: قد يؤدي التباطؤ في خفض حجم الانكشاف على القطاعات كثيفة الانبعاثات إلى زيادة المخاطر المالية على المدى البعيد، في ظل تغيرات الأسواق الحالية.	المدى المتوسط إلى الطويل	**تنمية العوائد عبر دعم العملاء الملتزمين مناخياً:** يمكن أن يؤدي دعم العملاء الذين يمتلكون خططاً انتقالية موثوقة إلى تقوية علاقات الإقراض طويلة الأجل وخلق فرص أعمال جديدة.	المدى القصير إلى المتوسط
متطلبات الموارد التشغيلية: قد يستلزم توسيع نطاق رصد وتتبع الانبعاثات والإفصاح عنها تخصيص موارد إضافية لأنظمة البيانات وتعزيز القدرات الداخلية ذات الصلة.	المدى القصير	**الريادة كأداة للتميز السوقي:** يدعم الأداء المتميز في العمل المناخي المركز التنافسي للمجموعة، ويسهم في جذب العملاء الذين يبحثون عن شركاء مصرفيين مدركين لأهمية القضايا والاعتبارات المناخية.	المدى المتوسط إلى الطويل

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

تقييم الأثر

استكمالاً لما سبق، أجرينا تقييماً شاملاً للأثر استند إلى وجهات نظر متعددة؛ وشملت هذه العملية تطوير منهجية التقييم الداخلي للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مدعومةً برؤى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. ومن خلال المقارنة المعيارية مع معايير ومؤشرات القطاع، ومراجعة ممارسات المنافسين والنظراء في القطاع المصرفي، وإجراء تحليل إعلامي، وتقييم التطورات التنظيمية ذات الصلة بالمؤسسات المالية، قمنا بتحديد الآثار والمخاطر والفرص - الفعلية والمحتملة - الأكثر صلة وأهمية بالنسبة للمجموعة. وقد أثمت هذه العملية عن إعداد قائمة شاملة ومتوازنة للمواضيع الجوهرية.

كما هو مبين في الجدول المرفق، يصنف كل من التمويل المستدام، وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، والتنوع والشمول، ضمن أبرز خمسة مواضيع جوهرية بالنسبة للمجموعة. وتؤكد نتائج تقييم الأثر وجود ارتباط وثيق بين هذه المحاور ومؤشرات أدائنا الاستراتيجية، لا سيما فيما يخص خفض الانبعاثات وتمكين الكفاءات النسائية في الأدوار القيادية العليا. يمتد نطاق هذه التأثيرات ليشمل كامل سلسلة القيمة، من الموردين والعمليات الداخلية وحتى الأثر الممتد لمنتجات وخدمات المجموعة.

يواصل التمويل المستدام تصدره لتقييم المواضيع الجوهرية للمجموعة؛ وهو ما يعكس أهميته الاستثنائية لتوجهنا الاستراتيجي طويل الأجل واستجابتنا لتطلعات أصحاب المصلحة، واتساقاً مع هذه الأولوية، وضعت المجموعة التزاماً طموحاً بتخصيص **٣٠ مليار دولار أمريكي** للتمويل المستدام بحلول عام ٢٠٣٠، في خطوة تهدف إلى تعزيز دورنا في دعم اقتصاد شامل ومنخفض الكربون.

يوثق تقرير التمويل المستدام لعام ٢٠٢٥ التقدم الذي أحرزناه على مدار العام، مستنداً إلى مؤشرات أداء رئيسية وأهداف واضحة وشفافة فيما يخص أدائنا في مجال الاستدامة. وتبرز هذه التطورات مجتمعة كيف أصبحت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من هيكلية عمل المؤسسة؛ مما يعزز قدرتنا على تيسير الوصول للتمويل المستدام ودعم الطموحات المناخية محلياً وعالمياً.

يحتل مسار خفض الانبعاثات والالتزام بتحقيق الحياد الصفري صدارة أولوياتنا ويمثلان جوهر توجهات المجموعة الاستراتيجية. وفي إطار مساعينا للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠، اعتمدنا أهدافاً مرحلية، وتشمل هذه الأهداف تحقيق خفض سنوي بنسبة **٥%** في انبعاثات النطاقين ١ و٢ حتى عام ٢٠٢٧، وخفض بنسبة **٣٠%** مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠٢٣. وتعكس هذه الأهداف المرحلية استجابتنا للتوقعات المناخية المتطورة وتوافقنا كذلك مع الأهداف المناخية الوطنية.

حققنا في عام ٢٠٢٥ نسبة تمثيل نسائي وصلت إلى **٤١%** من إجمالي القوى العاملة، و**٢٠,٦%** في مناصب الإدارة العليا على مستوى المجموعة، وهو ما يؤكد تقدمنا بخطى ثابتة نحو هدفنا المتمثل في الوصول إلى نسبة **٢٥%** في المناصب القيادية العليا بحلول عام ٢٠٢٧. وتدعم هذه النتائج طموحنا الأوسع لتمكين العدالة بين الجنسين، وجعل التنوع والشمول جزءاً أصيلاً من ثقافتنا التنظيمية وأطر الحوكمة على مستوى المجموعة.

تقييم الأثر للمحاور الرئيسية

الموضوع الجوهري	الأهمية بالنسبة لأصحاب المصلحة الخارجيين	مؤشرات المخرجات	مؤشر الأثر
التمويل المستدام	**التأثير السلبي:** الإقصاء من السوق: قد يؤدي تطبيق معايير صارمة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى تقليص فرص التمويل لبعض القطاعات، الأمر الذي يحمل تأثيرات محتملة على التنوع والاستقرار الاقتصادي. **التأثير الإيجابي:** تعزيز حماية البيئة: يلعب تمويل المشاريع التي تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية ودعم حلول الطاقة المتجددة دوراً محورياً في تحسين النتائج البيئية وتعزيز الاستدامة.	• تسهيل تمويل بقيمة **٩,٩ مليار دولار أمريكي** في عام ٢٠٢٥؛ مما يساهم في تحقيق هدفنا المتمثل في تسهيل وتوفير تمويل مستدام بقيمة **٣٠ مليار دولار أمريكي** بحلول عام ٢٠٣٠.	• توفير تمويل مستدام بقيمة **٣٠ مليار دولار أمريكي** بحلول عام ٢٠٣٠.
إدارة انبعاثات غازات الدفيئة	**التأثير السلبي:** المخاطر الانتقالية: التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون قد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية، والحاجة إلى استثمارات كبيرة لمواءمة نماذج الأعمال مع المتغيرات الجديدة. **التأثير السلبي:** الاضطرابات التشغيلية والتجارية: يمكن للأحداث الناجمة عن التغير المناخي، مثل الفيضانات وموجات الحر الشديدة والكوارث الطبيعية الأخرى، أن تتسبب في تعطل العمليات وإرباك سلاسل التوريد وإعاقة أنشطة العملاء. **التأثير الإيجابي:** زيادة الوعي والالتزام: تساهم زيادة الوعي في دعم التعاون المشترك حيال القضايا البيئية والمناخية بين مختلف القطاعات، وهو ما يعزز مبدأ المسؤولية المتبادلة.	• اتخذت المجموعة عدة مبادرات داخلية مثل الاستثمار في الطاقة الشمسية وشراء شهادات الطاقة المتجددة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة.	• تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠، مع خفض انبعاثات النطاقين ١ و٢ بنسبة **٥%** سنوياً حتى عام ٢٠٢٧، وبنسبة **٣٠%** بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠٢٣.
التنوع والشمول	**التأثير السلبي:** مقاومة التغيير: قد تصطدم مبادرات وجهود دمج ممارسات التنوع والشمول بعقبات تتمثل في التحيزات السائدة أو رفض السياسات الجديدة. **التأثير الإيجابي:** الارتقاء بثقافة بيئة العمل: تساهم بيئة العمل التي تتسم بالتنوع والشمول في تعزيز الابتكار، والتعاون، ورفع مستوى رضا الموظفين.	• نسبة النساء في مناصب الإدارة العليا (السنة المالية ٢٠٢٥): **٢٠,٦%**	• تمثيل المرأة بنسبة **٢٥%** في المناصب القيادية العليا بحلول عام ٢٠٢٧

تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تتمة

التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة

في ضوء نتائج تقييم للأهمية النسبية لعام ٢٠٢٥، تؤمن المجموعة بأن الحوار الشفاف والدائم مع أصحاب المصلحة هو أمر أساسي وضرورة لا غنى عنها لتحقيق طموحاتنا في مجال الاستدامة. إذ يساعدنا التواصل الفعال في ترجمة أولوياتنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى إجراءات عملية، ويضمن تلبية مبادراتنا لتوقعات أصحاب المصلحة بمنهجية عملية وقابلة للقياس.

رؤيتنا للمستقبل هي مواصلة مسارنا للنمو المسؤول، والمساهمة إيجاباً في خدمة الأفراد والمجتمعات والبيئة. كما يوجه إطار عمل المجموعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات جهودنا لتحفيز مشاركة الموظفين والعملاء والجهات التنظيمية والمستثمرين والمجتمع. فالعمل المشترك مع هذه الأطراف هو سبيلنا لابتكار مبادرات تخلق قيمة متبادلة وتترك أثراً مستداماً.

العملاء

سبل التواصل ووسائل المشاركة
نحافظ على تواصل دائم مع عملائنا عبر القنوات الافتراضية، واستبيانات الرأي الدورية، ومنصات التفاعل الرقمية.

يجري العمل على تحديث فروعنا ونقاط الخدمة لضمان سهولة الوصول والشمول لخدمات ذوي الهمم.

نوفر شبكة واسعة من قنوات الدعم، تتضمن مركز اتصال متخصص وحساباتنا على منصات التواصل الاجتماعي.

آليات ابتكار وتحقيق القيمة
بفضل اهتمامنا بالابتكار الرقمي، يمكن لعملائنا الاستمتاع بتجربة مرنة تتيح الوصول السلس إلى المعاملات والخدمات المصرفية عبر منصات سهلة الاستخدام، مثل منصة NBD Liv (لِف) من بنك الإمارات دبي الوطني، وتطبيق "بيزنس أونلاين إكس" (businessONLINE X).

كما أننا نضع عملائنا في قلب استراتيجيتنا عبر توفير منتجات مالية مخصصة وحلول تمويلية مستدامة، تساهم في دعم الاستثمار المسؤول وتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

القضايا التي طرحت للنقاش
- رضا العملاء وتجربتهم
- الشمول المالي وإتاحة الخدمات (مثل: خدمات أصحاب الهمم)
- التحول الرقمي في القطاع المصرفي
- منتجات التمويل المستدام
- خصوصية البيانات وأمن المعلومات

الجهات التنظيمية والحكومية

آليات ابتكار وتحقيق القيمة
نتعاون بشكل وثيق مع الجهات الحكومية لدعم الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالاستدامة، والابتكار الرقمي، والنمو الاقتصادي.

كما تساهم المجموعة في تعزيز البيئة التنظيمية عبر الالتزام بإعداد تقارير شفافة، وتطبيق ممارسات رصينة لإدارة المخاطر تتماشى مع التوقعات الرقابية.

القضايا التي طرحت للنقاش
- الامتثال للأنظمة واللوائح المالية
- التوافق مع أهداف الاستدامة الوطنية (مثل: المبادرة الاستراتيجية لتحقيق - الحياد المناخي بحلول ٢٠٥٠)
- معايير الشفافية والإفصاح
- الالتزام التنظيمي للوائح وأنظمة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية

المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية

سبل التواصل ووسائل المشاركة
ندعم العمل التطوعي المجتمعي عبر مبادرات متنوعة تشمل التشجير، وحملات تنظيف الشواطئ وقاع البحر، وحملات التوعية البيئية.

يحفز برنامجنا التطوعي "إكستشينجر" الموظفين على المشاركة في المبادرات المجتمعية المختلفة، والتي تشمل الأمن الغذائي، ودعم كبار السن، وتمكين ذوي الهمم.

آليات ابتكار وتحقيق القيمة
تتصدر قطاعات التعليم، والثقافة المالية، وجودة الحياة أولوياتنا في مجال المسؤولية الاجتماعية. نتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية لتقديم برامج اجتماعية ذات أثر ملموس.

نعتبر الإدارة البيئية المسؤولة جزءاً أصيلاً من شراكاتنا المجتمعية؛ ويشمل ذلك مشاريع خفض الانبعاثات، والحفاظ على البيئة، ونشر ثقافة الاستدامة على مستوى المجتمع المحلي.

القضايا التي طرحت للنقاش
- المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي
- حماية البيئة وخفض البصمة الكربونية
- التعليم والثقافة المالية
- الدمج الاجتماعي (يشمل كبار السن وذوي الهمم)

المستثمرون

سبل التواصل ووسائل المشاركة
تتعاون فرقنا المخصصة بعلاقات المستثمرين والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل وثيق لضمان استمرارية الحوار الشفاف مع مجتمع المستثمرين.

نحرص على التواصل مع المستثمرين عبر الجولات التعريفية، والمؤتمرات، والندوات المخصصة لاستعراض فرص التمويل المستدام.

آليات ابتكار وتحقيق القيمة
إعداد تقارير دقيقة وواضحة حول أداء ومؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتعزيز ثقة المستثمرين، وتسهيل الوصول إلى الفرص الاستثمارية المستدامة.

تستند المجموعة إلى مركز مالي قوي، ومنظومة فعالة لإدارة المخاطر، ورؤية استثمارية مستقبلية تؤكد مكانتها كشريك جدير بالثقة يضع النمو المستدام في صدارة أولوياته.

القضايا التي طرحت للنقاش
- الشفافية وتقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- التمويل المستدام والفرص الاستثمارية
- الإفصاح المتعلق بالأداء المالي وغير المالي
- إدارة المخاطر والنمو على المدى الطويل
- حوكمة الشركات والمساءلة

الموظفون

سبل التواصل ووسائل المشاركة
نستثمر في تطوير كوادرنا من خلال برامج تدريبية متخصصة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبرامج تطويرية مثل "Speak Up"، إلى جانب فتح المجال للفرص التطوعية التي تشجع على المشاركة المجتمعية.

تعمل منصاتنا الداخلية كحلقة وصل لنشر أحدث المعلومات حول الفرص المهنية، وخطط الترشيح الوظيفي، وأحدث المبادرات البيئية والاجتماعية ومبادرات الحوكمة.

تساهم ورش العمل التي تنظم بالشراكة مع "كلايمت فريسك" في تعميق وعي الموظفين بالتحديات المناخية وأثرها على قطاعات الأعمال.

آليات ابتكار وتحقيق القيمة
نرعى المواهب من خلال برامج التوجيه وبناء المهارات التي تمكن الموظفين من النمو والترقي داخل المؤسسة.

تعزز التعويضات التنافسية، والمزايا الشاملة، ومبادرات الرفاهية من الرضا الوظيفي ومشاركة الموظفين.

تشجع حملات الاستدامة الداخلية - بما في ذلك برنامج "Eco-Supporter" ورواد الاستدامة (Green Champions) ومبادرة "نصائح خضراء" (Green Tips) - الموظفين على تقليل الأثر البيئي في مجالات الطاقة والمياه والنفايات.

تحتفي مبادرة رواد الاستدامة (Green Champions) بجهود الاستدامة الشخصية للموظفين، بينما تقدم مبادرة "نصائح خضراء" (Green Tips) إرشادات عملية لإلهام تبني سلوكيات يومية صديقة للبيئة.

القضايا التي طرحت للنقاش
- تعلم الموظفين والنمو المهني
- التنوع والمساواة والشمول
- الرفاهية والمشاركة في بيئة العمل
- التقدير وعدالة الأجور
- خلق فرص الترقي المهني والوظيفي

الموردون

سبل التواصل ووسائل المشاركة
نبني شراكات تعاونية مع الموردين المحليين عبر آليات شفافة لطرح المناقصات وتقييم العروض، لضمان العدالة وتكافؤ الفرص.

تساعد مبادرات بناء القدرات والبرامج التدريبية الموردين على تعزيز قدراتهم ومواءمتها مع متطلبات ومعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

آليات ابتكار وتحقيق القيمة
يشمل إطار تقييم الموردين المعتمد لدينا معايير للاستدامة تشجع الممارسات المسؤولة بيئياً في كافة مراحل سلسلة التوريد.

نلتزم بالتطبيق الصارم لممارسات الشراء الأخلاقي، والمساءلة، والشراكات طويلة الأمد التي توطد التزامنا المتبادل بالنمو المسؤول.

القضايا التي طرحت للنقاش
- التوريد الأخلاقي والمشتريات العادلة
- معايير الاستدامة بالنسبة للموردين
- إشراك ودعم الموردين المحليين
- الشفافية والمساءلة في الشراكات
- الامتثال البيئي والاجتماعي

التمويل المستدام

في هذا القسم

٣٦ سياسات وأطر التمويل المستدام
٣٦ إطار التمويل المستدام
٣٧ إطار المخاطر البيئية والاجتماعية
٣٧ سياسة الاستثمار المسؤول
٣٧ سياسة الإشراف المستدام
٣٨ قواعد التصويت بالوكالة بخصوص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٣٩ المنتجات والعروض المستدامة
٤١ شركة الإمارات دي الوطني كابيتال
٤١ الصفقات الرئيسية لشركة الإمارات دي الوطني كابيتال
٤١ الحلول المستدامة التي تقدمها شركة الإمارات دي الوطني كابيتال
٤٢ جوائز شركة الإمارات دي الوطني كابيتال
٤٢ منتدى التمويل المستدام
٤٣ دمج ممارسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار الاستثمار المسؤول
٤٤ لمحة عامة عن نهجنا للاستثمار المسؤول
٤٤ الاستثمار المسؤول في شركة الإمارات دي الوطني لإدارة الأصول

نعمل في المجموعة على تضمين مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كافة قرارات الاستثمار والتمويل، ونحرص على توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تقدم منافع بيئية واجتماعية قابلة للقياس وتصنع قيمة مستدامة، وهي منهجية تضعنا في موقع رائد كمحفز للنمو المستدام على مستوى المنطقة وخارجها.

ومن خلال دمج الاستدامة في صلب استراتيجية أعمالها وإطار حوكمتها، تهدف المجموعة إلى تحقيق نمو دائم بالتوازي مع تعزيز النتائج البيئية والاجتماعية الإيجابية.

وتستند استراتيجيتنا للتمويل المستدام إلى مبادئ ومعايير سوقية عالمية، تشمل المعايير الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، ورابطة سوق القروض (LMA)، ورابطة أسواق القروض لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APLMA)، وجمعية القروض المشتركة والتداول (LSTA)، ومبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLP)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وتوجيهات مجموعة سوق لندن للأوراق المالية (LSEG) حول الصكوك الخضراء والاجتماعية والمستدامة. كما تراعي الاستراتيجية التوجيهات التي قدمتها الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) بخصوص سندات القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLB) المنشورة في يونيو ٢٠٢٤.

انسجاماً مع نهجها المتبع في إدارة المخاطر، تصدر المجموعة إطاراً شاملاً للمخاطر البيئية والاجتماعية، يوضح بدقة استثناءات التمويل للقطاعات عالية التأثير البيئي، ويشجع في الوقت ذاته على ممارسة الأعمال بمسؤولية في جميع عملياتها. وكان من أبرز محطات رحلتنا هذه إصدار سندات قرض مرتبطة بالاستدامة بقيمة **٥٠٠ مليون دولار أمريكي**، يعد الأول من نوعه على مستوى العالم وفق إرشادات سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق المال (ICMA) ورابطة سوق القروض (LMA). وتعكس هذه الصفقة التاريخية ريادة المجموعة في مجال الحلول المبتكرة للتمويل المستدام والتزامها بتسريع الانتقال إلى اقتصاد شامل ومنخفض الكربون. وتتويجاً لهذا المسار، نجح "مصرف الإمارات الإسلامي" في إتمام طرح وإدراج أول صكوك تمويل عالمية مرتبطة بالاستدامة في بورصتي "يورونكست دبلن" و "ناسداك دبي" في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، في صفقة قوية تدعم مكانة البنك المتقدمة في مجال التمويل المستدام. ويعد هذا الإصدار بقيمة **٥٠٠ مليون دولار أمريكي** وفترة استحقاق تمتد لخمس سنوات، علامة فارقة في قطاع التمويل الإسلامي، حيث يجسد التكامل بين المبادئ الشرعية والمستهدفات الملموسة للأداء المستدام.

تستمر المجموعة في تطوير حلول مبتكرة تقود السوق وتعزز الاستدامة في الأسواق المالية التقليدية والإسلامية على السواء تأكيداً لريادتها الإقليمية في مجال التمويل المرتبط بممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وفي هذا الإطار، تعزز المجموعة دورها المحوري كممكن رئيس للاستثمار المستدام لجميع فئات العملاء ومن خلال تطوير وطرح منتجات تواكب الاحتياجات المتطورة للاقتصاد منخفض الكربون.

وفيما يخص قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، توفر المجموعة باقة متكاملة من الحلول، تتضمن السندات والصكوك الخضراء، وتسهيلات القروض والتمويل المرتبطة بالاستدامة، فضلاً عن سندات وصكوك الاستدامة. وتتميز هذه المنتجات بتوافقها مع أطر العمل العالمية للاستدامة، بالإضافة إلى توفير خيارات القروض والتمويلات الخضراء أو الاجتماعية. وفي قطاع الأعمال المصرفية الشخصية، تعمل المجموعة على تمكين العملاء من انتهاج أسلوب حياة مستدام عبر منتجات كالودائع الثابتة المستدامة، وقروض المركبات الخضراء، والتمويل العقاري الأخضر؛ وهو ما يحقق التكامل بين قيم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وقرارات العملاء المالية اليومية.

علاوة على مشاريع البنية التحتية والمشاريع المؤسسية واسعة النطاق، تساهم المجموعة أيضاً في الشمول الاقتصادي من خلال تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات وخارجها. وتضطلع هذه المؤسسات بدور أساسي في تحقيق رؤية الإمارات للتنويع الاقتصادي، عبر المساهمة في دفع الابتكار وتعزيز التنافسية وخلق الوظائف وفرص العمل.

يحظى قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتقدير حكومي خاص كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة ومساهم قوي في دعم تطوير المهارات وريادة الأعمال وإرساء الأساس لاقتصاد مرن وقائم على المعرفة. وعبر تيسير حصول هذه المؤسسات والشركات على التمويل، تساهم المجموعة في احتضان بيئة ريادية تقوي الإنتاجية وتخدم أهداف دولة الإمارات للاستدامة على المدى الطويل.

أعلنت دولة الإمارات بوضوح عن طموحها لتوظيف التمويل المستدام باعتباره ركيزة أساسية لتحولها البيئي والاقتصادي الأوسع. وانسجاماً مع هذه الرؤية، تشارك المجموعة بفاعلية في مبادرات التمويل المستدام بحلول عام ٢٠٣٠، التي تستهدف تخصيص تريليون درهم إماراتي لهذا القطاع. ومن خلال هذه الجهود، تعزز المجموعة مكانتها كشريك في مسيرة الدولة نحو مستقبل مستدام وقادر على الصمود في وجه التحديات المناخية. كما اعتمدت المجموعة مستهدفاً استراتيجياً يتمثل في حشد **٣٠ مليون دولار أمريكي** في صورة تمويلات وتسهيلات بحلول عام ٢٠٣٠، مدعومةً بأداء قوي يعكس نمواً مطرداً في أحجام التمويل المنفذة.

٥٠٠مليون دولار
قيمة صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة تم إصدارها في يورونكست دبلن وناسداك دبي

سياسات وأطر التمويل المستدام

إطار التمويل المستدام

صمم إطار التمويل المستدام للمجموعة لضمان مساهمة أنشطتها في مجال الإقراض والاستثمار بصورة مباشرة في حماية البيئة والارتقاء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ويوضح الإطار، بنسخته المحدثة لعام ٢٠٢٥، آلية تقييم وتصنيف ورصد المنتجات والصفقات المالية ضمن الفئات الخضراء والاجتماعية. وتمكن هذه البنية المجموعة من طرح أدوات للتمويل المستدام تعمل على توجيه الموارد المالية صوب مشاريع تدعم اقتصاداً منخفض الكربون وقادراً على الصمود أمام التغير المناخي، أو تحقق نتائج اجتماعية إيجابية. ومن خلال تحديد معايير أهلية دقيقة وآليات واضحة لإعداد التقارير، يعمل الإطار على تعزيز الشفافية، وإبراز المنهجية التي تترجم بها المجموعة قراراتها التمويلية إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس في مجال الاستدامة.

إطار المخاطر البيئية والاجتماعية

ولتعزيز محفظة حلول التمويل المستدام، أطلقت المجموعة في عام ٢٠٢٤ "إطار عمل سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة"، في خطوة تمثل سابقة عالمية لكونه متوافق مع إرشادات سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق المال (ICMA) ورابطة سوق القروض (LMA) لعام ٢٠٢٤. ويبني هذا الإطار على نجاح نموذج "استخدام العائدات" مع الاستفادة من المرونة التي تتميز بها الهياكل المرتبطة بالاستدامة، ليجمع بذلك بين نقاط قوة ومزايا كلا النهجين. ومن خلال تضمين أهداف أداء الاستدامة في شروط القروض والسندات، تحفز المجموعة المقترضين على السعي لتحقيق تحسينات بيئية واجتماعية محددة وذات عوائد شاملة مالية وغير مالية.

في عام ٢٠٢٥، سجلت المجموعة إنجازاً بارزاً بنجاحها في إصدار سندات القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLB) بقيمة **٥٠٠ مليون دولار أمريكي**، كأول صفقة عالمياً تتوافق مع إرشادات سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة الصادرة مؤخراً عن الرابطة الدولية لأسواق المال (ICMA) ورابطة سوق القروض (LMA).

وتؤدي المشاريع التي يتم تمويلها بموجب هذا الإطار دوراً ملموساً في تطوير سوق التمويل المرتبط بالاستدامة، والمساهمة في أحد أهدافنا الأساسية وهو خفض انبعاثات غازات الدفيئة، بما يتماشى مع طموح دولة الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.

وقد أكدت مراجعة مستقلة أجرتها "أي إس إس كوربوريته" (ISS Corporate) التوافق القوي للإطار مع المعايير الدولية، وتحققت من صحة مستوى طموح محفظة الأصول الأساسية، عبر تقييم قوة ومستوى طموح كافة مؤشرات الأداء الرئيسية وأهداف أداء الاستدامة الخاصة بالمجموعة المحددة من القروض المرتبطة بالاستدامة. وقد أقر التدقيق الخارجي بجهود المجموعة للربط بين الأداء المالي ونتائج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات القابلة للقياس، واصفاً الإطار بأنه مثال إقليمي رائد للشفافية والمساءلة على مستوى السوق. وبجانب الامتثال، يسعى الإطار إلى إحداث تأثير في السوق، عبر حث المقترضين على اعتماد معايير أقوى للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتحفيز المستثمرين لدعم منتجات الدين المرتبطة بالاستدامة.

> "أكدت مراجعة مستقلة أجرتها "أي إس إس كوربوريت" (ISS Corporate) التوافق القوي للإطار مع المعايير الدولية."

إطار المخاطر البيئية والاجتماعية

أصدرت المجموعة النسخة الجديدة لإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٥ بهدف تقوية نهج المجموعة في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على مستوى أنشطة الإقراض. يضم الإطار المحدث كافة التوجيهات ذات الصلة، ومن ضمنها المبادئ التوجيهية لتمويل الفحم التي كانت منفصلة في السابق، في مستند سياسات شامل وموحد.

يضع الإطار توقعات واضحة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية عبر القطاعات المختلفة وبالنسبة لكل قطاع على حدة. كما يحدد المتطلبات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، والعبودية الحديثة، والتنوع الحيوي، والتأثيرات المجتمعية، بما يتوافق مع التزام المجموعة بالأعمال المصرفية المسؤولة والمستدامة. وقد تم نشر الإطار على موقعنا الإلكتروني لتعزيز الشفافية تجاه أصحاب المصلحة.

يسري هذا الإطار على كافة أنشطة الإقراض ضمن قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال. يتبنى الإطار منهجية الأهمية النسبية، مستنداً إلى عتبات محددة لقياس مدى أهمية المخاطر المرتبطة بالمناخ ومخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فضلاً عن تحديد الصلاحيات وتوزيع مسؤوليات الحوكمة بين إدارة المخاطر المؤسسية، وفرق الأعمال، وقسم الائتمان في المجموعة، وإدارة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة.

وبالنظر إلى كثافة الاعتبارات البيئية والاجتماعية في بعض القطاعات، يشتمل الإطار على معايير توجيهية تفصيلية لقطاعات حيوية، منها المرافق العامة، والنفط والغاز، والفحم الحراري، والطاقة النووية، والتصنيع، والزراعة. وتكفل هذه المعايير مواءمة أنشطة العملاء مع التشريعات المعمول بها، والمعايير الدولية، ومتطلبات الاستدامة الخاصة بالمجموعة.

وبموجب إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، تضمن المجموعة مواءمة ممارسات الإقراض لديها مع المتطلبات التنظيمية المستجدة والمعايير الدولية المعتمدة، بما ينسجم مع هدفها الأوسع لدعم الخدمات المالية المسؤولة.

سياسة الاستثمار المسؤول

ترسم سياسة الاستثمار المسؤول الإطار العام لنهج المجموعة في مجال الاستثمار المستدام، وتبين آلية دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن الأنشطة المالية والاستثمارية، كما أنها تدعم التزام "إدارة الأصول في المجموعة" بالدمج المستمر لهذه المبادئ على مستوى كافة قطاعات الأعمال.

تؤسس السياسة إطاراً هيكلياً متكاملاً للاستثمار المستدام، مستندةً إلى معايير واضحة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومبادئ توجيهية تنفيذية محددة. وتسري أحكام هذه السياسة على الاستثمارات الخاملة، والاستراتيجيات النشطة، والأصول المدارة خارجياً؛ حيث تشكل هذه الفئات مجتمعة أكثر من نصف إجمالي الأصول المدارة.

يقوم الإطار على ثلاث ركائز أساسية:

١. الملكية النشطة والالتزام بالتواصل مع الشركات التي نستثمر فيها بشأن قضايا الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
٢. الالتزام بالاستبعاد بناءً على طبيعة أنشطة الشركات.
٣. الالتزام بدمج عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استثماراتنا أو اختيار أفضل الشركات أداء في فئتها بناء على العوامل ذات الصلة.

ويتم دمج المبادئ التوجيهية القطاعية ومؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات القابلة للقياس في جميع مراحل العمليات الاستثمارية، في حين تتولى منهجيتنا تأطير آليات تحديد النتائج ورصدها وقياسها. وفي حالات التفويضات التي تفتقر لصلاحيات تقديرية، حيث تكون الصلاحيات مقيدة، نتعاون بشكل وثيق مع العملاء لرفع الوعي وتحسين نتائج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال التثقيف والحوار.

ويمكن الاطلاع على سياسة الاستثمار المسؤول من خلال زيارة موقعنا الإلكتروني. corporate website

سياسة الإشراف المستدام

تؤمن شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول بأن المشاركة النشطة والحوكمة المسؤولة ركيزتان أساسيتان للإشراف الفعال. ولذلك، فإننا نعمل بشكل وثيق مع الشركات التي نستثمر فيها للتوافق على الأهداف المشتركة واستراتيجيات مشاركة تدفع نحو تحقيق تقدم ملموس قابل للقياس.

تنظم سياستنا للإشراف المستدام جميع الصناديق والتفويضات التقديرية النشطة، كما تفصل طبيعة التفاعلات مع شركات المحفظة عبر فئات الأصول المختلفة مثل الدخل الثابت، والأسهم، والعقارات، وأسواق المال. ويستند هذا النهج إلى قاعدة بحثية صلبة تجمع بين التحليل الأساسي المكثف (من القاعدة إلى القمة) والمنظور الاستراتيجي الكلي (من القمة إلى القاعدة)، مما يضمن توجيه جهود المشاركة بفاعلية لتحقيق أثر ملموس ومؤثر.

ويتم توجيه كافة عمليات المشاركة بناءً على أولويات واضحة تشمل العمل المناخي، والتنوع الحيوي، وحوكمة الشركات، والشمول الاجتماعي، مع الاستناد إلى إطار تصعيد منظم. وعند تعذر تحقيق النتائج المرجوة من الجهود الأولية، نقوم بالتصعيد المناسب لمعالجة القضايا العالقة.

سياسات وأطر **التمويل المستدام** تتمة

نحرص على الدمج الكامل لاعتبارات الاستدامة في جميع أنشطة التمويل والاستثمار، بما في ذلك عمليات الشركات والأفراد. ويجري تقييم مخاطر وفرص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات باستخدام مزيج من التحليلات الخاصة وتصنيفات الجهات الخارجية، وهو ما يؤسس لإجراء العناية الواجبة الشاملة واتخاذ قرارات مستنيرة.

يشكل السلوك الأخلاقي والمساءلة محورين أساسيين في نهج المجموعة في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، تتولى عملياتنا الخاصة بالعناية الواجبة تجاه العملاء وإجراءات "اعرف عميلك" مهمة تقييم عوامل مثل ممارسات العمل، وحقوق الإنسان، والمخاطر المناخية، وتنوع مجالس الإدارة. كما نتبنى نهج التواصل المستمر مع العملاء؛ فعوضاً عن الانسحاب عند أول بادرة للقلق، نركز على الحوار والتخطيط الانتقالي، حرصاً منا على دعم العملاء في تعزيز أدائهم في مجال الاستدامة.

ولكن في حال ظل التقدم محدوداً بعد التواصل المتكرر، فإننا قد نلجأ إلى اتخاذ تدابير تصحيحية، تشمل الاستبعاد أو التخارج، للحفاظ على معاييرنا في مجال الاستدامة.

قواعد التصويت بالوكالة بخصوص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

صممت إرشادات التصويت بالوكالة الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة لضمان أن تعكس قرارات التصويت التزامنا بالحوكمة المستدامة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تعطي هذه المبادئ الأولوية للمقترحات التي تتناول الأداء البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، ومعايير حوكمة الشركات.

يقوم التصويت بالوكالة على مبدأ مساندة الإجراءات الكفيلة بتحقيق القيمة للمساهمين على المدى الطويل؛ ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بتغير المناخ، واستقلالية مجلس الإدارة، وتعويضات الإدارة التنفيذية، والشفافية المؤسسية. كما تحث هذه المبادئ التوجيهية على التعاون مع المساهمين الآخرين، وتؤطر إجراءات التصعيد عند وجود مخاوف عالقة بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويضمن هذا النهج مساهمة كل صوت بالوكالة بفاعلية في دعم سلوك الأعمال المسؤول وتحسين الحوكمة على مستوى محفظتنا الاستثمارية بأكملها.

> "يضمن هذا النهج مساهمة كل صوت بالوكالة بفاعلية في دعم سلوك الأعمال المسؤول."

المنتجات والعروض المستدامة

تأخذ المجموعة على عاتقها مسؤولية النهوض بالاستدامة عبر محفظة منتجاتها وخدماتها. ومن خلال التضمين الشامل لمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نموذج أعمالها، تعمل المجموعة على توليد قيمة طويلة الأجل للعملاء والمساهمين والمجتمع. وقد تحولت هذه الحلول، التي بدأت كمنتجات متخصصة محدودة النطاق، لتصبح اليوم مكوناً أساسياً للعمل المصرفي، مدفوعةً بتنامي التزام العملاء بالأهداف المتوافقة مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

لجنة التمويل المستدام

تتولى المجموعة، عبر لجنة التمويل المستدام، مسؤولية ضمان تطبيق آليات الحوكمة المناسبة لمراجعة واعتماد وتصنيف وتقييم أنشطة التمويل والمصادقة عليها، وذلك وفقاً لإطار عمل تصنيف التمويل المستدام الخاص بالمجموعة لعام ٢٠٢٥ والمبادئ والمعايير الدولية الصادرة عن الجمعيات المتخصصة مثل مبادئ رابطة سوق القروض (LMA) ذات الصلة، وكذلك مبادئ الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) فيما يخص التسهيلات، وذلك لضمان إدارة مخاطر الغسل الأخضر بفاعلية على مستوى العميل أو الصفقة. وفي سياق متصل، تهدف اللجنة إلى ضمان وجود إطار للحوكمة لمراجعة والموافقة والمصادقة على المعاملات واعتمادها وإتمامها، فضلاً عن ملفات العملاء التي تنطوي إما على مخاوف محتملة تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أو تستدعي خروجاً عن إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، والتي تم تصعيدها من قبل الإدارة المعنية. كما تشمل أهداف اللجنة أيضاً توحيد رؤى أصحاب المصلحة الرئيسيين حول تطورات السوق وأفضل الممارسات في مجال التمويل المستدام وتقديم التوصيات المتعلقة بتنويع المنتجات.

منتجات التمويل المستدام

تحرص المجموعة على توجيه جهودها في هذا الصدد من خلال دليل لمنتجات التمويل المستدام يحدد معايير دقيقة لتصنيف الأنشطة المستدامة وتقييمها وحوكمتها، بما في ذلك عمليات التمويل والتسهيلات. ويخضع كل منتج جديد لتقييمات تفصيلية للمخاطر والأثر خلال مرحلة التصميم، في حين تجري مراجعة سنوية للأداء المتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لكافة المنتجات في الأسواق التي تعمل بها المجموعة. وتساهم هذه المنهجية في تعزيز الشفافية، وضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية، والمساعدة في إدارة مخاطر السمعة المرتبطة بقضايا الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تشمل محفظة أدوات التمويل المستدام لدى المجموعة القروض الخضراء الموجهة لدعم مشاريع ذات فوائد بيئية قابلة للقياس، والقروض الاجتماعية لتمويل مبادرات تعزز الشمول الاجتماعي وجودة الحياة، والقروض المستدامة التي تدمج بين الأهداف البيئية والاجتماعية للنهوض بمجمل أجندة الاستدامة للمجموعة؛ علماً بأن التفاصيل الوافية حول الفئات المتنوعة للجوانب الخضراء والاجتماعية متاحة ضمن إطار التمويل المستدام للمجموعة لعام ٢٠٢٥.

وعلاوة على ذلك، تقدم المجموعة القروض المرتبطة بالاستدامة، التي تكون شروط إقراضها مرهونة بقدرة المقترض على إنجاز مؤشرات أداء رئيسية وأهداف أداء استدامة محددة وأساسية وقابلة للقياس - كخفض الانبعاثات الكربونية، أو تبني حلول الطاقة المتجددة، أو تحسين كفاءة الموارد - بحيث تكون ملائمة لنموذج عمل المقترض ومختارة بالتوافق مع أحدث سجل لمؤشرات الأداء الرئيسية لدى الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA). تتيح هذه المنتجات للمقترض قدراً من المرونة، نظراً لكونها تدعم الأغراض العامة للشركات. ويلتزم المقترض بتقديم شهادة امتثال بصفة سنوية، تبين مدى إنجاز أو عدم إنجاز مؤشرات الأداء الرئيسية وأهداف أداء الاستدامة. وفي حال استيفاء المقترض للمؤشرات والأهداف المحددة، يتاح خيار تخفيض معدل الفائدة.

تؤكد المجموعة التزامها باتخاذ قرارات مسؤولة وضمان فهم العملاء التام لأهداف الاستدامة والمخاطر المرتبطة بكل منتج. وبالنسبة لأنشطة إدارة الثروات، فإننا نحرص على تشجيع الاستثمارات التي تعزز تحقيق القيمة عبر الأجيال، وتسهم في تعزيز المرونة المالية والترقي الاجتماعي.

يؤكد هذا النهج مكانة المجموعة كمؤسسة صرفية رائدة إقليمياً في قطاع التمويل المستدام، حيث تبتكر باستمرار حلول ومنتجات تواكب توقعات العملاء المتطورة وتدعم الانتقال إلى اقتصاد شامل ومنخفض الكربون.

المنتجات والعروض المستدامة تتمة

تشمل مجموعة منتجاتنا للتمويل المستدام ما يلي:

القروض الخضراء والقروض الاجتماعية والقروض المستدامة:

تخصص هذه القروض لتمويل مشاريع ذات العوائد البيئية والاجتماعية الإيجابية، حيث تدعم القروض الخضراء مشاريع الطاقة المتجددة، ومشاريع رفع كفاءة الطاقة، ومحاربة التلوث، بينما تستهدف القروض الاجتماعية مشاريع الإسكان الميسر، والتعليم، والرعاية الصحية، أما القروض المستدامة فتجمع بين كلا الجانبين لتعزيز جهود تحقيق مجمل أهداف الاستدامة.

المنتجات والخدمات الاستشارية المرتبطة بالاستدامة:

: تقدم المجموعة حلول الهيكلة والتعهد بالتغطية للسندات والصكوك الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة، وهو ما يبرهن على مكانتها القيادية ضمن قطاع أسواق المال المستدامة.

قروض السيارات الخضراء:

يوفر هذا المنتج للعملاء حلولاً لتمويل المركبات الكهربائية، وهو ما يدعم مسار التحول نحو النقل النظيف في دولة الإمارات وخفض إجمالي الانبعاثات الكربونية.

القروض المرتبطة بالاستدامة:

بموجب هذه القروض، يتم ربط تكلفة التمويل مباشرةً بمدى تحقيق المقترض لمستهدفات محددة تتعلق بالأداء في مجال الاستدامة، مثل خفض الانبعاثات أو تعزيز كفاءة الطاقة المتجددة، بما يتلاءم مع نموذج عمله، الأمر الذي يسهم في تكريس الترابط بين طموحات الاستدامة من جهة، والأداء الفعلي والنتائج المالية من جهة أخرى.

إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة:

توفر المجموعة حلولاً تمويلية مخصصة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشاريع رفع كفاءة الطاقة، وتقليل النفايات، والإدارة المستدامة لسلاسل التوريد، حيث تمكن هذه التسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة من مواءمة نماذج أعمالها مع أهداف النمو الأخضر.

الودائع الثابتة المستدامة:

يوفر هذا المنتج، المتاح من خلال تطبيق 'ENBD X' للهاتف المتحرك، للعملاء قناة للمشاركة المباشرة في دعم أهداف الاستدامة، مع الحصول على عوائد تنافسية. وتخصص المبالغ التي يتم جمعها من تلك الودائع بشكل حصري للمشاريع المسؤولة بيئياً واجتماعياً، مما يدعم التزام المجموعة بالتمويل الأخضر.

شركة الإمارات دي الوطني كابيتال

شركة الإمارات دي الوطني كابيتال هي مؤسسة متخصصة في الخدمات المصرفية الاستثمارية وتتمتع بمكانة مرموقة عالمياً، حيث تقدم باقة واسعة من حلول الديون والأسهم لعملائها حول العالم. وعلى مدار السنوات الأخيرة، كرست الشركة جهودها لتعزيز مكانتها كمحرك رئيسي للتمويل المستدام، وانصب تركيزها على هيكلة وتوزيع السندات والقروض والصكوك الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة.

وبجانب تسهيل الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، توفر الشركة لعملائها خدمات استشارية استراتيجية تمكنهم من تصميم وتنفيذ أطر للتمويل المستدام تلائم احتياجاتهم التشغيلية والقطاعية الفريدة، ويشمل ذلك تقديم المشورة بشأن تخصيص العائدات، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، ودمج مستهدفات الأداء المستدام ضمن الهياكل المالية.

ينسجم نهج الشركة، المرتكز على الاستدامة، بسلاسة مع الاستراتيجية طويلة الأجل للمجموعة، ويدعم مسار التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ويساهم في تحقيق الإسهامات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتزاماتها في هذا الصدد بموجب اتفاق باريس للمناخ.

وانطلاقاً من موقعها الريادي على مستوى القطاع، تواصل شركة الإمارات دي الوطني كابيتال صياغة مفاهيم الابتكار في أسواق رأس المال، عبر التعاون الوثيق مع العملاء لتصميم هياكل تمويلية مخصصة تلبي أهداف أعمالهم، وتواكب التزامات الاستدامة واشتراطات الإفصاح المتطورة. وإلى جانب ذلك، يوفر هذا الذراع الاستثماري للبنك خدمات استشارية متخصصة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتخطيط عمليات الانتقال لتمكين الشركات من دمج الاستدامة في صلب خططها الاستراتيجية.

وتشمل الخدمات الرئيسية للشركة التمويل الانتقالي، وهيكلة استراتيجيات ممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستشارات التصنيف الائتماني، واستشارات إدارة التغيير، لضمان حصول العملاء على دعم متكامل في رحلتهم في مجال الاستدامة.

هذا وقد ساهمت الشركة في صفقات للتمويل المستدام شملت قطاعات وأسواق متعددة، مسجلة مساهمة كبيرة في هدف المجموعة الرامي لتسهيل حلول تمويل مستدام وتسهيلات بقيمة ٣٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠. ويعكس هذا الأداء مكانة شركة الإمارات دي الوطني كابيتال القيادية في إتاحة الأدوات المصنفة ضمن فئات الاستدامة، فضلاً عن دورها في النهوض بأهداف التنمية المستدامة الأوسع لدولة الإمارات.

الصفقات الرئيسية لشركة الإمارات دي الوطني كابيتال

على صعيد القروض المشتركة، نفذت شركة الإمارات دي الوطني كابيتال ٣٠ صفقة متوافقة مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بقيمة إجمالية تجاوزت ٢٧.٨ مليار دولار أمريكي، موزعة عبر عدة أسواق في كل من الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وتركيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، والشرق الأقصى (سنغافورة).

- تولي منصب مستشار ومنسق الاستدامة للصفقات التالية:
  ١) صكوك تمويل مرتبطة بالاستدامة - يعتبر هذا الإصدار الأول من نوعه عالمياً في فئة الصكوك القائمة على الاستدامة، حيث تم إصداره من قبل مصرف الإمارات الإسلامي بدعم من الجهود المثمرة في هذا الصدد على مستوى المجموعة؛
  ٢) أكبر إصدار للصكوك الخضراء على الإطلاق من شركة تطوير عقاري على مستوى العالم، والذي أصدرته "شوبا العقارية"؛
  ٣) قرض مرتبط بالاستدامة لصالح أولكر، وفق إطار عمل داعم يرتكز على مستهدفات متوائمة مع معايير مبادرة الأهداف القائمة على العلم" (SBTi)؛
  ٤) قرض مرتبط بالاستدامة لصالح بنك "آي إن جي" في تركيا؛
- تكامل هذا النهج العملي بشكل فعال مع المساهمات المعرفية التالية:
  ١) تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن حالة التمويل للطبيعة - حيث كانت الشركة الممول الوحيد؛ المشارك من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا؛
  ٢) تقرير التحالف العالمي للتمويل الرقمي حول "سندات التأثير الرقمي".
- المساهمة في جهود الاستدامة لشركة "ماير" (MAIRE) على مستوى العالم.
- ساهمت شركة الإمارات دي الوطني كابيتال أيضاً في مجموعات العمل العالمية بقيادة الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، بهدف تمثيل مصالح العملاء ودعم أفضل الممارسات الدولية بشأن:
  ١) تمويل الانتقال المناخي
  ٢) السندات المرتبطة بالاستدامة
  ٣) التكنولوجيا المالية والتمويل المستدام
  ٤) سندات القروض المرتبطة بالاستدامة
- تولي مهام مستشار الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في طرح صندوق استثمار عقاري متداول بقيادة "دبي القابضة"، تعزيزاً لنشاط خدمات أسواق الأسهم، ويمثل هذا الاكتتاب محطة مفصلية إقليمياً، تعكس قدراتنا المتقدمة في التمويل المستدام ضمن مختلف فئات الأصول.

الحلول المستدامة التي تقدمها شركة الإمارات دي الوطني كابيتال

القروض والإقراض المشترك

- هيكلة القروض الخضراء /الاجتماعية /المستدامة، بما في ذلك إعداد أطر العمل ذات الصلة وتقديم المشورة بشأن استخدام العوائد.
- هيكلة القروض المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك التفاوض وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ومستهدفات الأداء ذات الصلة بالاستدامة.
- الاستشارات والهيكلة الخاصة بالتمويل الانتقالي.
- استشارات التصنيف ضمن الفئات المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- الاستشارات العامة المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أسواق الدين

- هيكلة السندات والصكوك الخضراء /الاجتماعية /المستدامة، بما في ذلك إعداد أطر العمل ذات الصلة وتقديم المشورة بشأن استخدام العوائد.
- هيكلة السندات والصكوك المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية ومستهدفات الأداء ذات الصلة بالاستدامة.
- الاستشارات والهيكلة الخاصة بالتمويل الانتقالي.
- استشارات التصنيف ضمن الفئات المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- الاستشارات العامة المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال تتمة

أسواق رأس المال وتمويل الشركات

- التزام بدعم العملاء في خفض البصمة الكربونية والمساهمة في تحقيق الأهداف الإقليمية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.
- الخدمات الاستشارية لإدارة الانتقال والتغيير.
- استشارات التصنيف ضمن الفئات المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- الاستشارات العامة المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

جوائز وتكريمات شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال

تواصل شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال حصد الجوائز والتكريمات تقديراً لريادتها على مستوى القطاع في مجال التمويل المستدام والحلول المبتكرة الموجهة لخدمة أسواق رأس المال. واستناداً إلى هذا السجل الحافل بالإنجازات، كرست الشركة موقعها كشريك استراتيجي في قطاع التمويل المتوافق مع الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مقدمةً نموذجاً عملياً لكيفية توظيف الابتكار والاستثمار المسؤول، والشراكات البناءة مع العملاء كمحفزات لتسريع وتيرة التحول نحو منظومة مالية أكثر استدامة.

وتتويجاً لهذا الزخم المؤسسي في عام ٢٠٢٥، واصلت الشركة البناء على مكتسباتها السابقة، وهو ما انعكس في حصولها على الجوائز التالية:

- جائزة "يوروموني" لأفضل صفقة تمويل إسلامي متوافقة مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية على مستوى العالم - وذلك عن دور الشركة كمنسق للاستدامة لتسهيلات المرابحة المستدامة لمصرف الراجحي.
- جوائز "يوروموني" لـ "أفضل صفقة سندات متوافقة مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية في الشرق الأوسط" و "أفضل بنك للممارسات البيئية والاجتماعية في الشرق الأوسط"، وذلك تكليلاً للجهود المبذولة على مستوى المجموعة.
- جائزتا "أفضل بنك للتمويل المستدام في دولة الإمارات" و"أفضل حل للاستثمار المؤثر في الشرق الأوسط" من مجلة "غلوبال فاينانس" لعام ٢٠٢٥.

منتدى التمويل المستدام

تضطلع شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال بدورٍ محوري في تفعيل "منتدى التمويل المستدام"، المبادرة المؤسسية الشاملة التي تهدف إلى توحيد وتطوير أنشطة التمويل المستدام على مستوى المجموعة. ويعد هذا المنتدى المرجعية الرقابية الأساسية المعنية باعتماد عمليات الإقراض وتصنيفها وتقييمها، بما يضمن امتثالها لأرقى المعايير الدولية ذات الصلة وعلى رأسها معايير الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) ورابطة سوق القروض (LMA).

دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار الاستثمار المسؤول

تواصل إدارة الأصول في المجموعة إحراز تقدم ملموس في دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن فلسفتها الاستثمارية وعمليات اتخاذ القرار. وتعكس هذه الجهود إيماننا بأن الاستثمار المسؤول لا يكتفي بدعم النتائج المستدامة فحسب، بل يعمل أيضاً على تقوية أداء المحفظة على المدى الطويل.

تؤطر سياسة المجموعة في مجال الاستثمار المسؤول منهجية دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر كافة مراحل العملية الاستثمارية، وتبرز أهمية الإشراف النشط ومشاركة المساهمين. وتشدد قناعتنا في هذا الصدد على أن التكامل الفعال لهذه المعايير يتجاوز حدود عمليات الفرز أو الامتثال التنظيمي؛ بل يستلزم انخراطاً مستمراً مع الشركات المستثمر فيها، وتفعيل حقوق التصويت، والمعالجة الاستباقية لأي قضايا تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية التي قد يكون لها تداعيات مؤثرة على الأداء المالي أو كفاءة جهود تحقيق القيمة المستدامة على المدى الطويل.

بصفتها من الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UN PRI)، تعد شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول جزءاً من تحالف عالمي يضم أكثر من ٤٠٠٠ مؤسسة ملتزمة بدفع الاستدامة في مختلف أسواق رأس المال العالمية. ويأتي هذا الانضمام ليؤكد التزامنا بدمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صلب ممارساتنا في مجال الاستثمار والملكية.

يرتكز إطارنا المعتمد لدمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الجمع بين التحليل الكمي والنوعي من وجهات نظر متعددة. ولتدعيم هذه المنهجية، نستفيد من بيانات وتقييمات جهات خارجية موثوقة تشمل "مينستريت بارتنرز"، و"ساستينالیتیکس"، و"موديز"، و"بلومبرغ"، مدعومةً بتحليلاتنا الداخلية الخاصة والاستنتاجات المستخلصة من التعامل المباشر مع الشركات التي نستثمر فيها، وهو ما يكفل التقييم المنهجي للمخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإدراجها ضمن البحوث وهيكلة المحافظ ومداولات لجنة الاستثمار.

في سياق جهودنا للتحسين المستمر، حرصنا على تقوية أطر البحث والرصد عبر كافة فئات الأصول الرئيسية. وتستند آلية مراقبة قضايا الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى تجميع المعلومات من تقارير الاستدامة، والتحليلات المستقلة، وأبحاث السوق لوكالات التصنيف والمحللين الماليين ومحللي المبيعات، وهو ما يتيح لنا نظرة شاملة لتحديد الأولويات الرئيسية التي تتطلب التدخل عبر مجالات الممارسات البيئية والاجتماعية، وتتبع الأداء بمرور الوقت.

نعمل، من خلال التزامنا بالمعايير العالمية المتعارف عليها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتبني مبدأ "الأهمية النسبية المزدوجة"، على تحقيق أفضل العوائد المعدلة حسب المخاطر ودعم المخرجات البيئية والاجتماعية الإيجابية.

وهو نهج يكرس موقع "الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول" بصفتها مستثمراً مسؤولاً يضع على رأس أولوياته توجيه رؤوس الأموال وفق آليات تدعم النمو المستدام والمرونة على المدى الطويل.

وفي إطار التزامنا بالاستثمار المسؤول، حرصنا على أن تكون الآليات الاستثمارية لشركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية حسب الاقتضاء، حيث تسهم هذه المواءمة مع المبادئ الشرعية في تقوية أسس التكامل بين مختلف جوانب الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، نظراً لكون الإطارين يركزان على السلوك الأخلاقي والشفافية والحوكمة المسؤولة. كما نعمل على زيادة القيمة المقدمة للعملاء انطلاقاً من إدراكنا بأن دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات كفيل بتعزيز العوائد والتخفيف من المخاطر عبر آليات متعددة منها خفض التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي الصارم، وتحسين القدرة على التكيف ومواكبة التوجهات الكبرى في مجال الاستدامة.

دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إطار الاستثمار المسؤول تتمة

لمحة عامة عن نهجنا للاستثمار المسؤول

الاستثمار في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تتبنى شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول نموذجاً استثمارياً ذا "هيكلية مفتوحة" يدمج اعتبارات الاستدامة في كافة مراحل العمل. حيث تخضع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للتقييم على مستويين: مستوى شركة إدارة الأصول، ومستوى المنتجات الاستثمارية قيد المراجعة. وتضمن هذه المنهجية المزدوجة خضوع كل أصل يتم تقديم المشورة بشأنه للتقييم بناءً على معايير استدامة دقيقة، مما يقوي التزامنا بممارسات الاستثمار المسؤول.

الجهات التنظيمية

بموجب لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام في الاتحاد الأوروبي ("SFDR")، يلتزم كافة مديري الأصول والمشاركين في الأسواق المالية الخاضعين لنطاق اللائحة بالإفصاح الشفاف عن أنشطتهم المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وامتثالاً لهذه المعايير، بادرت "الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول" إلى تحديث نشرات الإصدار الخاصة بصناديقها لإدراج التزامات الإفصاح التنظيمية. وتحديداً بالنسبة للصناديق التي تتخذ من لوكسمبورغ مقراً لها. ويعكس ذلك نهجنا الاستباقي في تلبية المتطلبات الدولية المتطورة لإعداد تقارير الاستدامة.

التدريب

حرصاً على غرس مبادئ الاستدامة ضمن ثقافتنا التنظيمية، تستثمر شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول في التطوير المهني المتواصل في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وفي هذا السياق، حصل أعضاء فريقنا على شهادات من مؤسسات عالمية رائدة، بما في ذلك أكاديمية كانديام (شهادة الاستثمار المستدام والمسؤول)، ومعهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار (الاستثمار المستدام والمسؤول)، ومعهد المحللين الماليين المعتمدين (شهادة الاستثمار وفق معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات). وتؤهل هذه البرامج الموظفين وتمنحهم الخبرة المطلوبة لدمج الرؤى المتعلقة بهذه المعايير بشكل فعال ضمن القرارات الاستثمارية.

التوريق المستدام واستخدام العوائد

تخضع ممارساتنا في مجال التوريق لإطار أهلية صارم يضمن حصر تصنيف الضمانات الخضراء أو المستدامة في الأصول التي تستوفي معايير بيئية واجتماعية رفيعة المستوى. ولتحقيق ذلك، تخضع كل معاملة لعملية تقييم دقيقة وشاملة للتثبت من امتثالها التام لمعايير الاستدامة المعتمدة.

تدار عوائد أنشطة التوريق بشفافية وتخصص حصرياً للمشاريع المستدامة، وهو ما ينسجم مع إطار التمويل المستدام بالمجموعة، والذي ينظم آلية توظيف العوائد ويكفل المواءمة مع كل من معايير الاستدامة الوطنية والدولية. وعبر هذه الآلية، فإننا نكفل توجيه كافة أنشطة التمويل للمساهمة في مبادرات تحقق فوائد بيئية واجتماعية ملموسة وقابلة للقياس.

الاستثمار المسؤول في شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

تتبنى شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول منهجية تكاملية تمزج بين الرؤى المستندة إلى البيانات والتحليل النوعي. وذلك بالاعتماد على قاعدة مصادر متعددة لبيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: تشمل وكالات التصنيف الرائدة، ومؤسسات أبحاث السوق، ونماذج التقييم الداخلي. وتهدف هذه المنهجية إلى تشخيص وتقييم مخاطر وفرص الاستدامة الكامنة في المحافظ الاستثمارية. كما يسهم هذا النهج متعدد الأبعاد في تعميق الفهم لتداعيات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ويدعم أيضاً اتخاذ قرارات استثمارية حصيفة ومجدية على البعيد.

تشمل الممارسات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

- **التقييم الشامل لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:** تخضع الفرص الاستثمارية لتقييمات دقيقة قبل الاعتماد، بهدف رصد الانكشافات والفرص المحتملة في المحفظة، ومعالجة تحديات الاستدامة المرتبطة بكل قطاع على حدة.
- **الرؤى المستندة إلى البيانات:** توفر التصنيفات الكمية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات رؤية واضحة حول "الأهمية النسبية المالية" لمخاطر الاستدامة، مما يساعد في تحديد أثرها المحتمل على الأداء سواء للأوراق المالية المنفردة أو للمحفظة الإجمالية.
- **المشاركة والرقابة:** يلتزم فريق الاستثمار بنهج نشط عبر التواصل المستمر مع الشركات، وممارسة حقوق التصويت بالوكالة، والمشاركة في المبادرات التعاونية، واللجوء إلى خيار التخارج عند الضرورة. وتخضع مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمراقبة والتقييم المستمر طوال دورة حياة الاستثمار.
- **التحسين المستمر حوكمة الشركات:** يساهم التدريب المتواصل في رفع كفاءة المحللين لتحديد وإدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بكفاءة. كما تجري إدارة التدقيق الداخلي مراجعات دورية لآلية دمج المعايير لضمان الامتثال والمساءلة والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة للمجموعة.

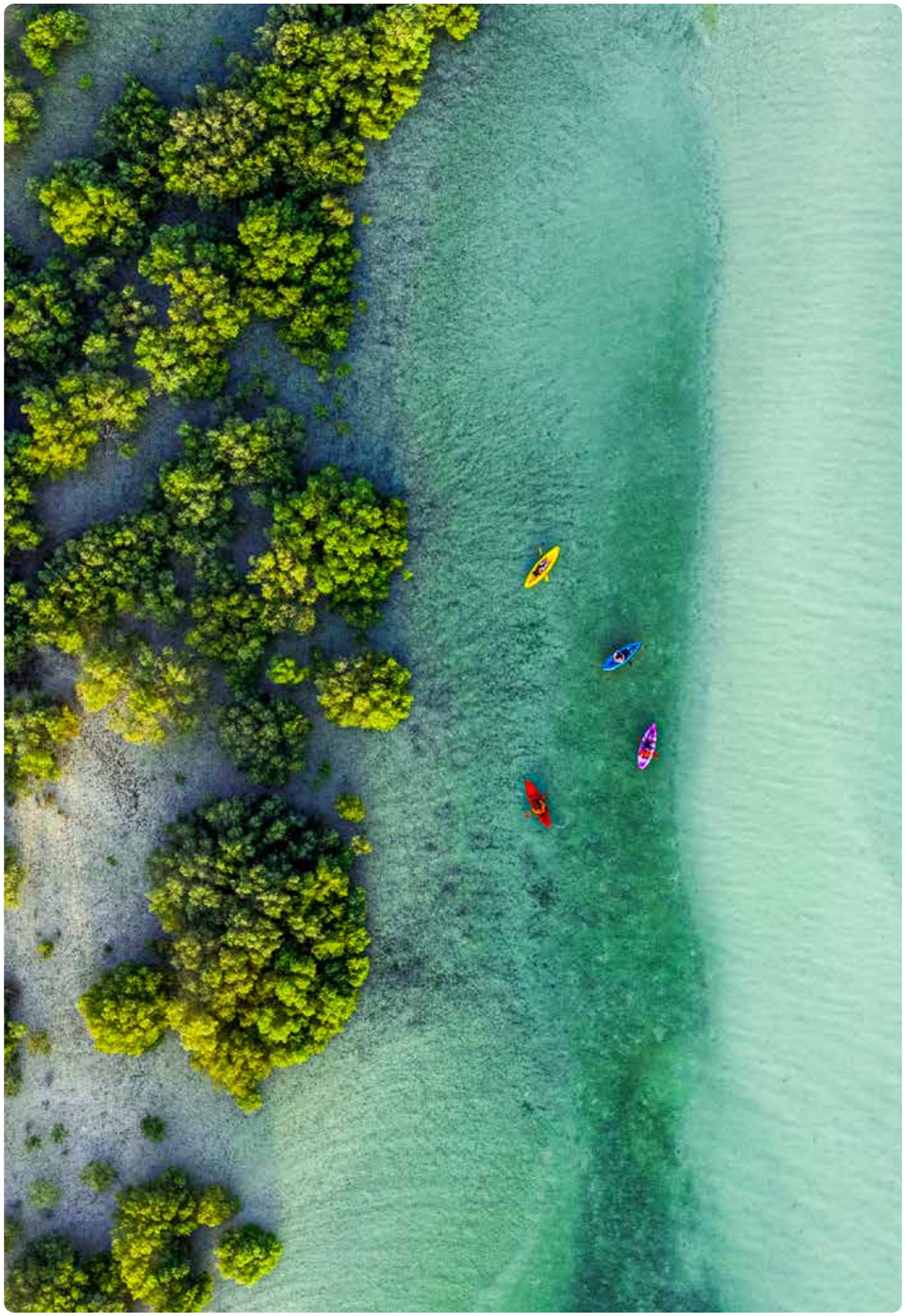

استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في هذا القسم

٤٧ **لمحة عامة**

٥٠ **إدارة مخاطر وفرص الاستدامة عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة**

٥١ تقييم وإدارة المخاطر والفرص في الأنشطة الأولية

٥٢ تقييم وإدارة المخاطر والفرص في العمليات الداخلية

٥٣ تقييم وإدارة المخاطر والفرص في الأنشطة النهائية

٥٦ **آليات صنع القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالاستدامة**

٥٧ **التأثير المتوقع حالياً ومستقبلاً على الأداء المالي**

٥٧ مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

٥٧ التأثير الحالي والمتوقع المرتبط بأنشطة التمويل المستدام

٥٩ **المرونة**

٦٠ **نهجنا تجاه التغير المناخي**

٦١ المخاطر المادية

٦٢ المخاطر الانتقالية

٦٣ **التأثير على مستوى الأعمال وسلسلة القيمة**

٦٣ اختبارات تحمل المخاطر الانتقالية

٦٣ تتبع الانبعاثات

٦٤ اختبارات تحمل المخاطر المادية

٦٤ الفرص

٦٥ **تأثير المخاطر المناخية على الاستراتيجية وآلية صنع القرار**

٦٦ **الآثار المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ**

٦٧ **نهجنا تجاه الطبيعة**

٦٧ جهود التعامل مع المخاطر والفرص وتعزيز المرونة المؤسسية

٦٧ تحليل المواقع

نظرة عامة

انطلاقاً من موقعنا الريادي كمؤسسة مالية مسؤولة، تظل الاستدامة حجر الزاوية لاستراتيجيتنا ذات التوجه المستقبلي، حيث نحرص على أن تستوعب هذه الاستراتيجية الأولويات اللازمة لدعم النمو المستدام، والتحكم بالمخاطر، وتحقيق نتائج قابلة للقياس.

يعتمد توجهنا الاستراتيجي على التوافق مع أبرز الأطر المرجعية العالمية والوطنية، ومنها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ورؤية الإمارات ٢٠٣٠، والأجندة الوطنية الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠، وإعلان دبي للتمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتصوغ هذه الأطر خارطة طريق المجموعة الخاصة بتمويل الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتحقيق الحياد المناخي الكامل بحلول عام ٢٠٥٠، وتقوية آليات الإفصاح، وتحفيز الابتكار من خلال التحول الرقمي، وتوسيع نطاق الأثر الاجتماعي، والحفاظ على ممارسات حوكمة رشيدة.

تقوم المجموعة بتنفيذ تقييمات سنوية للأهمية النسبية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، والتأكد من تغطية استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للقضايا الأكثر تأثيراً وأهمية.

وتلعب هذه التقييمات دوراً محورياً في مواءمة الاستراتيجية مع أولويات أصحاب المصلحة وتوجيه مسار تنفيذها وآليات تطبيقها.

> يعتمد توجهنا الاستراتيجي على التوافق مع أبرز الأطر المرجعية العالمية والوطنية.“

١ التمويل الانتقالي

(التمويل المستدام)

٢ تحقيق الحياد المناخي

(إدارة انبعاثات غازات الدفيئة)

٣ التحول الرقمي

(الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية)

٤ الأثر الاجتماعي الإيجابي

(التنوع والشمول / حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة)

نظرة عامة تتمة

التمويل الانتقالي	تحقيق الحياد المناخي	التحول الرقمي	الأثر الاجتماعي الإيجابي
الإنجازات:			
١) إتمام طرح وإدراج أول إصدار عالمي لصكوك تمويلية مرتبطة بالاستدامة بقيمة **٥٠٠ مليون دولار أمريكي** من مصرف الإمارات الإسلامي، وهي صكوك متوافقة بالكامل مع معايير الرابطة الدولية لأسواق المال. ٢) تمكنت المجموعة من توفير تسهيلات في مجال التمويل المستدام بقيمة تفوق **٢٠ مليار دولار أمريكي**، ما يمثل إنجازاً بنسبة **٧٠%** من هدفنا الطموح لعام ٢٠٣٠ بالوصول بقيمة تسهيلات التمويل المستدام إلى ٣٠ مليار دولار (وفق بيانات السنة المالية ٢٠٢٤ والشهور العشرة الأولى من ٢٠٢٥). ويبرز هذا تفانينا في توجيه التمويل نحو المشاريع ذات الأثر الملموس ودعم أهداف الاستدامة العالمية.	١) نشر أول تقرير لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي تماشياً مع مبادئ المصرفية المسؤولة. ٢) الكشف عن استراتيجية المجموعة الأولى للانتقال إلى الحياد المناخي.	الإنجازات: إطلاق حلول دردشة مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم التقرير السنوي للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.	الإنجازات: تمثيل المرأة في المناصب القيادية بنسبة **٢٠,٦%** خلال عام ٢٠٢٥ (وفق البيانات المتاحة حتى ٣١ سبتمبر).
المستهدف:			
الوصول بحجم التمويل المستدام إلى **٣٠ مليار** بحلول عام ٢٠٣٠.	تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.	الأتمتة الكاملة لعملية إعداد التقارير.	زيادة حصة المرأة في المناصب القيادية إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠٢٧ إطلاق واعتماد سياسة المجموعة لحقوق الإنسان وممارسات العمل.
مجالات التركيز:			
١) ضمان توافق سندات القروض المرتبطة بالاستدامة مع المبادئ التوجيهية الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA). ٢) مواءمة هيكلية صكوك الاستدامة مع الأطر الخاصة بالصكوك الخضراء والاجتماعية الصادرة عن كل من الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة سوق لندن للأوراق المالية (LSEG).	ضمان المواءمة الكاملة مع الالتزامات التي تنص عليها المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) في كافة الدول التي تعمل فيها المجموعة.	هدف المجموعة إلى أتمتة عملية جمع البيانات الخاصة بالتقارير والإفصاحات.	مجالات التركيز: التوقيع على "تعهد التوازن بين الجنسين في الإمارات": حيث تتعاون المجموعة - بحكم انضمامها للموقعين على التعهد - بشكلٍ وثيق مع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين لتحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى تحقيق جميع أهداف الأمم المتحدة الـ ١٧ للتنمية المستدامة.

التمويل الانتقالي

تواصل المجموعة دورها الريادي في النهوض بالتمويل المستدام، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تُمكن من بناء اقتصاد شامل ومنخفض الكربون. وتشكل التمويلات المرتبطة بالاستدامة حالياً حصة كبيرة من إجمالي التمويلات التي تستقطبها المجموعة في أسواق رأس المال العالمية؛ الأمر الذي يعكس مواءمتنا التامة مع المعايير الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية باريس للمناخ والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) للدول التي نعمل فيها.

يتم توجيه العوائد المتأتية من أدوات التمويل المستدام لصالح المبادرات المؤهلة المصنفة تحت مظلة إطار التمويل المستدام للمجموعة، وتغطي القطاعات التالية:

- الطاقة المتجددة
- كفاءة استهلاك الطاقة
- النقل النظيف
- الإدارة المستدامة للموارد المائية
- الأبنية الخضراء
- مشاريع الشمول الاجتماعي، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية والإسكان الاقتصادي.

تحتل الشفافية موقعاً محورياً في منهجية عملنا، حيث تصدر المجموعة تقارير دورية حول الأثر تتناول تفاصيل تخصيص العوائد، وأداء المشاريع، والتقدم المحرز القابل للقياس تجاه تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما يواصل التمويل المستدام تصدره كأحد المواضيع الجوهرية الرئيسية ضمن تقييم الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٥، وهو ما يجدد التأكيد على أهميته لدى أصحاب المصلحة. وتظل المجموعة ملتزمة بتوجيه رؤوس الأموال بما يضمن تقديم فوائد بيئية واجتماعية ملموسة ودائمة.

تحقيق الحياد المناخي

انسجاماً مع استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي ٢٠٥٠، التزمت المجموعة بتقليص انبعاثات النطاقين ١ و٢ بنسبة ٣٠% بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٣. وتحرص المجموعة سنوياً على قياس انبعاثات غازات الدفيئة ونشرها بشفافية ضمن تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على موقعها الإلكتروني.

تغطي استراتيجيتنا لخفض الكربون كلاً من الانبعاثات التشغيلية (النطاقين ١ و٢) والانبعاثات الممولة الناتجة عن أنشطة الإقراض والاستثمار. وفي هذا السياق، نسعى لتحقيق خفض سنوي بنسبة **٥%** في انبعاثات النطاقين ١ و٢ على المدى القريب حتى ٢٠٢٧، وصولاً إلى خفض بنسبة **٣٠%** كهدف متوسط المدى بحلول ٢٠٣٠. وتدعم هذه المساعي حزمة من المبادرات، منها تركيب حلول الطاقة الشمسية، ورفع كفاءة الطاقة في مرافقنا، وتوجيه الاستثمارات للمشاريع المستدامة.

وإدراكاً للتأثير الواسع للمخاطر والفرص المناخية، أدرجت المجموعة إدارة انبعاثات غازات الدفيئة ضمن القضايا الجوهرية الأكثر تأثيراً لعام ٢٠٢٥، وعززت هذا الالتزام بإصدار خطة الانتقال إلى الحياد المناخي لرسم مسار منهجي دقيق لتحقيق طموحاتنا في هذا الصدد.

التحول الرقمي

يمثل الابتكار الرقمي رافداً أساسياً لتحقيق رؤية المجموعة في مجال الاستدامة. كما أننا نعمل على إحداث نقلة نوعية في آليات إدارة الأداء في هذا المجال، وتحسين بتجربة العملاء، وتعظيم الكفاءة التشغيلية من خلال توظيف التقنيات المتطورة على مستوى جميع عملياتنا.

ومواكبةً لمسيرة تحولنا المستمر وتصنيف "الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية" ضمن صدارة المواضيع الجوهرية لعام ٢٠٢٥، بادرت المجموعة بتفعيل حلول دردشة مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتسليط الضوء على محتوى وبيانات التقرير السنوي للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومع دخول هذه المنصة التفاعلية حيز التشغيل في مطلع عام ٢٠٢٥، بات بوسع أصحاب المصلحة الوصول بيسر إلى البيانات المتعلقة بمبادراتنا للاستدامة، مما يختصر الوقت والجهد اللازمين لاستعراض تفاصيل أداء الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها.

ويسهم هذا التحول الرقمي في تمكين البنك من تقديم تجارب مخصصة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار على كافة المستويات.

الأثر الاجتماعي الإيجابي

يحتل الأثر الاجتماعي الإيجابي موقعاً محورياً في رؤية المجموعة للاستدامة. ونحن ملتزمون بترسيخ مبادئ الشمول المالي عبر إتاحة منتجاتنا وخدماتنا لكافة شرائح المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة وغير المخدومة مالياً أو التي تفتقر إلى الخدمات الكافية، وذلك تماشياً مع أرقى المعايير العالمية للعمل المصرفي المسؤول.

تستند منهجية تصميم منتجاتنا إلى أسس قوية من الوضوح والعدالة، حيث نلتزم بالإفصاح عن كافة المزايا والشروط والمخاطر، بما يمكن عملاءنا من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

وفي إطار جهودنا لتعزيز الشمول الاجتماعي وتمكين العملاء، تشمل مبادراتنا الرئيسية ما يلي:

- منصة إلكترونية للشمول المالي توفر أدوات وموارد متخصصة تهدف إلى تعزيز الرفاه المالي.
- فعاليات للتوعية ضد الممارسات الاحتيالية تعمل على رفع مستوى الوعي لدى العملاء.
- ورش عمل الثقافة المالية لأكثر من **٢٠٠ سيدة**، تعزيزاً للشمول المالي والتمكين.

انطلاقاً من إدراكنا للأثر القوي للتنوع والشمول كأحد أبرز "الموضوعات الجوهرية" لعام ٢٠٢٥، تواصل المجموعة تعزيز التزامها طويل الأجل بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبالأخص المحاور المعنية بالإنصاف والشمول. وتعمل المجموعة، عبر تبني هذا النهج، على ضمان تكافؤ الفرص للجميع.

وتكريساً لذلك، وضعنا مستهدفاً استراتيجياً لرفع نسبة النساء في المناصب القيادية العليا إلى **٢٥%** بحلول عام ٢٠٢٧، مما يجسد حرصنا على ضمان التنوع ضمن فريق القيادة، وبناء بيئة عمل ترتكز على قيم العدالة والتمكين.

علاوة على ذلك، واستناداً إلى نتائج التحديث الأخير لتقييم الموضوعات الجوهرية، صنفت المجموعة "حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة" ضمن أهم أولوياتها الاستراتيجية.

إدارة مخاطر وفرص الاستدامة على مستوى سلسلة القيمة

تعمل المجموعة على تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة على امتداد سلسلة القيمة لتحديد مدى تأثيرها على فرص الحصول على التمويل وتكلفة رأس المال على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

تقييم وإدارة المخاطر والفرص في الأنشطة الأولية

تتعلق مخاطر الأنشطة الأولية بشكل رئيسي بالقيود المحتملة على الوصول إلى رأس المال. وتعمل المجموعة على التخفيف من حدة هذه التحديات عبر استراتيجية متنوعة المصادر للوصول إلى رأس المال، مدعومةً بممارسات حوكمة قوية وتواصل شفاف، يعزز ثقة المستثمرين ويضمن الاستقرار المالي على المدى الطويل. وتشمل التدابير الرئيسية ما يلي:

١

التقييم الشامل لعمليات الامتثال التنظيمي.

٢

الالتزام الصارم بأخلاقيات الأعمال ومعايير حوكمة الشركات

٣

وضع خارطة طريق واضحة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتحديد المستهدفات، والإفصاح عن الأداء بشكل دوري.

وتعمل هذه التدابير بشكل فعال على احتواء مخاطر الحوكمة التي قد تؤثر سلباً على ثقة أصحاب المصلحة، وهو ما يرسخ مصداقية المجموعة لدى قاعدة مستثمريها.

وعلى صعيد آخر، يفتح تنويع مصادر رأس المال آفاقاً جديدة للفرص. حيث يمكننا، عبر التعاون مع مؤسسات التمويل التنموي وصناديق الاستثمار المؤثر، استثمار سجلنا المتميز في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المستدام، ودعم المحافظ عالية التأثير التي تتلاءم على المدى البعيد مع الأولويات البيئية والاجتماعية.

تعتمد المجموعة منهجية قائمة على المحافظ الاستثمارية لإدارة عوائد أنشطة زيادة رأس المال، بما يشمل الأدوات المرتبطة بالتمويل المستدام. وبموجب ذلك، يتم رصد صافي العوائد لتمويل المحافظ أو القروض المستوفية لشروط الأهلية خلال فترة لا تتجاوز ٢٤ شهراً من الإصدار. وتضمن آلية التخصيص المنضبطة اتساق التدفقات المالية مع الغرض الأصلي لجمع التمويل، إلى جانب الاستجابة للاحتياجات البيئية والمجتمعية طويلة الأجل.

إدارة مخاطر وفرص الاستدامة على مستوى سلسلة القيمة تتمة

تقييم وإدارة المخاطر والفرص في العمليات الداخلية

قد تؤثر مخاطر الاستدامة التشغيلية على قدرة المجموعة على تقديم خدماتها بالكفاءة والمسؤولية المنشودة. وفي هذا الإطار، تتبنى المجموعة نهجاً استباقياً يدمج بين مشاركة الموظفين، وأطر الحوكمة القوية، والمرونة الرقمية ضمن العمليات اليومية. ويشمل ذلك:

إدارة مشاركة الموظفين
يمثل الاستثمار في رفاهية كوادرنا وتطويرهم الدعامة الرئيسية لنجاحات المجموعة. ونحن ملتزمون بالعمل المتواصل لتهيئة بيئة عمل حاضنة وشاملة تدعم الإنصاف، وتضمن تكافؤ الفرص، وتشجع التطور المهني المستمر، حرصاً منا على رفع مستوى رضا الموظفين، وضمان الاحتفاظ بالمواهب والكفاءات، وتحسين الإنتاجية في كافة الدول التي نعمل فيها.

تجري المجموعة استبياناً شاملاً يشارك فيه جميع الموظفين ويتناول محاور أساسية في تجربة الموظف، تشمل قياس مستويات الرضا الوظيفي، والشعور بالهدف، والتحفيز والمشاركة، إلى جانب مؤشرات السعادة، والرفاهية، والسلامة.

تضع المجموعة تعزيز التنوع والحفاظ على تمثيل متوازن للمرأة ضمن قواها العاملة في صدارة أولوياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنصب الجهود المستمرة على تحديد ومعالجة أي فجوات محتملة مرتبطة بالنوع الاجتماعي، عبر تبني سياسات موجهة، وممارسات شاملة وعمليات رصد متواصلة، بهدف دعم تكافؤ الفرص وضمان نتائج عادلة لجميع الموظفين من خلال الآتي:

- **المراجعة الدورية لهيكل الأجور الداخلي:** إجراء تقييمات منهجية ومستمرة لضمان عدالة ونزاهة أطر المكافآت والتعويضات.
- **الشفافية في إعداد التقارير:** متابعة واستعراض بيانات الرواتب والتنوع بين الجنسين داخلياً، لضمان وضوح الرؤية التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والتطلعات المؤسسية.
- **المقارنات المعيارية والمستهدفات:** وضع مستهدفات طموحة لتعزيز تمثيل المرأة في المناصب القيادية في ضوء رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الصدد.
- **التدريب المؤسسي على التنوع والشمول:** تقديم برامج تدريب سنوية إلزامية لجميع الموظفين على مدونة قواعد السلوك، وموضوعات التنوع، والسياسات الداخلية، للقضاء على ممارسات التحيز اللاواعي وتعزيز ثقافة تقوم على مبدأ الجدارة.
- **حقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة:** اعتماد ونشر "سياسة حقوق الإنسان وممارسات العمل" خلال عام ٢٠٢٦.

إدارة المخاطر المتعلقة بتوسع الحضور الرقمي، ومعالجة البيانات، والأمن والخصوصية:
أصبح تبني ممارسات قوية للحوكمة وحماية البيانات شرطاً أساسيا" لضمان النزاهة المؤسسية وثقة أصحاب المصلحة. ويضمن إطار الحوكمة المطبق على مستوى المجموعة تكريس مبدأ المساءلة وتوظيف الخبرات الملائمة في كافة عمليات صنع القرار، سواء ضمن نطاق اعتبارات الاستدامة أو خارجها.

ويستند هذا الإطار إلى آليات قوية للرقابة والاعتماد تضمن اتخاذ القرارات بنزاهة وكفاءة عالية، وتضمن انسجامها على المدى الطويل مع الأهداف الاستراتيجية للأعمال، وهو ما يساهم بشكل أساسي في تعزيز استقرار الأداء المالي، وحماية سمعة المجموعة، والحفاظ على ثقة الجهات التنظيمية والعملاء والشركاء.

وضمن هذا السياق، أصبحت ثقافة النزاهة والالتزام الأخلاقي جزءاً متأصلاً من هويتنا المؤسسية. حيث تقدم "مدونة قواعد السلوك" وسياسات الحوكمة ذات الصلة إطاراً توجيهياً صارماً بشأن منع وإدارة قضايا الفساد، والرشوة، وتضارب المصالح، والممارسات الاحتكارية، وغسل الأموال. كما يعزز برنامج الإبلاغ عن المخالفات بيئة العمل الآمنة عبر تمكين الموظفين من الإبلاغ عن أي مخاوف بسرية تامة، تكريساً لقيم الشفافية والمساءلة على كافة المستويات المؤسسية.

خصوصية البيانات

تعد خصوصية البيانات إحدى الضمانات الأساسية للمرونة والكفاءة التشغيلية للمجموعة وجزءاً لا يتجزأ من التزامها بالحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة. حيث يمكن أن يؤدي قصور الضوابط أو عدم الالتزام بتشريعات حماية البيانات إلى تعريض استقرار المؤسسة للخطر، وتقويض ثقة العملاء، ومواجهة تبعات قانونية أو مالية. وللحد من هذه المخاطر، تحرص المجموعة على الامتثال للمعايير العالمية المتطورة في مجال خصوصية البيانات، بما في ذلك الأنظمة والقوانين الإقليمية ذات الصلة بحماية البيانات. ويعمل إطارنا الشامل لإدارة المعلومات على تأمين البيانات الشخصية في كافة مراحل معالجتها، مدعوماً بعمليات تدقيق دورية داخلية وخارجية مستقلة صارمة لضمان التحسين المستمر لضوابط الخصوصية والحوكمة.

الأمن السيبراني
يعد الأمن السيبراني جزءاً أصيلاً من استراتيجية المرونة المؤسسية للمجموعة وخط دفاعها الأول ضد المخاطر والتهديدات الرقمية. ولتحقيق ذلك، اعتمدت المجموعة منظومة شاملة ومتعددة المستويات للأمن السيبراني، تتماشى مع إطار عمل الأمن السيبراني الصادر عن المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST CSF). كما تساهم البرامج التدريبية الدورية للموظفين، وحملات التوعية، ومبادرات تثقيف العملاء في تقوية تدابير الحماية ضد التهديدات السيبرانية. وتضمن المجموعة بقاء أنظمتها وشبكاتها آمنة ومرنة، وقادرة على الصمود بفاعلية في وجه التهديدات السيبرانية المتطورة عبر عمليات الرصد المستمر، والتقييمات المستقلة، والحوكمة الرصينة.

مبادرات الاستدامة على مستوى العمليات:
تواصل المجموعة إرساء معايير جديدة للعمليات المصرفية المستدامة على مستوى المنطقة، وتحديداً في مجال تطوير فروع للخدمات المصرفية للأفراد تستوفي أفضل معايير الاستدامة وكفاءة استهلاك الطاقة. وتعد المجموعة أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا يمتلك فرعاً حاصلاً على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED) من الفئة البلاتينية الصادرة عن المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء، وهو نظام تصنيف المباني الخضراء الأكثر استخداماً وانتشاراً على مستوى العالم.

مكتب تداول أرصدة الكربون التابع لقطاع الأسواق العالمية والخزينة

يدير قطاع الأسواق العالمية والخزينة في المجموعة مكتباً متخصصاً لتداول أرصدة الكربون، يعمل كمنصة لتسهيل تداول أرصدة الكربون الطوعية وشهادات الطاقة المتجددة (RECs) للعملاء الراغبين في معادلة انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن عملياتهم. تلعب هذه الخدمة دوراً حيوياً في دعم الشركات المحلية والإقليمية - وخصوصاً في قطاعات الطيران والصناعات الثقيلة الأوروبية - للامتثال لمتطلبات خفض الكربون التنظيمية والطوعية.

ويعكس إطلاق هذا المكتب الرؤية الاستباقية للمجموعة وحرصها على الاستفادة من الفرص الناشئة والمتزايدة في قطاع الاستدامة. وعبر مواءمة خدماتنا مع اللوائح البيئية العالمية المتغيرة، تُمكن المجموعة عملاءها من الانتقال إلى عمليات محايدة كربونياً، والمساهمة الفاعلة في الجهود الدولية لإزالة الكربون وخفض الانبعاثات.

كما تجسد هذه المبادرة التطور المستمر لاستراتيجية المجموعة المتكاملة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، عبر الدمج بين الابتكار المالي والمسؤولية البيئية. وفي الوقت الذي تواصل فيه المجموعة ترسيخ مبادئ الاستدامة على امتداد سلسلة القيمة، فإنها تعزز مكانتها في طليعة المؤسسات التي توفر حلولاً مبتكرة تمهد الطريق لاقتصاد مرن ومنخفض الانبعاثات.

تقييم وإدارة المخاطر والفرص في الأنشطة النهائية

فتح آفاق فرص الأنشطة النهائية عبر التمويل المستدام

تؤدي المؤسسات المالية دوراً حاسماً في تشكيل الأسواق المالية والاقتصاد الكلي عبر توجيه رأس المال لخدمة النمو المستدام. ويتيح دمج الاستدامة في استراتيجيات التمويل للبنوك تحقيق تقدم حقيقي وتحفيز المقترضين على تحسين أدائهم على الصعيدين البيئي والاجتماعي.

وتواصل المجموعة ريادتها في النهوض بالتمويل المستدام وأفضل الممارسات البيئية عبر الأسواق التي تعمل فيها، كما تشارك كعضو أساسي في مجموعة العمل التي شكلتها الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، ومجموعة سوق لندن للأوراق المالية (LSEG) لوضع مبادئ الصكوك الخضراء والاجتماعية والمستدامة، في إضافة قيمة لمنظومة التمويل المستدام بالمنطقة.

ومن خلال هذه المبادرات، تعمل المجموعة على توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحقق منافع بيئية واجتماعية قابلة للقياس، مما يرسخ التزامها بمبادئ الاستثمار المسؤول والتنمية المستدامة. ويظل التمويل المستدام أولوية استراتيجية، تخضع لتقييم دوري استناداً إلى نسبة التمويلات المخصصة للمشاريع المؤهلة وحجم تأثيرها ضمن محفظة التمويل الإجمالية.

وتغطي منهجية قياس الأثر في المجموعة نطاقاً واسعاً من المنتجات، مثل القروض والسندات الخضراء، والأدوات المرتبطة بالاستدامة، والسندات الاجتماعية، مما يضمن الشفافية والمساءلة في توظيف رأس المال لتحقيق نتائج مستدامة.

إدارة مخاطر وفرص الاستدامة على مستوى سلسلة القيمة تتمة

الاستفادة من فرص التمويل المستدام عبر إطار عمل موحد على مستوى المجموعة

في إطار مساعيها للاستفادة من التحول العالمي نحو الاستدامة وضمان الإدارة الفعالة لمخاطر الإقراض ذات الصلة، أطلقت المجموعة "إطار التمويل المستدام" في عام ٢٠٢٣. ويشكل هذا الإطار حجر الزاوية لاستراتيجية المجموعة الشاملة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث يعمل على توجيه قرارات وسياسات تخصيص رأس المال نحو المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية وتسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي.

إطلاق أول إطار عمل في العالم لتمويل القروض المرتبطة بالاستدامة

يمثل إطار عمل سندات تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة (SLL) الذي أطلقته المجموعة سابقة عالمية، تؤكد ريادة المجموعة في قطاع التمويل المستدام. ويعكس هذا الإطار التزام المجموعة الأصيل بتعزيز الإقراض المرتبط بالاستدامة، وجذب المؤسسات الداعمة للشركات ذات الأهداف الطموحة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ومن خلال طرح محافظ القروض المؤهلة أمام المستثمرين في الأسواق العامة من خلال إصدارات السندات، يعمل الإطار على توطيد ثقة السوق ويساهم في النمو المستمر لمنظومة التمويل المرتبط بالاستدامة عالمياً.

وبموجب هذا الإطار، يمكن للمجموعة وشركاتها التابعة إصدار مجموعة متنوعة من أدوات التمويل، تشمل السندات والخيارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتم تخصيص كافة العوائد وفق آلية مسؤولة، مع حظر استخدامها في تمويل قطاعات الوقود الأحفوري، والطاقة النووية، والأسلحة، والتعدين، والمقامرة، والتبغ، وتربية الماشية. ويشترط في المقترضين تلبية معايير الأهلية التي ينص عليها إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، للحصول على التمويل. وتلتزم كافة المعاملات بلوائح المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير الدولية البيئية والاجتماعية، لضمان إدارة العوائد بطريقة حصيفة وشفافة.

يشترط أن تستوفي كافة القروض المدرجة تحت هذا الإطار المعايير التالية:

- التوافق مع "مبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة" الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA) والمعمول بها في سنة توقيع التسهيل التمويلي.
- المساهمة الفاعلة في جهود مكافحة التغير المناخي (مثل تقليل الانبعاثات أو استهلاك الطاقة)، أو دعم الأهداف الثانوية كتعزيز التنوع والشمول، مثل رفع نسبة النساء في المناصب القيادية العليا.
- إدراج مؤشرات أداء رئيسية ومستهدفات أداء في مجال الاستدامة التي) التي تم تقييمها من قبل جهة مراجعة خارجية بأنها "جوهرية" و "طموحة".

وعلى الرغم من أن القروض المرتبطة بالاستدامة المؤهلة قد تتضمن عدة مجموعات من المؤشرات والمستهدفات، فإن معايير الاختيار تبقى محصورة في المؤشرات المقترنة بواحد على الأقل من أهداف التأثير المذكورة أدناه:

- أهداف التأثير الخاصة بالحد من آثار التغير المناخي.
- أهداف التأثير الخاصة بالتأثير في مجال التنوع والشمول.

تتعهد المجموعة بإصدار تقارير سنوية عامة حول أداء المقترضين المعنيين والنتائج المجمعة لمؤشرات الأداء الرئيسية. ويشترط في جميع أصول تمويل القروض المرتبطة بالاستدامة أن تكون ذات فترة استحقاق بحد أدنى سنة واحدة، ويتم توثيقها في سجل تمويل مخصص يخضع للتحديث فصلياً لإدراج الإصدارات الجديدة وعمليات السداد. ويعزز هذا النهج المنضبط مبادئ الشفافية والمساءلة، كما يضمن اتساق كافة أنشطة القروض المرتبطة بالاستدامة مع المبادئ التوجيهية للإطار.

نظرة عامة على فرص النمو المتزايدة عبر حزمة حلول ومنتجات التمويل المستدام:

تواصل المجموعة توسيع نطاق تعميم مبادئ الاستدامة وتطبيقاتها على جميع الخدمات والمنتجات المالية، حيث تقوم استراتيجية المجموعة في هذا الصدد على الموازنة بين أدوات التمويل الأخضر والاجتماعي المتخصصة، وبين تطوير عمليات الإقراض للأغراض العامة، بهدف دمج مستهدفات التنمية النظيفة ومنخفضة الانبعاثات والشاملة ضمن أنشطتها المالية.

ولخدمة هذا التوجه، طورت المجموعة "حزمة منتجات التمويل المستدام" المتكاملة، والتي تشمل حلولاً تمويلية مدرجة في الميزانية العمومية وغير مدرجة فيها، وهي تشهد حالياً مراحل مختلفة من الإطلاق والتنفيذ.

التمويل المدرج في الميزانية العمومية

١. **تمويل سلاسل التوريد المستدامة:** منح شروط تمويلية تفضيلية للموردين الملتزمين بمعايير استدامة محددة مسبقاً.
٢. **القروض الخضراء:** التمويل أو إعادة التمويل (الكلي أو الجزئي) للمشاريع الخضراء المستوفية لمعايير الأهلية، سواء كانت مشاريع جديدة أو قائمة.
٣. **أنشطة الإقراض الخضراء المؤهلة الأخرى:** القروض أو الالتزامات الطارئة المتوافقة مع "مبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة" (SLLPs) الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA).
٤. **الإقراض والتسهيلات المرتبطة بالاستدامة:** القروض أو الالتزامات الطارئة المتوافقة مع "مبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة" (SLLPs) الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA).
٥. **القروض الاجتماعية:** القروض المتوافقة مع مبادئ القروض الاجتماعية (SLPs) الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA).
٦. **أنشطة الإقراض الاجتماعي المؤهلة الأخرى:** أنشطة الإقراض التي تتوافق فيها استخدامات العائدات مع معايير المشاريع المؤهلة وفقاً لمبادئ القروض الاجتماعية (SLPs) الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA).
٧. **الودائع الخضراء / الاجتماعية:** ودائع العملاء التي يتم تخصيص عوائدها لتمويل أنشطة إقراض مؤهلة تتماشى مع "مبادئ القروض الخضراء" (GLPs) أو "مبادئ القروض الاجتماعية" (SLPs) الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA)، وإطار التمويل المستدام الخاص بالمجموعة.
٨. **السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية والمستدامة:** إصدارات السندات أو الصكوك التي يتم توظيف عوائدها لتمويل مشاريع مؤهلة بموجب "مبادئ السندات الخضراء" (GBPs)، أو "مبادئ السندات الاجتماعية" (SBPs)، أو "إرشادات سندات الاستدامة" (SBG) الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، أو "معايير مبادرة سندات المناخ" (CBI).
٩. **السندات والصكوك المرتبطة بالاستدامة:** السندات أو الصكوك المتوافقة مع "مبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة" (SLBP) الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، والتي تتغير خصائصها المالية/الهيكلية بناءً على تحقيق مستهدفات أداء محددة لكل قطاع في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

التمويل غير المدرج في الميزانية العمومية

١. **الاستشارات المالية:** تقديم المشورة المتخصصة حول أنواع القروض وتمويل الصادرات والشركات، بالإضافة إلى التحقق من استيفاء المشاريع لمعايير التمويل المستدام الصادرة عن "رابطة سوق القروض" (LMA) و"الرابطة الدولية لأسواق رأس المال" (ICMA).
٢. **أدوات التمويل التجاري المستدامة:** التسهيلات الائتمانية للالتزامات الطارئة، وتشمل الضمانات، وخطابات الاعتماد الاحتياطية، والاعتمادات المستندية المخصصة للمشاريع المتوافقة مع "مبادئ القروض الخضراء" (GLPs) و"مبادئ القروض الاجتماعية" (SLPs) الصادرة عن "رابطة سوق القروض" (LMA)، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
٣. **تمويل التجارة الخضراء:** تسهيلات الإقراض المتوافقة مع "مبادئ القروض الخضراء" (GLPs) الصادرة عن "رابطة سوق القروض" (LMA) لغرض تمويل التجارة الخضراء، ويشمل ذلك قروض التجارة، وتمويل الذمم المدينة، وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
٤. **الشركات الخضراء (الشركات العاملة حصراً في مجال الأنشطة الخضراء):** خيارات تمويلية مخصصة للكيانات التي تحصل على ٩٠% فأكثر من إيراداتها من مصادر متوافقة مع معايير الأنشطة الخضراء المعتمدة لدى المجموعة، والتي تُظهر منافع بيئية مثبتة. وتشمل هذه الخيارات القروض، والرهون العقارية، وتمويل التجارة، وأدوات تمويل سلاسل التوريد.

استراتيجية الاستثمار المسؤول لقطاع إدارة الأصول بالمجموعة

تدمج شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ببراعة ضمن فلسفتها الاستثمارية، إيماناً منها بدور الممارسات المستدامة في تعظيم القيمة على المدى البعيد. ويوازن هذا النهج الذي تتبناه الشركة بين الأداء مالي المتميز والامتثال الكامل لمبادئ الشريعة والمعايير العالمية للاستثمار المسؤول.

وتستند استراتيجية المجموعة في هذا المجال إلى مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، وهي مؤطرة ضمن "سياسة الاستثمار المسؤول" المعتمدة لديها، والتي تؤكد أن جوهر الاستثمار لا يقتصر على النتائج المالية فحسب، بل يشمل بناء المرونة وتعزيز النمو الأخلاقي.

وتعتمد هذه الاستراتيجية أساساً على المشاركة النشطة، حيث تتعاون الشركة مع الجهات المستثمر فيها لتطوير ممارسات مستدامة ترفع من كفاءة الأداء على المدى البعيد، عبر وسائل متعددة تشمل التصويت في الجمعيات العمومية، والنقاشات الدورية، وصولاً إلى التخارج من الأصول غير المتوافقة عند الحاجة.

كما يتم إجراء تقييم شامل لكل استراتيجية استثمارية للتأكد من مواءمتها الكاملة لقيم المجموعة والتزامها بمبادئ الإشراف المسؤول.

منتجات التمويل المستدام في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية

تعمل شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال باستمرار على تعزيز موقعها الريادي في قطاع التمويل المستدام، مستندةً إلى محفظة شاملة من الحلول المبتكرة المصممة لمساندة العملاء في الانتقال إلى نماذج أعمال مسؤولة ومستدامة ومرنة. وتشمل هذه المحفظة السندات والصكوك الخضراء، والاجتماعية، والمستدامة، والمرتبطة بالاستدامة، إلى جانب أدوات أسواق الدين قصيرة الأجل التي توفر حلولاً تمويلية فورية ومرنة للمشاريع المعنية بالاستدامة ولاحتياجات السيولة التشغيلية.

ويحكم موقعها كأحد أبرز مديري الاكتتاب في أسواق المال الإقليمية، تلعب "الإمارات دبي الوطني كابيتال" دوراً محورياً في أسواق رأس المال، حيث توظف خبراتها لتمكين المؤسسات المسؤولة وذات الرؤية المستقبلية من تأمين التمويل بكفاءة عالية. وتؤكد هذه الجهود مجتمعة الدور الاستراتيجي للشركة في توجيه رؤوس الأموال نحو النمو المستدام، ومساهمتها المباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر هياكل تمويلية مبتكرة وخدمات استشارية متخصصة تشمل أبرز عروض التمويل المستدام ما يلي:

- **القروض المشتركة:** تعد القروض المشتركة التي تقدمها شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال نموذجاً رائداً للتمويل التعاوني، حيث تتعاون مجموعة من الجهات المقرضة لتوفير رأس مال ضخم للمقترضين. ويتيح هذا المنتج تنويع المخاطر بين المؤسسات المالية المشاركة، بحيث تقيد مساهمة كل مقرض كأصل تمويلي مستقل في ميزانيته العمومية. ويعكس هذا التصنيف حرص الشركة على خلق فرص تمويلية نوعية، ودعم المسؤولية التضامنية في مجال التمويل المستدام.
- **خدمات الاستشارات المالية** تكتسب خدمات الاستشارات المالية التي تقدمها شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال أهمية جوهرية في هيكلة وترتيب حلول التمويل المتكاملة للعملاء. وفي سياق عملها كمستشار مالي، تقاس مساهمة الشركة بالقيمة المخصصة من مبلغ التمويل عند الإغلاق، بحيث تعكس القيمة المفصح عنها توزيعاً عادلاً للقيمة المعلن عنها بين كافة الأطراف الاستشارية. ويؤكد هذا الأسلوب في الإفصاح على استراتيجية الشفافية والعمل المشترك التي تنتهجها الشركة لضمان تزويد العملاء بمشورة متخصصة وحلول مصممة خصيصاً لتلائم احتياجاتهم وتمكينهم من تأمين التمويل اللازم لمشاريعهم.

مبادرات الاستدامة في قطاع الأعمال المصرفية للأفراد

تتكامل الاستدامة بعمق ضمن النموذج التشغيلي للمجموعة وكافة قطاعات أعمالها، وفي مقدمتها الخدمات المصرفية للأفراد، حيث تمضي المجموعة قدماً في توسيع وتطوير محفظة منتجاتها المسؤولة بيئياً واجتماعياً، بهدف تمكين العملاء من تبني خيارات مالية مسؤولة، ودعم الأجندة الوطنية للاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

- **البطاقات الصديقة للبيئة:** دشنت المجموعة أول بطاقة دفع مستدامة في الدولة، مُصنعة بالكامل من البلاستيك المعاد تدويره. وتدعم هذه البطاقات أحدث تقنيات المصادقة الرقمية، بما في ذلك "اللمس الذكي" (Smart Touch) و"التعرف على الوجه" (Face ID)، لتوفر تجربة مصرفية آمنة وسلسة تلغي الحاجة لإدخال بيانات المستخدم وكلمات المرور يدوياً.
- **قروض السيارات الخضراء:** تشجيعاً للتنقل المستدام، تقدم المجموعة حلولاً تمويلية مخصصة للسيارات الخضراء، لتحفيز وتمويل اقتناء المركبات الصديقة للبيئة، بما في ذلك السيارات الكهربائية والهجينة، بشروط ميسرة.
- **بطاقة "سند":** تدعم المجموعة مبادرة بطاقة "سند" الصادرة عن "هيئة تنمية المجتمع" في دبي والمخصصة لخدمة "أصحاب الهمم"، حيث توفر لحاملي هذه البطاقة باقة حصرية من المزايا والخدمات المصممة بعناية لتلبية احتياجاتهم، والارتقاء بتجربتهم المصرفية.

آليات صنع القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالاستدامة

تواصل المجموعة ترسيخ الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عمليات صنع القرار الاستراتيجي، بما يضمن تحقيق تكامل تام لمبادئ الاستدامة ضمن منظومة الحوكمة والإطار التشغيلي المؤسسي.

إدارة الموازنات في القرارات الاستراتيجية

تتبنى الهيئات المعنية بصنع القرار في المجموعة منهجية تقوم على الموازنة الدقيقة بين المستهدفات المالية والنتائج البيئية والاجتماعية عند تقييم مخاطر وفرص الاستدامة. وتعتمد وحدات الأعمال على أطر تنظيمية محددة لإدارة هذه الموازنات والمفاضلات؛ حيث يتم توجيه أنشطة الإقراض بموجب "إطار التمويل المستدام"، بينما تلتزم قرارات الاستثمار في إدارة الأصول بـ "سياسة الاستثمار المسؤول".

ويتم في كل سيناريو ترجيح كفة الفوائد المجتمعية والبيئية مقابل العوائد المالية، مع التركيز بشكل خاص على تفادي أي قرارات قد تنطوي على تداعيات سلبية على البيئة أو المجتمع.

وتعكس الاستراتيجية الشاملة للمجموعة فهماً عميقاً للدور الذي تلعبه الاستدامة في تعزيز إدارة المخاطر وخلق القيمة على المدى الطويل، واستناداً إلى منظومة متكاملة من السياسات والأنظمة وضوابط الحوكمة الرصينة - وفي مقدمتها "إطار المخاطر التشغيلية" - تواصل المجموعة ترسيخ ثقافة "العمل المصرفي المسؤول"، حيث تُمنح الأولوية للنمو المستدام والسلوك الأخلاقي جنباً إلى جنب مع الأداء المالي.

التأثير المتوقع حالياً ومستقبلاً على الأداء المالي

مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في خضم التغيرات المتسارعة على الساحة العالمية التي تُشكل ملامحها تحديات التغير المناخي، والتحولات المستمرة في التوقعات التنظيمية، والتدقيق من جانب أصحاب المصلحة، تعي المجموعة مدى أهمية الإدارة الاستباقية للمخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وتأسيساً على ذلك، تمضي المجموعة قدماً في تطوير استراتيجيتها في هذا الشأن لضمان توافقها المستمر مع أرقى المعايير الدولية والإقليمية؛ مما يكفل تقييماً دقيقاً للمخاطر والفرص الناشئة وتداعياتها المحتملة على التدفقات النقدية، وإمكانية الوصول إلى رأس المال، وتكلفة التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وفي إطار التزامها بتزويد أصحاب المصلحة برؤية شفافة حول الأثر المالي للاستدامة، ركزت المجموعة في دورة إعداد التقارير الحالية على الإفصاحات النوعية مدعومة بمؤشرات كمية مختارة بعناية، لتقديم صورة واضحة وموثوقة للآثار المالية، مع الحرص على الموازنة بين الشفافية والدقة لضمان أن تكون كافة المعلومات المفصح عنها ذات قيمة جوهرية ومصداقية عالية.

التأثير الحالي والمتوقع المرتبط بأنشطة التمويل المستدام

واصلت المجموعة دمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيتها للإقراض، استناداً إلى إطار التمويل المستدام الذي يضمن توجيه عوائد أدوات التمويل المستدام لخدمة المشاريع التي تسرع الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وتوفر فوائد اجتماعية حقيقية.

وقد انعكس هذا التكامل في عمليات الإقراض إيجاباً وبشكل قابل للقياس على الأداء المالي للمجموعة؛ حيث تم تخصيص الأموال التي تم جمعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لصالح أصول خضراء واجتماعية مؤهلة تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وساهمت هذه الصفقات في تعزيز الربحية، وتحسين التدفقات النقدية، والحد من المخاطر بفاعلية.

علاوة على ذلك، أثمرت الاستثمارات المنجزة بموجب هذا الإطار عن تحسين كفاءة الطاقة، وعمليات إنتاج الطاقة المتجددة، وتيسير الوصول إلى البنية التحتية الاجتماعية؛ مما نتج عنه مكاسب مالية مباشرة مثل خفض التكاليف، وتحسين جودة الأصول، وتنويع قنوات الإيرادات.

قامت المجموعة بإصدار ديون وصكوك مستحقة الدفع بقيمة ٧,٣ مليارات دولار أمريكي عبر أدوات تمويل مستدامة وخضراء في أسواق رأس المال للدين، فيما بلغت قيمة الأصول المالية المرتبطة بالاستدامة لدى المجموعة ٤,٠ مليارات دولار أمريكي، وذلك بشكل رئيسي ضمن القروض والذمم المدينة.

التأثير المتوقع حالياً ومستقبلاً على الأداء المالي تتمة

الموضوع الاستراتيجي	المجال / النطاق	البند	البنود الفرعية	المراجع / الإيضاحات
التمويل الانتقالي	أرصدة التمويل المستدام	الأصول	القروض والذمم المدينة	إيضاح رقم ١٢
			ضمانات الاستثمار	إيضاح رقم ١١
		الالتزامات	الديون المصدرة، والصكوك المستحقة الدفع، وأموال مقترضة أخرى	إيضاح رقم ١٨
		بيان الدخل	دخل الفوائد والدخل المشابه	إيضاح رقم ٢٣
			مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	
		الصكوك	أرباح للمودعين والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	إيضاح رقم ٢٥
تحقيق الحياد المناخي	شراء شهادات الطاقة المتجددة	مصروفات عمومية وإدارية	مصاريف متعلقة بالتسويق	إيضاح رقم ٢٨
	مشروع خفض الانبعاثات التشغيلية	مصروفات عمومية وإدارية	أتعاب خدمات وأتعاب قانونية ومهنية	إيضاح رقم ٢٨
التحول الرقمي	تكاليف الذكاء الاصطناعي التوليدي وتكاليف أداة الانبعاثات	مصروفات عمومية وإدارية	تكاليف تقنية المعلومات	إيضاح رقم ٢٨
الأثر الاجتماعي الإيجابي	استقطاب المواهب والكفاءات	مصروفات عمومية وإدارية	تكاليف الموظفين	إيضاح رقم ٢٨

تتوقع المجموعة أن تؤدي المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة دوراً متزايد الأهمية في رسم ملامح مسار التخطيط المالي والأداء المؤسسي على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة التزامها المتواصل بمطابقة تخصيص التمويلات في محفظة القروض والتمويل المؤهلة مع صافي متحصلات وعوائد أدوات التمويل المستدام في غضون ٢٤ شهراً من الإصدار، وهي ممارسة تعزز الانضباط المالي وتعظم القيمة المحققة لصالح أصحاب المصلحة.

ومن المتوقع أن يثمر التوظيف الاستراتيجي لرأس المال في قطاعات الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، والنقل النظيف، عن عوائد مالية تنافسية، بالتوازي مع تحقيق تقدم ملموس في الحد من المخاطر البيئية. وفي الوقت ذاته، ستسهم الاستثمارات المتواصلة في المبادرات الاجتماعية - مثل الإسكان الاقتصادي والبنية التحتية للرعاية الصحية - في دفع النمو الاقتصادي الشامل ورفاه المجتمع.

ومن خلال الدمج المنهجي لتكاليف ومنافع إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في التخطيط المالي، تضع المجموعة الاستدامة كركيزة أساسية لاستراتيجية نموها طويلة الأجل. ويتيح هذا الامتثال للمعايير العالمية للاستدامة الاستفادة من الفرص الناتجة عن الانتقال لاقتصاد منخفض الانبعاثات، والتخفيف الفعال من المخاطر المرتبطة به.

وتواصل المجموعة من خلال هذا النهج الاستشرافي تنويع محفظتها، وتوسيع نطاق الوصول إلى القطاعات المستدامة الناشئة، وتقوية ميزانيتها العمومية. ويؤكد التزام المجموعة الدائم بالاستثمار المسؤول والتمويل المستدام قدرتها على تحقيق نمو مرن، واستقرار مالي، وقيمة مستدامة لأصحاب المصلحة.

المرونة

تدرك المجموعة أن التزامها بنهج الاستدامة يخلق قيمة دائمة وطويلة الأجل، تعمل على تقوية دعائم الاقتصادات والمجتمعات التي نخدمها، بالتوازي مع تعزيز مرونتنا المؤسسية. وتجسيداً لقيمنا الجوهرية، تتجاوز استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الحوكمة حدود تعزيز النمو التجاري وقوة الميزانية العمومية، لترسي دعائم نموذج عمل تكيفي يمتلك المرونة الكافية لاستشراف المستقبل ومواكبة تحولاته.

يشكل إطار الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة الركيزة الأساسية الداعمة لهذه المرونة، وذلك عبر تكريس مبادئ التنوع، والالتزام الأخلاقي، والتطوير المستمر للقدرات المؤسسية. وفي هذا السياق، تعمل السياسات الداخلية الداعمة للشمول وتكافؤ الفرص على ترسيخ "المرونة المؤسسية وإثراء تنوع الرؤى بين فرق العمل، وهو ما يمنح المجموعة الطاقة اللازمة لقيادة دفة التحول والتكيف مع المتغيرات بكفاءة. وعلى صعيد الممارسات اليومية، تضمن مدونة قواعد السلوك ترسيخ قيم النزاهة والمهنية في صلب عملياتنا التشغيلية، كما تعزز معايير التعامل مع الموردين مبدأ المسؤولية المشتركة والمواءمة الأخلاقية على امتداد سلسلة القيمة، بما يكفل حماية سمعة المجموعة وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة على المدى الطويل.

تسترشد المجموعة في تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية وتقييمها وإدارتها بمجموعة من الأطر الأساسية التي تشمل إطار التمويل المستدام، وإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، وسياسة مخاطر المناخ، وسياسة الائتمان. ومن خلال المراقبة الحثيثة والخفض التدريجي للانكشاف على القطاعات المصنفة عالية المخاطر في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات - مثل زيت النخيل والفحم - تواصل المجموعة مواءمة محفظتها مع طموحاتها في الاستدامة، مع استشراف التحولات المستقبلية في الأسواق.

تظل الاستدامة مكوناً أصيلاً ضمن النموذج التشغيلي والتوجه الاستراتيجي للمجموعة. ومن منطلق هذا الالتزام، تواصل المجموعة أداء دورها الحيوي في دعم اقتصاد دولة الإمارات، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، والمجتمع ككل؛ مما يؤكد مكانتها كمؤسسة مالية جديرة بالثقة وشريك فاعل في تعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة.

وفي عام ٢٠٢٥، بدأت المجموعة في تقديم إفصاحات كمية حول الآثار المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتغير المناخ على أعمالها. وفي هذا السياق، يسلط هذا التقرير الضوء على مدى مرونة استراتيجية أعمالنا وقدرتها العالية على التكيف مع تلك المخاطر والفرص.

نهجنا تجاه التغير المناخي

تعي المجموعة أن تغير المناخ ينطوي على مخاطر نظامية وفرص استراتيجية في آن واحد. ومن المتوقع أن تزداد حدة الاضطرابات الناجمة عن التغير المناخي بمرور الوقت، مما يحمل تداعيات بعيدة المدى على الاستقرار المالي، واستمرارية العمليات، وخلق القيمة على المدى الطويل.

قنوات انتقال مخاطر المناخ

تنظر المجموعة إلى المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ باعتبارها عاملاً جوهرياً لضمان مرونة أعمالها واستقرار النظام المالي على نطاق أوسع. ويتم تصنيف مخاطر المناخ إلى نوعين رئيسيين:

المخاطر المادية

تنجم المخاطر المادية عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغير المناخي، سواء تمثلت في أحداث حادة (مثل الظواهر الجوية المتطرفة) أو اتجاهات مزمنة (مثل ارتفاع مستويات سطح البحر أو زيادة درجات الحرارة). وقد تؤدي تلك المخاطر إلى تحويل الأصول إلى أصول عالقة، وتراجع التقييمات، واضطرابات سلاسل التوريد، وانخفاض نطاق التغطية التأمينية.

ونظراً للانكشاف الكبير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا على الضغوط المناخية، فقد رصدت المجموعة بالفعل تأثيرات ملموسة على عملياتها. تشمل التحديات الإقليمية الرئيسية ما يلي:

- **تشهد منطقة الشرق الأوسط ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة والرطوبة**، مما يسفر عن موجات حر أكثر تكراراً وشدة، ويزيد من حدة الإجهاد الحراري ومخاطره على الصحة العامة، ولا سيما للكوادر العاملة في الأماكن المفتوحة والشرائح السكانية الضعيفة. ويفرض هذا الطقس شديد الحرارة أعباءً إضافية على شبكات الكهرباء -نتيجة ارتفاع أحمال التبريد، مما يساهم بدوره في رفع معدلات انبعاثات غازات الدفيئة.
- **يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر** تهديداً للمدن الساحلية والبنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي، عبر زيادة احتمالات الفيضانات، والتعرية الساحلية، وتملح موارد المياه العذبة. وتكتسب هذه الظاهرة خطورة خاصة في المناطق ذات الارتفاعات المنخفضة في الشرق الأوسط، التي تحتضن أصولاً عقارية ذات قيمة عالية وبنية تحتية حيوية معرضة للخطر.
- **يؤدي هطول الأمطار الغزيرة والتحولات في أنماط الطقس** في وقوع فيضانات أكثر حدة ويصعب التنبؤ بها، مما يُلحق أضراراً جسيمة بالممتلكات السكنية، والبنية التحتية، والأراضي الزراعية. كما تؤدي هذه الفيضانات إلى تقويض سير الحياة اليومية، ونزوح المجتمعات، فضلاً عن تشكيل مخاطر جدية على الصحة العامة جراء انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه.
- **باتت موجات الجفاف الممتدة** ظاهرة متنامية في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤثر تأثيراً بالغاً على وفرة إمدادات المياه اللازمة للشرب، والزراعة، والعمليات الصناعية.
- **تسهم ظروف الجفاف** هذه في تراجع إنتاجية المحاصيل، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، واحتدام التنافس على الموارد المائية الشحيحة، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والجيوسياسية.

يتحدد إجمالي المخاطر المناخية المادية للمجموعة من خلال التأثير المجمع لهذه المخاطر، مقترناً بعوامل الانكشاف والضعف والحساسية. ولمواجهة هذه التحديات، تعمل المجموعة حالياً على تطبيق حل تقني لتقييم المخاطر المادية، سيمكن البنك من تقييم مدى انكشاف الأصول العقارية وقابلية تأثرها بأي من المخاطر المادية، وذلك عبر الخطوات التالية:

- جمع بيانات الأصول المادية (شاملة المعلومات الجغرافية المكانية وخصائص الأصول) لغرض تقييم وقياس الانكشاف وقابلية التأثر لمختلف المخاطر المادية.
- تطوير القدرة على إجراء تقييم للمخاطر المادية باستخدام سيناريوهات متنوعة و آفاق زمنية مختلفة، لتقييم المخاطر الحادة والمزمنة على السواء.
- تطوير واستحداث مقاييس لأثر المخاطر المادية سواء على مستوى الأصول الفردية أو المحفظة الإجمالية.
- تقدير التأثير على معدلات احتمالية التعثر (PD) ونسبة الخسارة في حالة التعثر (LGD) للعملاء استناداً إلى أثر المخاطر المادية.

نهجنا تجاه **التغير المناخي** تتمة

المخاطر الانتقالية

تنشأ المخاطر الانتقالية عن التحولات الاقتصادية والتنظيمية والتكنولوجية المصاحبة للانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، ويمكن لها أن تؤثر على قيم الأصول، ونماذج الأعمال، والربحية على المدى الطويل. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشمل المخاطر الانتقالية ما يلي:

- **التغيرات التنظيمية وآليات تسعير الكربون:** تدرس دول مجلس التعاون الخليجي اعتماد استراتيجيات لتسعير الكربون بهدف تحفيز خفض الانبعاثات. وقد يؤدي فرض ضريبة كربون على قطاعات صناعية محددة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للشركات كثيفة الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يلقي بظلاله على هوامش ربحيتها ومكانتها السوقية.
- **استراتيجيات تنويع قطاع الطاقة والاستثمار في الطاقة المتجددة:** تكثف الجهات المعنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تركيزها على توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط. وتواجه الشركات التي تتخلف عن مواءمة أعمالها مع هذا التحول خطر فقدان ميزتها التنافسية؛ حيث قد تتعرض شركات الطاقة التقليدية، على سبيل المثال، لتراجع في إيراداتها ما لم تسارع إلى تبني تقنيات الطاقة المتجددة، تزامناً مع تنامي الطلب العالمي على حلول الطاقة النظيفة.
- **تغير تفضيلات المستهلكين وتنامي الطلب على المنتجات المستدامة:** يدفع الوعي المتزايد بالقضايا البيئية المستهلكين نحو تفضيل المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة. وفي حال تحولت شريحة واسعة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو تفضيل المركبات الكهربائية على حساب السيارات التقليدية التي تعمل بالوقود، فإن الشركات المصنعة التي تخفق في مواءمة منتجاتها مع هذا التحول قد تشهد انخفاضاً في حجم مبيعاتها.
- **الأصول العالقة والاستثمارات في الوقود الأحفوري:** تواجه الاستثمارات الضخمة في احتياطيات الوقود الأحفوري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطر التحول إلى استثمارات عديمة الجدوى في حال تحول مسار الطلب العالمي للطاقة نحو المصادر المتجددة. ومن شأن أي تراجع محتمل في تقييم هذه الأصول، نتيجة لتقلبات السوق أو التشريعات الجديدة، أن يسفر عن خسائر اقتصادية فادحة.

توفر سياسة مخاطر المناخ وإطار إدارة المخاطر للمجموعة إطاراً هيكلياً لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المناخية الجوهرية. وتسري هذه السياسة على كافة كيانات المجموعة، بما في ذلك عمليات الشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والعمليات الدولية. وتهدف سياسة مخاطر المناخ إلى تحقيق التكامل بين مخاطر المناخ وإطار إدارة المخاطر العام للمجموعة، حيث تضع السياسات اللازمة لرفع مستوى المرونة في مواجهة المخاطر المناخية من خلال ممارسات سليمة ورصينة لإدارة المخاطر. ويوفر ذلك ضمانات للمساهمين والمستثمرين والجهات الرقابية وأصحاب المصلحة الآخرين، بأن المخاطر المناخية التي قد تمس الأداء المالي للمؤسسة وصلابتها يتم تحديدها وقياسها والحد من آثارها ومراقبتها والإفصاح عنها بشكل فعال.

يدعم تقييم الأهمية النسبية للمخاطر المناخية الإدارة الاستباقية للمخاطر من خلال ما يلي:

١. الاستفادة من السيناريوهات المعتمدة من الجهات الرقابية و"شبكة تخضير النظام المالي" (NGFS)، والمستخدمة في اختبارات تحمل المخاطر المناخية وتقييمها عبر عدة آجال وفترات زمنية.
٢. دراسة توزيع وتركز مخاطر المناخ على مستوى المحافظ المستهدفة.
٣. تقدير حجم الانبعاثات الممولة.

يوفر الاعتماد على تحليل السيناريوهات آلية ديناميكية ومرنة لاستشراف المخاطر المناخية، مما يتيح بناء فرضيات منظمة تحاكي مختلف السيناريوهات المستقبلية. وفي هذا الإطار، طبقت المجموعة السيناريوهات المعتمدة لدى "شبكة تخضير النظام المالي" (NGFS) لقياس الأثر المحتمل للإجراءات المناخية على أكبر ٢٠ طرف مقابل ضمن القطاعات التي يصعب فيها خفض الانبعاثات، بالاستناد إلى حجم الانبعاثات الممولة.

التأثير على مستوى الأعمال وسلسلة القيمة

اختبارات تحمل المخاطر الانتقالية

يعد تحليل السيناريوهات الدعامة الأساسية التي يقوم عليها نهج المجموعة تجاه تقدير المخاطر الانتقالية، إذ يسمح للمجموعة بتقييم أداء محفظتها في ضوء مجموعة من المسارات المستقبلية المناخية المحتملة. وفي إطار هذه العملية، أجرت المجموعة تقييماً شاملاً للانكشاف الائتماني لأكبر ٢٠ عميلاً ضمن القطاعات الأشد تأثراً بالتحول المناخي والأعلى من حيث الانبعاثات الممولة. وكان الغرض من ذلك تحديد حجم انكشاف المجموعة الكلي على القطاعات المرشحة لمواجهة تغيرات جذرية في ظل تكثيف مساعي إزالة الكربون عالمياً.

شمل التقييم النطاقات الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة - متضمنة الفترة الراهنة، والأعوام ٢٠٣٠، و٢٠٤٠، و٢٠٥٠ - بالاعتماد على توقعات النمو الاقتصادي الكلي والجزئي المتوافقة مع السيناريوهات المناخية المعتمدة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وركز التحليل بشكل أساسي على العملاء في الصناعات التي يصعب فيها خفض الانبعاثات، وذلك نظراً لحساسيتها العالية تجاه التحولات على صعيد السياسات والتكنولوجيا.

بناءً على تلك النتائج، راجعت المجموعة بيان القدرة على تحمل المخاطر لتبني نهج أكثر صرامة حيال المخاطر الانتقالية، بما في ذلك التوقف عن تقديم أي تمويل مستقبلي لقطاع الفحم الحراري.

ويجري حالياً الاستفادة من المعلومات المستخلصة من اختبارات تحمل المخاطر الانتقالية في توجيه قرارات الإقراض وعمليات مراجعة المحافظ في المجموعة. أما في المرحلة المقبلة، فتخطط المجموعة لدمج هذه النتائج ضمن نماذج المخاطر الكمية وأطر اتخاذ القرارات الاستراتيجية الرسمية، بما يضمن تكاملاً منهجياً للاعتبارات المناخية في عمليات إدارة المخاطر.

تتبع الانبعاثات

نجحت المجموعة في تعزيز قدراتها في مجال تتبع انبعاثات غازات الدفيئة، مما أثمر عن تحقيق مستويات أعلى من الدقة والشمولية في جمع البيانات عبر كافة عملياتها التشغيلية. وفي مسار موازٍ، استمرت المجموعة في مراقبة وقياس انبعاثاتها الممولة، مما أتاح تكوين صورة أوضح حول حجم الانبعاثات المطلقة المرتبطة باستثماراتها ضمن قطاعات محددة.

وقد أسهمت هذه الجهود الحثيثة في تعميق فهم المجموعة لمخاطر الانتقال المناخي وتداعياتها المحتملة على نموذج الأعمال، مما يمكن من اتخاذ قرارات استراتيجية وإدارية أكثر استنارة.

التأثير على مستوى الأعمال وسلسلة القيمة تتمة

الموضوع الجوهري	المجال / النطاق	القطاعات المعنية	الإطار الزمني
السياسات واللوائح	• ضرائب الكربون • المتطلبات الانتقالية الإلزامية	كافة الإدارات	المدى المتوسط
التكنولوجيا	• استبدال الخوادم والأجهزة المتقادمة ومنخفضة الكفاءة	كافة الإدارات	المدى القصير
تفضيلات المستهلكين	• تفضيل العملاء للمؤسسات المحايدة كربونياً	قطاع الأعمال المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية التجارية	المدى القصير والمتوسط
المخاطر المرتبطة بالسمعة	• تكون انطباع بأن المؤسسة غير صديقة للبيئة • عدم مواكبة المنافسين	كافة الإدارات	المدى القصير والمتوسط
مخاطر الائتمان	• تعثر الشركات والأفراد وتخلفهم عن السداد • انخفاض قيمة الضمانات	قطاع الأعمال المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية التجارية	المدى القصير
مخاطر السوق	• إعادة تسعير الأسهم، وأدوات الدخل الثابت، والسلع	الخدمات المصرفية الاستثمارية	المدى القصير
مخاطر السيولة	• زيادة الطلب على السيولة • مخاطر إعادة التمويل	قطاع الأعمال المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية الاستثمارية	المدى القصير والمتوسط
المخاطر التشغيلية	• اضطراب سلاسل التوريد • الإغلاق القسري للمنشآت	كافة الإدارات	المدى المتوسط
مخاطر الاكتتاب	• زيادة خسائر التأمين • اتساع الفجوة التأمينية	الخدمات المصرفية التجارية	المدى المتوسط والطويل

اختبارات تحمل المخاطر المادية

أجرى البنك اختبارات تحمل المخاطر المادية على الأصول العقارية في دولة الإمارات امتثالاً لاشتراطات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد شمل هذا التقييم كلاً من بنك الإمارات دبي الوطني - الإمارات، ومصرف الإمارات الإسلامي. ولإنجاز هذا التحليل، قام البنك بجمع البيانات الجغرافية المكانية والتفاصيل العقارية الخاصة بعملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، واستخدامها لتحديد حجم الانكشاف على مختلف المخاطر. وبالنسبة للعقارات التابعة لعملاء الأفراد، تم اعتماد نسب صدمات مخصصة تختلف باختلاف الموقع ونوع الوحدة، في حين انصب تقييم الشركات على احتساب الأثر المالي للأحداث المادية على أكبر ٢٠ من الأطراف المقابلة. وبناءً على النتائج، تمكن البنك من رصد احتياجاته من رأس المال الإضافي والمخصصات الإضافية.

الفرص

رغم المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها التغير المناخي، ترى المجموعة في الانتقال إلى اقتصاد مستدام مصدراً مهماً للفرص على المدى البعيد. وتواصل المجموعة تعميق فهمها لكيفية تأثير المخاطر والفرص المناخية على الأداء المالي. انطلاقاً من ثقتها بأن آفاق النمو المستدام ستفوق الآثار المحتملة قصيرة المدى لجهود التخفيف.

وتعزيزاً لالتزامها بطموحات دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠، انضمت المجموعة إلى الدفعة السابعة من المؤسسات المالية الإماراتية التي تعهدت بخفض الانبعاثات الكربونية واتباع سبل أكثر استدامة في إدارة عملياتها. وفي إطار المضي قدماً نحو هذه الغاية، أعلنت المجموعة عن استهدافها توفير ٣٠ مليار دولار أمريكي في مجال التمويل المستدام والتسهيلات بحلول العام ٢٠٣٠، وهو ما يعكس بوضوح حجم تطلعاتها لتمويل عملية الانتقال نحو اقتصاد شامل ومنخفض الكربون.

يشكل إطار التمويل المستدام الدعامة الأساسية لهذه الجهود، إذ يتولى تأطير عملية إصدار أدوات التمويل المستدام الموجهة لمشاريع تعزيز المرونة المناخية والأثر الاجتماعي الإيجابي. وبموجب تقييم خارجي مستقل صادر عن Institutional Shareholder Services (ISS) ESG، يؤهل الإطار المجموعة لإصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة، مما يضمن الشفافية والمصداقية والمواءمة الكاملة مع المعايير الدولية.

تأثير المخاطر المناخية على الاستراتيجية وآلية صنع القرار

تعي المجموعة أن التداعيات العالمية للتغير المناخي أصبحت جذرية ومتسارعة. ونظراً لأن الجانب الأكبر من الاحترار المتوقع مستقبلاً ناتج عن الانبعاثات التاريخية، فمن المرجح أن تتبلور الآثار المالية للمخاطر الانتقالية بشكل أسرع من تلك المرتبطة بالمخاطر المادية.

رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة ريادتها الاستثنائية في التصدي لهذه التحديات؛ حيث تستهدف نسختها المحدثة من المساهمات المحددة وطنياً - المعلنة في عام ٢٠٢٤ - خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٧% بحلول عام ٢٠٣٥ مقارنة بسيناريو العمل المعتاد (Business-as-usual)، وهو ما يعد أحد الركائز الأساسية ضمن استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي ٢٠٥٠. ويأتي توافق التزامات المجموعة المناخية مع هذه الرؤية تأكيداً لدورها الاستراتيجي في تمكين الانتقال والتحول لقطاع الطاقة في الدولة.

وبالنسبة للقطاع المصرفي، يعتبر العمل المناخي الشفاف والمتسق ضرورة حتمية لتعزيز المرونة والمسائلة. ودعم عملية الانتقال إلى اقتصاد مستدام، والوفاء بالمسؤوليات تجاه أصحاب المصلحة. وعليه، تتمحور استراتيجية العمل المناخي للمجموعة حول الأهداف الرئيسية التالية:

- إدارة المخاطر والفرص المناخية عبر آليات تقييم ورقابة قوية وفعالة.
- غرس ثقافة الوعي المناخي وتعزيز جاهزية والقدرة على الاستجابة على كافة مستويات المجموعة.
- خفض الانبعاثات التشغيلية لغازات الدفيئة بما يتماشى مع المستهدفات المرحلية المعتمدة.
- تطبيق استراتيجية لخفض الانبعاثات الممولة لدعم رؤية دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي.
- إشراك شركاء سلسلة القيمة لتمكين وتيسير الجهود الجماعية لخفض الانبعاثات الكربونية.
- التعاون مع الشركاء في القطاع للتصدي للتحديات المناخية الجوهرية وتعظيم النتائج الإيجابية.

تسعى المجموعة، عبر هذا الإطار الاستراتيجي، إلى دمج آليات اتخاذ القرار المرتبطة بمخاطر المناخ في صلب عمل هيئات اتخاذ القرار الحالية. ويشمل ذلك:

- إجراء تقييمات قطاعية لمخاطر المناخ بهدف القياس الكمي لحجم الانكشاف على مستوى المحفظة.
- تحديد المحركات الرئيسية للمخاطر المناخية وتداعياتها المتوقعة على مدى أطر وفترات زمنية مختلفة.
- وضع خطط للتخفيف من التداعيات السلبية تتضمن أهدافا مرحلية قابلة للقياس، لدعم جهود خفض الانبعاثات على مستوى المحفظة.
- تعزيز مواءمة المحفظة مع طموحات المجموعة بشأن الحياد المناخي ٢٠٥٠ وتعهداتها الخارجية ذات الصلة.
- تعزيز هياكل الحوكمة للإشراف على مبادرات الحياد المناخي وتوجيه مسارها.

تبنت المجموعة نهجاً هيكلياً لترسيخ الاعتبارات المناخية في صلب استراتيجية أعمالها وعمليات اتخاذ القرار لديها، لضمان دمج اعتبارات الاستدامة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. وسيتم الإفصاح عن التقدم المحرز تجاه هذه الأهداف في تقارير الاستدامة والتقارير المالية المستقبلية.

وفي ظل التطور المستمر للإفصاحات المناخية وتحديث الأطر العالمية الصادرة عن المؤسسات المعنية مثل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) وفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)، تتابع المجموعة هذه التطورات عن كثب وستواصل تحسين استراتيجيتها بما يتوافق معها. وفي الوقت الراهن، لا توجد أي تعارضات جوهرية محددة بين إدارة مخاطر المناخ وأولوياتنا الاستراتيجية الأخرى.

الآثار المالية للمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ

في الوقت الذي تواصل خلاله المجموعة تعزيز جهودها على صعيد تقييم المخاطر المناخية والتكامل الاستراتيجي، لم يتم رصد أي آثار مالية جوهرية ناشئة عن المخاطر المرتبطة بالمناخ تستوجب الإفصاح عنها للفترة الحالية.

ومع ذلك، يختلف التداخل بين دوافع المخاطر المناخية وحالات الانكشاف المالي الحالية بشكل كبير باختلاف المناطق الجغرافية وقطاعات ووحدات الأعمال ضمن محفظة المجموعة. ويبرز هذا التباين أهمية تبني نهج مُوجه واستشرافي لتحديد هذه المخاطر، وتقييمها، والعمل على التخفيف من حدتها، حيث تمثل الإدارة عالية الكفاءة لهذه العوامل ضرورة لا غنى عنها لتحقيق نمو مستدام، والحفاظ على الاستقرار المالي.

ومساندة الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، مما يخدم مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل.

تتكامل إدارة مخاطر المناخ بشكل كامل مع استراتيجية المسؤولية البيئية والاجتماعية للمجموعة، والتي تندرج تحت مظلة إطار إدارة المخاطر بالمجموعة وتطبق نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" (المفصل لاحقاً في قسم إدارة المخاطر من هذا التقرير).

وتتولى لجنة المجلس للمخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مهام الإشراف على المخاطر المتعلقة بالمناخ، حيث تقومان بصياغة استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتتلقيان تقارير دورية من الإدارة العليا للمجموعة بشأن سير العمل والمخرجات.

نهجنا تجاه الطبيعة

تؤمن المجموعة بأن استقرار النظام المالي على المدى الطويل مرهون بمدى عافية النظم الإيكولوجية والبيئية الطبيعية، وهو ما يتفق مع نتائج تقييم الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٥، الذي أعاد التأكيد على قضايا التمويل المستدام، والتنوع والشمول، وحقوق الإنسان وظروف العمل العادلة والآمنة، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي والمجال الرقمي، وإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، باعتبارها أولويات رئيسية للمجموعة. يتمثل الهدف قصير الأجل (خلال سنة واحدة) في تنفيذ تقييم موجّه للعملاء والقطاعات ذات الأولوية لتحديد الآثار والاعتماديات المرتبطة بالطبيعة، بالاستناد إلى مرحلتي التحديد (Locate) والتقييم (Evaluate) وضمن منهجية (LEAP)، بالتوازي مع إدماج اعتبارات الطبيعة ضمن تقييم الأهمية النسبية ومعايير تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لضمان دمج آثار التنوع البيولوجي والنظم البيئية جنبًا إلى جنب مع اعتبارات المناخ.

أما على المدى المتوسط (سنة أو سنتين)، فتتمثل الأولوية في رسم خريطة منهجية للآثار والاعتماديات المرتبطة بالطبيعة عبر المحافظ الرئيسة ورصدها بشكل منتظم. وسيعقب ذلك دمج الرصد، والتخفيف، وتحديد الفرص ضمن عمليات إدارة المحافظ. كما سيتم توسيع نطاق التقييمات لتشمل عملاء وقطاعات إضافية باستخدام منهجية (LEAP)، مع تنفيذ تجارب أولية ثم التوسع تدريجيًا في مرحلتي (التقدير) و(التحضير) لتعزيز إدارة المخاطر، ودعم اتخاذ القرار، ورفع الجاهزية للإفصاح.

وعلى المدى الطويل (٢-٣ سنوات)، يتمثل الهدف في ترسيخ معايير تخصيص رأس المال الداعمة للطبيعة ضمن قرارات التمويل المستدام، وتوسيع معايير الأهلية للسندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة لتشمل مخرجات مرتبطة بالطبيعة. ويجسد هذا التطور التزاماً بتعزيز منظومة تدعم كفاءة الموارد، وحماية البيئة وعادة تأهيلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

تقوم استراتيجية المجموعة المتعلقة بالطبيعة على دمج الجوانب الإيكولوجية والبيئية والاجتماعية ضمن نموذج العمل الجوهري وخططها المالية. وترتكز الاستراتيجية على التمويل البيئي عبر إعطاء الأولوية للمبادرات التي تحد من التلوث، وترشد استهلاك الطاقة، وتعزز كفاءة استخدام الموارد، بهدف ضمان مساهمة فعلية للمجموعة في تنقية الهواء والمياه والتربة. وفي إطار حماية النظم البيئية، تتبنى المجموعة ممارسات مالية وتشغيلية مسؤولة تصب في مصلحة الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الموائل المحلية. وخاماً، وعبر تعزيز التماسك الاجتماعي، تقوم المجموعة بدعم وتمويل المشاريع التي ترتقي برفاه المجتمع من خلال تحسين الصحة، والتعليم، ومستويات المعيشة، وذلك بالتوازي مع الحفاظ على الشفافية والانسجام مع أهدافها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

جهود التعامل مع المخاطر والفرص وتعزيز المرونة المؤسسية

تندرج إدارة المخاطر المتعلقة بالطبيعة ضمن إطار المخاطر البيئية والاجتماعية، الذي يعتبر مكوناً أساسيا ضمن في إطار إدارة المخاطر بالمجموعة. وتعتمد المجموعة على بطاقة المخاطر البيئية والاجتماعية كأداة رئيسية لتقييم الأطراف المقابلة، عبر دمج معايير شاملة مثل انبعاثات غازات الدفيئة، وكفاءة الموارد، وصحة وسلامة المجتمع، والحفاظ على التنوع الحيوي. كما تقوم المجموعة أيضاً بتقييم الآثار المالية المترتبة على تدهور النظم الإيكولوجية وشح الموارد في إطار مساعيها لتعزيز المرونة المؤسسية.

تحليل المواقع

تمارس المجموعة أعمالها عبر نطاقات جغرافية متنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، تتميز كل منها بخصائص إيكولوجية وبيئية متفردة. وستعمل المجموعة، ضمن المراجعة متوسطة المدى، على تقييم المواقع ذات الأولوية التي تتقاطع فيها العمليات المباشرة أو الأنشطة الممولة مع النظم الإيكولوجية الحساسة.

نهجنا تجاه الطبيعة تتمة

قطع بنك الإمارات دي الوطني في عام ٢٠٢٥ خطوات متقدمة في تطبيق إرشادات إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)، وذلك عبر تحديد القطاعات الحيوية وتقييم حجم الانكشاف باستخدام أداة استكشاف فرص ومخاطر وانكشافات رأس المال الطبيعي (ENCORE)، بهدف حصر الآثار والاعتماديات الجوهرية المرتبطة بمحفظة الإقراض. وتعمل هذه الأداة على تمكين المؤسسات المالية من فهم كيفية اعتماد أنشطتها الاقتصادية على الطبيعة وتأثيرها عليها.

وفيما يلي، تستعرض الخرائط الحرارية محركات التأثير وفئات الاعتماد كما حددتها أداة استكشاف فرص ومخاطر وانكشافات رأس المال الطبيعي (ENCORE). حيث قمنا بتقييم ٣٥ نشاطاً عبر ثمانية قطاعات مقابل هذه العوامل، حيث تدرج الجداول أدناه تصنيف هذه الأنشطة استناداً إلى مستويات التأثير والاعتمادية على مختلف المحركات والنظم البيئية، وفقاً للمقياس: مرتفع جداً، ومرتفع، ومتوسط، ومنخفض، ومنخفض جداً.

مفتاح الخريطة:

- مرتفع جداً
- مرتفع
- متوسط
- منخفض
- منخفض جداً

الخريطة الحرارية للتأثيرات

القطاع	الأنشطة الأساسية	الاضطرابات	منطقة استخدام للمياه العذبة	انبعاثات غازات الدفيئة	منطقة استخدام قاع البحر	انبعاثات ملوثات الهواء غير غازات الدفيئة	توليد وإطلاق النفايات الصلبة	منطقة استخدام الأراضي	تلوث المياه والتربة	حجم استخدام المياه	الأنواع الغازية
النقل	نقل الركاب والبضائع (بري، جوي، بحري)	●	○	●	○	●	●	●	○	●	●
الاتصالات	معالجة البيانات والاستضافة والأنشطة ذات الصلة	●	-	○	○	○	○	●	○	○	-
	أنشطة البث	○	○	○	-	○	○	●	○	○	-
الإنشاءات	مشاريع المباني السكنية والتجارية	●	●	●	●	○	●	○	●	○	○
	تطوير البنية التحتية والطرق	●	●	●	●	○	●	○	●	○	○
الخدمات العامة والمرافق	إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري	●	●	●	-	●	●	●	●	●	-
	نقل وتوزيع الكهرباء	○	○	○	○	○	○	●	○	○	-
	إمدادات البخار وتكييف الهواء	-	○	●	-	●	●	-	○	●	-
	تصنيع الغاز وتوزيع الوقود الغازي عبر الشبكات الرئيسية	●	●	●	-	○	●	●	●	○	-
	تجميع و معالجة وتنقية وتوزيع المياه	●	●	●	-	○	●	●	●	○	●
النفط والغاز	استخراج النفط الخام	●	●	●	●	●	○	○	●	○	○
	استخراج الغاز الطبيعي	●	●	●	●	●	●	○	●	●	○
التعدين واستغلال المحاجر	التعدين والمحاجر غير المصنفة في موضع آخر	●	●	●	●	●	●	●	●	●	○
	أنشطة دعم الاعمال الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	●	●	●	●	●	●	●	●	●	○
التصنيع	صناعة المواد الكيميائية الأساسية	●	-	●	-	●	●	○	●	●	-
	صناعة المركبات ذات المحركات	●	-	○	-	○	○	○	●	○	-
	صناعة المنتجات اللدائنية (البلاستيك)	●	-	●	-	●	●	○	●	○	-
	صناعة المنتجات النفطية المكررة	●	-	●	-	●	●	○	●	○	-
	صناعة الحواسيب والأجهزة الملحقة	●	-	○	-	○	○	○	●	○	-
	صناعة اللوحات والمكونات الإلكترونية	●	-	○	-	○	○	○	●	○	-
	صناعة الورق ومنتجات الورق	●	-	●	-	●	●	○	●	●	-
	صناعة المنسوجات الأخرى	●	-	○	-	○	●	○	●	●	-
	صناعة المنتجات الغذائية الأخرى	●	-	○	-	○	●	○	●	●	-
الزراعة	الزراعة المختلطة (زراعه المحاصيل المقترنة بتربية الحيوان)	●	●	●	-	●	●	●	●	●	●
	أنشطة دعم الإنتاج الحيواني	●	-	●	-	●	●	●	●	●	○

نهجنا تجاه الطبيعة تتمة

الخريطة الحرارية للتبعيات

مفتاح الخريطة: مرتفع جداً مرتفع متوسط منخفض منخفض جداً

القطاع	الأنشطة الأساسية	الأنشطة الترفيهية	الجوانب الجمالية والبصرية	إمدادات المياه	خدمات أخرى - الطاقة الحيوانية	تنظيم المناخ	تنظيم أنماط هطول الأمطار	تنقية الهواء	احتباس التربة والرواسب	معالجة مخلفات التربة	تنقية الماء	تنظيم تدفق المياه	التخفيف من آثار الفيضانات	التخفيف من آثار العواصف	تخفيف الضوضاء	المكافحة الحيوية	خدمات تنظيم وصيانة أخرى - التخفيف بواسطة الغلاف الجوي والنظم البيئية
النقل	نقل الركاب والبضائع (بري، جوي، بحري)	●	●	○	●	●	●	○	○	-	●	○	○	○	○	○	○
الاتصالات	معالجة البيانات والاستضافة والأنشطة ذات الصلة	-	-	○	-	○	○	●	○	-	-	○	○	○	○	○	-
	أنشطة البث	-	-	○	-	○	○	-	●	-	-	○	○	○	-	○	-
الإنشاءات	مشاريع المباني السكنية والتجارية	-	-	●	○	●	●	○	●	○	●	●	●	●	○	-	●
	تطوير البنية التحتية والطرق	-	-	●	-	●	●	○	●	-	●	●	●	●	○	-	●
الخدمات العامة والمرافق	إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري	-	-	●	-	●	-	○	●	●	●	●	●	-	○	-	-
	نقل وتوزيع الكهرباء	-	-	○	-	○	○	-	●	●	-	○	●	●	○	-	-
	إمدادات البخار وتكييف الهواء	-	-	●	-	○	●	○	○	○	○	●	○	○	○	-	○
	تصنيع الغاز وتوزيع الوقود الغازي عبر الشبكات الرئيسية	-	-	○	-	○	●	○	○	○	○	●	○	○	○	-	-
	تجميع و معالجة وتنقية وتوزيع المياه	-	-	●	-	○	●	●	●	●	●	●	●	●	○	○	-
النفط والغاز	استخراج النفط الخام	-	-	●	-	●	-	○	●	○	○	●	●	○	○	-	●
	استخراج الغاز الطبيعي	-	-	○	-	●	-	○	○	○	○	●	●	○	○	-	●
التعدين واستغلال المحاجر	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر غير المصنفة في موضع آخر	-	-	●	-	●	●	○	●	○	●	●	●	○	○	-	●
	أنشطة دعم الاعمال الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-	-	●	-	○	●	○	●	-	●	●	○	○	○	○	○
التصنيع	صناعة المواد الكيميائية الأساسية	-	-	●	-	○	○	○	●	○	●	●	●	●	○	-	●
	صناعة المركبات ذات المحركات	-	-	○	-	○	○	○	●	○	●	●	●	●	○	-	●
	صناعة المنتجات اللدائنية (البلاستيك)	-	-	○	-	○	○	○	○	○	○	●	●	●	○	-	●
	صناعة المنتجات النفطية المكررة	-	-	○	-	○	-	○	●	○	○	●	●	●	○	-	●
	صناعة الحواسيب والأجهزة الملحقة	-	-	○	-	○	○	○	○	○	○	●	●	●	○	-	●
	صناعة اللوحات والمكونات الإلكترونية	-	-	●	-	○	○	○	○	○	○	●	●	●	○	-	●
	صناعة الورق ومنتجات الورق	-	-	●	-	○	●	○	○	○	●	-	●	●	○	○	●
	صناعة المنسوجات الأخرى	-	-	●	-	○	○	○	○	○	○	●	●	●	○	-	●
	صناعة المنتجات الغذائية الأخرى	-	-	●	-	○	-	○	○	○	●	●	●	●	-	○	●
الزراعة	الزراعة المختلطة (زراعه المحاصيل المقترنة بتربية الحيوان)	-	-	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	-	●	●
	أنشطة دعم الإنتاج الحيواني	-	-	●	-	○	●	○	●	○	●	●	○	○	○	○	○

نهجنا في إدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في هذا القسم

٧٣ **لمحة عامة عن إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة**

٧٤ **مخاطر الاستدامة في الأنشطة الأولية**

٧٤ **إدارة المخاطر على مستوى العمليات الداخلية**

٧٥ **مخاطر الاستدامة في الأنشطة النهائية**

٧٥ قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

٧٦ شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

٧٦ شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال

٧٦ قطاع الأعمال المصرفية للأفراد

٧٦ الأعمال المصرفية الإسلامية

٧٧ **إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة**

٧٨ تحديد المخاطر المناخية على مستوى عمليات المجموعة

٧٨ استخدام تحليل السيناريوهات ومصادر البيانات المرجعية

٧٩ مصادر البيانات

٨٠ تحديد أولويات المخاطر ضمن عمليات الرصد الدوري

٨٠ آلية تحديد وتقييم القضايا المتعلقة بالطبيعة

٨٠ المؤشرات والأهداف

تعتبر الإدارة عالية الكفاءة للمخاطر حجر الزاوية في مسيرة النمو المستدام للمجموعة. ومن خلال الدمج المنهجي لاعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مختلف مستويات إطار إدارة المخاطر، نضمن استمرارية مرونة أعمالنا وقابليتها للتكيف وجاهزيتها للمستقبل. ويتيح لنا هذا النهج الاستباقي رصد المخاطر الناشئة بدقة، واغتنام الفرص الجديدة، وتعظيم القيمة المستدامة لأصحاب المصلحة.

لمحة عامة عن إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة

بحكم مكانتها كمؤسسة مالية رائدة، تواجه المجموعة مجموعة واسعة من المخاطر المالية وغير المالية على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بها، وتعتبر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما في ذلك المخاطر المناخية، عنصراً حاسماً ومكوناً جوهرياً فيها. وتتفاوت هذه المخاطر في حجمها وتركيزها وكثافتها، وقد تتباين آثارها باختلاف عمليات المجموعة ومحافظها أعمالها. ويتمثل النهج العام لإدارة المخاطر فيما ينص عليه كل من إطار إدارة المخاطر بالمجموعة، وبيان القدرة على تحمل المخاطر، وإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، وما يرتبط بتلك الأطر من سياسات وإجراءات ذات صلة بإدارة المخاطر.

وتحرص المجموعة على دمج مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمخاطر المناخية بشكل كامل في العمليات الحالية لإدارة المخاطر المؤسسية. ويستعرض هذا القسم هذه الفئة من مخاطر الاستدامة، مع تفصيل لهياكل الحوكمة والسياسات والإجراءات التي تؤسس لنهج المجموعة في إدارتها والتعامل معها.

وضمن هذا النطاق الأوسع لمخاطر الاستدامة، طورت المجموعة سياسات وأطراً مخصصة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، إدراكاً منها بأن المخاطر المناخية هي مخاطر متقاطعة التأثير ويمكن أن تنعكس بشكل مباشر على العديد من خطوط الأعمال والمحافظ. ونظراً للأهمية المتزايدة للإفصاحات المتعلقة بمخاطر المناخ بالنسبة للمستثمرين، وجهات الإقراض، وأصحاب المصلحة الآخرين، خصصت المجموعة أيضاً قسماً مستقلاً لإدارة مخاطر المناخ في هذا التقرير.

مخاطر الاستدامة في الأنشطة الأولية

تؤدي إدارة الامتثال للمجموعة دوراً محورياً في مساندة الإدارة العليا، من خلال تطوير وتعميم إطار عمل شامل يضمن فاعلية الضوابط الرامية إلى رصد وتخفيف مخاطر الامتثال، بما يشمل مخاطر الاستدامة في الأنشطة الأولية.

وتطبق المجموعة سياسة صارمة لمكافحة غسل الأموال، تخضع لمراجعات دورية دقيقة لضمان مواءمتها مع المعايير التنظيمية المتطورة ومتغيرات السوق. وفي هذا السياق، قامت المجموعة خلال العام بتكثيف برامج التدريب الإلزامية حول مكافحة غسل الأموال والامتثال للعقوبات، وتحديث موادها ومحتواها ليواكب أحدث المتطلبات التنظيمية. وقد روعي في تصميم المواد التدريبية تلبية الاحتياجات المتفاوتة للموظفين في المكاتب الأمامية ونظرائهم في الوظائف المساندة، لضمان جاهزية كافة الكوادر لتطبيق مبادئ الامتثال بشكل فعال في نطاق مسؤولياتهم.

إدارة المخاطر على مستوى العمليات الداخلية

تنطوي العمليات الداخلية للمجموعة على فئات متعددة من مخاطر الاستدامة، التي قد تنعكس تأثيراتها على الأداء المالي والمرونة المؤسسية. وعليه، يمثل رصد هذه المخاطر ومعالجتها مكوناً محورياً في استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة.

ويتم ذلك من خلال تفعيل هياكل حوكمة رصينة، وسياسات وضوابط رقابية قوية، إلى جانب عمليات مراقبة مستمرة تتيح للمجموعة استشراف المخاطر المستجدة وتطبيق إجراءات التخفيف الملائمة.

مخاطر الاستدامة في الأنشطة النهائية

تمثل مخاطر الاستدامة في الأنشطة النهائية الفئة الأكثر أهمية ضمن سلسلة القيمة للمجموعة، كونها تحمل الأثر المباشر الأكبر على استقرارها المالي وأدائها. وتبرز هذه المخاطر عند توظيف رؤوس الأموال في السوق، وتحديداً عند التعامل مع عملاء لديهم سجلات مرتفعة المخاطر في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أو عند تمويل قطاعات ذات آثار بيئية واجتماعية كبيرة.

تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال منظومة من مسؤولية ضمان أن كافة المقترحات المندرجة تحت نطاق السياسة والإطار، تستوفي متطلبات العناية الواجبة والتوثيق والموافقات اللازمة للمعاملات التي يغطيها الإطار. وبالتوازي مع هذه الجهود، يجري قسم الائتمان في المجموعة مراجعة دقيقة للمعاملات بموجب سياسة مخاطر المناخ وإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، للتحقق من الامتثال لمعايير الائتمان الداخلية. ويشمل نطاق هذه المراجعة الحالات التي تتطلب نظرة مناخية شاملة، مثل قطاعات محددة تستوجب موافقات بناءً على إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، أو تلك التي تنطبق عليها معايير الجوهرية المحددة في الإطار، إضافة إلى الحالات الخاصة التي ترى فرق الائتمان ضرورة تقييمها بناءً على الجوانب البيئية والاجتماعية. ولضمان دقة التقييم في هذه الحالات، تعمل إدارة الائتمان بشكل وثيق مع فريق المخاطر، حيث يتم رفع التقييم إلى اللجان المعنية للموافقة والاعتماد. واستكمالاً للمنظومة الرقابية، يتحقق مكتبو الائتمان بشكل مستقل من اكتمال تقييمات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما في ذلك اعتبارات السمعة، مع تصعيد أي استثناءات إلى اللجان المختصة للموافقة عليها.

قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

تسترشد عمليات إدارة مخاطر الاستدامة ضمن قطاعي الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال إلى سياسة مخاطر المناخ وإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، الذي يعزز التزام المجموعة بالتمويل المسؤول. ويغطي هذا الإطار نطاق أعمال القطاعين من خلال توقعات واضحة لتقييم وتخفيف المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قرارات الإقراض والاستثمار.

إدارة المخاطر المؤسسية

تتولى وحدة إدارة المخاطر المؤسسية مهام تصميم وصيانة إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتطوير الأدوات والمنهجيات لضمان التوافق المستمر مع المعايير التنظيمية المحلية والدولية المتطورة، فضلاً عن دعم خط الدفاع الأول عبر توفير التوجيهات اللازمة لتقييم المخاطر الناشئة المتعلقة بالمناخ والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية

يتم تقييم ملفات المخاطر البيئية والاجتماعية للعملاء باستخدام بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، في حين تخضع كافة المشاريع المصنفة ضمن فئة القروض الخضراء لمراجعة إضافية من قبل كبير مسؤولي الاستدامة. تعتمد آلية التسجيل في البطاقة على منهجية مركبة تراعي جملة من العوامل، تشمل -من بين أمور أخرى-: انبعاثات غازات الدفيئة، والمخاطر الانتقالية والمخاطر المادية، والالتزام الواضح بخفض الانبعاثات، وظروف العمل والعمالة، وكفاءة الموارد ومنع التلوث، والحفاظ على التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية، وصحة وسلامة المجتمع، وحيازة الأراضي وإعادة التوطين القسري. وتتوافق هذه المنهجية بشكل كبير مع معايير التقييم المتبعة لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. ويقوم نموذج التسجيل بتصنيف الأطراف المقابلة وفق مقياس تراتبي يتدرج من أدنى مستوى للمخاطر البيئية والاجتماعية إلى أعلاها. وتعمل المجموعة حالياً على أتمتة هذا النموذج بهدف توسيع نطاق التغطية وتطوير قدرات التدقيق والرصد.

مخاطر الاستدامة في الأنشطة النهائية تتمة

شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

تكرس شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول جهودها لتحقيق عوائد مالية قوية لعملائها، بالتوازي مع خلق قيمة اجتماعية وبيئية ذات أثر ملموس. وتستند منهجية تحليل مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى الشركة إلى تقييم دقيق لإفصاحات المؤسسات، بما يشمل تقارير الاستدامة، ووثائق الجولات الترويجية للمستثمرين، وأطر التمويل المستدام، وذلك بالتكامل مع التصنيفات الصادرة عن جهات خارجية مرموقة مثل "موديز"، و"إس آند بي جلوبال"، و"ساستينالیتيكس"، و"بلومبرغ".

وعبر دمج معايير التقييم البيئي والاجتماعي والحوكمة في كافة مراحل دورة حياة الاستثمار - بدءاً من الفرز الأولي وصولاً إلى مراقبة أداء المحفظة - تضمن الشركة ترسيخ اعتبارات الاستدامة كركيزة أساسية في نهجها الاستثماري. علاوة على ذلك، يعمل التطوير المستمر لعمليات في مجال الأبحاث والاستثمار والحوكمة عبر مختلف فئات الأصول على تعزيز القدرات في مجال إدارة المخاطر وضمان المواءمة مع أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة.

شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال

تنتهج شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال سياسة رقابية حازمة لإدارة المخاطر عبر كافة أنشطتها المصرفية الاستثمارية. ونظراً لأن مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات غير المُدارة بدقة قد تتراكم عبر قطاعات الأعمال، تفعل الشركة إجراءات دقيقة للعناية الواجبة، وعمليات تدقيق الامتثال، والتقييمات الائتمانية، لتحجيم المخاطر المحتملة.

وعلى صعيد القروض المشتركة والمنتجات المهيكلة الأخرى، تعمل الشركة بتنسيق وثيق مع قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، لضمان اتساق تطبيق مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستفادة من قوة الميزانية العمومية للمجموعة. وتصب هذه العمليات المتكاملة في صالح ترسيخ حوكمة المخاطر، ودعم الاستراتيجية الأوسع للمجموعة في مجال التمويل المستدام.

قطاع الأعمال المصرفية للأفراد

يرتكز نهج إدارة المخاطر في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على دمج معايير الاستدامة عبر سياسات وضوابط محددة لكل فئة من المنتجات. وتلتزم المجموعة بتطبيق تدابير صارمة لبروتوكول "اعرف عميلك" امتثالاً للمعايير الرقابية، مع إجراء تقييمات ائتمانية شاملة لكافة منتجات الأصول الشخصية.

ويراعي هذا النهج مواءمة معايير التقييم الائتماني بدقة مع ظروف كل عميل - مع التمييز بين فئتي الموظفين الذين يتقاضون رواتب وأصحاب الأعمال الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص - في حين تتولى آليات تقييم المخاطر التشغيلية رصد المخاطر المتبقية على مستوى محفظة خدمات الأفراد. كما تتكامل هذه التدابير لتعزز المرونة المؤسسية، وتضمن الالتزام بممارسات الإقراض المسؤول على امتداد العمليات التشغيلية للقطاع.

الأعمال المصرفية الإسلامية

يوفر بنك الإمارات دبي الوطني مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تغطي احتياجات قطاعات الأفراد والأعمال والشركات. كما يرسخ البنك مفهوم تكوين الثروات بمسؤولية، ويدعم بناء منظومة اقتصادية متوازنة وأخلاقية امتثالاً لمبادئ الشريعة.

ونظراً للتوافق الكبير بين مبادئ الشريعة وأهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فإنها تساهم بفاعلية في تخفيف حدة مخاطر الاستدامة. وتتضمن أبرز الضوابط والممارسات الجوهرية ما يلي:

- **دفع أو تقاضي الفائدة:** حظر جميع أشكال الفائدة (الربا)، باعتبارها ممارسة تنطوي على الظلم والاستغلال.
- **الاستثمار في الأنشطة المحظورة:** الامتناع عن الاستثمار في المؤسسات التي تزاول أنشطة غير مشروعة أو تلحق ضرراً بالمجتمع، مثل الميسر (القمار)، وإنتاج أو بيع التبغ، والكحول، ومنتجات الخنزير.
- **غرامات التأخير في السداد:** لا يجوز فرض غرامات مالية (ربوية) مقابل التأخير في السداد. وكبديل شرعي، تعتمد الصيرفة الإسلامية مبدأ "الالتزام بالتبرع" كآلية لضمان الانضباط المالي للعملاء، حيث تُصرف مبالغ هذه الالتزامات في وجوه الخير بعد استقطاع التكاليف الفعلية.
- **المضاربة والجهالة:** هناك قيود على العقود التي تنطوي على مخاطر مفرطة أو جهالة (الغرر الفاحش)، بما في ذلك المشتقات التقليدية وعقود الخيارات والعقود المستقبلية، نظراً لما تتسم به من مجازفة عالية وغموض في المآلات.
- **المعاملات الاقتصادية الفعلية دون وجود أصول حقيقية:** يجب أن تستند كافة المعاملات بشكل مباشر إلى أصول حقيقية أو أنشطة اقتصادية فعلية (ربط التمويل بالأصول).
- **المشاركة في المخاطر:** التركيز على مبدأ "المشاركة في المخاطر والأرباح" (قاعدة الغُنم بالغُرم)، حيث يتقاسم أطراف العقد العوائد والمخاطر، مما يضمن عدم استئثار طرف واحد بالمنافع على حساب الطرف الآخر.

إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة

تعتبر مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني إدارة المخاطر المناخية جزءاً أصيلاً من تقييمها الأوسع للمخاطر البيئية والاجتماعية إدراكا منها للتأثيرات الممتدة لتلك المخاطر على المجموعة وعملائها. وفي هذا الإطار، تأخذ المجموعة في الحسبان حقيقة أن التغير المناخي قد يؤثر على تقييمات الأصول، واستقرار الإيرادات، والمرونة المالية الكلية، لا سيما في ظل تقلبات الأسواق والتحولات في المشهد التنظيمي التي تعمل على إعادة تشكيل ديناميكيات المخاطر.

ومن جانب آخر، قد تؤدي الأحداث المرتبطة بالمناخ إلى تراجع قيمة أصول الضمانات، مما يفاقم من حدة الانكشاف الائتماني في حال واجه المقترضون ضغوطاً مالية. وقد تتسبب الآثار المادية الناجمة عن التغير المناخي - بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة منسوب مياه البحر، وتكرار الظواهر الجوية المتطرفة - كالجفاف والفيضانات والعواصف - في إرباك العمليات التجارية، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، وإجهاد سلاسل التوريد. وتلتزم المجموعة بالرصد المستمر لهذه المخاطر المتنامية، وتكييف استراتيجياتها للحد من تداعياتها السلبية.

ويعكس إدراج المخاطر المناخية ضمن منظومة إدارة المخاطر تبني المجموعة لنهج منظم واستشرافي، يتعامل مع المخاطر الانتقالية والمخاطر المادية بناءً على فهم عميق لطبيعتها المتداخلة والمتطورة.

ويتم إدراج هذه المخاطر ضمن عمليات إدارة المخاطر القائمة من خلال جملة من الآليات الرئيسية التي تشمل ما يلي:

التوجهات التنظيمية والرقابية

يستند النهج المتبع في دمج المخاطر المناخية إلى مراعاة دقيقة للمتطلبات التنظيمية الحالية والمستقبلية وتوقعات الجهات الإشرافية. ويضمن ذلك توافق ممارساتنا في مجال إدارة المخاطر مع المعايير واللوائح المتطورة للمخاطر المناخية عبر الولايات القضائية الرئيسية التي) التي تشهد تواجداً متنامياً للمجموعة.

تصنف المخاطر المناخية إلى مادية وانتقالية، وكلا الفئتين يمكن لها أن تمثل تهديداً قد يكلف يعرض البنك للخسائر. وقد أعطينا الأولوية في الوقت الراهن لتحليل المخاطر الانتقالية ضمن قطاعات رئيسية مثل المرافق، والمعادن والتعدين، والنقل والتخزين، والنفط والغاز، والتصنيع، والتشييد، والاتصالات. وفي هذا السياق، أنجزنا مؤخراً تمرين اختبار إجهاد يركز على المخاطر الانتقالية لأكبر ٥٠ حالة انكشاف للمجموعة.

وضمن رؤيتها للمرحلة المقبلة، ستعمل المجموعة على توسيع نطاق تقييم مخاطر المناخ ليشمل المخاطر المادية، مع تركيز أولي على المحفظة العقارية، نظراً لوضوح المخاطر المناخية فيها بشكل أكبر. ومع تقدم المجموعة في رحلتها نحو تحقيق الحياد المناخي، فإنها تدرك أن المشهد المناخي المتغير قد يفرز تحديات مالية وغير مالية.

واستعداداً لهذه التداعيات، بدأت المجموعة بتقييم المخاطر الانتقالية لدى العملاء في القطاعات كثيفة الانبعاثات، وشرعت في جمع البيانات اللازمة لتقييم المخاطر المادية. ونظراً للتأثير المحتمل لهذه التحديات على العملاء، تجدد المجموعة التزامها بتوفير الحلول التمويلية والاستثمارية اللازمة لمساعدتهم على التكيف وخوض رحلة التحول والانتقال بشكل مستدام.

إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة تتمة

تعتبر الإدارة الفعالة لمخاطر المناخ عاملاً جوهرياً لتعزيز النمو المستدام ودعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. قد تُلقي هذه المخاطر بظلالها على الأداء المالي للمجموعة عبر قنوات متعددة؛ حيث تؤثر المخاطر المادية والانتقالية على الأسر والشركات والاقتصاد ككل، مما ينعكس بدوره على مجالات المخاطر الرئيسية لدينا، وهي:

- **مخاطر الائتمان:** تخلف الشركات والأسر عن السداد
- **مخاطر الأسواق:** إعادة تسعير الأسهم، وأدوات الدخل الثابت، والسلع.
- **مخاطر السيولة:** زيادة الطلب على السيولة ومخاطر إعادة التمويل
- **المخاطر التشغيلية:** تعطل سلسلة التوريد والإغلاق القسري للمنشآت
- **مخاطر التأمين:** زيادة خسائر التأمين واتساع الفجوة التأمينية

تحديد المخاطر المناخية على مستوى عمليات المجموعة

انصب التركيز الرئيسي للمجموعة في مجال تحليل مخاطر المناخ خلال العام على مخاطر الائتمان ضمن عمليات وأنشطة الإقراض، باعتبارها مجالاً أساسياً تتقاطع فيه الانكشافات المالية التقليدية والعوامل المناخية. وقد أجرت المجموعة تحليل سيناريوهات المخاطر الانتقالية لأعلى ٥٠ انكشافاً ائتمانياً في القطاعات ذات الانبعاثات عالية الكثافة، وذلك لاستيعاب أثر المتغيرات المناخية على أداء الأطراف المقابلة، وتأثيرها بالتبعية على متانة محفظة المجموعة. وشملت القطاعات التي خضعت للتقييم ما يلي:

- قطاع المرافق: ويشمل مرافق توليد الطاقة، وتبريد المناطق، والطاقة المتجددة، والمرافق المتكاملة.
- قطاع النقل: ويشمل شركات الطيران، وتأجير الطائرات، وإدارة الموانئ، وشركات سيارات الأجرة، ومشغلو الطرق مدفوعة الرسوم، والخدمات اللوجستية.
- قطاع التصنيع: ويشمل الأسمدة، والنحاس، والألمنيوم، ورماد الصودا، والحديد والصلب.
- قطاع النفط والغاز
- قطاع الاتصالات
- قطاع الإنشاءات

استخدام تحليل السيناريوهات ومصادر البيانات المرجعية

تطبق المجموعة منهجية تحليل سيناريوهات المناخ بالاعتماد على النماذج المحددة من قبل شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، والتي تتماشى مع إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للتقييم الاستكشافي للمخاطر المناخية لعامي ٢٠٣٠ و٢٠٤٠، ويتسق مع توصيات البنك المركزي الأوروبي.

وتعتمد المجموعة السيناريوهات التالية في تقييماتها المستمرة:

السياسات الراهنة (+٣,٠ درجات مئوية):

سيناريو خط الأساس الذي يتوقع استمرار السياسات الحالية دون تغيير يذكر، مما ينتج عنه مخاطر مادية عالية ومخاطر انتقالية ضئيلة، مع تجاوز الاحترار العالمي لثلاث درجات.

الانتقال المتأخر (+٢,٠ درجة مئوية):

يؤدي التأخر في تطبيق السياسات إلى حدوث صدمة في قيم الأصول ('لحظة مينسكي')، مما يرفع حدة المخاطر الانتقالية، والمخاطر المادية بدرجة معينة.

الحياد المناخي ٢٠٥٠ (+١,٥ درجة مئوية):

يفترض تنفيذاً عالمياً منسقاً للسياسات (بموجب اتفاقية باريس للمناخ) لمكافحة التغير المناخي وحصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية في حدود ١,٥ درجة، مما ينطوي على مخاطر انتقالية مرتفعة ولكن مخاطر مادية منخفضة.

إطار سيناريوهات المناخ الصادر عن شبكة النظام المالي الأخضر الدولية

استنادًا إلى ما إذا كانت أهداف المناخ قد تحققت (انظر المخطط إلى اليسار).

أجرت المجموعة اختبار ضغط لمخاطر المناخ باستخدام سيناريوهات النظام المالي الأخضر الدولية، وقيّمت أثرها على الخسائر الائتمانية المتوقعة على المدى الطويل، بما يتوافق مع الإرشادات التنظيمية.

السيناريوهات المظللة باللون الأزرق: السيناريوهات المختارة لاختبارات سيناريوهات بنك الإمارات دي الوطني.

مصادر البيانات

لضمان دقة وموثوقية تحليل سيناريوهات المناخ، عززت المجموعة نماذجها بدمج مصادر بيانات إضافية إلى جانب سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي ("NGFS") شملت ما يلي:

- **متغيرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** تم استخدام متغيرات المصرف المركزي (حيثما كانت ملائمة للانكشاف الائتماني قيد التقييم) المتعلقة بأسعار النفط التي يواجهها المستهلك والمنتج (والتي تم تحويلها إلى 'مؤشر النفط')، والسعر الحقيقي للكربون، ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبيانات قطاع النقل ضمن سيناريوهات مختلفة.
- **البيانات المالية والسمات التشغيلية للشركات:** تم استقاء البيانات المالية والصناعية على مستوى الشركة (مثل بيانات التكاليف على مستوى المناجم، والقدرات والتكاليف الخاصة بمحطات الطاقة، وبيانات أساطيل شركات الطيران) اللازمة لإجراء 'التحليل التصاعدي' (Bottom-up analysis)، من مجموعات البيانات الخاصة (Proprietary datasets) التابعة لإحدى الجهات الرائدة في مجال بيانات سوق المخاطر المناخية.
- **بيانات قطاعية تكميلية:** اعتمدت المجموعة على بيانات تفصيلية خاصة بكل قطاع (تضمنت السعر، وحجم الإنتاج، وتكلفة الوحدة، والمصروفات الرأسمالية، وقيمة الأصول)، وذلك بالاستناد إلى أداة عالمية رائدة في تقييم المخاطر المناخية.
- **بيانات انبعاثات غازات الدفيئة:** تم الحصول على بيانات الانبعاثات الخاصة بالشركات ضمن النطاقات الثلاثة (١ و٢ و٣) باستخدام أداة تحليلية متقدمة لمخاطر المناخ.

صمم نموذج اختبارات التحمل لدى المجموعة لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بدقة، وذلك عبر عملية تحليلية منهجية تتضمن:

- **إدراج البيانات المالية للشركات:** يقوم النموذج بدمج البيانات والخصائص المالية على مستوى الشركة، بهدف بناء توقعات للقوائم المالية المعدلة وفق السيناريوهات، ويشمل ذلك قوائم الدخل، وقوائم التدفقات النقدية، والميزانيات العمومية.
- **تطبيق سيناريوهات المناخ الصادرة عن لشبكة تخضير النظام المالي (NGFS):** يتم توظيف متغيرات سيناريوهات المناخ الصادرة عن شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، مع البيانات المالية القائمة، لتحديد المحركات الرئيسية لأداء كل شركة، وهي: الحجم، وتكلفة الوحدة، والسعر، والنفقات الرأسمالية، وقيمة الأصول.
- **التكامل والتوقعات المستقبلية:** يتم دمج هذه المحركات الرئيسية مع القوائم المالية المتوقعة لتقدير الأداء المالي المستقبلي للشركة وفق عوامل المناخ. ومن ثم تستخدم هذه التوقعات لتقييم المخاطر الائتمانية بالاستعانة بنماذج التحليلات الائتمانية.
- **التصنيفات الائتمانية:** المخرجات الرئيسية من النموذج هي التصنيفات الائتمانية المشتقة من نماذج التحليلات الائتمانية، والتي تعكس تأثير سيناريوهات المناخ على الجدارة الائتمانية.
- **تقييم المخاطر:** يتم تحليل التأثيرات على التصنيفات الائتمانية والمحركات الرئيسية ضمن كل سيناريو مناخي لتقييم المخاطر.
- **اختبارات التحمل:** يتم تقييم المخاطر والفرص المحددة من خلال تحليل السيناريوهات بشكل إضافي لضمان إجراء تقييم شامل.

إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة تتمة

تحديد أولويات المخاطر ضمن عمليات الرصد الدوري

تواصل المجموعة تعزيز نهجها في إدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة من خلال دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية في بيان القدرة على تحمل المخاطر. ويتضمن تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة لعام ٢٠٢٥ إفصاحات نوعية موسعة، تعكس جهود المجموعة المستمرة لمواءمة ممارسات إدارة المخاطر مع التوقعات التنظيمية وتوقعات الاستدامة المتطورة.

وإدراكاً بأن تحليل المخاطر المناخية لا يزال مجالاً متطوراً، تخطط المجموعة لتنفيذ منهجيات تحديد أولويات المخاطر بما يتماشى مع الرؤى الناتجة عن أنشطة اختبارات التحمل والتقييمات المستقبلية للآثار المتعلقة برأس المال. وتقوم المجموعة حالياً بتقييم جوهرية المخاطر من خلال الآليات التالية:

تقييم نتائج اختبارات تحمل المخاطر المناخية

تعتمد المجموعة اختبارات تحمل المخاطر المناخية لتحديد مكامن الضعف وقياس مرونة المحفظة في ظل سيناريوهات مناخية مختلفة. وخلافاً لاختبارات التحمل التقليدية، تمتد هذه التقييمات عبر فترات زمنية أطول (تصل إلى ٣٠ عاماً) وتدمج كلاً من المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية تماشياً مع إطار شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) والمتوافق مع معايير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC).

وتساعد هذه الاختبارات المجموعة في تقييم انكشافها على الصدمات المحتملة، وتحسين استراتيجيات الحد من المخاطر، وتقوية تخطيط رأس المال على المدى الطويل.

تقديرات الانبعاثات الممولة والمسارات المقترحة لخفضها

يتيح تقدير الانبعاثات الممولة للمجموعة تتبع التقدم المحرز في مجال خفض الانبعاثات وإزالة الكربون، ووضع خطط واقعية لخفض الانبعاثات بما يتوافق مع طموحاتنا للوصول إلى الحياد المناخي.

رصد البيانات وإعداد التقارير

تشكل الحدود والضوابط المعتمدة مرجعية حاكمة لعملية اتخاذ القرار، وتكفل ضبط ممارسات تحمل المخاطر ضمن النطاقات المقبولة والمحددة لمعايير الاستدامة والمناخ.

وتحرص المجموعة على دمج اعتبارات المخاطر المناخية في صلب عمليات صنع القرار الجوهرية، بما يضمن ترسيخ مبادئ الاستدامة وإدارة المخاطر عبر كافة مستويات الحوكمة. وفي هذا السياق، أصبح إطار إدارة المخاطر للمجموعة يستوعب حالياً عناصر المخاطر المناخية بشكل شامل، ليعمل بذلك كآلية رئيسية للرقابة والإشراف.

ولتعزيز كفاءة إدارة المخاطر المناخية، تعكف المجموعة على تطوير البنية التحتية للبيانات والتقارير وفق نهج مرحلي مدروس يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- **جمع وتوحيد البيانات:** تجميع بيانات المخاطر المرتبطة بالمناخ من مختلف المحافظ على مستوى المجموعة.
- **قدرات إعداد التقارير:** تفعيل القدرات اللازمة لإعداد تقارير ترصد المخاطر المالية الجوهرية المرتبطة بالمناخ، وتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم كفاءة عملية اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

وينصب التركيز في هذا الصدد على تعزيز وتيسير المحاور التالية بكفاء:

- إعداد تقارير المخاطر ربع السنوية: (متضمنة المقاييس المتعلقة بالمناخ كما وردت في بيان القدرة على تحمل المخاطر)
- المخرجات والنتائج الدورية لاختبارات التحمل.
- النتائج الدورية لعمليات تقدير الانبعاثات الممولة.

رغم أن إدارة المخاطر المادية للمناخ لم تحظَ بتغطية شاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن المجموعة تعي تماماً أهميتها المتنامية. وفي ضوء الانكشاف الجوهري للمجموعة على القطاع العقاري، وتماشياً مع تركيز مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على تقييم مكامن الضعف تجاه التغيرات المناخية المادية، باتت هذه التقييمات تمثل أولوية استراتيجية قصوى.

وتعزيزاً لقدراتها في هذا الصدد، تستخدم المجموعة أداة متخصصة لتقييم المخاطر المادية، تتيح تحليل حجم الانكشاف على المخاطر المناخية الرئيسية - والتي تشمل ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة، وارتفاع منسوب سطح البحر، والفيضانات، والعواصف، والجفاف - على المدى القصير والمتوسط والطويل. وقد دخلت تقييمات المخاطر المادية هذه حيز التنفيذ الفعلي خلال السنة المالية ٢٠٢٥.

وتجسد هذه التدابير الاستباقية التزام المجموعة المستمر بالإدارة الفعالة للمخاطر المناخية، وهو ما يعزز مرونتها المالية مع الحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة والنهوض بأهدافها الأوسع نطاقاً في مجال الاستدامة.

آلية تحديد وتقييم القضايا المتعلقة بالطبيعة

تتعامل المجموعة مع التبعيات والتأثيرات المتعلقة بالطبيعة على مستوى عملياتها المباشرة، استناداً إلى التوجيهات القطاعية المنصوص عليها ضمن إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية للمجموعة. وتتركز التبعيات التشغيلية بشكل أساسي في مجالات استهلاك المياه، واستعادة النظم البيئية، وحماية التنوع الحيوي. كما تحرص المجموعة على دمج ممارسات الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية الموائل الطبيعية ضمن آليات إدارة المواقع وبرامج التطوع الموجهة للموظفين.

المؤشرات والأهداف

ترصد المجموعة المقاييس والأداء المتعلق بالطبيعة من خلال مؤشرات قياس محددة تتماشى مع إطار إدارة المخاطر المعتمد. وفي الوقت الراهن، يمثل ترشيد استهلاك المياه المعيار الرئيسي الذي يبرز تفاني المجموعة في تقليص بصمتها البيئية المباشرة على المدى القصير. وتستهدف المجموعة، بدعم من المبادرات وحملات التوعية الداخلية، رفع كفاءة استهلاك المياه بمعدل ٥% كل عام، أما على المدى المتوسط، فتتجه خطط المجموعة نحو إجراء تحليل للمحفظة لتقييم حجم الانكشاف على الصناعات التي تعتمد بشكل أساسي على الطبيعة. وفي عام ٢٠٢٥، استخدمت المجموعة أداة استكشاف فرص ومخاطر وانكشافات رأس المال الطبيعي (ENCORE) لرصد الانكشاف على القطاعات الرئيسية باستخدام الخرائط الحرارية للتأثيرات والاعتمادية.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

في هذا القسم

٨٣	**نظرة عامة على الحوكمة**
٨٤	هيكل حوكمة الشركات
٨٦	دور مجلس الإدارة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٨٦	دور لجان مجلس الإدارة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٨٨	دور الإدارة التنفيذية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٨٩	دور أعضاء فريق العمل
٨٩	الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قطاع إدارة الأصول
٩٠	الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى الشركات التابعة
٩٠	التحول المستمر لنموذج الحوكمة المعتمد
٩١	**أعمال مسؤولة وأخلاقية**
٩١	أخلاقيات الأعمال
٩٢	نطاق مدونة قواعد السلوك
٩٤	**المشتريات المستدامة**
٩٦	**ممارسات العمل وحقوق الإنسان**
٩٧	**أمن المعلومات**
٩٨	**الأمن السيبراني**
٩٩	**خصوصية البيانات**
١٠٠	**الشفافية الضريبية**

نظرة عامة على الحوكمة

تشكل الحوكمة الرشيدة حجر الزاوية لالتزام المجموعة بتحقيق النمو المسؤول، والضمانة الأهم لكون كافة القرارات - سواء كانت استراتيجية أو مالية أو تشغيلية - مستوفية لمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة. ويؤسس إطار الحوكمة لدينا لمواءمة استراتيجية شاملة بين أولويات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومستهدفات الأعمال، الأمر الذي يمكن قيادة المؤسسة من تعظيم القيمة على المدى الطويل، بالتوازي مع الالتزام الراسخ بأرقى المعايير الأخلاقية.

إطار متكامل لحوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

وضعت المجموعة إطار حوكمة مُحكماً يعمل على دمج استراتيجيتها للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر كافة المستويات التنظيمية. وتعزز هذه الهيكلية قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، بما يضمن ترسيخ مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صميم ثقافة المجموعة، وآليات اتخاذ القرار، والعمليات التشغيلية اليومية. وتجسيداً لهذا الالتزام، تم إدراج مؤشرات أداء رئيسية مرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن نماذج تقييم الأداء الخاصة بأعضاء الإدارة العليا للمجموعة ("اللجنة التنفيذية للمجموعة")، حيث ترتبط نماذج الأداء هذه بآلية المكافآت السنوية للقيادات التنفيذية.

تعد الاستدامة عنصراً أساسياً في فلسفة الأعمال التي تنتهجها المجموعة؛ فهي توجه نهجها في مجال جذب رأس المال، وإدارة العمليات الداخلية، وهيكلة المنتجات المالية، فضلاً عن آلية تفاعلها مع المنظومة الاقتصادية والمجتمعية الأوسع. وتواصل المجموعة تكييف نهجها ليواكب أولويات الاستدامة المتغيرة وتطورات السوق، مع تمسكها بقيمها الراسخة.

نموذج حوكمة التغير المناخي

نظرة عامة على الحوكمة تتمة

القيادة والرقابة المتخصصة
يستند هذا الالتزام إلى نموذج فريد لحوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يتولى قيادته فريق مختص في المجموعة يعمل لتعظيم القيمة لصالح المساهمين على المدى الطويل، بالتوازي مع ترك بصمة إيجابية على الصعيدين البيئي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، يرسم كل من تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥، ملامح إطار الحوكمة الشامل المعتمد لدى المجموعة.

يفصل هذا التقرير نهج المجموعة في حوكمة الاستدامة، بما يشمل إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، إلى جانب الاستراتيجيات، والمستهدفات، والمؤشرات المعتمدة لرصد التقدم المحرز. ويضمن هيكل الحوكمة لدى المجموعة تحقيق إشراف فعال ومساءلة واضحة عبر سلسلة القيمة، مما يدعم التنفيذ الناجح لاستراتيجيات الاستدامة، وإدارة المخاطر والفرص الناشئة المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

كما يكفل هيكل الحوكمة توفير رقابة ملائمة على مجموعة متنوعة من اعتبارات الاستدامة على امتداد سلسلة القيمة، فضلا عن إدارة المساءلة المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات التعامل مع مخاطر وفرص الاستدامة الناشئة.

هيكل حوكمة الشركات

يرسم إطار حوكمة الشركات لدى المجموعة ملامح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من مجلس الإدارة، وأعضائه، واللجان التابعة له بوضوح، بما يضمن تحقيق رقابة فاعلة وترسيخ مبدأ المساءلة عبر كافة المستويات المؤسسية. كما يوضح الإطار النهج الشامل للحوكمة والمبادئ التوجيهية التي تسترشد بها المجموعة في هذا الصدد.

ويمكن الاطلاع على تفاصيل نظام الحوكمة في تقرير حوكمة الشركات المتاح على الموقع الإلكتروني.

ويستند إطار حوكمة الاستدامة إلى هذا الهيكل القوي، ويسلط الضوء على مهام اللجان الأساسية في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ودورها المركزي في اتخاذ القرارات والرقابة الاستراتيجية المرتبطة باستدامة المجموعة.

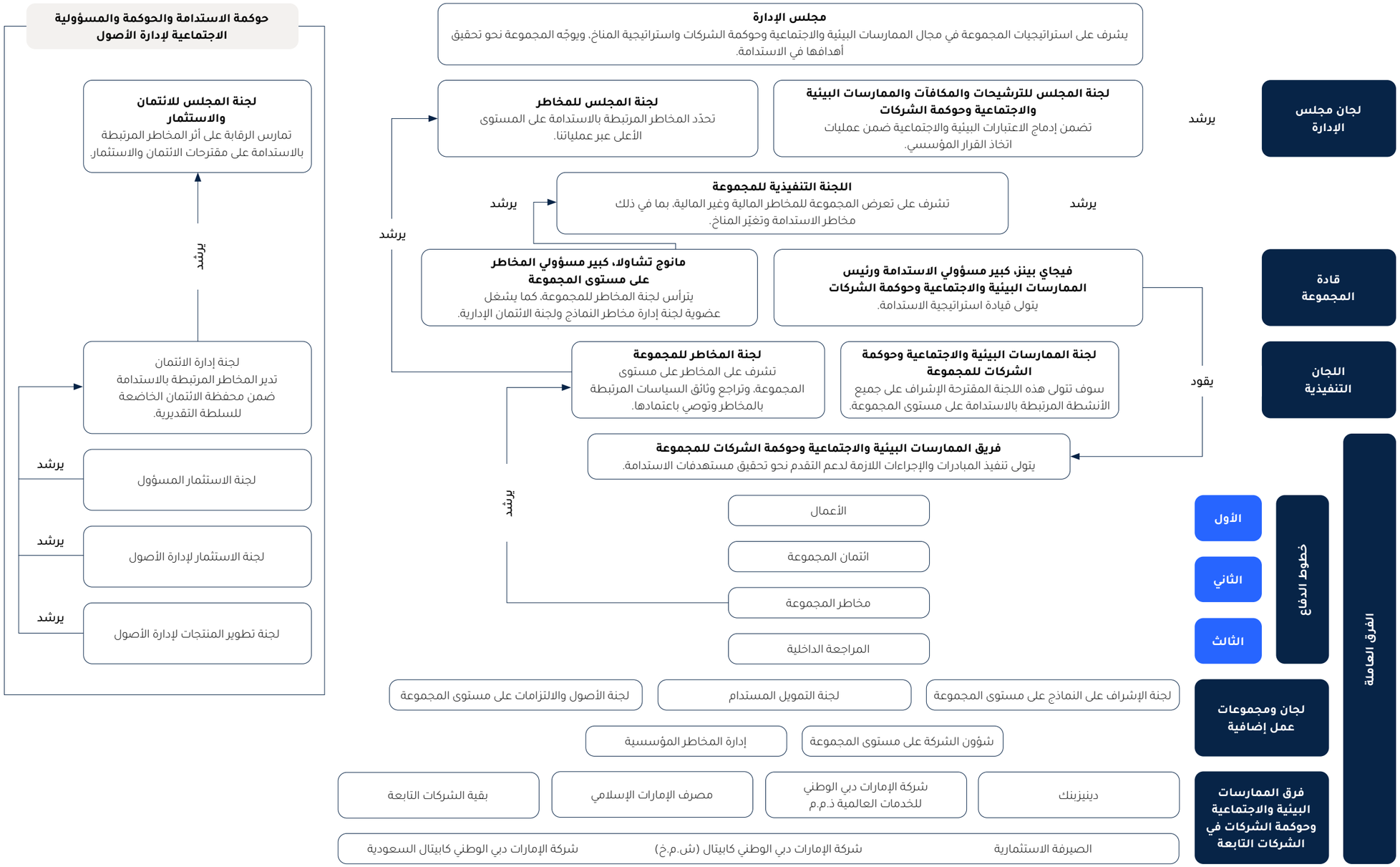

نظرة عامة على الحوكمة تتمة

دور مجلس الإدارة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يضطلع مجلس الإدارة - عبر كل من لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر - بمسؤولية الإشراف الاستراتيجي على ملف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بصفته المرجعية العليا لاتخاذ القرار في كافة الشؤون المتصلة بالاستدامة. وفي هذا الإطار، منحت هاتان اللجنتان تفويضاً باتخاذ القرار في مجالات الاستدامة والمخاطر ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية، إلى جانب دورهما في رسم ملامح استراتيجية المجموعة للمناخ والاستدامة.

لضمان دمج هذه الأولويات بفاعلية ضمن العمليات التشغيلية والتخطيط طويل الأجل.

وفي سياق عملية التخطيط الاستراتيجي والمالي السنوي، يقوم مجلس الإدارة -من خلال لجانه المعنية - بمراجعة دقيقة للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ، لضمان المواءمة مع الأطر التنظيمية المتطورة واتجاهات السوق. كما تخضع مبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية والمناخ لتقييم رسمي سنوي، في خطوة تؤكد حرص المجموعة على الحوكمة الرشيدة، والوضوح، وخلق القيمة المستدامة.

دور لجان مجلس الإدارة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تؤدي اللجنة دوراً مركزياً في التأكد من توافق ممارسات المجموعة في مجال الحوكمة مع مصالح المساهمين والإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين. وتتولى اللجنة الإشراف على استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما في ذلك المناخ والطبيعة، لضمان إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بها بفاعلية، بما في ذلك مراقبة التقدم على صعيد أهداف التمويل المستدام، والالتزام التنظيمي، ورصد الاتجاهات الناشئة في القطاع المصرفي.

كما تُعنى اللجنة بالإشراف على إنجاز مستهدفات التمويل المستدام المقترحة من كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالمجموعة. وتماشياً مع هذه الأهداف، تحدد BNRESGC هياكل الحوافز المناسبة للقيادة العليا والموظفين الآخرين، وتربط الأجور بنتائج الأداء ("المحققة" أو "المتوسطة" أو "الممتدة"). وتماشياً مع تلك الأهداف، تقرر اللجنة هياكل الحوافز والأجور المناسبة للقيادة العليا والموظفين، حيث تربط المكافآت بنتائج الأداء (ضمن فئات: محقق، أو متوسط، أو تجاوز للمستهدف/الطموح).

إضافة إلى ذلك، تضمن اللجنة توافقاً مستمراً بين مساعي المجموعة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومسارها لتحقيق الحياد المناخي، من خلال مراجعة دورية ربع سنوية لمدى التقدم المحرز في برامج ومبادرات الاستدامة. كما تتولى اللجنة مسؤولية مراجعة واعتماد الوثائق ذات الصلة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يشمل السياسات، والإجراءات، والإفصاحات على مستوى المجموعة.

وفي سياق متصل، تتم مناقشة قضايا الاستدامة والمناخ بصفة دورية خلال اجتماعات اللجنة والملتقيات ذات الصلة، وغالباً ما يتم ذلك بناءً على مشاورات مع كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة.

وإلى جانب مهامها الإشرافية، تحرص اللجنة على تطبيق معايير أخلاقية وحوكمة رفيعة المستوى على مستوى المجموعة، معززةً بذلك مبدأ المشاركة والتواصل الشفاف مع أصحاب المصلحة.

وتشرف اللجنة أيضاً على استراتيجية المكافآت والموارد البشرية في المجموعة، والتي تتضمن هياكل الحوافز المستندة إلى المخاطر، وخطط التعاقب الوظيفي، وتشكيل مجلس الإدارة، وتنوع القوى العاملة، والتوطين، وإدارة المواهب. كما تعمل اللجنة على تعزيز التزام المجموعة تجاه القيادة المسؤولة، والاستدامة، وخلق القيمة المستدامة عبر ربط ممارسات المكافآت والحوكمة باستراتيجية المجموعة، وقدرتها على تحمل المخاطر، وقيمها الأساسية، وقواعد السلوك الأخلاقي.

لمزيد من المعلومات عن السير الذاتية لأعضاء اللجنة، يرجى مراجعة تقرير حوكمة الشركات المتاح على موقع المجموعة الإلكتروني.

ويلتزم مجلس إدارة المجموعة التزاماً عميقاً بتعزيز الكفاءات والقدرات المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر كافة المستويات التنظيمية والمؤسسية. وقد تبنت المجموعة منهجية متكاملة لتحسين مستوى المعرفة بممارسات الاستدامة، وضمان امتلاك القيادة والموظفين للمهارات المطلوبة لمواجهة التحديات المستجدة في مجالات المناخ والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وفي هذا الإطار، يقوم المجلس سنوياً بمراجعة واعتماد برنامج التدريب والتوعية الخاص به، لضمان استمرار الأعضاء في صقل الخبرات الضرورية للوفاء بمسؤولياتهم الائتمانية والإشرافية الاستراتيجية.

توصي لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتنفيذ برامج تدريبية سنوية متخصصة لتعزيز قدرة مجلس الإدارة على إدارة المسائل المرتبطة بالاستدامة والمناخ بكفاءة، من خلال مناهج تعليمية محدثة تواكب المعايير العالمية، والمستجدات التنظيمية، واتجاهات السوق.

ويضمن هذا الإطار المنهجي احتفاظ المجلس والإدارة العليا بالكفاءات والمعارف والخبرات المطلوبة للرقابة على قضايا وممارسات الاستدامة، ومواءمة ممارسات الحوكمة مع متطلبات الأعمال والأهداف الاستراتيجية طويلة المدى.

وفي هذا الصدد، يشارك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في برامج تدريبية سنوية متخصصة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ويخضع محتواها للتحديث المستمر، لضمان إحاطتهم بأحدث الابتكارات في القطاع ومواكبة التطورات التنظيمية المتسارعة.

لجنة المجلس للمخاطر

تتولى لجنة المجلس للمخاطر مسؤولية الإشراف على ممارسات إدارة المخاطر في المجموعة، وتقديم المشورة الاستراتيجية لمجلس الإدارة بشأن التوجه العام للمخاطر، ومستوى تقبل المخاطر، والقدرة على تحملها. وتحرص اللجنة على ضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والأطر التنظيمية ودمج المعايير والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن نطاق إشرافها.

وتراقب اللجنة مختلف فئات المخاطر الرئيسية والناشئة، والتي تشمل مخاطر الائتمان، والسوق، والائتمان المقابل، وإدارة الأصول والخصوم، والمخاطر الرأسمالية، والتشغيلية، ومخاطر السلوك، والسمعة، والامتثال، والمخاطر القانونية، والاستراتيجية، والمخاطر المرتبطة بمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، ومخاطر نماذج العمل، والمخاطر الجيوسياسية والاقتصاد الكلي، والمخاطر البيئية والاجتماعية، مع ضمان الامتثال للوائح ذات الصلة والإشراف على أدوات وعمليات تقييم المخاطر.

كما تُشرف اللجنة على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة واختبار التحمل، بغرض تقدير متطلبات رأس المال وضمان الحفاظ على المستوى الملائم من رأس المال. علاوةً على ذلك، تدعم لجنة المجلس للمخاطر مجلس الإدارة في ترسيخ ممارسات الحوكمة الفعالة من خلال الإشراف على النهج الشامل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة، وقيادة عملية إنشاء وإدارة إطار عمل إدارة المخاطر، والموافقة على السياسات والضوابط الداخلية، وضمان استقلالية وحدات إدارة المخاطر، والتحقق من التوافق مع الأهداف الاستراتيجية، والشفافية في الإبلاغ عن المخاطر.

تجتمع لجنة المجلس للمخاطر بشكل ربع سنوي لمراجعة تطورات المخاطر الرئيسية على مستوى المجموعة، وتتعاون بشكل وثيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان إحاطة مجلس الإدارة بانتظام حول اتجاهات المخاطر الناشئة وحالات الانكشاف المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما تعكف اللجنة على رصد أفضل الممارسات في القطاع بهدف التعزيز المستمر لإطار إدارة المخاطر ومعايير الحوكمة لدى المجموعة، فضلاً عن ضمان مواءمة الممارسات المرتبطة بالمخاطر المناخية مع التوجهات الإشرافية والأطر التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات الرقابية الإقليمية والدولية الأخرى.

لمزيد من المعلومات عن السير الذاتية لأعضاء اللجنة، يرجى مراجعة تقرير حوكمة الشركات المتاح على موقع المجموعة الإلكتروني.

لجنة المخاطر للمجموعة

تتولى لجنة المخاطر للمجموعة - برئاسة كبير مسؤولي المخاطر والتابعة مباشرة للجنة المجلس للمخاطر - مهام الإشراف الشامل على منظومة المخاطر عبر كافة أعمال وأنشطة المجموعة. وتعمل اللجنة على ضمان التزام انكشافات المخاطر للمجموعة -بمختلف فئاتها- بمستويات القدرة على تحمل المخاطر المحددة، إلى جانب الإشراف المباشر على أداء المحفظة الائتمانية، وتوفير التوجيه الاستراتيجي كلما دعت الحاجة.

تضطلع اللجنة كذلك بمسؤولية مراجعة وثائق سياسات المخاطر والتوصية بها تمهيداً لاعتمادها من قبل لجنة المجلس للمخاطر، ويشمل ذلك بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، والمنهجيات المتبعة، والقدرة على تحمل المخاطر المناخية، وعمليات التقييم، ونتائج اختبارات تحمل المخاطر المناخية. وتتولى أيضاً إدارة حالات التصعيد المرتبطة بأي خروقات أو استثناءات في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، مما يرسخ سياسة المجموعة الصارمة فيما يتعلق بضوابط المخاطر ومبدأ المساءلة.

وعلى المستوى التشغيلي، تشرف اللجنة على التطبيق الشامل لإطار سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية على المستوى المؤسسي، لضمان إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل فعال عبر كافة قطاعات الأعمال. تشمل مهام اللجنة أيضاً رفع إحاطات دورية إلى لجنة المجلس للمخاطر بشأن مسائل المخاطر المالية وغير المالية، بما يشمل التقدم في ملف إدارة المخاطر المناخية.

بالإضافة إلى ذلك، تضمن اللجنة رصد المخاطر البيئية والاجتماعية وإعداد التقارير ذات الصلة والإفصاح عنها لأصحاب المصلحة بدقة، دعماً لمبدأ الشفافية وضماناً للتوافق مع إطار حوكمة الاستدامة الأشمل للمجموعة.

لجنة الإشراف على النماذج بالمجموعة

تتولى "لجنة الإشراف على النماذج بالمجموعة" - التي حلت محل "لجنة إدارة مخاطر النماذج بالمجموعة" - مهام الحوكمة والاعتماد لمنهجيات اختبارات الجهد المناخي، والافتراضات الرئيسية المرتبطة بها (كافتراضات الميزانية العمومية والمدى الزمني). ويمتد نطاق إشرافها ليشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية وقنوات انتقال المخاطر المؤثرة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعد اللجنة مسؤولة أيضاً عن مراجعة واعتماد "نموذج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية".

لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة مسؤولية مراجعة واعتماد السياسات والمنهجيات المتعلقة بمخاطر السوق، والسيولة الناشئة عن مخاطر الاستدامة والمناخ. ونظراً لكون هذه المخاطر مفاهيم آخذة في التطور مقارنة بالمخاطر الائتمانية، فهي لا تندرج ضمن نطاق التطبيق الحالي لسياسة مخاطر المناخ. ولكن سيتم تضمينها في المستقبل تماشياً مع التطورات التنظيمية والممارسات المماثلة على مستوى القطاع.

نظرة عامة على الحوكمة تتمة

دور الإدارة التنفيذية في مجال الممارسات والاجتماعية وحوكمة الشركات

اللجنة التنفيذية للمجموعة

تعد اللجنة التنفيذية أعلى لجنة إدارية في المجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء المجموعات ومختلف قطاعات الأعمال. ويقع على عاتق اللجنة مسؤولية مراقبة مستويات تعرض المجموعة للمخاطر المالية وغير المالية، وتحديد وإدارة مخاطر وفرص الأعمال -بما فيها المتعلقة بالتغير المناخي - وفقاً لتوجيهات مجلس الإدارة.

كما تضمن اللجنة فاعلية التواصل بشأن الأجندة الاستراتيجية للمجلس، وتوجه دفة المؤسسة نحو تعميق ثقافة الاستدامة وتعزيز الوعي بالمخاطر. وتؤدي اللجنة دوراً حاسماً في رسم ملامح نهج المجموعة لإدارة مخاطر الاستدامة والمناخ، مع ضمان استمرارية النزاهة، والامتثال، والتقيد باللوائح المتطورة للمخاطر البيئية والاجتماعية وأفضل الممارسات ذات الصلة.

تمنح اللجنة التنفيذية الاعتماد -من المستوى الثاني- لأهداف الاستدامة والمناخ، وذلك بناءً على المقترحات المقدمة من فريق الممارسات البيئية والاجتماعية، والتي يستعرضها رئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالمجموعة. وتتحمل اللجنة أيضاً المسؤولية الجماعية عن إنجاز أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى المجموعة، والمعتمدة من لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالمجموعة

يتولى كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالمجموعة، والذي يمارس مهامه ضمن اللجنة التنفيذية للمجموعة، مسؤولية تطوير وتنفيذ السياسات وأطر المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويضطلع بدور جوهري في تأسيس قنوات تواصل دورية بين مجلس الإدارة وفريق الإدارة بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كما ينسق بشكل وثيق مع رئيس المخاطر بالمجموعة فيما يخص القضايا المناخية. ويتم إدراج هذه الاعتبارات ضمن جداول الأعمال عبر المستويات التنفيذية وغير التنفيذية على حد سواء.

وبالإضافة إلى المساهمة بخبراتهم لتعزيز الاستدامة، يعمل كبير مسؤولي الاستدامة وكبير مسؤولي المخاطر بالمجموعة على تزويد الموظفين في كافة الإدارات بالخبرات والمهارات الملائمة. وبفضل جهودهما المشتركة، فإنها يضمنان تعزيز العمليات، والأطر، والسياسات، والقدرات، بهدف مأسسة إدارة مخاطر وفرص الاستدامة والمناخ على مستوى المجموعة.

نظرة عامة على حوكمة الإدارة

تعمل الإدارة تحت إشراف مجلس الإدارة المباشر، وتضمن تكامل الاستدامة مع عمليات صنع القرار في المجالات الرئيسية كإدارة الأصول، والائتمان والاستثمار، والمشتريات، وإدارة المخاطر، وأمن المعلومات. يقوم هيكل عملية الحوكمة المعتمدة بالمجموعة على نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة":

- **خط الدفاع الأول:** تمثل وحدات الأعمال خط الدفاع الأول في إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، ويقع على عاتقها مسؤولية ضمان الامتثال للسياسات والأطر التنظيمية، بما في ذلك إطار المخاطر البيئية والاجتماعية وأطر مخاطر المناخ. كما تتولى وحدات الأعمال إدارة علاقات العملاء، وقيادة المعاملات، واستيفاء كافة إجراءات العناية الواجبة، والتوثيق، والموافقات اللازمة، وذلك بالتنسيق مع إدارة المخاطر المؤسسية.
- **خط الدفاع الثاني:** يتولى فريق المخاطر بالمجموعة مسؤولية الإشراف على مختلف جوانب إدارة المخاطر عبر العمليات المصرفية المتنوعة للمجموعة. ويعمل فريق المخاطر جنباً إلى جنب مع فريق الممارسات البيئية والاجتماعية لضمان فاعلية تدابير رصد وتقييم المخاطر والفرص المناخية عبر أنشطة المجموعة وشركاتها التابعة. ويرفع الفريق مرئيات وتوصيات استراتيجية لكبير مسؤولي المخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر للمجموعة، بالتوازي مع دوره في تطوير سياسات مخاطر المناخ، وإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، ونماذج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى فريق المخاطر إجراء اختبارات تحمل المخاطر المناخية، واحتساب الانبعاثات الممولة، ودعم تقدم أجندة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة.

يعمل فريق المالية على مراقبة الوضع المالي للمجموعة والحفاظ على استقراره وسلامته، كجزء أصيل من مساهمته في نظام الرقابة الداخلية. ويدعم الفريق كذلك بناء الروابط بين الموضوعات الجوهرية للمجموعة المتعلقة بالاستدامة ومخاطر وفرص المناخ من جهة، والقوائم المالية من جهة أخرى، الأمر الذي يسهم في تزيد الإدارات الأخرى برؤى واضحة حول تأثير استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الأداء العام للمجموعة.

يتولى فريق الامتثال أيضاً مسؤولية ضمان مواءمة السياسات والممارسات والإفصاحات مع المعايير الأخلاقية والرقابية المعتمدة، التحقق من الامتثال لمتطلبات وتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **خط الدفاع الثالث:** يوفر فريق التدقيق الداخلي ضمانات مستقلة بشأن حوكمة الاستدامة على مستوى المجموعة، عبر تقييم فاعلية السياسات، والإجراءات، والضوابط المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتشمل عمليات التدقيق إجراء تقييمات لإدارة مخاطر الاستدامة والمناخ، وسلامة البيانات، والامتثال لكل من السياسات الداخلية ومعايير إعداد التقارير الخارجية. وتكفل هذه الرقابة المستقلة دقة وموثوقية معلومات الاستدامة المفصح عنها للجمهور، مما يعزز مبدأ المساءلة عبر كافة أعمال المجموعة.

دور أعضاء فريق العمل

تستند منظومة الاستدامة في المجموعة إلى جهود وخبرات شبكة واسعة من الكوادر والفرق المتخصصة، التي تتولى إدارة مختلف أبعاد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة بكفاءة عالية عبر مختلف أعمال المجموعة. ويعمل هؤلاء الأفراد في إطار تعاوني مع كافة الإدارات ووحدات الأعمال لتعميم استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وجمع بيانات الاستدامة والتحقق منها، ودمج مبادئ الاستدامة في صميم العمليات اليومية. ويكفل تضافر جهود هذه الفرق التطبيق المؤسسي المنظم لأجندة الاستدامة عبر كافة القطاعات والإدارات على مستوى المجموعة.

وتشمل مسؤوليات فريق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات صياغة التوصيات والتحديثات الاستراتيجية بالتعاون مع الإدارات الأخرى، ورفعها للمراجعة من قبل كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة، والمصادقة عليها من الإدارة العليا للمجموعة، وصولاً إلى اعتمادها نهائياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تتضمن المسؤوليات الرئيسية لفريق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- إعداد استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات السنوية، والتأكد من تطبيق آليات حوكمة قوية.
- متابعة المستجدات التنظيمية والتأكد من الالتزام بالأطر العالمية ومعايير التقارير المحلية.
- إدارة عمليات جمع وتتبع بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية، وإعداد التقارير حول مستهدفات ومقاييس الاستدامة، بما في ذلك انبعاثات النطاقات ١ و٢ و٣.
- تنسيق التحديثات مع وكالات التصنيف والجهات الخارجية المعنية الأخرى.
- قيادة مبادرات المشاركة المجتمعية الرائدة، وفي مقدمتها برنامج إكسشينجر - منصة المجموعة التطوعية الحائزة على جوائز مرموقة- والتي تعمل على تحفيز الموظفين وعائلاتهم وشركائنا للمساهمة في خدمة المجتمع.
- دعم المبادرات البيئية المجتمعية.
- إدارة برامج بناء القدرات على مستوى المجموعة، ويشمل ذلك التدريب المخصص وفق الأدوار والمهام الوظيفية.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قطاع إدارة الأصول

تزاول شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول أعمالها بموجب إطار حوكمة مخصص للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يعمل باستقلالية تامة عن هيكل الحوكمة المركزي للمجموعة المعني بمخاطر الاستدامة والمناخ.

ويأتي هذا الفصل الهيكلي كإجراء مدروس يهدف إلى درء أي تضارب محتمل في المصالح بين المسؤوليات الائتمانية والاستشارية للشركة من جهة، والعمليات التجارية الأوسع للمجموعة من جهة أخرى.

ويضمن وجود نموذج مستقل للحوكمة الموضوعية والشفافية والمساءلة في قرارات الشركة الاستثمارية، بجانب الحرص على التوافق مع المبادئ العامة للممارسات البيئية والاجتماعية والتزامات الاستدامة الشاملة للمجموعة.

- **لجنة المجلس للائتمان والاستثمار:** تندرج القرارات الخاصة بتأثير المخاطر البيئية والاجتماعية على طلبات الائتمان والاستثمار ضمن سياق دورة المراجعة والموافقة الائتمانية الاعتيادية، وتخضع هذه القرارات لحدود الصلاحيات الائتمانية، مع ضمان توافقها مع سياسة مخاطر المناخ، وإطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، وآليات التقييم المعتمدة في هذا الصدد. وترفع لجنة المجلس للائتمان والاستثمار تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة بحكم تعيينها المباشرة له.
- **لجنة الاستثمار وإدارة الأصول بالمجموعة:** تتولى مهام الإشراف على الأدوات الجديدة والقائمة، الخاصة بالصناديق والحسابات المنفصلة. وتتولى لجنة الاستثمار في شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول مراقبة الأداء الاستثماري، والمخاطر (بما في ذلك مخاطر الاستدامة والمناخ)، والامتثال، فضلاً عن المساهمة في صياغة تفويضات الصناديق والمحافظ الاستثمارية.
- **لجنة الإدارة للائتمان:** تقدم اللجنة الدعم اللازم للجنة المجلس للائتمان والاستثمار في اعتماد المقترحات الائتمانية للعملاء الجدد، والمعاملات، والتجديدات، في ضوء المبررات وإجراءات تخفيف المخاطر المقدمة للمراجعة ضمن صلاحياتها. وقد شهدت اللجنة في العديد من الحالات مداولات مستفيضة بين أعضائها حول الجوانب البيئية والاجتماعية، كما يجري حالياً العمل على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، ومن المتوقع إضفاء الطابع الرسمي عليها وفق نهج مرحلي متدرج.
- **لجنة تطوير المنتجات في شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول:** تتولى اللجنة الإشراف على تطوير المنتجات الاستثمارية، بما في ذلك المنتجات القائمة على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كما تقوم باعتماد المخاطر (بما فيها مخاطر الاستدامة والمناخ) المرتبطة بالعمليات المحددة عند إطلاق الصناديق، وذلك قبل رفعها للمصادقة عليها من قبل مجلس إدارة المجموعة. وتجتمع اللجنة حسب الحاجة وكلما دعت الحاجة لمناقشة طرح منتج ما.
- **لجنة الاستثمار المسؤول:** تضمن اللجنة توافق خدمات وأنشطة "إدارة الأصول" مع مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول. وتتولى تحديداً الإشراف على تطبيق "سياسة الاستثمار المسؤول" ودمج عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في القرارات الاستثمارية لعمليات "إدارة الأصول". كما تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تحليل الأوراق المالية الفردية لاستيعاب مقوماتها في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال مراجعة التقارير والتصنيفات، والتركيز على الأوراق المالية التي شهدت تغيرات جوهرية في درجات الحوكمة الخاصة بها. وتقوم اللجنة باستعراض تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقارير المشاركة الدورية، لتقييم المخاطر والأداء المرتبط بهذه الجوانب على مستوى المحفظة الشاملة للمجموعة. وفي إطار عمليات إدارة الأصول، تراجع اللجنة سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، للتحقق من مدى كفايتها وفاعليتها ومواءمتها مع المعايير ذات الصلة، فضلاً عن قيادة المبادرات المستقبلية للشركة لتبني ممارسات جديدة ومبتكرة. كما تتولى اللجنة دعم منظومة التقارير عبر توفير كافة بيانات إدارة الأصول اللازمة لإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية على مستوى المجموعة، فضلاً عن قيامها بمراجعة واعتماد التقرير السنوي لمبادئ الاستثمار المسؤول.
- **فريق شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول:** يضم الفريق نخبة من مديري المحافظ والمحللين الماليين، الذين يعملون على دمج عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات كجزء لا يتجزأ من آليات التحليل الاستثماري وصناعة القرار، بالتوازي مع الانخراط في حوارات بناءة مع الشركات المستثمر فيها حول قضايا الاستدامة. ويتعين على الفريق رفع تقارير بصفة دورية إلى لجنة الاستثمار المسؤول.
- **محلل أبحاث الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:** في إطار مهامه الوظيفية، يمارس المحلل عمله باستقلالية تامة عن فريق الاستثمار، حيث تتبع مسؤوليته المباشرة لجنة الاستثمار المسؤول التي يرفع إليها تقاريره بانتظام. وعلى صعيد الدور الفني، يتولى المحلل دعم الاستثمارات المستدامة في "إدارة الأصول"، عبر توفير أبحاث الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لمختلف فئات الأصول، ليؤدي بذلك دوراً مهماً في دمج ممارسات الحوكمة ضمن كافة الاستراتيجيات. وبالتوازي مع ذلك، يمتد نطاق الدعم الذي يقدمه ليشمل مديري المحافظ ومحللي الاستثمار، مع توليه مسؤولية توثيق وتتبع جهود التواصل. وإضافة إلى ما سبق، يساهم المحلل في تقارير المشاركة المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

نظرة عامة على الحوكمة تتمة

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى الشركات التابعة

تحتفظ الشركات التابعة للمجموعة بفرق عمل داخلية متخصصة أو جهات اتصال مركزية تتولى إدارة ملف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتشمل هذه الشركات كلاً من دينيزبنك، وشركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية ذ.م.م.، ومصرف الإمارات الإسلامي، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال (ش.م.خ)، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال السعودية، ويتولى فريق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة مهمة تعميم استراتيجيات الاستدامة والمناخ الشاملة للمجموعة على هذه الفرق وجهات الاتصال.

التي تتولى بدورها مسؤولية الإشراف على تنفيذ استراتيجيات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالمجموعة داخل شركاتها التابعة. والتنسيق مع الإدارات الداخلية لفهم وإدارة مخاطر وفرص الاستدامة والمناخ الخاصة بكل قطاع ومنطقة جغرافية.

وهم مسؤولون أيضاً عن الإشراف على تجميع بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في شركاتهم التابعة ورفعها إلى فريق المجموعة. وجدير بالذكر أن بعض الشركات التابعة قامت بإعداد تقارير استدامة مستقلة خاصة بها.
على سبيل المثال:

- **يتألف الهيكل التنظيمي للاستدامة في "دينيزبنك"** من مجلس الإدارة، ولجنة الاستدامة، وإدارة تنسيق الاستدامة، ومجموعة عمل الاستدامة. وتمثل لجنة الاستدامة لجنة إدارية عليا مسؤولة عن مراقبة الأداء في مجال الاستدامة وتطبيق وتطوير استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يتوافق مع سياسات وإجراءات "دينيزبنك".

  وتعمل إدارة تنسيق الاستدامة وفق نهج يهدف إلى حماية مصالح المجتمع والبنك، آخذاً في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية.

- **تتكامل استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في مصرف الإمارات الإسلامي** بصورة وثيقة مع التوجه الاستراتيجي للمجموعة، وتسترشد برؤيتها وتقع تحت قيادتها. ويستند هذا التوجه إلى هيكل حوكمة واضح يضمن مواءمة استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر كافة المستويات التنظيمية والمؤسسية، وهو ما يضمن ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في كل مرحلة من مراحل عملياتنا، فضلاً عن دمج هذه الممارسات في ثقافة المجموعة وعملياتها وأنشطتها، وآليات صنع القرار الاستراتيجي فيها.

التحول المستمر لنموذج الحوكمة المعتمد

يشهد إطار الحوكمة المعتمد لدى المجموعة لإدارة مخاطر وفرص الاستدامة والمناخ تطوراً مستمراً، لضمان المواءمة التامة مع التوقعات التنظيمية المتنامية وأفضل الممارسات العالمية. وتنص لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على دورها الأساسي في الإشراف على ملفات الاستدامة، وضمان اتساقها الكامل مع الاستراتيجية العامة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويضطلع منتدى التمويل المستدام بدور محوري في قيادة وتطوير أجندة التمويل المستدام وترسيخها عبر كافة قطاعات أعمال المجموعة، بجانب دوره في ضمان إرساء منظومة حوكمة رصينة لمراجعة واعتماد تصنيفات أنشطة الإقراض، وفقاً لاشتراطات إطار التمويل المستدام الموحد للمجموعة، ومبادئ جمعيات سوق القروض (مثل جمعية القروض المشتركة والتداول (LSTA) ومبادئ القروض الخضراء (GLPs) الصادرة عن رابطة سوق القروض (LMA)) مبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة (SLLP) مبادئ القروض الاجتماعية) والمعايير الاسترشادية لرابطة أسواق رأس المال الدولية (ICMA)، وذلك بهدف التحوط الفعال ضد مخاطر الغسل الأخضر، سواء على مستوى العملاء أو الصفقات. وفي سياق متصل، تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد المواءمة بين ملفات تعريف العملاء والأنشطة المرتبطة بها مع إطار عمل سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية لضمان حماية المجموعة من التعرض للمخاطر غير المالية.

أعمال مسؤولة وأخلاقية

تلتزم المجموعة بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والممارسات الأخلاقية وإدارة المخاطر في كافة عملياتها؛ حيث تمثل قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة الركيزة الأساسية لكافة أنشطتنا، مما يوطد الثقة مع أصحاب المصلحة ويدعم مسيرة النمو المستدام.

أخلاقيات الأعمال

تتبنى المجموعة في عملياتها نهجاً قوامه الالتزام بالثقة والشفافية والممارسات الأخلاقية. ونؤمن بأن علاقات الأعمال المستدامة تبنى على أسس متينة من الصدق والنزاهة، مدعومة بجودة منتجاتنا وخدماتنا. وتكريساً لهذه القيم، وضعت المجموعة إرشادات تشغيلية شاملة تنظم عمليات توثيق السجلات، وآليات الاعتماد، وقواعد السلوك المهني. وتتعزز هذه الأطر بثقافة مؤسسية تقوم على الانفتاح والشفافية، وتشجع الموظفين على الإفصاح عن مخاوفهم والمساهمة الفاعلة في مسيرة التحسين المستمر.

تتبنى المجموعة سياسة صارمة لا تتهاون مطلقاً تجاه أي شكل من أشكال السلوك غير الأخلاقي، وتكرس جهودها لصون وتعزيز حقوق الإنسان، وفق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة. وبصفتها أحد الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، تؤكد المجموعة مجدداً التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث اعتمدت "بيان الشفافية بشأن العبودية الحديثة" بما يتماشى مع قانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٥.

تشكل مدونة قواعد المعاملة العادلة إطاراً مرجعياً يرسخ مبادئ المساءلة والشفافية والإنصاف عبر كافة عملياتنا. وقد أتحنا المدونة للاطلاع على موقعنا الإلكتروني، بالتوازي مع تعزيز الالتزام ببنودها من خلال برامج التدريب الإلزامي للموظفين، كما تم توفير إرشادات السلوك المسؤول بلغات متعددة لضمان استيعابها وسهولة الوصول إليها على أوسع نطاق. كما يتم الإفصاح بشفافية عن المعلومات المتعلقة بالعقوبات أو الغرامات المرتبطة بالشركات التابعة الدولية ضمن تقاريرها الخاصة.

تكفل المجموعة من خلال هذه التدابير تطبيق أرقى معايير المهنية والنزاهة، مع اعتماد نهج استباقي لرصد ومعالجة أي تضارب محتمل للمصالح، وهو ما يرسي أساساً أخلاقياً يدعم نجاحنا على المدى الطويل، ويؤكد موقعنا كشريك جدير بالثقة ومسؤول تجاه جميع أصحاب المصلحة.

الممارسة المسؤولة للأعمال

تلتزم المجموعة بضمان تمتع كل فرد، داخل المجموعة وخارجها، بأعلى مستويات الاحترام والكرامة والمعاملة العادلة. ويتجسد هذا الالتزام في مساعينا الدؤوبة لتوفير بيئة عمل شاملة وآمنة وخالية من التمييز، إدراكاً منا بأن هذه البيئة ركيزة جوهرية لترسيخ قيمنا وتحقيق النجاح المستدام.

وتمثل مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمجموعة مرجعيةً أساسية تسري على كافة الموظفين وتُشكل الأساس لكل من الممارسات اليومية والأهداف طويلة المدى. وتعزز المدونة التزامنا بحماية حقوق الموظفين، وضمان الامتثال للقوانين الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحظر ممارسات العمل القسري. كما ينسحب نطاق هذه المعايير الأخلاقية ليشمل شركائنا، وموردينا، والشركات التابعة لنا، والذين نتوقع منهم الالتزام بها.

يتلقى الموظفون تدريباً سنوياً عبر منصة التعلم الإلكترونية للمجموعة، يغطي "مدونة السلوك" والسياسات ذات الصلة، بغرض تأهيلهم للالتزام بأعلى معايير المهنية والنزاهة، مما يعزز ثقافة بيئة العمل الأخلاقية والآمنة والمنصفة.

كما تكرس المجموعة جهودها لضمان حصول الموظفين على أجور عادلة وساعات عمل معقولة، واضعةً رفاهية موظفيها على رأس أولوياتها. ومن خلال ترسيخ هذه المبادئ عبر كافة عملياتها، ترسي المجموعة معياراً للعمل المصرفي الأخلاقي والمسؤول، يُعلي من شأن حقوق الإنسان وحقوق العمال باعتبارها قيماً جوهرية تسترشد بها في كافة أنشطتها.

أعمال مسؤولة وأخلاقية تتمة

الامتثال

تلتزم المجموعة بتطبيق أرقى معايير النزاهة، مستندةً في ذلك إلى أنظمة امتثال قوية وآليات تدعمها آليات شفافة للإبلاغ وإعداد التقارير. وفي هذا الصدد، توفر المجموعة قنوات مخصصة ومتعددة للإبلاغ عن المخالفات، تشمل خطاً ساخناً للإبلاغ عن الاحتيال، وقنوات متخصصة لرصد المعاملات المشبوهة، بالإضافة إلى منصة (Speak Up) المخصصة للإبلاغ السري دون كشف هوية المبلغين. وتكفل هذه الأدوات ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية كجزء لا يتجزأ من منظومة العمل على مستوى المجموعة.

ويرتبط الامتثال ارتباطاً وثيقاً بإدارة الأداء، إذ ينعكس الالتزام بالسياسات الداخلية بصورة مباشرة على نتائج تقييم أداء الموظفين وهياكل المكافآت الممنوحة لهم. ويتعين على كافة الموظفين سنوياً تجديد التزامهم بمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمجموعة، وإتمام برامج التدريب الإلزامية التي تغطي محاور حيوية تشمل مكافحة غسل الأموال، وتضارب المصالح، ومكافحة الرشوة والفساد، والتسويق المسؤول، والصحة والسلامة، ومبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

- على صعيد متصل، تضمن التوجيهات التنظيمية الشاملة توحيد إجراءات الاعتماد ومعايير السلوك المتوقع على كافة المستويات التنظيمية. وتشكل التقييمات الدورية لمخاطر الرشوة والفساد جزءاً لا يتجزأ من منظومة الرقابة المعتمدة بالمجموعة، والتي صممت خصيصاً لرصد السلوكيات غير الأخلاقية والحيلولة دون وقوعها. وتتحمل الإدارة العليا المسؤولية المطلقة عن تطبيق هذه البرامج، وضمان توفير قنوات التوجيه والمشورة اللازمة للموظفين بشأن المسائل الأخلاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم جميع الموظفين بتقديم إقرار سنوي يؤكد امتثالهم لسياسات تضارب المصالح، ومكافحة غسل الأموال، والعقوبات. وتعمل إجراءاتنا الصارمة للعناية الواجبة تجاه العملاء على تعزيز الحماية من الممارسات غير المشروعة والأنشطة غير القانونية أو غير الأخلاقية، مما يعكس التزام المجموعة الراسخ بممارسات الأعمال المسؤولة.

ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول سياسات الامتثال والأخلاقيات عبر قسم سياسات المجموعة المتاح على موقعنا الإلكتروني: www.emiratesnbd.com.

نطاق مدونة قواعد السلوك

تتناول مدونة قواعد السلوك الجوانب التالية:

- **مكافحة الرشوة والفساد:** تتبنى المجموعة نهجاً صارماً يقوم على مبدأ عدم التهاون المطلق مع كافة أشكال الرشوة والفساد، سواء في القطاع العام أو الخاص. وينسحب هذا الحظر ليشمل جميع أشكال منح أو تلقي الرشاوى، أو التعامل بها، أو المشاركة في أي ممارسات فساد أخرى. ويتعين على كافة الموظفين كل عام استكمال التدريب الإلزامي، والتصريح رسمياً بالتزامهم بالمبادئ المحددة في سياسة مكافحة الرشوة والفساد، مع الإقرار بفهمهم الكامل لسياسات المجموعة المتعلقة بهذا الصدد.
  وتحدد هذه السياسة إرشادات واضحة للموظفين والأطراف الخارجية لضمان الامتثال للقوانين والمعايير الأخلاقية ذات الصلة في جميع الأنشطة والعمليات. ولمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على "سياسة مكافحة الرشوة والفساد" على موقعنا الإلكتروني.
- **تضارب المصالح:** يعد الكشف عن حالات التعارض - سواء كانت متصورة أو محتملة أو فعلية - وإدارتها بشكل فعال أمراً حيوياً للحفاظ على المعايير الأخلاقية وضمان حماية مصالح عملائنا. كما تكرس المجموعة جهودها لاتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق وإدارة ترتيبات تنظيمية وإدارية محكمة، تكفل تحديد ومعالجة تضارب المصالح. وتحدد سياسة تضارب المصالح المبادئ والتوقعات الحاكمة للمجموعة في هذا الشأن، بما في ذلك المعايير المتعلقة بتطوير والحفاظ على "حواجز المعلومات" المصممة لمنع وحصر ومراقبة انتقال المعلومات السرية أو الجوهرية داخلياً. ويتعين على الموظفين التحلي باليقظة التامة في رصد أي تضارب محتمل أو متصور أو فعلي للمصالح، والإبلاغ عنه وفقاً للإجراءات المتبعة.
- **مكافحة الاحتكار والسلوكيات المخلة بالمنافسة:** تلتزم المجموعة بتطبيق أرقى معايير النزاهة في كافة الأسواق التي تزاول فيها أنشطتها، مع الحرص على الامتثال التام لجميع القوانين والأنظمة السارية التي تحكم المنافسة. ويترسخ هذا النهج عبر الالتزام الصارم بمبادئ المنافسة العادلة من خلال حظر جميع الممارسات غير المشروعة، مثل تثبيت الأسعار والمنافسة غير العادلة والإعلانات المضللة. وعلى الصعيد الداخلي، يتلقى الموظفون إرشادات دقيقة حول أنظمة ولوائح المنافسة ذات الصلة، مع التأكيد على ضرورة امتثالهم الدائم لها، في حين تواصل الإدارة القانونية تقديم الدعم والمشورة اللازمة للتعامل مع أي مسائل حساسة تتصل بالمنافسة. وجدير بالذكر أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني ضد المجموعة بسبب أي سلوكيات مخلة بالمنافسة أو ممارسات احتكارية.
- **مكافحة غسل الأموال:** تشكل نزاهة ممارسات الأعمال عنصراً جوهريا لتحقيق أهداف المجموعة والوفاء بمسؤولياتها. وتضع المجموعة الامتثال لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على رأس أولوياتها، ملتزمةً بتبني وتطبيق أعلى المعايير العالمية في هذا المجال. وتسري "سياسة الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" الخاصة بالمجموعة على جميع الموظفين، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستشارين والوكلاء والوسطاء والمقاولين وغيرهم من أصحاب العلاقة، حيث تتوافق بدقة مع "مبادئ مجموعة ولفسبرغ" لمكافحة الجرائم المالية في البنوك المراسلة، وهي متاحة لجميع الموظفين عبر الشبكة الداخلية وللعموم عبر الموقع الإلكتروني للمجموعة.

  تلتزم المجموعة بضمان أعلى مستويات الامتثال والنزاهة في جميع عملياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية يتلقى الموظفون تدريباً سنوياً شاملاً يغطي محاور جوهرية، في مقدمتها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنع التهرب الضريبي، والامتثال للعقوبات الدولية. وعلى الصعيد التشغيلي، تفعل المجموعة إجراءات صارمة للعناية الواجبة للتدقيق في علاقات العمل، وتوثيق الأنشطة المشبوهة، واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة؛ حيث يتم التعامل مع أي حوادث مرصودة بمنتهى الشفافية، تجسيداً لالتزامنا الراسخ بالعمل المصرفي المسؤول.

وانطلاقاً من مكانتها كمؤسسة مالية رائدة، تعي المجموعة أهمية دورها في تعزيز معايير الأمان والشفافية بالقطاع المالي. ولهذا، وضعت المجموعة إجراءات شاملة للتحقق من هوية العملاء والعناية الواجبة، تشمل آليات التحقق المعزز والتحقق غير المباشر (عن بُعد) بالاستناد إلى مصادر مستقلة وموثوقة لتحديد الملاك المنتفعين والمستفيدين الحقيقيين، مما يمكننا من الرصد المبكر لأي جرائم مالية محتملة، ويعزز الثقة على امتداد سلسلة القيمة.

صمم إطار عمل إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لتحديد ورصد " تحديد الشخصيات البارزة سياسيا، وكذلك الأفراد والكيانات العاملة في مناطق أو قطاعات عالية المخاطر، حيث تخضع مثل هذه العلاقات لتدابير تدقيق معززة. وتستوجب الحصول على موافقة الإدارة العليا في مرحلتي بدء التعامل وخلال مراحل المراجعة الدورية. كما تضمن المجموعة الامتثال التام لتوجيهات السلطات المختصة بشأن تحديد هوية الإرهابيين المعروفين أو المشتبه بهم.

يتم الاحتفاظ بكافة سجلات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بدقة متناهية بموجب "سياسة حفظ السجلات". وتتقيد المجموعة بسياسة حازمة بشأن المشاركة السياسية، تقتضي الامتناع عن تقديم التبرعات السياسية أو دعم أنشطة الضغط وأي نفقات مرتبطة بها. وتعكس هذه السياسة، المعتمدة من الإدارة العليا، تفانينا في الالتزام بالحيادية والحوكمة الأخلاقية.

وتتعزز "مدونة قواعد السلوك" الشاملة للمجموعة بحزمة متكاملة من السياسات الداعمة، تشمل "مدونة قواعد سلوك الموردين"، و"سياسة خصوصية البيانات"، و"سياسة مكافحة الرشوة والفساد"، و"سياسة تضارب المصالح"، و"سياسة الامتثال لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب"، و"سياسة الشمول المالي"، و"سياسة تثقيف العملاء والتوعية"، و"سياسة الصحة والسلامة والبيئة". حيث تشكل هذه الأطر مجتمعة حجر الزاوية لممارسات الأعمال المسؤولة في المجموعة، مما يضمن الشفافية والإنصاف والمساءلة على كافة المستويات.

برنامج الإبلاغ عن المخالفات

تلتزم مجموعة بنك الإمارات دي الوطني بتعزيز ثقافة الانفتاح والنزاهة والمساءلة في جميع عملياتها. وتتويجاً لهذا الالتزام، وضعت "سياسة الإبلاغ عن المخالفات" التي تمكن الموظفين وأصحاب المصلحة من الإبلاغ عن أي شبهات لسوء السلوك أو الاحتيال أو الانتهاكات الأخلاقية بسرية وحسن نية.

وإدراكاً لاحتمالية وقوع حوادث فردية وممارسات خاطئة رغم صرامة السياسات والإجراءات، يوفر إطار الإبلاغ عن المخالفات منصة آمنة تضمن سرية الهوية للإبلاغ عن مثل هذه الحالات. ويتم تعزيز هذا البرنامج عبر الانخراط الإداري، والتواصل السنوي، والتدريب لضمان أن يكون الموظفون على دراية بحقوقهم ومسؤولياتهم، مع نشر معلومات السياسة سنوياً باللغات المحلية عبر قسم سياسات المجموعة على الموقع الإلكتروني.

وتحث المجموعة الموظفين على الإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي، بما في ذلك الرشوة والفساد، دون الخشية من أي تبعات أو سلوك انتقامي تطبيقاً لسياستها التي تتبنى موقفاً حازماً لا يتهاون مطلقاً تجاه الأعمال الانتقامية وتكفل الحماية الكاملة للمبلغين، مع التأكيد على ضرورة أن تكون كافة البلاغات بحسن نية، حيث تعرض البلاغات الملفقة أو الكيدية أصحابها للمساءلة التأديبية.

تشمل قنوات الإبلاغ السرية ما يلي:

- يمكن للموظفين الإبلاغ عن مخاوفهم عبر الخط الساخن **المخصص لبلاغات الاحتيال والذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة**، مع إتاحة الخيار لهم للتحدث مباشرة مع المحققين عبر هذا الرقم.
- يمكن للموظفين أيضاً التواصل مع "فريق مكافحة الاحتيال والتحقيقات" عبر البريد الإلكتروني السري المنشور على شبكة "الإنترانت" الداخلية.
- وبالنسبة للأطراف الخارجية، فيمكنهم الإبلاغ عن مخاوفهم عبر البريد الإلكتروني ethicsline@emiratesnbd.com المتاح على الموقع الإلكتروني للبنك.
- قناة (Speak Up) عبر البريد الإلكتروني speakup@emiratesnbd.com وتوفر آلية آمنة تضمن سرية هوية المبلغين عن أي انتهاكات للمعايير الأخلاقية أو حالات سوء السلوك المهني.

يخضع كافة الموظفين لتدريب سنوي، مع إلزامهم بالتوقيع على سياسة الإبلاغ عن المخالفات، واتفاقية الاستخدام المقبول، ومدونة السلوك، وذلك تكريساً لثقافة الشفافية والسلوك المسؤول. وعبر هذا البرنامج، تضمن المجموعة تمكين الموظفين وأصحاب المصلحة من الإبلاغ عن أي تجاوزات أخلاقية؛ وهو ما يوطد الثقة، ويرسخ التزامنا بأرقى معايير الممارسات الأخلاقية للأعمال.

الإبلاغ عن الاختراقات والانتهاكات

يسعدنا الإعلان عن عدم رصد أي انتهاكات ذات صلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء فيما يخص غسل الأموال أو التداول بناءً على معلومات داخلية، في مؤشر قوي على كفاءة سياسة وبرنامج الإبلاغ عن المخالفات. وتبرهن هذه النتيجة على متانة إطار الحوكمة في المجموعة، والتزامها المستمر بممارسات الأعمال الأخلاقية والحفاظ على ثقة العملاء. وعلى صعيد أمن البيانات، لم يتم تسجيل أي حوادث لاختراق بيانات العملاء خلال عام ٢٠٢٥. وتعمل المجموعة وفق منهجية استباقية ووقائية صارمة لحماية أصولها المعلوماتية من التهديدات والجهات المتربصة، مع الالتزام بتطبيق بروتوكولات وإجراءات دقيقة لمعالجة واحتواء أي حوادث أمنية محتملة.

مجال الإبلاغ	عدد الاختراقات والانتهاكات للسنة المالية ٢٠٢٥
خروقات البيانات التي تنطوي على معلومات التعريف الشخصية	٠
غسل الأموال أو تداول المطلعين	٠

المشتريات المستدامة

تركز استراتيجية المشتريات في المجموعة على بناء سلسلة توريد مسؤولة ومرنة، عبر شراكات مع نخبة من الموردين الذين يتبنون ذات القيم التي نلتزم بها في مجال الاستدامة وممارسات الأعمال الأخلاقية.

وتجري إدارة المشتريات تقييمات بيئية واجتماعية شاملة، بهدف تحديد الفرص الكفيلة برفع الكفاءة، وتخفيف حدة المخاطر، وتعزيز مقومات النمو المستدام وطويل الأجل على امتداد سلسلة التوريد.

تعد "مدونة قواعد سلوك الموردين" أحد المكونات الأساسية لهذه المنهجية، حيث تفصل بوضوح التوقعات الخاصة بالمسؤولية البيئية وممارسات العمل العادلة والحوكمة الأخلاقية. وتماشياً مع المعايير والأطر العالمية -مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة وقانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة- تُلزم المدونة الموردين بالتمسك بهذه المبادئ وتعميمها عبر عملياتهم وشبكاتهم الخاصة.

ومن خلال إطار العمل هذا، تضمن المجموعة ألا يقتصر دور أنشطة التوريد على تعزيز التميز التشغيلي، بل يمتد للمساهمة في تحقيق أثر بيئي واجتماعي إيجابي شامل.

تعد "مدونة قواعد سلوك الموردين" أحد المكونات الأساسية لهذه المنهجية، حيث تفصل بوضوح التوقعات الخاصة بالمسؤولية البيئية وممارسات العمل العادلة والحوكمة الأخلاقية. وتماشياً مع المعايير والأطر العالمية -مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة وقانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة- تُلزم المدونة الموردين بالتمسك بهذه المبادئ وتعميمها عبر عملياتهم وشبكاتهم الخاصة.

ومن خلال إطار العمل هذا، تضمن المجموعة ألا يقتصر دور أنشطة التوريد على تعزيز التميز التشغيلي، بل يمتد للمساهمة في تحقيق أثر بيئي واجتماعي إيجابي شامل.

كما تمنح المجموعة الأولوية للموردين المحليين تماشياً مع برنامج المحتوى الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة سعياً منها لتعزيز النمو الاقتصادي الوطني والتوظيف المستدام، وترسيخاً لالتزامها بدعم ممارسات الأعمال المستدامة.

وفي عام ٢٠٢٥، حصلنا على اعتماد برنامج القيمة الوطنية التي يستهدف دعم المحتوى المحلي ضمن فئة شراء السلع والخدمات، بنسبة **٨٩٫٥٠٪**.

ومن خلال هذه المبادرات، تواصل المجموعة تعزيز مساهماتها في مجال المشتريات المستدامة، وتؤكد التزامها بمبادئ الإشراف البيئي وممارسات الأعمال الأخلاقية.

المؤشرات	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	مصر
نسبة الموردين المحليين	٧٥٪	٨٠٪	٩٠٪
نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	٩١٪	٨٠٪	٩١٪

شهادة المشتريات والتوريد الأخلاقي المتقدمة من معهد تشارترد للمشتريات والتوريد (CIPS)

تجسد "شهادة المشتريات والتوريد الأخلاقي المتقدمة" الممنوحة من معهد تشارترد للمشتريات والتوريد (CIPS)، التزام المجموعة الراسخ بممارسات الشراء التي تتسم بالأخلاقية والشفافية والمسؤولية، وتبرز دورها المحوري في بناء سلاسل توريد مستدامة ومسؤولة اجتماعياً. وكانت المجموعة قد حازت على هذا الاعتماد المرموق في عام ٢٠٢٠، تقديراً لامتثالها لأرقى المعايير الأخلاقية في كافة أنشطة المشتريات، حيث يرتكز هذا الاعتماد على تقييم دقيق للالتزام بالمبادئ الأخلاقية الدولية على المستوى المؤسسي، بما يضمن ترسيخ قيم النزاهة والمساءلة عبر كافة مراحل عمليات الشراء.

وتتوفر برامج تدريبية واختبارات سنوية خاصة بهذه الشهادات لضمان مواكبة الأفراد لأحدث المُستجدات ذات الصلة. تتناول الشهادة مجموعة من المبادئ والممارسات الرئيسية، تشمل ما يلي:

١. **التوريد الأخلاقي:** فهم كيفية البحث عن الموردين الذين يلتزمون بالممارسات الأخلاقية والمستدامة واختيارهم والتعامل معهم.

٢. **الشفافية:** تأكيد أهمية الوضوح والنزاهة في عمليات الشراء لتعزيز الثقة ضمن سلسلة التوريد.

٣. **المنافسة العادلة:** ضمان اتباع آليات عادلة وتنافسية في اختيار الموردين، تجنباً للتحيز أو المحاباة.

٤. **الامتثال:** الإلمام بالقوانين واللوائح ومعايير القطاع ذات الصلة بأنشطة المشتريات والالتزام بها.

٥. **إجراءات مكافحة الفساد:** تحديد مخاطر الفساد ضمن عمليات الشراء والتخفيف منها، تعزيزاً للنزاهة والمساءلة.

٦. **المسؤولية الاجتماعية:** فهم تبعات قرارات الشراء على القضايا الاجتماعية والمجتمعات، وتشجيع ممارسات الأعمال المسؤولة.

٧. **إدارة تضارب المصالح:** تحديد حالات تضارب المصالح وإدارتها بكفاءة للحفاظ على العدالة والموضوعية في قرارات الشراء.

٨. **إدارة علاقات الموردين:** تطوير وتقوية علاقات إيجابية مع الموردين مبنية على الثقة والاحترام المتبادل.

٩. **إدارة المخاطر:** تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المشتريات لضمان مرونة سلسلة التوريد.

١٠. **التحسن المستمر:** تعزيز ثقافة التحسين المستمر في عمليات الشراء، ومواكبة أحدث المعايير الأخلاقية وأفضل الممارسات ذات الصلة.

ممارسات العمل وحقوق الإنسان

الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وممارسات العمل العادلة

تعتبر المجموعة احترام حقوق الإنسان مبدأ جوهرياً يحكم علاقاتها مع موظفيها، وموردِيها، وعملائها، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتلتزم المجموعة بالتمسك بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة. وبحكم كونها أحد الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ترسخ المجموعة التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياتها.

الامتثال لقوانين وأنظمة العمل والمعايير الأخلاقية

تلتزم المجموعة التزاماً كاملاً بقوانين العمل الاتحادية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تغطي مجالات حيوية تشمل حظر عمل الأطفال، والعمل القسري، والاتجار بالبشر، وضمان المساواة في الأجور، وعدم التمييز. وتعد هذه المبادئ جزءاً لا يتجزأ من ممارسات التوظيف بالمجموعة، مع توسيع نطاق تطبيقها ليشمل الموردين والبائعين وشركاء الأعمال، لضمان تعميم السلوك المسؤول على امتداد سلسلة القيمة.

ورغم أن المفاوضة الجماعية والجمعيات العمالية محظورة بموجب القوانين والأنظمة السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تلتزم المجموعة بتطبيق التشريعات السارية في كل منطقة من المناطق التي تعمل فيها. وبناءً على ذلك، لا تغطي اتفاقيات المفاوضة الجماعية أياً من موظفي المجموعة.

إدارة مخاطر حقوق الإنسان وتدابير العناية الواجبة

تعمل المجموعة بصفة مستمرة على تقييم وإدارة المخاطر المحتملة المتصلة بحقوق الإنسان ضمن عملياتها وسلسلة التوريد الخاصة بها، بما يكفل ترسيخ مبادئ الاحترام والعدالة والكرامة بصورة دائمة. وتتكامل اعتبارات حقوق الإنسان مع عمليات إدارة المخاطر وممارسات "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"، لدعم الجهود الرامية إلى رصد وتخفيف أي آثار سلبية محتملة.

وتأكيداً على كفاءة ضوابطها وآليات الرقابة المعتمدة لديها في هذا الصدد، لم تسجل المجموعة أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو إفصاحات عامة ذات صلة خلال عام ٢٠٢٥.

إطار سياسة حقوق الإنسان

تؤطر "سياسة حقوق الإنسان وممارسات العمل" بشكل رسمي التزام المجموعة الأصيل بحماية حقوق الموظفين، والموردين، والعملاء، والمجتمعات. وتعد هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من إطار الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كما أنها تتوافق مع المعايير الوطنية والدولية بما فيها مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها دولة الإمارات، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تجسد السياسة الامتثال للتشريعات ذات الصلة بمكافحة العبودية الحديثة والرق، مما يعزز نهج المجموعة القائم على "عدم التهاون المطلق" مع العمل القسري والاستغلال.

الحوكمة والرقابة والمسؤوليات

يعد الإشراف على "سياسة حقوق الإنسان وممارسات العمل" جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة في المجموعة، وتتولى لجنة المجلس للمخاطر مسؤولية اعتماد السياسة والمصادقة على أية تعديلات مستقبلية تطرأ عليها. وقبل عرضها على مجلس الإدارة، تخضع السياسة للمراجعة والتزكية من قبل لجنة المخاطر للمجموعة، تأكيداً لتوافقها مع استراتيجية إدارة المخاطر.

كما تضطلع إدارة "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" في المجموعة بمسؤولية تطوير السياسة، ومراقبة تنفيذها، والإشراف على إجراءات التخفيف والمعالجة التي تنص عليها. وتشرف إدارة الموارد البشرية بالمجموعة على المسائل المتعلقة بالموظفين، بمساندة الإدارة القانونية، وإدارات التسويق، والمشتريات، ووحدات الأعمال المعنية، لضمان توحيد التطبيق والتنسيق على امتداد سلسلة القيمة.

أمن المعلومات

تولي المجموعة أولوية قصوى لحماية البيانات، حيث تحرص على إدارة معلومات أصحاب المصلحة وحفظها بشكل آمن وحمايتها ضد مخاطر الوصول غير المصرح به، أو المعالجة غير المشروعة، أو الفقدان العرضي، أو التلف أو الضرر، وذلك عبر نظام أمن المعلومات المعتمد لدى المجموعة والذي يضمن السرية، وسلامة البيانات، وتوافرها عبر كافة الأصول والعمليات.

وتشمل الجوانب الرئيسية لنهجنا ما يلي:

الامتثال للمعايير المتعارف عليها	عمليات التدقيق والتقييم	تدريب وتوعية الموظفين	استراتيجية الدفاع في العمق
تم تطوير استراتيجية أمن معلومات المجموعة بهدف تعزيز التزام المجموعة بحماية سرية وسلامة وتوافر الأصول الحيوية، والتي تشمل المعلومات والعمليات والأنظمة والشبكات والموظفين ذوي الصلة. وتستند هذه الاستراتيجية أيضاً إلى الاشتراطات التنظيمية وحزمة من الأطر والمعايير العالمية المتعارف عليها، مثل الإطار العام للأمن السيبراني الصادر عن المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST CSF) ومعيار الممارسات الجيدة لأمن المعلومات الصادر عن منتدى أمن المعلومات (ISF).	تشهد المجموعة خلال العام مجموعة من عمليات التدقيق التنظيمي، والتدقيق والتقييمات الداخلية والخارجية، والتي تغطي بشكل شامل أمن المعلومات والأنظمة التقنية الداعمة لأعمال المجموعة. يتم إجراء تقييمات أمنية لتحديد نقاط الضعف وأوجه القصور المحتملة واختبارات اختراق لرصد أي ثغرات قائمة وعلاجها.	تحرص المجموعة سنوياً على تنظيم دورات تدريبية إلزامية في مجال أمن المعلومات والخصوصية لكافة الموظفين في المجموعة والكيانات الدولية تحت إشراف نخبة من خبراء أمن المعلومات من فريق عملنا. وتستعرض الجلسات واقع التهديدات السيبرانية الحالية التي تواجه قطاع الخدمات المصرفية والمالية والتأمين، حيث يكتسب المشاركون رؤى عملية حول سبل تعزيز أمنهم السيبراني وحماية بياناتهم في حياتهم الشخصية والمهنية على حد سواء. وتبرز هذه المبادرات التزام المجموعة بتوعية الموظفين وأصحاب المصلحة، بالمعرفة والأدوات اللازمة للتعامل الآمن مع تطورات المشهد الرقمي المتسارعة.	تطبق المجموعة منظومة متكاملة من الأطر التنظيمية والضوابط الرقابية لاستشراف تهديدات أمن المعلومات، ومقاومتها، وضمان التعافي منها والتكيف معها. لضمان تعزيز المرونة السيبرانية، وتقليل الأثر الناجم عن تداعيات أي اضطرابات محتملة في حال وقوع حدث أمني أو سيبراني طارئ، وتمكين المجموعة من استعادة جاهزية أنظمتها وبياناتها وعملياتها بكفاءة عالية.

الأمن السيبراني

يعد الأمن السيبراني دعامة أساسية للمرونة التشغيلية على مستوى المجموعة، التي تعي ذلك وتواكبه باستراتيجية استباقية متعددة المستويات لحماية بنيتها التحتية الرقمية، ورصد التهديدات والتصدي لها، بما يضمن استمرارية الخدمات المصرفية بأمان وموثوقية.

رقابة أمنية سيبرانية على مدار الساعة

- نتخذ تدابير استباقية لحماية أصولنا المعلوماتية ضد التهديدات الأمنية ونستجيب للحوادث فور وقوعها.
- نضمن حماية قوية من خلال المراقبة المستمرة للتهديدات الأمنية المحتملة، مع سجل حافل يؤكد عدم حدوث أي خروقات للبيانات في السنوات الخمس الماضية.

مبادرات التوعية بالأمن السيبراني

تنظيم "شهر التوعية بالأمن السيبراني" في أكتوبر ٢٠٢٥، والذي تضمن عدداً من الأنشطة والإنجازات أبرزها ما يلي:

- نشر ثقافة الأمن السيبراني بين أكثر من **٢٠,٠٠٠ موظف** في المجموعة وكياناتها الدولية، عبر تجربة توعية رقمية غامرة (CSAM X).
- مشاركة ما يزيد عن **١,٥٠٠ مستخدم** في تجربة (CSAM X) القائمة على المحاكاة التفاعلية، لنشر ثقافة الأمن السيبراني وتوعية الأفراد بسبل حماية حياتهم الشخصية والمهنية.
- تنظيم جلسة نقاشية رقمية تفاعلية حول أبرز مواضيع الأمن السيبراني، بمشاركة نخبة من قادة الأعمال وقطاع تكنولوجيا المعلومات.
- تنظيم فعالية حضورية لعملاء الشركات لاستعراض تهديدات القطاع المالي، ومحاكاة سيناريوهات الاختراق، وتقديم حلول لتعزيز الجاهزية المستقبلية للشركات في مجال الأمن السيبراني.
- إرسال أكثر من **١٠ رسائل بريد إلكتروني ومقاطع فيديو توعوية** للموظفين، للتعريف بأنشطة شهر التوعية بالأمن السيبراني وشرح أفضل الممارسات المتبعة.

خصوصية البيانات

تعتمد المجموعة إطار عمل شامل لخصوصية البيانات يضمن أعلى مستويات حماية البيانات الشخصية ويحقق الامتثال التام لأنظمة حماية البيانات والقوانين الدولية ذات الصلة.

وتعزيزاً لهذا النهج، طورت المجموعة نموذج حوكمة لخصوصية البيانات، يدمج إدارة مخاطر الخصوصية ضمن الإطار العام للمخاطر التشغيلية. وتعمل هذه الهيكلية على تحديد الأدوار والمسؤوليات وإجراءات التصعيد وقواعد المساءلة بوضوح عبر جميع المستويات الإدارية للمجموعة.

تحتل الشفافية موقعاً محورياً في منهجية عملنا. تنتهج المجموعة مبدأ الشفافية التامة فيما يتعلق بآليات جمع البيانات الشخصية، ومعالجتها، واستخدامها في سياق تقديم منتجاتها وخدماتها. ويوضح "إشعار خصوصية البيانات" -المتاح عبر موقعنا الإلكتروني- تفاصيل التعامل الآمن والمسؤول مع المعلومات وهو ما يعزز ثقة عملائنا. وتخضع هذه السياسات لمراجعات وتحديثات منتظمة، لضمان توافقها مع المستجدات التشريعية والرقابية.

كما تطبق المجموعة برنامجاً تدريبياً شاملاً حول خصوصية البيانات، لتزويد الموظفين بالمعارف اللازمة لتحديد وإدارة مخاطر الخصوصية بكفاءة. وتسهم جلسات التوعية الموجهة والدورات التنشيطية السنوية في ترسيخ ثقافة الإدارة المسؤولة للبيانات على المستوى المؤسسي.

تضمن المجموعة من خلال تلك الجهود حماية معلومات أصحاب المصلحة من إساءة الاستخدام، مع الالتزام بأرقى معايير الخصوصية في ظل بيئة رقمية سريعة التطور.

جمع البيانات والشفافية

- نقتصر على جمع البيانات الشخصية الضرورية فقط، مثل بيانات الهوية ومعلومات الاتصال، إلى جانب البيانات التقنية كنشاط الموقع الإلكتروني ومعلومات الموقع الجغرافي.
- نعرض إشعارا شاملا بخصوص سياسة خصوصية البيانات على موقعنا الإلكتروني يوضح ممارساتنا المتعلقة بجمع ومعالجة البيانات.

المبادرات

تطبيق الهاتف المتحرك "بيزنس أونلاين إكس" (businessONLINE X)

تقدم المجموعة تطبيق الهاتف المتحرك "بيزنس أونلاين إكس" (businessONLINE X) المصمم خصيصا لعملاء الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأعمال تماشياً مع التزامها بالتحول الرقمي والحوكمة الرشيدة. يوفر التطبيق ميزة تسجيل الدخول الآمن باستخدام السمات الحيوية (البيومترية)، ولوحة تحكم مبسطة، وإجراءات دفع أسهل، كما يسمح للعملاء باعتماد معاملات متعددة دفعة واحدة وبشكل فوري.

وتضمن هذه المبادرة تقديم خدمات مصرفية آمنة أثناء التنقل، مع رفع مستويات الكفاءة والالتزام بمعايير صارمة للأمن والامتثال. يمثل إطلاق التطبيق خطوة إضافية للارتقاء بتجربة الخدمات المصرفية الرقمية ودفع جهود المجموعة الرامية إلى تمكين عملائها بأدوات مريحة وآمنة وموثوقة ومتقدمة لإدارة شؤونهم المالية.

جلسات التوعية بالأمن السيبراني

في إطار التزامنا المستمر بالأمن السيبراني، تعقد المجموعة جلسات تفاعلية بقيادة نخبة من خبرائها الداخليين في هذا المجال لتقديم تحليل معمق حول التهديدات السيبرانية الراهنة، وتسليط الضوء على الهجمات الناشئة التي تستهدف المؤسسات المالية بشكل خاص.

تتيح هذه الجلسات أيضاً للمشاركين استخلاص رؤى عملية حول الدور الحيوي للأمن السيبراني مهنياً وشخصياً، مع تعزيز قدراتهم وفهمهم لتدابير حماية البيانات الحساسة وتعزيز المرونة الرقمية. وتتناول الجلسات أيضاً أفضل الممارسات والاستراتيجيات الدفاعية الاستباقية للحد من التهديدات المحتملة. وتعكس تلك المبادرات حرصنا على تزويد الموظفين وأصحاب المصلحة بالمعرفة والأدوات اللازمة للتعامل الآمن مع تطورات المشهد الرقمي المتسارعة.

أسبوع التوعية بخصوصية البيانات

في إطار مواصلة الوفاء بتعهداتنا لتطوير برنامج التدريب والتوعية في مجال خصوصية البيانات، نظمت المجموعة عدداً من ورش العمل المتخصصة لتزويد الموظفين بالمعارف اللازمة لرصد مخاطر الخصوصية وإدارتها بكفاءة.

وقد شكلت هذه المبادرة خطوةً متقدمةً نحو مواءمة ممارساتنا مع أرقى المعايير العالمية؛ إذ أثمرت المشاركة الفاعلة للموظفين عن تعزيز جاهزيتهم للتعامل المسؤول مع المعلومات الحساسة، مما يبرهن مجدداً على تفانينا في حماية خصوصية البيانات وفق أعلى المعايير.

الشفافية الضريبية

تنظر المجموعة إلى الالتزام الضريبي بوصفه رافداً قوياً يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تزاول فيها أعمالها. وانطلاقاً من التزامنا بالشفافية والنزاهة والممارسات الضريبية المسؤولة، تمتثل المجموعة بشكل كامل لكافة القوانين واللوائح الضريبية السارية، مع الحرص على سداد المستحقات بدقة وفي المواعيد المحددة، بما يتفق مع نص القانون وروحه.

وتدير المجموعة شؤونها الضريبية بأعلى درجات العناية والمسؤولية، مستنداً إلى أنظمة عمل قوية تضمن تقديم الإقرارات الضريبية وتسوية الالتزامات المالية بدقة وضمن المهل المقررة.

مع دخول قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات حيز التنفيذ، تواصل المجموعة الالتزام بنهجها الضريبي القائم على الشفافية والمسؤولية. وبموجب الإطار الجديد، تطبق ضريبة شركات بنسبة أساسية تبلغ **٩%** على الأرباح الخاضعة للضريبة التي تتجاوز **٣٧٥,٠٠٠ درهم**، بينما تواصل كيانات المناطق الحرة المؤهلة الاستفادة من نسبة **٠%**.

وفي هذا السياق، بلغ إجمالي المساهمة الضريبية للمجموعة على الصعيد الدولي في عام ٢٠٢٥، بما في ذلك مساهمة "دينيزبنك"، **٥,٨٣١ مليون (٤,١٣٣ مليون)درهم إماراتي**. وقدمت هذه المساهمات بشكل رئيسي في الإمارات العربية المتحدة إلى جانب أسواق عالمية رئيسية شملت تركيا والمملكة المتحدة وسنغافورة والمملكة العربية السعودية ومصر والهند.

تتبنى المجموعة استراتيجية ضريبية مسؤولة وشفافة، مما يضمن الالتزام بجميع القوانين والتشريعات الضريبية ذات الصلة وعداد التقارير في جميع مناطق عملياتنا. وتشمل هذه الالتزامات ما يلي:

- الامتثال لروح ونص القوانين الضريبية في جميع الدول التي يعمل فيها البنك.
- تجنب تحويل القيمة المحققة إلى مناطق تتمتع بمعدلات ضرائب منخفضة.
- الامتناع عن استخدام هياكل ضريبية تفتقر إلى المضمون التجاري.
- تطبيق أسس تجارية بحتة في التسعير التحويلي.
- عدم اللجوء إلى المناطق ذات السرية المصرفية أو ما يعرف بـ "الملاذات الضريبية" بغرض التهرب الضريبي.

تخضع التزاماتنا الضريبية وعلاقاتنا مع السلطات الضريبية للمبادئ الأساسية التالية:

- العمل بشفافية تامة والحرص على إقامة علاقات استباقية وتعاونية مع السلطات الضريبية المختصة.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة الضريبية الوطنية والدولية، مع ضمان تقديم الإقرارات بدقة وفي المواعيد المحددة.
- تفسير القوانين الضريبية بما ينسجم مع مقاصدها الأساسية، وتطبيقها وفقا لذلك.
- سداد المجموعة لحصتها العادلة من الضرائب في كل منطقة ضريبية وفق القوانين والأنظمة السارية.
- عدم التسامح مطلقا مع أي أنشطة غير قانونية متعلقة بالضرائب. وتؤكد المجموعة استعدادها التام للتعاون مع السلطات بموجب القواعد والأنظمة المعمول بها في حال تورط أي من شركاء الأعمال أو العملاء في أنشطة تنطوي على احتيال أو تهرب ضريبي ينمو إلى علمها.
- نرفض تماماً أي مشاركة في أي تخطيط أو ترتيبات ضريبية مجحفة انسجاماً مع قيم المجموعة الأساسية.

تحرص المجموعة على إبقاء قنوات اتصال مفتوحة وبناءة مع الهيئات الضريبية، مما يسهم في توطيد علاقة عمل قوامها المهنية والشفافية والاحترام المتبادل. ونبدي تعاوناً تاماً عند التعامل مع أي استفسارات من قبل المسؤولين الضريبيين، مع ضمان تقديم كافة البيانات المطلوبة بدقة وفي الوقت المناسب. وفي الحالات التي قد يشوب فيها تفسير النصوص الضريبية بعض الغموض، تبادر المجموعة بالتواصل مع الجهات المعنية لطلب الإيضاحات وضمان الامتثال للمقصد التشريعي الصحيح.

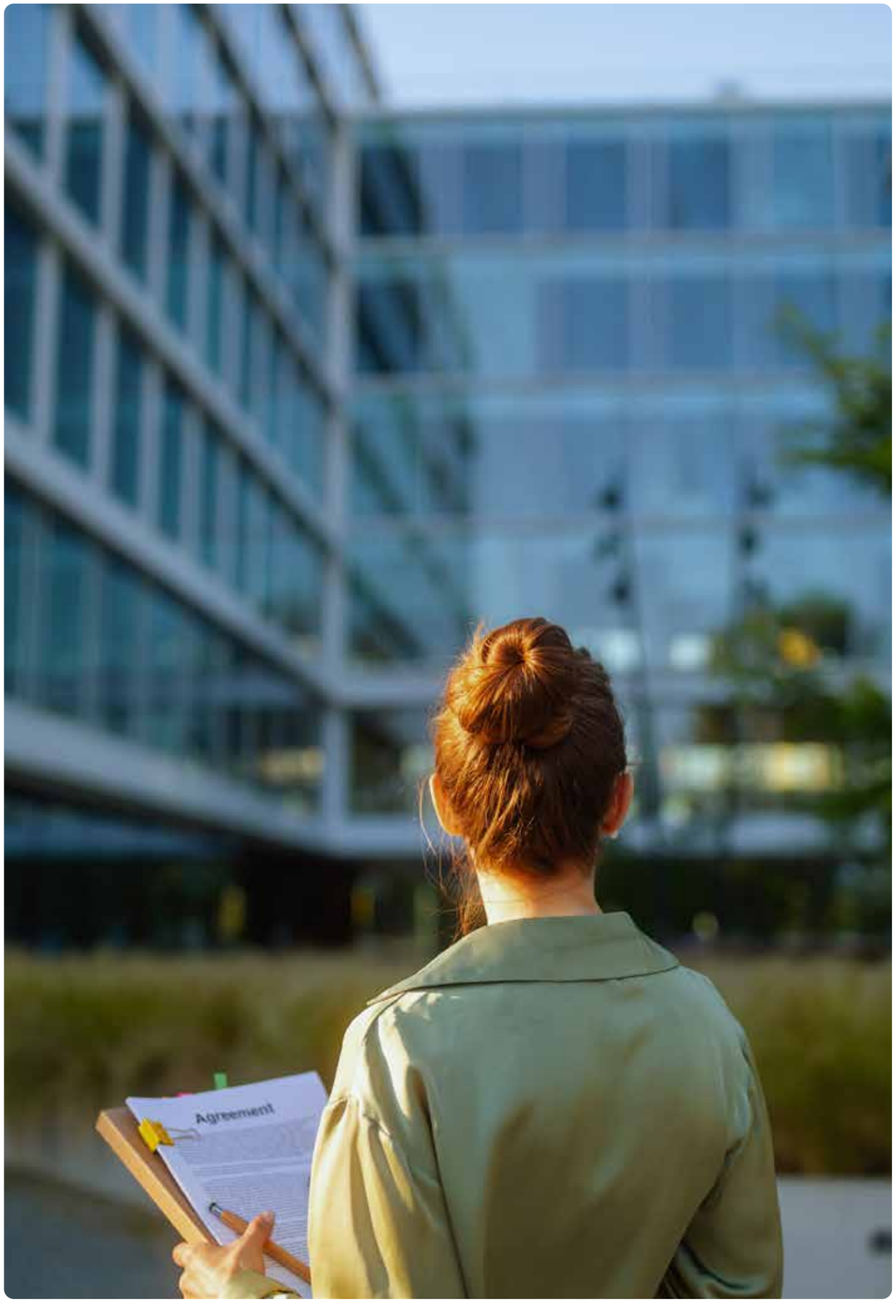

الممارسات البيئية

في هذا القسم

١٠٣	تأثيرنا البيئي الإيجابي
١٠٦	بصمتنا البيئية
١٠٨	تتبع وخفض الانبعاثات المرتبطة بعملياتنا وأنشطتنا
١١١	رحلتنا للتحول في مجال الطاقة
١١٣	نهجنا تجاه الممارسات الدائرية
١١٥	جهودنا للحفاظ على الموارد المائية

تعتبر المجموعة الإدارة البيئية محركاً استراتيجياً لتحقيق القيمة على المدى الطويل. ولذا، فإننا نعمل جاهدين لترسيخ المعايير البيئية ضمن عمليات اتخاذ القرار والأنشطة التمويلية والتشغيلية، بما يعزز قدرة عملائنا والأسواق على الانتقال السريع والفعال إلى نموذج اقتصاد منخفض الكربون.

تأثيرنا البيئي الإيجابي

التأثير البيئي الإيجابي

تؤكد المجموعة التزامها بمسؤولياتها المجتمعية والبيئية وحرصها الأكيد على دعم تحول عملائها والقطاعات التي تخدمها والأسواق التي تعمل فيها نحو مستقبل أكثر استدامة يقوم على خفض الانبعاثات الكربونية. وانطلاقاً من ريادتها المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، تؤمن المجموعة بأن مسؤوليتها تتخطى حدود العمل المصرفي التقليدي، لتشمل تمكين الإشراف البيئي والرفاه المجتمعي على المدى الطويل.

كما أننا نتعامل مع المشهد البيئي المتطور بمرونة وقدرة عالية على التكيف، ونحرص على تحويل التحديات والمخاطر إلى فرص للتأثير الإيجابي. وانسجاماً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبخاصة الأهداف ١١ (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، و١٣ (العمل المناخي)، و١٤ (الحياة تحت الماء)، و١٥ (الحياة في البر)، توجه المجموعة تركيزها نحو تحقيق أثر مستدام في القطاعات والمجالات الأكثر أهمية.

وتحرص المجموعة على ترسيخ الاعتبارات البيئية في كافة مفاصل أعمالها، لتشمل منظومة اتخاذ القرار والعمليات التشغيلية، واستراتيجيات التمويل والاستثمار، بجانب سعيها لإرساء معايير مرجعية رائدة على مستوى القطاع، وتحفيز مسيرة التحول المستدام على نطاق أوسع عبر المواكبة الدائمة لأحدث المعايير والتشريعات والتقنيات ذات الصلة.

وتعزيزاً لهذا الالتزام، أصبحت المجموعة أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا ينضم إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) - وهي مبادرة عالمية تهدف إلى توحيد معايير قياس وإفصاح المؤسسات المالية عن بصمتها في مجال التنوع الحيوي. كما يمتد التزامنا بحماية التنوع البيولوجي ليشمل مكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية (IWT)، حيث طبقنا ضوابط صارمة لضمان عدم استغلال منتجاتنا وخدماتنا -ولو دون قصد- في دعم هذه التجارة التي تهدد النظم البيئية والفصائل الحية.

وتحقيقاً لهذا الغاية، أصدرت المجموعة وثيقة إرشادية تتضمن قائمة بالمؤشرات التحذيرية لمساعدة موظفيها على اكتشاف أي نشاط غير مشروع في مجال تجارة الأحياء البرية، من خلال تحليل المعاملات والسلوكيات التجارية وسلوك العملاء وغيرها. وتم حث الموظفين على الإبلاغ عن أي شخص أو كيان يشتبه في تورطه في التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية.

وخلال عام ٢٠٢٥، اتخذ بنك الإمارات دبي الوطني خطوات إضافية تمثلت فيما يلي:

- الحصول على "علامة غرفة دبي للتميز في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" عن فئة الأثر البيئي والاجتماعي والحوكمة، للعام الثاني على التوالي. في تقدير واضح لإنجازاتنا في مجال ممارسات الأعمال المسؤولة. يسلط هذا التكريم المرموق الضوء على نقاط القوة الرئيسية وفرص النمو كما يعكس هذا التقييم الاستثنائي التزام البنك بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صميم عملياته وقيادة جهود التغيير الهادف والبنّاء.

تأثيرنا البيئي الإيجابي تتمة

واستكمالاً لمبادراتها في مجال الاستدامة، تقود المجموعة جهود المنطقة في تداول العقود الآجلة لأرصدة الكربون، وتشارك في رئاسة فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا من تحالف مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، مما يدعم خطة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. كما ساهمت الشراكة المبرمة مع وكالة تصنيف الكربون العالمية "بي زيرو كربون" في تعزيز ثقة العملاء بأسواق الكربون من خلال إجراء عمليات العناية الواجبة في مشاريع العملاء المهتمين بتعويض انبعاثاتهم الكربونية المتبقية بشكل طوعي.

تظل المجموعة ملتزمةً بترسيخ ثقافة الوعي البيئي والاستدامة على كافة المستويات، وتطمح إلى تعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة بهدف الحد من التأثير البيئي لأقصى حدٍ ممكن من خلال تمكين أصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً. وقد صممت مبادرات المجموعة في هذا الصدد لتتوافق مع هدف دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ ومعايير الاستدامة العالمية.

الاحتفال باليوم العالمي للبيئة

احتفاءً باليوم العالمي للبيئة، نظم بنك الإمارات دبي الوطني فعالية حافلة على مدار يوم كامل في ثلاثة مواقع رئيسية للبنك، تضمنت باقة من الأنشطة التثقيفية الترفيهية بهدف رفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية وتحفيز مشاركة الموظفين بأسلوب ممتع.

فعالية Switch Foods

. قدمت الفعاليات ممارسات أكثر ذكاءً في استخدام الورق في بيئة العمل، ووسائل تنقّل أكثر استدامة، والحد من استخدام البلاستيك أحادي الاستعمال. إلى جانب مبادرات أخرى داعمة للاستدامة ، وقدم كل منها تجارب تفاعلية تشمل الألعاب والمسابقات وأركان التصوير وجدران التوقيعات وتدوين التعهدات وغيرها، بما يتيح للزوار التعرف على مفاهيم الاستدامة بطريقة عملية وجذابة.

كما أتيحت الفرصة للموظفين لتعلم مبادئ لغة الإشارة الأمريكية، ودعم القضايا الاجتماعية من خلال مبادرات وشراكات محلية. وكان من أبرز فعاليات اليوم جدار التوقيعات وتدوين التعهدات، حيث دون الموظفون التزاماتهم الشخصية تجاه الاستدامة البيئية.

جلسات "Climate Fresk" للتوعية بقضايا التغير المناخي

في إطار التزامنا بتعزيز الثقافة المناخية وترسيخ العمل الهادف على مستوى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، نفذنا ورش عمل Climate Fresk للزملاء. وتُعد Climate Fresk برنامجًا عالميًا معترفًا به، يستند إلى علوم المناخ الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، ويعتمد منهجية تفاعلية وتعاونية تربط بين مسببات تغيّر المناخ وآثاره والحلول الممكنة. وتسهم هذه الجلسات في تعميق فهم المشاركين وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات واعية في السياقين المهني والشخصي.

كما توفّر ورش العمل منصة للحوار المفتوح والتعلّم الجماعي، بما يساعد الزملاء على الشعور بمزيد من الجاهزية للإسهام في حلول المناخ. ولدعم التوسع وترسيخ الوعي المناخي بصورة أعمق ضمن ثقافتنا المؤسسية، أكمل عدد مختار من زملاء الاستدامة (ESG) والتعلّم والتطوير برنامج Train-the-Trainer، بما يتيح تقديم جلسات إضافية عبر المجموعة بمرونة وفق الاحتياج.

مبادرة رواد الاستدامة (Green Champion Initiative)

من خلال مبادرة "رواد الاستدامة" (Green Champions)، كرّم بنك الإمارات دبي الوطني الزملاء الذين يسهمون بصورة استباقية في دعم الاستدامة عبر ممارسات يطبقونها في حياتهم الشخصية. ودُعي الموظفون إلى مشاركة قصص نجاح فردية في مجال الاستدامة، تسلط الضوء على ممارسات صديقة للبيئة مثل التشجير وإعادة التشجير وزراعة الأشجار، والزراعة المنزلية، وإنتاج السماد العضوي، وترشيد استهلاك المياه والطاقة، ودعم المنتجات والأعمال المستدامة. وتم إبراز المشاركات المتميزة عبر القنوات الداخلية والخارجية للمجموعة للاحتفاء بها وتوسيع أثر المبادرات التي يقودها الموظفون.

وفي عام ٢٠٢٥، جرى تكريم ثمانية من "رواد الاستدامة". وشملت إنجازاتهم المشاركة في حملات تنظيف مجتمعية واسعة النطاق (بما في ذلك فعاليات مسجلة في موسوعة غينيس للأرقام القياسية)، وتطبيق تدابير لتحسين كفاءة استهلاك المياه والطاقة في المنازل، واعتماد ممارسات أزياء مستدامة، وإشراك الأطفال والعائلات في أنشطة إعادة التدوير وزراعة الأشجار، والمشاركة في حملات تنظيف تحت الماء، ودعم حملات جمع التبرعات الخيرية، والإسهام في جهود تنظيف بيئي في مواقع متعددة، بما في ذلك مخيم قاعدة جبل إيفرست.

التقارير والضمانات البيئية

تجري المجموعة مراجعة محدودة لبيانات الانبعاثات التي تشمل انبعاثات النطاق الأول، وانبعاثات النطاق الثاني، وفئة سفر الأعمال ضمن انبعاثات النطاق الثالث، بالإضافة إلى الانبعاثات الممولة. وسيكون تقرير التأكيد المحدود متاحاً بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على موقعنا الإلكتروني www.emiratesnbd.com ونوصي بقراءته بالكامل. نفصح أيضاً عن بياناتنا البيئية سنوياً، ونسعى باستمرار إلى تلبية المتطلبات التنظيمية وتجاوزها في جميع الأسواق التي نعمل بها، وتشكل سياستنا للصحة والسلامة والبيئة، المعتمدة من الإدارة العليا، إطاراً شاملاً لتوجيه جميع وحدات الأعمال والعمليات في سياق الجهود المبذولة للوفاء بمسؤولياتنا البيئية.

سلسلة نصائح بيئية

وتركز سلسلة نصائح بيئية (Green Tips) التي تصدرها المجموعة على مشاركة مجموعة من النصائح القيمة لتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة في أعمالنا اليومية والمساهمة في تقليل بصمتنا الكربونية قدر الإمكان. وانطلقت هذه السلسلة في عام ٢٠٢٤، مستهدفةً محاور رئيسية شملت اعتماد ممارسات أكثر ذكاءً في استخدام الورق في بيئة العمل، وتبنّي وسائل تنقّل أكثر استدامة، والحد من استخدام البلاستيك أحادي الاستعمال، إلى جانب مبادرات أخرى داعمة للاستدامة.

ندوات افتراضية حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الندوات التي تتناول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هي سلسلة من الجلسات الحوارية الداخلية مع شركاء الاستدامة الخارجيين، والتي تهدف إلى فتح حوارات بناءة حول الموضوعات المتعلقة بالاستدامة والقضايا الاجتماعية. في ٢٠٢٥، شملت المبادرة عقد ٤ ندوات افتراضية متخصصة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات إلى جانب إطلاق ٥ نشرات ونصائح خضراء توعوية. ولا تقتصر هذه الجلسات على رفع مستوى الوعي فحسب، بل تهدف أيضاً إلى إلهام الموظفين لاتخاذ خطوات مؤثرة على الصعيد الشخصي. تغطي المواضيع إدارة هدر الطعام، والأزياء المستدامة، والإدارة المسؤولة للنفايات، والاقتصاد الدائري، والتنوع البيولوجي البحري، فضلاً عن دور المرأة في الاستدامة. وتناولت النقاشات قضايا مهمة على رأسها الاستهلاك المسؤول للنفايات، وتمكين المرأة في مجال الاستدامة، وحماية التنوع البيولوجي البحري، وتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري.

تكريم الإنجازات الداخلية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كما أطلقت إدارة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالمجموعة جائزة تقديرية جديدة في نفس المجال، تقديرا لجهود الإدارات المعنية عبر المجموعة والتي نجحت في مواءمة عملياتها الداخلية ودعم أهداف ومعايير المجموعة في هذا المجال.

النشرة الداخلية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

واصلنا في عام ٢٠٢٥ إصدار النشرة الداخلية لمجتمعات الاستدامة (ESG) لتسليط الضوء على أبرز إنجازات الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، والفعاليات والمبادرات عبر دولة الإمارات ومكاتبنا الدولية. وتُسهم هذه النشرة في تعزيز تفاعل الزملاء عبر إبراز فرص عملية للمشاركة المجتمعية وبناء القدرات، ومشاركة القصص والمحطات الرئيسة على مستوى المجموعة، وتشجيع المشاركة من خلال عناصر تفاعلية مثل فعاليات الموظفين، والمسابقات، والسحوبات على الجوائز.

الريادة في تداول أرصدة الكربون والخدمات الاستشارية

تتصدر المجموعة قطاع العقود الآجلة لتداول أرصدة الكربون في المنطقة بحكم موقعها كرئيس مشارك لفرع مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF) بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتساعد هذه الخدمات الشركات على إدارة انبعاثاتها الكربونية بما يتماشى مع خطة العمل الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول ٢٠٥٠. كما ساهمت الشراكة المبرمة مع وكالة تصنيف الكربون العالمية "بي زيرو كربون" في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين بأسواق الكربون من خلال إجراء عمليات العناية الواجبة وتقييم المخاطر على أسس علمية رصينة.

التعهد بمكافحة الاتجار بالحياة البرية

تعهدت المجموعة بدعم الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار العالمي بالحياة البرية من خلال الانضمام إلى فرقة العمل المالي لمنظمة متحدون من أجل الحياة البرية "UFW"، والتي تهدف إلى وقف التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالحياة البرية. وحثت المجموعة موظفيها في إطار هذه المبادرة على الإبلاغ عن أي شكوك حول أفراد أو كيانات متورطة في تجارة الحياة البرية غير المشروعة، وذلك عبر البريد الإلكتروني SARsubmissions@EmiratesNBD.com.

نظام الإدارة البيئية

حصلت أنظمة الإدارة البيئية للمجموعة على الاعتماد بموجب شهادة **الأيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥**. وللمحافظة على هذه الشهادة وتجديدها دورياً، فإننا نحرص على تعزيز أنظمتنا باستمرار من خلال مبادرات تركز على ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وتوليد الطاقة الشمسية، والحد من النفايات البلاستيكية والورقية، واستخدام تجهيزات لخفض ضغط المياه وتركيب أجهزة استشعار التسربات.

برنامج الحلقات النقاشية حول خفض الانبعاثات الكربونية

استندت هيكلية البرنامج إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- **بناء وتطوير قدرات مديري العلاقات:** تنفيذ برنامج تدريبي مكثف يشمل ست جلسات تدريبية متخصصة تركز على عدد من القطاعات المستهدفة قدمها خبراء في مجال إدارة المخاطر المؤسسية لتعميق فهم مديري العلاقات لديناميكيات جهود خفض الكربون.
- **الحلقات النقاشية مع العملاء:** جلسات نقاشية تفاعلية تجمع بين مديري العلاقات في المجموعة ونخبة مختارة من العملاء لصياغة رؤى مشتركة حول أولويات الاستدامة ورسم مسارات الانتقال المستقبلي.
- **إحاطات فريق القيادة العليا:** جلسات تدريبية موجهة لفريق القيادة العليا في بنك الإمارات دبي الوطني، بإشراف خبراء في مجال إدارة المخاطر المؤسسية، لتعزيز المواءمة الاستراتيجية المتعلقة بقضايا المناخ ومحاور الاستدامة.

نظمت هذه اللقاءات الحضورية بتعاون وشراكة مع بيوت خبرة وشركات استشارية خارجية، وبدعم فني من نخبة من الخبراء المتخصصين في القطاعات المعنية. وقد صمم البرنامج لتوفير معطيات تطبيقية تحاكي الواقع، ومفصلة بدقة لتلائم الخصائص المميزة لشرائح عملائنا.

أتاحت هذه الحوارات المكثفة للمشاركين استكشاف التحديات القطاعية المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وعملية الانتقال المناخي، بالتوازي مع تزويد مديري العلاقات بالمعرفة الفنية والآليات العملية التي تؤهلهم لتوجيه العملاء في رحلتهم نحو تحقيق الاستدامة، ورصد الفرص الناشئة في مجال التمويل الأخضر.

قمة شباب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

أعلنت المجموعة في عام ٢٠٢٥ عن اختيارها شريكاً رسمياً لقمة شباب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الذي كان بمثابة منصة عالمية جمعت صنّاع التغيير من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ عاماً، ليوم حافل بالتواصل والتعاون والإلهام، عشية انعقاد "مؤتمر الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة" في أبوظبي. كما جمعت القمة نخبة من القادة الشباب في المجال البيئي، إلى جانب صناع السياسات والجهات المعنية من حول العالم، بهدف تعزيز الجهود التحولية في مجال حماية البيئة، وترسيخ مفاهيم الاستدامة بين أوساط الشباب.

واضطلعت المجموعة بدور "شريك المعرفة" في القمة، حيث شاركت في جلسة حوارية بعنوان "تمويل مشاريع الشباب للحفاظ على البيئة"، أمام مجتمع حيوي ومتنوّع من الشباب الطامحين إلى رسم ملامح مستقبل جهود الحفاظ على البيئية. وتناولت الجلسة أحد أبرز التحديات التي تواجه المبادرات البيئية الشبابية، وهي صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل. وخلال الجلسة، استعرضت المجموعة مجموعة من الأدوات المالية، والرؤى المتخصصة، والنماذج العملية التي تسهم في إعادة تصوّر سبل إنجاح المبادرات الشبابية، بما في ذلك المشاريع التي تستهدف حماية التنوع البيولوجي وتعزيز العمل المناخي.

تؤكد هذه الشراكة التزام المجموعة الأصيل والممتد بأهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتمويل مبادرات الحفاظ على البيئة، والمشاركة المجتمعية، إلى جانب تقديم رؤى قيادية عبر المشاركة في تنظيم جلسة مخصصة لمناقشة تمويل المشاريع الشبابية لصون الطبيعة.

برنامج "شباب من أجل الاستدامة"

نظم بنك الإمارات دبي الوطني ورشتي عمل متخصصتين دعماً لبرنامج "شباب من أجل الاستدامة" ، استهدفت أعضاء برنامجي "سفراء الاستدامة" و"قادة مستقبل الاستدامة"، وسلطت الضوء على مفاهيم ريادة الأعمال ذات الأثر والتمويل المستدام، وقد سعت هذه النقاشات لتحفيز الشباب لاستكشاف دور ريادة الأعمال المؤثرة في معالجة التحديات العالمية، واغتنام الفرص المتاحة في القطاعات المناخية والاجتماعية والمالية.

بصمتنا البيئية

تمضي المجموعة قدماً في تعزيز التزامها برؤية واستراتيجية الإمارات العربية المتحدة للحياد المناخي ٢٠٥٠، من خلال العمل الدؤوب على خفض استهلاك الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة الطاقة في كافة عملياتها.

تسعى المجموعة لتقليص بصمتها البيئية من خلال الرصد المستمر لانبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث، بطموح كبير لا يقتصر على تحقيق الحياد المناخي في عملياتنا وسلاسل التوريد فحسب، بل يمتد لتمكين عملائنا والمجتمعات من خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن مختلف الأنشطة عبر التمويل المستدام ومبادرات التوعية.
وفي هذا الإطار، تبنت المجموعة منذ عام ٢٠٢٠ نظاماً شاملاً لتتبع الانبعاثات الكربونية، مكنها من قياس الأداء والتقدم بدقة، ورصد فرص التحسين، واتخاذ التدابير العلاجية المناسبة.

وتصدر المجموعة تقارير سنوية عن بيانات الانبعاثات تغطي جميع مناطق عملها بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والمملكة المتحدة، والهند، وسنغافورة، وإندونيسيا، والصين حيث يتم تجميعها في الإمارات وفق ضوابط داخلية محكمة تضمن دقتها ومصداقيتها. وتعزيزاً للموثوقية، يجري العمل على إصدار تقرير تأكيد محدود ومستقل لبيانات الانبعاثات، والمقرر إتاحته على موقعنا الإلكتروني في النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

وتلتزم منهجية المجموعة لحساب وإعداد تقارير غازات الدفيئة بـ "بروتوكول غازات الدفيئة - المعيار المؤسسي للمحاسبة ومعيار إعداد التقارير"، مع الاسترشاد بتوجيهات (النطاق ٢) ومعيار سلسلة القيمة المؤسسية (النطاق ٣) لضمان دقة التقارير المتعلقة بكل فئة من فئات الانبعاثات.

انبعاثات النطاق الأول:

تشمل انبعاثات النطاق الأول الانبعاثات الصادرة عن الممتلكات المملوكة والخاضعة لسيطرة المجموعة، ومولدات الديزل، وأساطيل المركبات، وتسربات غاز التبريد، واستهلاك الغاز الطبيعي، وبيانات الإنفاق في حال عدم توفر بيانات الاستهلاك.

انبعاثات النطاق الثاني:

تحتسب انبعاثات النطاق الثاني باستخدام منهجية تعتمد على الموقع الجغرافي وتشمل الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الكهرباء، وشحن المركبات الكهربائية، ومراكز البيانات، وأنظمة الطاقة مثل التدفئة والتبريد والبخار، إلى جانب بيانات الإنفاق للدول التي لا تتوفر فيها بيانات الاستهلاك.

انبعاثات النطاق الثالث:

يتم حساب انبعاثات النطاق الثالث وفق الفئات الخمسة عشر المحددة في معيار سلسلة القيمة المؤسسية لبروتوكول غازات الدفيئة. ونقوم بحساب هذه الانبعاثات باستخدام بيانات الإنفاق الفعلي، مع اللجوء إلى البيانات التقريبية عند الضرورة. ونخطط للتواصل مع الموردين والشركاء على امتداد سلسلة القيمة لضمان مزيد من الدقة في تتبع الانبعاثات مستقبلاً.

وتتوافر تفاصيل شاملة عن جميع العوامل البيئية ضمن ملف بيانات الممارسات المسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على موقعنا الإلكتروني، إلى جانب تقرير التأكيد المحدود خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

التحول الرقمي

تؤمن المجموعة بالأهمية المحورية للتحول الرقمي كركيزة لتعزيز الابتكار في مجال الأعمال، وتحسين خدمات وتجارب العملاء، ورفع الكفاءة التشغيلية، بالتوازي مع الحد من الأثر البيئي. ويعزز تبنينا لاستراتيجية تقوم على الحلول التكنولوجية في مجال الاستدامة من موقع المجموعة في طليعة الابتكار الرقمي على مستوى المنطقة.

ويعد تطبيقنا الرائد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك "ENBD X" تجسيداً لهذا الالتزام، حيث إذ يقدم تجربة مصرفية سلسة وخالية تماماً من الأوراق وقائمة كلياً على التعاملات الرقمية. وبفضل تصميمه المتوافق مع أفضل المعايير والممارسات العالمية ذات الصلة، يقدم التطبيق أكثر من ١٠٠ خدمة فورية وميسرة، تتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بكفاءة والمساهمة في ترشيد استهلاك الموارد.

تخطط المجموعة لتوظيف أحدث حلول المحادثات الرقمية عبر مختلف الإدارات ووحدات الدعم، بما في ذلك تلك المسؤولة عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وقد نجحت المجموعة في عام ٢٠٢٥ بتفعيل روبوت محادثة (شات بوت) لتقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات السنوية، بهدف دعم أصحاب المصلحة في تقليل الوقت والجهد المستغرق في البحث عن المعلومات والبيانات المتعلقة بأداء المجموعة في هذا الصدد وفهمها، خاصة في ضوء الحجم الكبير والتفاصيل الدقيقة التي تتضمنها تقارير المجموعة ذات الصلة. وسوف يسهم هذا التحول الرقمي في تمكين البنك من تقديم تجارب مخصصة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار على كافة المستويات.

السيارات الكهربائية

تضم البنية التحتية المخصصة لشحن المركبات الكهربائية لدى المجموعة **١١ محطة شحن قيد التشغيل حالياً**، مع أماكن مخصصة لاصطفاف السيارات للموظفين والزائرين، وهي موزعة على ١١ موقعا في دولة الإمارات العربية المتحدة. ء بالإضافة إلى ذلك، يضم المقر الرئيسي خمس محطات لشحن السيارات الكهربائية، سيتم تشغيلها فور اكتمال أعمال الإنشاءات الجارية حالياً. وفضلاً عن ذلك، تعمل المجموعة على إطلاق شبكة متكاملة لشواحن المركبات الكهربائية عبر مواقع متعددة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مدعومة بحلول برمجية متطورة

كجزء من المبادرات الرامية إلى تقليص الانبعاثات الناجمة عن عملياتها التشغيلية من ناحية، ودعم عملائها في الحد من أثرهم البيئي من ناحية أخرى.

ألواح الطاقة الشمسية

تم تركيب منظومات متطورة من ألواح الطاقة الشمسية في ٥ مواقع تابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. تشمل منشأة مواقف السيارات الموجودة ضمن فرع البنك في منطقة ميدان، والحاصل على شهادة "بارك سمارت"، وساحة السيارات بجبل علي ومستودع جبل علي. ومن المقرر استكمال أعمال تركيب إضافية في كل من فرع "حتا" وفرع منطقة ميدان، بحلول عام ٢٠٢٦، تعزيزاً لقدرات المجموعة واعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة. وتبلغ القدرة الإجمالية لتلك المنظومات ١,٦٢٤ كيلوواط ذروة. ويتوقع أن تسهم في توليد ما نسبته ٧% من احتياجات المجموعة من الطاقة النظيفة سنوياً.

المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر

أصدر بنك الإمارات دبي الوطني - مصر بنجاح تقريره الأول عن "الانبعاثات الممولة" في عام ٢٠٢٥، والذي يوفر رؤية واضحة للبصمة البيئية للشركات التي يمولها، وخاصة في القطاعات الحيوية كالنفط والغاز، وتوليد الطاقة، والحديد والصلب، والألمنيوم، والعقارات. ويشكل نشر هذا التقرير خطوة مهمة نحو دمج اعتبارات الاستدامة في قراراتنا التمويلية.

تتبع وخفض الانبعاثات المرتبطة بعملياتنا وأنشطتنا

تقوم المجموعة بتتبع انبعاثات غازات الدفيئة بشكل منهجي منذ عام ٢٠٢٠، مما يتيح إجراء تقييمات سنوية لقياس التقدم المحرز، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

اقتصر رصد انبعاثات النطاق الثالث على سفر الأعمال فقط حتى عام ٢٠٢٢، ثم وسعت المجموعة بدايةً من عام ٢٠٢٣ تقاريرها لتشمل رصد فئات إضافية من انبعاثات "النطاق الثالث"، موفرةً بذلك نظرة أكثر شمولية لبصمتها الكربونية الإجمالية لإتاحة صورة أشمل وأدق عن مجمل بصمتها الكربونية.

تشمل فئات "النطاق ٣" ما يلي:

- **الفئة ١:** السلع والخدمات المشتراة.
- **الفئة ٢:** السلع الرأسمالية.
- **الفئة ٣:** الأنشطة المتعلقة بالوقود والطاقة.
- **الفئة ٥:** النفايات الناتجة عن العمليات.
- **الفئة ٦:** سفر الأعمال.
- **الفئة ٧:** تنقل الموظفين.
- **الفئة ١٢:** معالجة المنتجات المباعة عند نهاية عمرها الافتراضي.
- **الفئة ١٣:** الأصول المؤجرة النهائية.
- **الفئة ١٥:** الاستثمارات

قمنا بتكليف جهة خارجية مستقلة لتقديم تأكيد محدود بشأن انبعاثات النطاق ١ والنطاق ٢ والنطاق ٣ (سفر الأعمال والانبعاثات الممولة). وسيُتاح تقرير التأكيد المحدود إلى جانب بيانات الانبعاثات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على موقعنا الإلكتروني المؤسسي. ونوصي بقراءته بالكامل

تمضي المجموعة قدماً في تحولها البيئي من خلال خفض الانبعاثات الناجمة عن عملياتها الداخلية وتوسيع استثماراتها في المشاريع الخضراء والمستدامة، مما يسهم في نهاية المطاف إلى خفض إجمالي الانبعاثات الممولة. وتؤكد التزامنا التام بإحداث أثر بيئي إيجابي، حيث وضعنا أهدافاً واضحة وقابلة للقياس لتحقيق طموحنا بالوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.

أهداف خفض الانبعاثات

الفئة	الهدف	النطاق الزمني
خفض الانبعاثات	خفض سنوي لانبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة **٥%** حتى عام ٢٠٢٧، مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠٢٣.	المدى القصير
	خفض انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة **٣٠%** بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠٢٣.	المدى المتوسط
	الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠	طويل الأجل

إدارة الانكشاف المرتبط بالانبعاثات الممولة

تتجه المؤسسات بشكل متزايد لقياس البصمة الكربونية لعملائها وأصولها المالية باستخدام أطر معيارية، أبرزها مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF). وتهدف هذه الجهود إلى تحديد المستويات المرجعية ووضع خط أساس للانبعاثات على مستوى المحافظ المالية، بما يتيح الرقابة والرصد المستمرين، ووضع المستهدفات، وصياغة استراتيجيات فعالة للحد منها. وعادة ما ينصب التركيز على الانبعاثات غير المباشرة (النطاق ٣)، وخاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الممولة التي تتوزع عبر عدة فئات من الأصول ومنها الأسهم، والسندات، والقروض، وتمويل المشاريع.

ونظراً للطبيعة المتغيرة للمعايير وتفاوت توفر البيانات الدقيقة، يتم إعداد الحسابات بأقصى درجات العناية الممكنة، وقد تخضع للتحديث مستقبلاً مع تطور آليات ومنهجيات القياس.

وسيتم نشر المنهجية الكاملة وتقرير التدقيق المستقل على الموقع الإلكتروني للمجموعة في النصف الأول من ٢٠٢٦.

استراتيجية إزالة الكربون

تنسجم استراتيجية المجموعة لخفض الكربون بشكل وثيق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتدعم الرؤية الوطنية لدولة الإمارات الرامية إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.

وتخضع عملية اختيار القطاعات الخاضعة للتحليل لمعايير محددة ككثافة الانبعاثات وتوفر البيانات، مع منح الأولوية للقطاعات الأكثر تأثيراً في المناخ والأكثر قابلية للتحول. وتقتصر الدراسة على الأطراف المقابلة الملتزمة، مع احتمالية استثناء الكيانات التي لا تقدم الإفصاحات المطلوبة أو المتعثرة في هذا الصدد.

ترصد تقارير الانبعاثات عموماً الانبعاثات المباشرة (النطاق ١)، والانبعاثات غير المباشرة (النطاق ٢)، وانبعاثات سلسلة القيمة (النطاق ٣) بشقيها المرتبط بالأنشطة السابقة واللاحقة للعمليات. ويتم الاحتساب بناءً على حجم الانكشاف المالي نسبةً إلى قيمة المؤسسة، باستخدام القيم السوقية أو الدفترية المعتمدة، وبالرجوع إلى بيانات الانبعاثات ذات الصلة. وتصمم المنهجيات بمرونة لتناسب الشركات المساهمة والخاصة وتمويل المشاريع، وتخضع للمراجعة المستمرة استجابةً للمستجدات على صعيد دقة البيانات أو التشريعات أو ظروف السوق.

وتعزيزاً لمسيرتها نحو الحياد الصفري، انضمت المجموعة إلى قائمة الموقعين على مبادرة الأمم المتحدة للصيرفة المسؤولة، وستعتمد هذه المبادئ في إعداد تقاريرها ضمن إفصاحات "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" المستقبلية. إضافة إلى ذلك، أطلقت المجموعة حواراً داخلياً مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لوضع خطة انتقالية شاملة تدعم أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠ والمساهمات المحددة وطنيا لعام ٢٠٣٠. وستضع هذه الخطة أهدافاً محددة للحياد الصفري للانبعاثات الممولة على مستوى القطاعات الفردية، مما يضمن التوافق مع معايير وأولويات الاستدامة الوطنية والدولية.

تتبع وخفض الانبعاثات المرتبطة بعملياتنا وأنشطتنا تتمة

انبعاثات النطاقين الأول والثاني

تنفذ المجموعة مبادرات موجهة لخفض انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة لا تقل عن **٥%** سنوياً فيما يخص الانبعاثات الناجمة عن العمليات الداخلية. وتشمل المبادرات الرئيسية في هذا الصدد ما يلي:

- **التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة:** منذ تركيب الألواح الشمسية في عام ٢٠٢٢، أفصحنا عن بيانات استهلاك الطاقة المتجددة وما يقابلها من خفض في استهلاك الكهرباء بما يعادل ١،٥٦ جيجا واط ساعة.
- **الانتقال إلى السيارات الكهربائية:** نعمل حاليا على تحديث أسطول مركباتنا ليضم مركبات كهربائية وهجينة، مما يساهم في خفض الانبعاثات الناتجة عن عمليات النقل لدينا.
- **تصميم المباني المستدامة:** نحرص على دمج معايير المباني الخضراء في منشآتنا الجديدة والقائمة، مما يضمن تلبية متطلبات كفاءة استخدام الطاقة والاستدامة البيئية.
- **زيادة استخدام وسائل النقل المشتركة للموظفين:** في عام ٢٠٢٥، قمنا بتحسين مسارات النقل للحافلات التي توفرها الشركة، مما أدى إلى اختيار **٥،٣٢٨** موظفاً لهذه الخدمة كبديل عن استخدام مركباتهم الشخصية.
- **برامج تعويض الكربون وخفض الانبعاثات:** نعمل على تطوير خطط لتعويض الكربون بهدف تقليل انبعاثاتنا إلى أدنى حد ممكن، كما نبحث عن شراكات مع منظمات بيئية للمساهمة في مبادرات خفض الانبعاثات.

نستكشف باستمرار أساليب جديدة لتقليل الانبعاثات الداخلية، وتشجع الموظفين على مشاركة الأفكار المبتكرة التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف. تتجاوز الأهداف المرجوة من مبادراتنا مجرد تقليص الانبعاثات التشغيلية، إلى مساعدة الموظفين على تقليل بصماتهم الكربونية الشخصية.

انبعاثات النطاق ٣

إدراكاً منها لدورها الجوهري في تمويل المرحلة الانتقالية وجهود إزالة الكربون، باشرت المجموعة منذ عام ٢٠٢٣ رصد الانبعاثات الممولة وكثافة الانبعاثات، وهو ما تم الإفصاح عنه لأول مرة في تقرير عام ٢٠٢٣ الذي تم إعداده وفقاً لتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD). وتعبر الانبعاثات الممولة عن الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بمحفظة الإقراض والاستثمار للمجموعة. وتشكل حلقة وصل مهمة تربط بين رأس المال الذي نوظفه والأثر الكربوني الفعلي لعمليات عملائنا. ويتم إدراج هذه البيانات ضمن تقارير محاسبة غازات الدفيئة (النطاق ٣)، وتشمل الانبعاثات الناشئة عن استخدام منتجات المجموعة وخدماتها.

وفي ظل تطور الأطر التشريعية والتنظيمية والممارسات المعيارية على مستوى القطاع، سنعمل على تطوير منهجياتنا والارتقاء بجودة البيانات لدعم خطة انتقالية رصينة تتضمن مستهدفات قطاعية للحياد المناخي.

نواصل التزامنا الثابت الأصيل بدمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في صلب عملياتنا التشغيلية. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية وأهداف الاستدامة لدولة الإمارات، تعمل المجموعة على توجيه التمويل والاستثمارات نحو مشاريع مستدامة ومنخفضة الانبعاثات، مثل:

- مجمع كبير للطاقة الشمسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تمويل أسطول سيارات أجرة بلا انبعاثات في دبي.
- محطة كبيرة لمعالجة مخلفات مياه الصرف الزراعي في مصر.
- وحدة تصنيع دائرية تنتج مواد التعبئة والتغليف من نفايات الورق والكرتون بنسبة ١٠٠%.
- تمويل العقارات التجارية والسكنية الخضراء.

ويجسد هذا النهج الشمولي التزام المجموعة بجهود إزالة الكربون وتحقيق التنمية المستدامة.

نهجنا تجاه أسواق الكربون

تعتبر المجموعة أول بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة يتعاون مع وكالة تصنيف الكربون العالمية "بي زيرو كربون" بدف تعزيز ثقة العملاء بأسواق الكربون من خلال إجراء عمليات العناية الواجبة في مشاريع العملاء المهتمين بتعويض انبعاثاتهم الكربونية المتبقية بشكل طوعي. وتتيح هذه الشراكة للبنك الوصول إلى تقييمات المخاطر لمشاريع الكربون حول العالم والتي تتم على أسس علمية رصينة، مما يوفر للعملاء الشفافية والثقة في جودة أرصدة الكربون.

رحلتنا للتحول في مجال الطاقة

يشكل مسار التحول في قطاع الطاقة ركيزة استراتيجية لطموحات المجموعة الرامية لخفض الانبعاثات والانتقال إلى الطاقة النظيفة والخضراء، حيث نطمح إلى ريادة القطاع في مجال كفاءة الطاقة، وإرساء معيار جديد للعمليات المستدامة المعتمدة على المصادر المتجددة، بما يعزز التزامنا بالابتكار، والمرونة، وأمن الطاقة على المدى الطويل.

تعكس بيانات استهلاك الطاقة المعروضة عمليات المجموعة ككل (باستثناء بنك "دينيز بنك")، كما في سبتمبر ٢٠٢٥. وتتفاوت تغطية البيانات وقابليتها للتطبيق عبر الفروع والشركات التابعة الدولية، تبعاً لتوفر وملاءمة أنظمة إعداد التقارير المحلية المعتمدة.

الانتقال الأخضر

في عام ٢٠٢٥، قمنا بتركيب أنظمة طاقة شمسية بقدرة إنتاجية بلغت **٧٨٤،٦ كيلوواط ذروة**. وسيسهم ذلك في توليد نسبة كبيرة من إجمالي استهلاك المجموعة من الطاقة النظيفة. وإلى جانب مشاريع الطاقة الشمسية هذه، قمنا بتنفيذ حزمة من المبادرات الهادفة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

الطاقة الشمسية

أبرمت المجموعة شراكة استراتيجية مع "سراج باور"، الشركة الإماراتية الرائدة إقليمياً في مجال الطاقة الشمسية الموزعة، لتزويد مواقعنا الرئيسية بأحدث تقنيات الطاقة الشمسية. ويشمل المشروع تركيب ألواح شمسية على الأسطح ومظلات مواقف السيارات في فرع بنك الإمارات دبي الوطني بمنطقة ميدان، وتركيب مظلات مزودة بألواح شمسية في ساحة السيارات بمنطقة حتا وجبل علي، بالإضافة إلى تركيب ألواح شمسية على سطح مستودع جبل علي. ومن خلال توظيف تقنيات "سراج باور" الشمسية المتطورة، تمهد المجموعة الطريق لتوليد طاقة نظيفة ومتجددة.

استهلاك الطاقة

استهلاك الطاقة	
استهلاك الكهرباء (كيلوواط)	٥٦،٩٤٠،٣١٦،٠١
الطاقة المستهلكة من مصادر الطاقة المتجددة (كيلوواط ساعة)	٢١،٣٣٩،٤٣١،٦٢
كثافة استهلاك الكهرباء (ميجاواط ساعة / موظف)	٢،٠٣
استهلاك البترول في المركبات المملوكة والمستأجرة ومركبات التعهيد الخارجي (لتر)	١٦١،٦٠٠،٠٩
كثافة استهلاك البترول (لتر / موظف)	٩،٢٩

تشمل بيانات استهلاك الطاقة بيانات المجموعة، باستثناء دينيزبنك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

مبنى مواقف السيارات الذكي بمنطقة ميدان

يمثل مبنى مواقف السيارات التابع للمجموعة بمنطقة ميدان نموذجا رائدا لتكنولوجيا المباني الذكية. تم تجهيز هذا المبنى الذكي بأحدث تقنيات وابتكارات مواقف السيارات مثل التعرف التلقائي على لوحة الأرقام (ANPR)، ومحطات الدفع التلقائي، ونظام إدارة مواقف السيارات، وتكنولوجيا الطاقة الشمسية، وعرض عداد مواقف السيارات، ومحطات شحن السيارات الكهربائية وغيرها الكثير. وتماشياً مع التزامنا تجاه البيئة، يتم تزويد المبنى بالطاقة بنسبة **٥٠%** من خلال تكنولوجيا الطاقة الشمسية الفعالة، مما يجعله أول مبنى تابع للمجموعة يولد الطاقة الخضراء. كما يعد المبنى أول منشأة في منطقة الشرق الأوسط مستوى العالم تنال شهادة "بارك سمارت" الذهبية. وتعد "بارك سمارت" برنامج الاعتماد الوحيد في العالم الذي يعنى بتحديد وتقدير وتكريم مواقف السيارات المستدامة وفائقة الأداء.

وتم افتتاح المبنى في أغسطس ٢٠٢٢، ويمتد على مساحة ٣٥٢،٣٣٨ قدما مربعة، ويتألف من تسعة طوابق ويضم ٨٨٧ موقفا لسيارات الموظفين والزوار. وتبرز الخصائص الصديقة للبيئة للمبنى وإضاءته الليلية الهادئة التزامنا بالتنمية المستدامة، وهو ما أثمر عن نيل شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED)، وشهادة (LEED O+M) في مجال التشغيل والصيانة من الفئة البلاتينية لعام ٢٠٢٥.

مبادرات تحسين كفاءة الطاقة

نفذنا مجموعة متنوعة من آليات التحكم بهدف تقليص استهلاك الطاقة، تشمل ما يلي:

- التحول إلى استخدام مصابيح موفرة للطاقة بتقنية LED في جميع فروع البنك.
- تركيب أنظمة أكثر كفاءة للتدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

رحلتنا للتحول في مجال الطاقة تتمة

الريادة في مجال الأبنية الخضراء

تعزز مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ريادتها المتنامية في المنطقة في مجال البنية التحتية المصرفية المستدامة، حيث تحتل الآن المرتبة الأولى عالميا بـ **٣٢ فرعا حائزا على شهادة "الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة" (LEED)** من الفئة البلاتينية، وهي أرفع معيار دولي يمنحه مجلس المباني الخضراء الأمريكي ومؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء (GBCI). ويفخر البنك أيضاً بحصول **٥٣ فرعاً من فروعه على شهادة "الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة" (LEED)** من الفئتين البلاتينية والذهبية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند. والجدير بالذكر أن المجموعة أصبحت أول بنك في المملكة العربية السعودية يحصل على شهادة "الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة" من الفئة البلاتينية لفرعه في مركز الملك عبد الله المالي. ويبرهن هذا الإنجاز على التزام المجموعة بالاستدامة، بما ينسجم مع الأجندة الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠ ورؤية ٢٠٥٠.

يتجلى التزام المجموعة بمعايير الأبنية الخضراء من خلال تبني استراتيجيات استدامة شاملة، تضع كفاءة الطاقة وترشيد المياه وإدارة النفايات في صدارة أولوياتها. وتضع هذه المساعي البنك في طليعة المؤسسات المسؤولة بيئياً على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما تعزز مسيرته الريادية نحو تحقيق الحياد المناخي، ويوطد علاقات التعاون مع أصحاب المصلحة لتعزيز الاستدامة على مستوى القطاع المصرفي ككل.

المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر

نجح بنك الإمارات دبي الوطني - مصر في تأمين **٩٤%** من الكهرباء اللازمة لتشغيل كافة مقراته من مصادر الطاقة المتجددة في عام ٢٠٢٥ وبالتعاون مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي عام ٢٠٢٥، حاز ٢٠ فرعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند على شهادات "الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة" من الفئتين البلاتينية والذهبية.

وتشمل قائمة مبانينا الحاصلة على تلك الشهادات ما يلي:

- فرع ريم مول - الفئة البلاتينية
- فرع ديرة سيتي سنتر - الفئة البلاتينية
- فرع الشارقة سيتي سنتر - الفئة البلاتينية
- فرع ديرفيلدز مول - الفئة البلاتينية
- فرع مطار دبي، مبنى ٣ - الفئة البلاتينية
- فرع جورجاون - الفئة البلاتينية
- فرع ابن بطوطة مول - الفئة البلاتينية
- فرع شارع الكترا - الفئة البلاتينية
- فرع القصيم، بريدة - الفئة الذهبية
- فرع الرياض، الشفا - الفئة الذهبية
- فرع الرياض، مركز الملك عبد الله المالي - الفئة الذهبية
- فرع الجبيل - الفئة الذهبية
- فرع قرطبة - الفئة الذهبية
- فرع الرياض، أنس بن مالك - الفئة الذهبية
- فرع جدة تريو - الفئة الذهبية
- فرع مركز السيوح - الفئة الذهبية
- فرع الطائف - الفئة الذهبية

٥٣

شهادة LEED من الفئتين البلاتينية والذهبية

نهجنا تجاه الممارسات الدائرية

تلتزم المجموعة بتعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري كمكون أساسي ضمن استراتيجيتها للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتسعى إلى تقليل بصمتها البيئية، وتحسين كفاءة استغلال الموارد، وخفض معدلات توليد النفايات ضمن أنشطتها وعملياتها من خلال تبني ممارسات دائرية في مجال إدارة النفايات.

ترصد أنظمة الرقابة التشغيلية للمجموعة بشكل دقيق معدلات توليد النفايات، وكفاءة الأداء في مجال إعادة التدوير واستهلاك الطاقة لضمان التحسين المستمر في إدارة الموارد. ونعمل بفاعلية على التحول من النموذج الخطي إلى النموذج الدائري، مع التركيز على خفض النفايات المكتبية -لاسيما الورق والبلاستيك- عبر الرقمنة وممارسات المشتريات المستدامة.

وبالشراكة مع عدة مؤسسات متخصصة ومرخصة في مجال إعادة التدوير، نعيد تدوير حصة كبيرة من نفاياتنا، مع التوسع في استخدام المواد المستدامة والقابلة لإعادة التدوير، وهي مبادرات تعكس التزامنا المستمر بترسيخ الاستدامة بشكل شامل على مستوى عملياتنا التشغيلية.

نهجنا تجاه الممارسات الدائرية تتمة

ورشة عمل حول إعادة تدوير النفايات

نظمت الإدارة الهندسية في المجموعة خلال عام ٢٠٢٥، بالتعاون مع شركة "جرين أرابيا" - المزود الرائد لخدمات إعادة التدوير - سلسلة من ورش العمل التدريبية لتعزيز ممارسات فرز النفايات في ستة مواقع. تضمنت المبادرة ست جلسات تدريبية، أسهمت في تزويد ٢١٢ من مساعدي المكاتب وعمال النظافة بالمهارات اللازمة لدعم جهود البنك في إعادة التدوير وممارسات الاستدامة الشاملة.

المقر الرئيسي لبنك الإمارات دي الوطني - مصر

يمتد التزامنا البيئي في بنك الإمارات دي الوطني مصر ليشمل جهودا تعاونية وعملية للحد من النفايات وتعزيز الاستدامة. وبالتعاون مع شركة متخصصة في إدارة النفايات، يطبق المقر الرئيسي أنظمة متكاملة لجمع وفرز وإعادة تدوير النفايات، مدعومةً بتقارير شهرية لرصد وتقييم الأداء البيئي.

تستخدم "أداة قياس الأثر البيئي الفعلي" بيانات واقعية وحقائق ميدانية لتقييم الأداء البيئي للشركات المشاركة في "برنامج مسارات الأعمال" التابع لشريكنا في إدارة النفايات، مما يضمن دقة رصد البصمة البيئية.

استهلاك الورق

تغطي بيانات استهلاك الورق حتى سبتمبر ٢٠٢٥ عمليات المجموعة باستثناء "دينيزبنك" والشركات الدولية التابعة. وتعتمد هذه البيانات على مدى توفرها وإمكانية تطبيقها في الفروع والشركات التابعة ذات الصلة، بما في ذلك الشركات التابعة الدولية.

سيتم نشر حزمة بيانات الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية المُحدّثة، وفقًا لتوفر البيانات وقابليتها للتطبيق، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، على الموقع الإلكتروني المؤسسي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦. كما عقدت ورشة عمل حضورية بحضور مجموعة من موظفي المشتريات للتعريف بمفاهيم الاقتصاد الدائري.

إدارة النفايات

الفئة	نوع النفايات	
إعادة التدوير	ورق (كجم)	٧,٣٠١
	كرتون (كجم)	٢,٣٧٥
	عبوة معدنية (كجم)	٢٩٥
التبرع بغرض إعادة الاستخدام	إلكترونيات (كجم)	٣٠,٦٣٧
الإرسال إلى مكبات النفايات	النفايات العامة (متر مكعب)	١١,٩٦٤.٨٦

تشمل بيانات النفايات بيانات بنك الإمارات دي الوطني كما في سبتمبر ٢٠٢٥. وسيتم تحديث بيانات المجموعة، وفقاً لتوفر البيانات وقابليتها للتطبيق للفروع والشركات التابعة، بما في ذلك العمليات الدولية، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ضمن حزمة بيانات الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، على الموقع الإلكتروني المؤسسي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

استهلاك الورق

استهلاك الورق	
إجمالي استهلاك الورق (كيلوجرام)	١٧٠,٩١٢.٥٠

جهودنا للحفاظ على الموارد المائية

تعمل المجموعة في منطقة تعاني من شح شديد في الموارد المائية، ولذلك فإنها حريصة كل الحرص على احترام وتقدير موارد المياه المحلية والعالمية على حد سواء، والحفاظ عليها. كما ندرك تماماً أهمية الاستخدام الكفء والمسؤول للمياه، وتلتزم بتبني ممارسات الإدارة المستدامة والتعامل مع قضايا الأمن المائي من خلال عملياتنا.

نهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه بنسبة ٥% سنوياً، بما يتماشى مع استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات ٢٠٣٦ والإصدار الثالث المحدث من التقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنياً. ويدعم هذا الالتزام محفظة قروضنا المرتبطة بالاستدامة، والتي تضم مؤشرات أداء رئيسية مرتبطة بخفض استهلاك المياه.

استهلاك المياه

تغطي بيانات استهلاك المياه حتى ديسمبر ٢٠٢٥ عمليات المجموعة باستثناء "دينيزبنك". وتعتمد هذه البيانات على مدى توفرها وإمكانية تطبيقها في الفروع والشركات التابعة ذات الصلة، بما في ذلك الشركات التابعة الدولية. وسيتم نشر البيانات المحدثة للعام بأكمله، ضمن ملف بيانات "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" على الموقع الإلكتروني للمجموعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

مبادرة "دبي تبادر للاستدامة"

قامت المجموعة بتركيب محطات مياه عامة في مواقع متعددة بدبي، لتوفير مياه شرب آمنة ومجانية، والمساهمة في الحد من الاعتماد على الزجاجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. وتسهم هذه المبادرة في تقليص حجم النفايات، وتشجع أفراد المجتمع على تبني أنماط وعادات استهلاك مسؤولة ومستدامة. نجح البرنامج منذ انطلاقه في توفير المياه للسكان والزوار بفاعلية، ليحول بذلك دون تراكم أحجام ضخمة من الزجاجات البلاستيكية في منظومة النفايات. وتؤكد هذه المبادرة التزام المجموعة المستمر بالاستدامة البيئية، وحماية الموارد المائية، والحد من النفايات البلاستيكية عبر عملياتها والمجتمعات التي تخدمها.

٧٢٠,٥٨٤
لتر مياه استهلكت من محطات المياه

١,٤٤١,١٦٨
عبوة بلاستيكية تم توفيرها (سعة ٥٠٠ ملليتر للعبوة)

استهلاك المياه

الوصف	المؤشرات
استهلاك المياه (لتر)	١٣٦,٠٣٢,٤٥٤.١١

تشمل بيانات استهلاك المياه بيانات بنك الإمارات دي الوطني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وسيتم تحديث كثافة استهلاك المياه إلى جانب بيانات المجموعة، وفقًا لتوفر البيانات وقابليتها للتطبيق للفروع والشركات التابعة، بما في ذلك العمليات الدولية، ضمن حزمة بيانات الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية (ESG) على الموقع الإلكتروني المؤسسي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

موقع محطة مياه الشرب النقية لبنك الإمارات دي الوطني

مبادرة "دبي تبادر للاستدامة" - مواقع محطات المياه العامة	بنك الإمارات دي الوطني ش.م.ع. ٢٠٢٥
ذا جرينز آند فيوز - عبوات مياه تم توفيرها (سعة ٥٠٠ مل)	٥٧٦,٣٧٦
ذا جرينز آند فيوز - مياه مفلترة مستهلكة (لتر)	٢٨٨,١٨٨
ساوث ريدج، داون تاون دبي - عبوات مياه تم توفيرها (سعة ٥٠٠ مل)	٧١١,٧٩٨
ساوث ريدج، داون تاون دبي - مياه مفلترة مستهلكة (لتر)	٣٥٥,٨٩٩
مدينة دبي الرياضية (كرة القدم) - عبوات مياه تم توفيرها (سعة ٥٠٠ مل)	١٥٢,٩٩٤
مدينة دبي الرياضية (كرة القدم) - مياه مفلترة مستهلكة (لتر)	٧٦,٤٩٧
الإجمالي الكلي - مياه مفلترة مستهلكة (لتر)	٧٢٠,٥٨٤
الإجمالي الكلي - عبوات مياه تم توفيرها (سعة ٥٠٠ مل)	١,٤٤١,١٦٨

الحوكمة الاجتماعية

في هذا القسم

١١٧ التأثير الاجتماعي المسؤول
١١٨ ثقافتنا المؤسسية القوية
١١٩ فريقنا المتنوع والمتنامي
١٢٣ إدارة شؤون موظفينا
١٢٤ التوطين - تمكين الإماراتيين
١٢٦ دعم أصحاب الهمم
١٢٧ استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها
١٣٢ مكافآت الموظفين
١٣٥ مشاركة الموظفين
١٣٨ توفير بيئة عمل صحية وآمنة

يمثل موظفونا والمجتمعات التي نخدمها حجر الزاوية لاستدامة نجاحنا ونمونا على المدى الطويل، ونلتزم ببناء قوى عاملة شاملة وممكّنة ومؤهلة لاستحقاقات المستقبل، مع الحرص على تعزيز التنوع، والرفاه الوظيفي، وتكافؤ الفرص على كافة المستويات. وفي هذا الإطار، نعمل على خلق تأثير إيجابي حقيقي، وتهيئة بيئة عمل محفزة تمكن الجميع من التطور والنجاح عبر الاستثمار في تطوير المواهب ودعم برامج التوطين و مبادرات المسؤولية المجتمعية.

التأثير الاجتماعي المسؤول

تلتزم المجموعة بتمكين كوادر بشرية متنوعة وحيوية ومؤهلة لقيادة مسيرة الابتكار والتميز وتحقيق النمو المستدام على مستوى القطاع المصرفي. ويشكل موظفونا ركيزة أساسية لنجاحنا، فهم التجسيد الأقوى لقيم المجموعة الأساسية والمتمثلة في التعاون، والمسؤولية، والقيادة، والمبادرة في تعاملهم مع المشهد المالي المتطور باستمرار.

نضع التطوير المهني المستمر والتوازن بين الحياة الشخصية والعملية على رأس أولوياتنا، ونحرص على توفير بيئة عمل محفزة تشجع على التعلم مدى الحياة والترقي الوظيفي. كما نتيح لموظفينا الوصول إلى أكثر من **١١,٠٠٠ دورة تدريبية** من خلال كلية علوم البيانات التابعة للمجموعة بفضل شراكاتنا الرائدة مع جامعات مرموقة مثل جامعة أكسفورد، بالإضافة إلى منصات رقمية رائدة مثل Coursera وUdemy. يستفيد موظفونا أيضاً من برامج الإرشاد والتوجيه، بالإضافة إلى مبادرات التنقل الوظيفي التي تشجع جميع الموظفين على بناء مهارات متنوعة واستكشاف مسارات مهنية جديدة.

تشكل المبادرات الدورية لإشراك الموظفين والإنصات لآرائهم والتواصل الشفاف معهم الأساس الذي تقوم عليه ثقافتنا المؤسسية الشاملة التي تسعى لتوفير فرص متنوعة تتيح للجميع النجاح والازدهار. كما نحرص على تعزيز التنوع والشمول من خلال برامج متخصصة مصممة لتقوية الشعور بالانتماء وروح التعاون بين مختلف فرق العمل.

انطلاقاً من مكانتنا كبنك يتخذ من دبي مقراً رئيسياً، ويمتلك حضوراً دولياً متنامياً، نواصل ترسيخ التزامنا بملف التوطين، عبر تقديم برامج نوعية للخريجين ومسارات ريادية للقيادات، تجسيداً للرؤية الوطنية الرامية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة وجاهز لاستحقاقات المستقبل.

ثقافتنا المؤسسية القوية

نحرص في المجموعة على توفير بيئة عمل داعمة وشاملة، تتيح لكل موظف فرص الازدهار والمساهمة الحقيقية، وتمكنه من تحقيق النمو والتطور على الصعيدين الشخصي والمهني. ولهذا تقوم ثقافتنا المؤسسية القوية على أسس من التضامن والتعاون والهدف المشترك، مما يمد جسور التواصل بين فرق العمل عبر مختلف وحدات الأعمال والمواقع الجغرافية.

كما نشجع تبادل المعرفة والحوار البنّاء والتعاون بين مختلف الإدارات، لضمان انسيابية تدفق الابتكار وتعميم أفضل الممارسات على المستوى المؤسسي. ونسعى باستمرار لتقوية الشعور بالانتماء وروح الفريق من خلال المبادرات الخاصة بالموظفين التي توحد كوادرنا في مختلف أنحاء العالم حول رؤية واحدة عنوانها التميز والريادة.

نقدر وجهات النظر الفردية لما تضفيه من تنوع فكري يصب في مصلحة الأداء العام للمجموعة. كما نطمح أن يعتز كل موظف ويفخر بانتمائه للمجموعة، وأن يستمد الإلهام من نجاحاتنا المشتركة ونمونا الجماعي. ولا يقتصر هذا الالتزام على تعزيز ثقافتنا المؤسسية فحسب، بل يشكل دافعاً قوياً للأداء المستدام والنجاح على المدى الطويل.

ويستعرض المخطط البياني أدناه الأبعاد الأربعة الرئيسية للسياسات التي تحكم ثقافتنا في بيئة العمل، ويسلط الضوء على المبادرات الداعمة لرفاهية الموظفين، وتعزيز مشاركتهم، وتطورهم المهني، مما يصب في صالح النمو والنجاح المستمر للمجموعة.

فريقنا المتنوع والمتنامي

تفتخر مجموعتنا بتنوع فريق عملها الذي يضم ما يزيد على ٩٧ جنسية، وهو ما يجسد الطبيعة العالمية لأنشطتنا وأعمالنا.

ونحن نعتبر أن هذا التنوع لا يمثل مصدر قوة مؤسسية فحسب، بل ميزة تنافسية مهمة تساهم في الارتقاء بمستوى فهمنا وخدمتنا لقاعدة عملائنا وشركائنا والمجتمعات التي نعمل فيها.

إن احتضاننا للرؤى والتجارب المتنوعة يسهم في تعزيز روح الابتكار والتعاون والشمول، والتي تعد مقومات أساسية لاستدامة النجاح. وفي هذا الصدد، تؤكد مدونة قواعد السلوك على قيم ومبادىء الاحترام والمساواة، وتحظر بشكل قاطع أي شكل من أشكال التمييز على أساس الجنسية، أو العرق، أو الجنس، أو الدين، أو المعتقدات، أو الإعاقة، أو العمر.

وتكريساً لمفاهيم التنوع والشمول في مختلف القطاعات المؤسسية، يلتزم كافة الموظفين بإجراء تدريب سنوي في مجال التنوع، مع دعمه بمبادرات نوعية تشمل ورش التوعية حول "التحيز اللاواعي". كما يشكل التنوع دعامة أساسية لسياسات التوظيف في المجموعة، حيث نمضي قدماً بخطوات ثابتة نحو بناء فريق عمل يعبر بصدق عن المجتمعات التي نخدمها.

التنوع بين الجنسين

تشكل مبادئ التنوع والإنصاف والشمول في بنك الإمارات دبي الوطني ركائز جوهرية لترسيخ ثقافة الابتكار والتعاون، وضمان استدامة النجاح على المدى الطويل. فنحن نثمن التنوع باعتباره محركاً لاتخاذ قرارات متوازنة، وتوسيع الأفق، وتقدير مختلف الآراء ضمن فريق عملنا، ملتزمين بتكريس ثقافة حاضنة وشاملة تضمن فرصاً عادلة للجميع للمشاركة وتحقيق النمو.

يظل التنوع بين الجنسين دعامة رئيسية ضمن استراتيجية المجموعة للتنوع والإنصاف والشمول، حيث نواصل التركيز على تمكين المرأة في كافة مراحل حياتها المهنية، عبر إتاحة فرص التطوير والارتقاء في السلم القيادي، وتوفير بيئة عمل تعززها سياسات داعمة. ومن خلال المبادرات النوعية الموجهة وتفعيل دور القيادة المسؤول، تمضي المجموعة قدماً في تعزيز التوازن بين الجنسين على مستوى المؤسسة ككل. وفي عام ٢٠٢٥، باتت النساء يشكلن **٤١%** من إجمالي القوى العاملة في المجموعة، ويشغلن **٣٢%** من المناصب الإدارية، بالتوازي مع استمرار المجموعة في مراقبة تكافؤ الأجور، تأكيداً لالتزامها بمبادئ العدالة والشفافية.

ويحرص بنك الإمارات دبي الوطني على مواءمة استراتيجيته للتوازن بين الجنسين مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة (المساواة بين الجنسين)، ومع الرؤية الوطنية لدولة الإمارات لتحقيق نمو اقتصادي شامل، فيما تعزز المجموعة حضور المرأة وتمثيلها القيادي، وتضمن تكافؤ الفرص عبر مختلف الأسواق التي تنشط فيها عبر حزمة من المبادرات الداخلية والشراكات الخارجية.

الجنسيات في المجموعة

الفئة	مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٥
إجمالي عدد الجنسيات بالشركة	١٠٨
أفريقيا	١٥٨
عرب	١,١٣٣
مصر	٣,٤١٦
دول مجلس التعاون الخليجي	١,١٨٦
الهند	٤,٨٣٨
المناطق الأخرى لقارة آسيا	٢٩٠
المناطق الأخرى لشبه القارة	٥٢١
باكستان	١,٤٢٢
الفلبين	٨٠٢
الإمارات العربية المتحدة	٣٠,٠٥٨
المنطقة الغربية	٥٥٩

فريقنا المتنوع والمتنامي تتمة

تعزيز المساواة بين الجنسين:
تركز أجندتنا للتنوع والمساواة والشمول على خلق بيئة عمل تدعم الترقي المهني للمرأة وتعزز التوازن بين الجنسين، لا سيما في المناصب القيادية. وتشمل الإنجازات البارزة التي تحققت مؤخراً في هذا المجال ما يلي:

- الانضمام إلى قائمة الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة (WEPs)، في خطوة ترسخ التزام المجموعة بالمعايير العالمية لتمكين المرأة وتطبيق ممارسات بيئة العمل الشاملة.
- الانضمام كعضو مؤسس إلى تحالف المبادرة لتعزيز التنوع بين الجنسين بين المملكة المتحدة ودولة الإمارات، بهدف دعم التعاون العابر للحدود للارتقاء بالتنوع بين الجنسين ضمن قطاع الخدمات المالية.
- الاستمرار في تنسيق جهودنا بما يتماشى مع الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأجندة الإمارات للتوازن بين الجنسين، تعزيزاً للمستهدفات المحلية والعالمية الخاصة بمشاركة المرأة ودورها القيادي.
- نفخر بوصول نسبة النساء خلال عام ٢٠٢٥ إلى **٢٠,٦%** في مناصب الإدارة العليا.
- تشغل النساء **٣٣%** من إجمالي المناصب الإدارية في الوظائف المدرة للدخل.
- تشجيع أصحاب المصلحة الداخليين على دعم أهداف التنوع من خلال حصر المواهب النسائية المؤهلة للمناصب الشاغرة وتعزيز ممارسات التوظيف والترقية العادلة بين الجنسين.

إعطاء الأولوية للكوادر النسائية عالية الأداء للحصول على فرص التطوير المهني، وخاصة تلك التي تركز على تنمية مهارات البيانات والمهارات الشخصية التي تعد بلا شك متطلباً أساسيا للمناصب القيادية في العصر الرقمي. وتشمل الأمثلة في هذا المجال فرص الترقية السريعة إلى المناصب القيادية، والدورات التدريبية والتوجيهية التنفيذية.

تجاوز المعايير العالمية للخدمات المالية، حيث تشكل الإناث ما يزيد عن **٤١%** من القوى العاملة لدينا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إطلاق فرص تدريبية وتطويرية متنوعة على مستوى المجموعة في مجال التنوع والمساواة والشمول، تشمل جلسات التوعية والتدريب على تجنب التحيز اللاواعي.

تشجيع الكوادر النسائية الإماراتية على الانضمام إلى المجموعة من خلال برامجي "رواد" و"بداية" للخريجين والخريجات في مستهل المسار الوظيفي.

اعتماد العديد من السياسات الداعمة لطموحاتنا في تحقيق التوازن بين الجنسين، بما في ذلك سياسة العمل عن بعد، بالإضافة إلى سياسات إجازة الأمومة والأبوة والتبني الرائدة على مستوى القطاع.

إطلاق برامج جديدة لمواصلة تعزيز مشاركة المرأة، بما في ذلك برنامجنا المبتكر لدعم الكوادر النسائية العائدة إلى سوق العمل بعد الإجازات العائلية.

نعتز ونفخر بالتقدم الكبير الذي أحرزناه، ونؤكد التزامنا باتخاذ مزيد من الخطوات الجسورة لتحقيق أهداف أجندتنا للتنوع والمساواة والشمول. يشمل التزامنا بعلاج أي فجوات محتملة تتعلق بالمساواة بين الجنسين فيما يلي:

- **المتابعة والقياس الدوري للهياكل الداخلية للأجور:** ضمان اعتماد استراتيجيات عادلة ومنصفة للأجور والمكافئات.
- **التقارير الشفافة:** مراقبة ودراسة بيانات توازن الأجور بين الجنسين والبيانات الخاصة بالتنوع داخلياً، والإفصاح بشكل واضح عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافنا وطموحاتنا. كما تفخر المجموعة بتحقيق نسبة تكافؤ ١:١ في الأجور بين الجنسين.
- **التدريب على التنوع والشمول:** تقديم برامج تدريب سنوية إلزامية لجميع الموظفين حول مدونة قواعد السلوك، وموضوعات التنوع، والسياسات الداخلية، بهدف القضاء على ممارسات التحيز اللاواعي وتعزيز ثقافة تقوم على مبدأ الجدارة.

تلتزم المجموعة بنهج ثابت لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان الشمول الكامل وتكافؤ الفرص على كافة مستويات صنع القرار. ويترجم هذا الالتزام من خلال حزمة متنوعة من المبادرات، تشمل فعاليات دعم مفهوم التنوع، وجلسات التوعية وأنشطة التواصل المستمرة التي ترسخ قيم الاحترام والشمول في جميع قطاعات المجموعة.

نحرص على الرصد المستمر لمستويات التوازن بين الجنسين ضمن برامج الكفاءات القيادية، ونتابع عن كثب التمثيل النسائي في المناصب الإدارية، حيث تخضع كافة مبادرات التنوع للقياس والإفصاح السنوي، كما هو موضح في تقرير الاستدامة الحالي. ومنذ إنشاء إدارة التنوع والإنصاف والشمول في عام ٢٠٢١، أسهم الحوار المنتظم بين الموظفين وفريق العمل في ضمان التوافق التام مع سياسات الموارد البشرية وقيمنا المؤسسية المشتركة.

وفي إطار جهودنا لمعالجة التفاوت في التمثيل النسائي ضمن الأدوار القيادية والعليا، وضعت المجموعة مؤشرات ومستهدفات واضحة للتنوع - قصيرة وطويلة الأجل - تتم مراجعتها سنوياً من قبل الإدارة العليا للمجموعة مع إسناد مسؤوليات محددة عبر مختلف المستويات الإدارية، بما يكفل الالتزام بالتطبيق وإحراز تقدم فعلي.

الاحتفاء بالتميز النسائي

تساند المجموعة التنوع والمساواة والشمول من خلال العديد من السياسات والبرامج، نذكر من أبرزها:

سياسة الصحة النفسية
تستهدف سياسة الصحة النفسية - التي أطلقتها المجموعة في نهاية عام ٢٠٢٤ - تعزز السلوكيات والممارسات الرامية إلى تحسين الصحة النفسية من خلال زيادة الدعم المقدم عبر برامج مساندة الموظفين.

سياسة إجازة الأمومة
تم إطلاق السياسة المحدثة في مطلع عام ٢٠٢٥ ولاقت تقديراً كبيراً نظراً لزيادة مدة الإجازة مدفوعة الأجر للموظفات اللواتي يبدأن رحلتهن الجديدة في عالم الأمومة، في خطوة تضعنا في طليعة القطاع وتتجاوز المعايير السائدة في هذا المجال.

دعم التغيير: تفعيل القيادة النسائية والإنصاف والمناصرة - يوم المرأة العالمي
جلسة حوارية افتراضية جمعت قيادات من المجموعة وممثلاً عن الأمم المتحدة، لتسليط الضوء على تعزيز دور المرأة القيادي، وتذليل الحواجز التنظيمية أمام تطورها الوظيفي، وترسيخ ثقافة المناصرة كقوة دافعة نحو تغيير مستدام وشامل.

جلسات توعوية تركز على الرعاية الصحية للمرأة
سلسلة من جلسات العافية المتخصصة التي نظمت في إطار فعاليات يوم المرأة العالمي ٢٠٢٥، بهدف رفع الوعي بصحة المرأة وأهمية الرعاية الوقائية عبر مختلف المراحل العمرية. وقد شملت المواضيع التغذية وسن الأمل، فضلاً عن الرعاية الصحية الاستباقية واتخاذ القرارات المستنيرة لتعزيز العافية الجسدية والنفسية على المدى الطويل.

تمكين الثقافة المالية
تم تنظيم ١٠ ورش عمل افتراضية حول الثقافة المالية، بهدف تعزيز الوعي المالي لدى الكوادر الوظيفية. وتكتسب هذه المبادرة بعداً إضافياً في سياق تمكين المرأة، إذ توفر لها -عبر برامج مساندة الموظفين- الأدوات اللازمة للوصول إلى الوعي المالي الشامل.

مجموعة موارد الموظفات (Women's ERG): بطولة كرة القدم والريشة الطائرة لبناء روح الفريق وتعزيز اللياقة
في إطار اهتمامها بتعزيز صحة ورفاهية الكوادر النسائية، نظمت مجموعة موارد الموظفات بطولتها الثانية لكرة القدم والريشة الطائرة، بهدف تعزيز روح الفريق والارتقاء باللياقة البدنية للموظفات. وقد شهدت البطولة مشاركة ما بين ٦٠ إلى ٧٠ موظفة من مختلف أنحاء دولة الإمارات.

مبادرات لدعم المرأة في بيئة العمل
- الترويج والدعم المستمران لـ "برنامج العودة إلى العمل"، لرفع مستوى الوعي بخيارات العودة للعمل ونماذج الوظائف المرنة.
- تقديم جلسات توعوية تعنى بصحة ورفاهية المرأة، وتغطي الثقافة الغذائية، ومرحلة "سن الأمل"، والرعاية الصحية الوقائية، لدعم اتخاذ قرارات واعية وتعزيز العافية على المدى الطويل.
- الاستمرار في تطوير سياسات ومبادرات داعمة داخل بيئة العمل تتيح التكامل بين الحياة المهنية والشخصية وتضمن المشاركة المنصفة على مستوى المؤسسة.
- سياسات رائدة على مستوى القطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة لإجازة الأمومة والتبني.
- تحسين بيئة العمل بشكل مستمر من خلال عدة مبادرات تشمل توفير غرف للأمهات في جميع فروعنا في الإمارات العربية المتحدة لتوفير مساحات خاصة للرضاعة.

شراكات لتعزيز المساواة بين الجنسين
- التوقيع على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة، في خطوة تبرز المكانة العالمية للمجموعة وتؤكد التزام الإدارة العليا بالمساواة بين الجنسين.
- الانضمام إلى "المبادرة" (Al Mubadara) بصفة عضو مؤسس وموقع، دعماً للتعاون بين المملكة المتحدة ودولة الإمارات لتعزيز الشمول بين الجنسين عبر التوجيه، والتعليم، وبناء شبكات التواصل المهني.
- التوقيع في يونيو ٢٠٢٣ على تعهد دعم الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن التوازن بين الجنسين.
- مواءمة سياسات التنوع والمساواة والشمول مع رؤية مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين.
- عضوية شبكة الاستدامة التابعة لغرفة تجارة دبي.
- نلتزم بشغل النساء نسبة **٣٥%** من جميع المناصب العليا بحلول عام ٢٠٢٧، وقد وصلنا حالياً إلى نسبة **٢٠,٦%**.
- تقديم تقارير دورية للشركات حول تمكين المرأة في المناصب القيادية لدعم وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

فريقنا المتنوع والمتنامي تتمة

تمثيل المرأة في بنك الإمارات دبي الوطني	مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٥
نسبة النساء من إجمالي القوى العاملة	٤١٫٠%
نسبة النساء في جميع المناصب الإدارية من إجمالي المناصب الإدارية	٣٢٫٠%
نسبة النساء في الإدارة المبتدئة من إجمالي جميع المناصب الإدارية المبتدئة	٣٥٫٠%
نسبة النساء في مناصب الإدارة العليا من إجمالي مناصب الإدارة العليا	٢٠٫٦%
نسبة النساء في المناصب الإدارية للوظائف المدرة للدخل من إجمالي الوظائف (باستثناء وظائف الدعم)	٢٨٫٠%
نسبة النساء في الوظائف المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من إجمالي وظائف هذه التخصصات	٣٧٫٠%
عدد الجنسيات داخل الشركة (التنوع العرقي) - النساء فقط	٧٩
عدد النساء اللاتي رقين إلى مناصب الإدارة العليا	٩
عدد النساء اللاتي رقين إلى مناصب الإدارة الوسطى	٦١
عدد النساء اللاتي رقين إلى مناصب الإدارة المبتدئة	١١٨

النساء في مجال التمويل

تلتزم المجموعة بنهج ثابت لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان الشمول الكامل وتكافؤ الفرص على كافة مستويات صنع القرار. ويترجم هذا الالتزام من خلال حزمة متنوعة من المبادرات، تشمل فعاليات دعم مفهوم التنوع، وجلسات التوعية وأنشطة التواصل المستمرة التي ترسخ قيم الاحترام والشمول في جميع قطاعات المجموعة.

نحرص على الرصد المستمر لمستويات التوازن بين الجنسين ضمن برامج الكفاءات القيادية، ونتابع عن كثب التمثيل النسائي في المناصب الإدارية، حيث تخضع كافة مبادرات التنوع للقياس والإفصاح السنوي، كما هو موضح في تقرير الاستدامة الحالي. ومنذ إنشاء إدارة التنوع والإنصاف والشمول في عام ٢٠٢١، أسهم الحوار المنتظم بين الموظفين وفريق العمل في ضمان التوافق التام مع سياسات الموارد البشرية وقيمنا المؤسسية المشتركة.

وفي إطار جهودنا لمعالجة التفاوت في التمثيل النسائي ضمن الأدوار القيادية والعليا، وضعت المجموعة مؤشرات ومستهدفات واضحة للتنوع - قصيرة وطويلة الأجل - تتم مراجعتها سنوياً من قبل اللجنة التنفيذية مع إسناد مسؤوليات محددة عبر مختلف المستويات الإدارية، بما يكفل الالتزام بالتطبيق وإحراز تقدم فعلي.

مجموعة موارد الموظفين للنساء والآباء والأمهات

تطور "النادي النسائي" سابقاً ليصبح حالياً تحت اسم "نادي النساء والآباء والأمهات". ففي عام ٢٠٢٥، أعيد إطلاق المجموعة بهوية جديدة تحت مسمى " مجموعة موارد الموظفين للنساء والآباء والأمهات"، لتركز على تمكين الكوادر وتشجيع المبادرات التي يقودها الموظفون أنفسهم.

وتواصل المجموعة فتح أبواب عضويتها لجميع الموظفين من الرجال والنساء في المجموعة، وبالتعاون مع مجموعة الموارد الرياضية على مستوى المجموعة، انصب تركيزنا هذا العام على تعزيز ودعم الجوانب الصحية والبدنية للموظفين.

وكانت فعالية "ليلة سينمائية للوالدين والطفل" الأبرز والأكثر تقديراً هذا العام، إذ رسخت شعوراً عميقاً بالشمول وروح الانتماء.

برنامج العودة إلى سوق العمل

يُعد برنامج "العودة إلى سوق العمل" ركيزة أساسية ضمن التزام بنك الإمارات دبي الوطني الأوسع بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة الشاملة للقوى العاملة. وقد صُمم هذا البرنامج خصيصاً لدعم السيدات الراغبات في العودة إلى بيئة العمل بعد فترات انقطاع مهني ممتدة، مما يكرس تركيز المجموعة على تعزيز القابلية للتوظيف على المدى الطويل، وتوفير مرونة العمل، وفتح مسارات مهنية شاملة.

وخلال عام ٢٠٢٥، واصل البرنامج تعزيز حضوره ونشر الوعي من خلال مبادرات "سرد قصص النجاح"، وتسليط الضوء على التحولات المهنية الناجحة، مما ساهم في ترسيخ العلامة التجارية للبنك كوجهة عمل مفضلة. وقد عززت هذه الجهود التزام البنك بدعم المسارات الوظيفية المتنوعة واستدامة الممارسات الشمولية بمرور الوقت.

حصد البرنامج تقديراً دولياً متميزاً؛ حيث فاز برنامج "العودة للمسار المهني" بـ الجائزة الفضية ضمن "جوائز سعادة الموظفين ٢٠٢٥" عن فئة "أكثر برامج العودة إلى العمل دعماً للموظفين".

إدارة شؤون موظفينا

تعمل المجموعة جاهدةً لتهيئة بيئة عمل إيجابية وصحية وتوفير فرص التدريب والتطوير اللازمة لجميع موظفيها.

تعتبر المجموعة تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية أولوية استراتيجية، إيماناً منها بأن الاستقرار الشخصي للموظفين شرط لا غنى عنه لنجاحهم المهني. كما تحرص المجموعة على تمكين كوادرها من الازدهار ضمن ثقافة تقوم على التوازن والشمول عبر توفير بيئة عمل حاضنة تحفز النمو المهني والشخصي. ويسهم هذا النهج في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية وميزاتها التنافسية، وقدرتها على استقطاب المواهب الواعدة والخبرات المتمرسة واستبقائها. وفي هذا السياق، تضطلع إدارة الموارد البشرية بدور محوري في ترسيخ هذه الأولويات، وضمان مواءمتها بدقة مع التوجهات الاستراتيجية للمجموعة.

التمييز والمضايقات

تلتزم المجموعة بتوفير بيئة عمل خالية من كافة صور التمييز والمضايقات، تماشياً مع مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١١١) بشأن التمييز. كما تتبنى سياسة لا تتسامح مطلقاً تجاه أي شكل من أشكال التمييز غير المشروع القائم على النوع الاجتماعي، أو العرق، أو الجنسية، أو الأصل الإثني، أو الحالة الاجتماعية، أو العمر، أو الإعاقة، أو الدين، أو أي صفة أخرى يكفل القانون حمايتها.

ويجري توظيف المواهب وتطويرها وتقديرها وترقيتها بناء على معيار الجدارة فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار المهارات والمؤهلات والأداء. ويمنع منعاً باتاً جميع أشكال المضايقات، بما في ذلك التنمر أو الترهيب أو التحرش الجنسي، مع إلزامية المشاركة في برامج تدريب سنوية لضمان الوعي والامتثال.

وتتولى إدارة علاقات الموظفين الإشراف على برنامج "Speak Up"، الذي يتيح للموظفين في كافة المناطق الإبلاغ عن المضايقات وحالات التنمر أو التحرش أو السلوكيات غير اللائقة بسرية تامة ودون الكشف عن الهوية لضمان إجراء تحقيقات ومراجعات مستقلة.

هيكل الموظفين

بلغ إجمالي عدد موظفي **١٧,٣٨٣** موظفاً، من بينهم ٥٠٧ استشاري، من دون دينيزبنك. وبلغ معدل دوران الموظفين خلال العام **١٥%** على مستوى المجموعة. كما رحبنا خلال العام بانضمام **١,٨٢١** موظفاً جديداً إلى فريق عملنا، حاملين معهم ثروة من الخبرات والمعارف والمهارات لدعم نمو المجموعة.

القوى العاملة في المجموعة

إجمالي الموظفين بدوام كامل

١٧,٣٨٣

إجمالي الاستشاريين

٥٢٦

إجمالي عدد الموظفين

١٦,٨٥٧

إجمالي عدد الموظفين الجدد

٢,٧٤٠

عدد الموظفات (الإناث)

٧,١٨٥

عدد الموظفين (الذكور)

١٠,١٩٨

نسبة الموظفات (الإناث)

٤١%

نسبة الموظفين (الذكور)

٥٩%

التوطين - تمكين الإماراتيين

حافظت المجموعة لأكثر من ستة عقود على دورها الريادي في استقطاب الكفاءات الإماراتية، مؤكدةً التزامها الأصيل والممتد باستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للتوطين.

بيانات التوطين في المجموعة

عدد الإماراتيين في المناصب القيادية العليا

٧٩

إجمالي عدد الموظفين المواطنين/الإماراتيين

٢,٩٧٤

عدد الموظفات المواطنات/ الإماراتيات

٢,٠٩٦

عدد الموظفين المواطنين / الإماراتيين

٨٧٨

معدل الدوران الوظيفي للمواطنين الإماراتيين (طوعي)

٤٥١

وانطلاقا من التزامنا بالرؤية الوطنية في تمكين الشباب الإماراتي، والتي تتلاقى مع الهدف الثامن من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، ندعم بقوة برنامج "نافس" الحكومي، ونقدم للخريجين الإماراتيين الجدد برامج تدريب مهني وعملي متخصصة وفرصاً واعدة للتطوير الوظيفي.

يجسد التوطين أولوية استراتيجية تعكس التزامنا بالنمو المستدام والشامل، وهو ما نترجمه عملياً عبر الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتزويدها بالمهارات الفنية والريادية اللازمة للمشاركة بفاعلية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والازدهار المستقبلي لدولة الإمارات.

تلتزم المجموعة التزاما راسخا بتمكين الكفاءات الإماراتية ورسم ملامح مستقبلها من خلال استراتيجية توطين طموحة وشاملة. ونعتمد في هذا الصدد على منهجية متعددة المحاور تقوم على بناء شراكات مع جهات حكومية رائدة، مثل برنامج "نافس"، بهدف ربط الباحثين عن عمل من المواطنين الإماراتيين بفرص وظيفية مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم. كما تشمل هذه المنهجية التعاون الوثيق مع أبرز المدارس والجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة لاكتشاف ورعاية المواهب الواعدة في القطاع المصرفي في مراحل مبكرة. بالإضافة إلى ذلك، توفر فرصا متميزة للخريجين الجدد من خلال البرامج الموجهة للخريجين وبرامج التدريب الداخلي المعتمدة عالميا، مثل مبادرتي "رواد" و"بداية".

وبالنسبة للمواطنين الإماراتيين ذوي الخبرة، فنقدم لهم برامج تطوير مهني عالمية المستوى ومسارات وظيفية سريعة تضمن استمرار نموهم المهني ونجاحهم داخل المجموعة.

ولتحقيق هذه الرؤية، أطلقنا أكثر من ٣٠ برنامجا متخصصا في مجال التوطين، تدعمها وتشرف عليها إدارة متخصصة. وتغطي هذه المبادرات تخطيط التعاقب الوظيفي، والتطور المهني، والتدريب القيادي الموجه، بهدف إعداد الموظفين الإماراتيين وتأهيلهم لتولي المناصب العليا.

ولضمان استدامة الأثر، لدينا وحدة عمل متخصصة مهمتها تعزيز الاحتفاظ بالكفاءات الإماراتية ورفع مستوى تفاعلها ومشاركتها، ترجمةً لقناعتنا بأن استقطاب أفضل المواهب هو مجرد بداية، لا تكتمل إلا بضمان تطوير تلك الكفاءات وتحفيز طاقاتها، وهو ما نضعه في صلب رسالتنا لترسيخ مكانتنا كوجهة العمل المفضلة والرائدة لمواطني الدولة.

أهمية التوطين بالنسبة للمجموعة

لا يعد التوطين بالنسبة للمجموعة مجرد أولوية استراتيجية فحسب، بل هو مسؤولية وطنية ودعامة أساسية يرتكز عليها نجاحنا المستدام. كما أن استثمارنا في الكوادر الوطنية يمثل رافداً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وهو التزام يهدف إلى تعزيز ازدهار الدولة وضمان أن تعود ثمار هذا النمو بالنفع المباشر على مواطنيها.

وينسجم تركيزنا على التنمية الوطنية بشكل وثيق مع رؤية الإمارات لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، حيث نعمل على تزويد الإماراتيين بالمهارات والخبرات اللازمة لقيادة دفة القطاع المالي في المستقبل. وترجمةً لهذا التوجه، تتيح برامجنا الرائدة -مثل "رواد" و"بداية"- لمواطني الدولة فرص عمل فورية وآفاقاً للنمو المهني المستدام، بما يسهم في بناء قوى عاملة تتمتع بمهارات عالية وجاهزية تامة للمستقبل.

ومن شأن تعزيز ممارسات الأعمال المستدامة عبر الاعتماد على الكفاءات الوطنية أن يقلل من الاعتماد على الخبرات الوافدة، ويرسخ في الوقت ذاته الانسجام الثقافي داخل مؤسستنا. وعلى صعيد آخر، يمكننا توظيف الإماراتيين من تقديم خدمات تعكس القيم الأصيلة لدولة الإمارات، إلى جانب دعم الاستقرار الاقتصادي عبر خفض معدلات البطالة ورفع مستوى دخل الأسر.

وتحقيقا لهذه الأهداف، فإننا نعمل بشكل وثيق مع مؤسسات خارجية لاستقطاب أفضل المواهب الإماراتية، وإعداد برامج تدريبية مخصصة، وتنفيذ أطر لتخطيط التعاقب الوظيفي. حققت مبادراتنا في مجال التوطين عن نتائج واضحة وقابلة للقياس عبر محاور مختلفة:

برامجنا للخريجين: "رواد" و "بداية"

نلتزم في المجموعة بترسيخ ثقافة مؤسسية شاملة تمكّن الكفاءات الإماراتية، وتدعم النمو المهني للمرأة، إيماناً منا بأن تعزيز تمثيل المرأة وحضورها يضمن تنوع الخبرات والرؤى وآليات اتخاذ القرار، وهي ركائز أساسية لدفع الابتكار والنجاح. ويلعب برنامجا "رواد" و"بداية" للخريجين الجدد دوراً محورياً في استراتيجيتنا لتأهيل وإعداد قادة المستقبل من مواطني الدولة، بالتوازي مع دعم مبدأ التوازن بين الجنسين على مستوى المجموعة.

أطلقت المجموعة في سبتمبر ٢٠٢١ برنامج "رواد" الذي يستهدف استقطاب أكفأ المواهب الإماراتية وأكثرها تميزاً وتأهيلها للمناصب القيادية من خلال برنامج تدريبي مدته ٢٤ شهرا، مما يساهم في دعم خطط تعاقب القيادات على المدى الطويل. ويهدف البرنامج إلى تحقيق نسبة مشاركة نسائية تبلغ ٤٧%، تماشيا مع أهدافنا الرامية إلى تعزيز التنوع بين الجنسين. وقد تجاوز البرنامج هذا الهدف بالفعل، حيث تشكل النساء حاليا أكثر من نصف المشاركين فيه. وإضافة إلى ذلك، يتميز برنامج "بداية" للخريجين، الذي يمتد على مدار ١٢ شهرا، بتمثيل نسائي قوي بنسبة تساهم هذه البرامج وتتكامل معا لضمان التأهيل المستمر للكفاءات النسائية الإماراتية وتلبية احتياجات المجموعة المتنامية، ما يعزز جهودنا لتحقيق التوازن بين الجنسين على كافة المستويات.

برنامج "رواد"

انطلق برنامج "رواد" في عام ٢٠٢١ كبرنامج متميز لتطوير القيادات. تتصل مدة البرنامج ٢٤ شهراً ويهدف إلى استقطاب الكفاءات الإماراتية الواعدة والمتميزة. وفي إطار دعمه لأهداف برنامج "نافس"، يركز "رواد" على تأهيل الكوادر الوطنية لتولي المناصب القيادية بالمجموعة، إضافة إلى توفير فرص إعارة لدى نخبة من الشركاء الدوليين المرموقين لاكتساب خبرة عملية في مشاريع عالمية. كما يؤدي البرنامج دورا حيويا في الاحتفاظ بأفضل الكفاءات من خلال توفير مسارات واضحة للترقي الوظيفي والتطوير المهني الشامل.

برنامج "بداية"

"بداية" هو برنامج تمهيدي مدته ١٢ شهراً يستهدف الخريجين الإماراتيين الجدد، ويتيح لهم اكتساب خبرة عملية من خلال الممارسة العملية في مختلف إدارات المجموعة. يتبنى البرنامج مزيجاً متكاملاً يجمع بين التدريب الصفي والتطبيق العملي لبناء وتطوير مهارات المتدربين الأساسية وتأهيلهم لشغل مناصب مهمة، مثل أخصائي أو مساعد مدير، في قطاعات حيوية، كالخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والتحليلات المتقدمة.

وبالتوازي مع ذلك، تستثمر المجموعة في المسارات المهنية للكوادر الوطنية ذات الخبرة وتقدم لهم برامج رعاية للحصول على شهادات عليا في التخصصات الناشئة، مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. وقد أثمرت جهودنا في هذا الصدد عن حصول موظفينا الإماراتيين على درجات أكاديمية رفيعة من مؤسسات عالمية مرموقة، مثل جامعة أكسفورد، و الكلية الأوروبية لإدارة الأعمال (إنسياد)، وكلية هولت الدولية لإدارة الأعمال. كما تساهم مبادرات المجموعة، مثل "كلية علوم البيانات"، وبرامجها التخصصية، مثل "كلية القادة"، في ضمان جاهزية كوادرنا والتطوير المستمر للكفاءات المطلوبة.

إجمالي عدد الموظفين من خريجي برنامج "بداية"

١٠٩

عدد الإناث ضمن برنامج "بداية"

٥٧

عدد الذكور ضمن برنامج "بداية"

٥٢

إجمالي عدد الموظفين من خريجي برنامج "رواد"

٤٣

عدد الإناث ضمن برنامج "رواد"

١٨

عدد الذكور ضمن برنامج "رواد"

٢٥

نسبة الموظفين (الذكور) في برنامجي "بداية" و"رواد"

%٥١

نسبة الموظفات (الإناث) في برنامجي "بداية" و"رواد"

%٤٩

نسبة الموظفات المواطنات في البنك

%٧٠

نسبة الموظفين المواطنين في البنك

%٣٠

دعم أصحاب الهمم

تواصل المجموعة التزامها بتوفير بيئة عمل شاملة للجميع وملائمة لأصحاب الهمم، كما تسعى باستمرار إلى توسيع نطاق مبادرات التنوع والإنصاف والشمول لتغطي جميع جوانب عملياتها.

ومن خلال شراكاتنا الاستراتيجية، فإننا نحرص على تبادل الخبرات وتنظيم ورش العمل المتخصصة حول الشمول في بيئة العمل وآداب السلوك المهني، بهدف الارتقاء بمستوى الوعي لدى الموظفين. كما يتلقى جميع الموظفين تدريباً سنوياً وتوجيهاً مستمراً حول التنوع والإنصاف والشمول، لضمان بيئة عمل تتسم بالاحترام والإنصاف والشمول للجميع.

وبنهاية عام ٢٠٢٥، تفخر المجموعة بضم نخبة من أصحاب الهمم إلى فريق عملها، مع استقطاب كفاءات جديدة منهم سنوياً، حيث تقدم لهم الدعم الكامل لضمان تكليفهم بمسؤوليات أساسية مناسبة لقدراتهم، وتزويدهم بكافة الأدوات والموارد اللازمة لتحقيق النجاح والتميز. نؤمن يقيناً أن دمج أصحاب الهمم ضمن مواردنا البشرية يثري ثقافتنا المؤسسية، ويساهم في تعزيز الاستقرار الوظيفي وخفض معدل دوران الموظفين، إضافة إلى تحقيق نتائج مالية أقوى. وتماشياً مع رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة الطموحة لتصبح من أكثر الدول المراعية والداعمة لأصحاب الهمم على مستوى العالم، تجدد المجموعة التزامها بتمكين هذه الشريحة العمالية المهمة، التي تواجه في كثير من الأحيان إهداراً لطاقاتها وإمكاناتها.

علاوة على توفير فرص العمل، تلتزم المجموعة بتقديم خدمات مصرفية سهلة وميسرة لأصحاب الهمم، تقديراً منا لما يمتلكونه من مهارات استثنائية وخبرات ووجهات نظر تشكل رافداً حيوياً لتعزيز التنوع والقوة في فريق عملنا.

تمثيل أصحاب الهمم في المجموعة

	مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٥
عدد المعينين الجدد من أصحاب الهمم	٢٤
إجمالي عدد الموظفين من أصحاب الهمم	١٠٤
Total disability-friendly branches	١٢٤

عدد الفروع الصديقة لأصحاب الهمم

منذ إطلاق مشروع ومبادرة "الفروع الصديقة لأصحاب الهمم" في عام ٢٠١٦، تواصل المجموعة جهودها الدؤوبة لضمان شمولية خدماتها وإتاحتها لجميع العملاء دون استثناء. وتجمع هذه الفروع بين مرافق البنية التحتية الشاملة والتقنيات المتقدمة والخدمات المبتكرة لتقديم تجربة مصرفية شاملة وميسرة للجميع.

وتشمل هذه الميزات والتجهيزات ما يلي:

- أبواب ومداخل مهيأة.
- مؤشرات أرضية بارزة للمكفوفين.
- أنظمة مساعدة سمعية لضعاف السمع.
- نظام الترجمة الآلية للغة الإشارة KinTrans، والذي يترجم لحظياً لغة الإشارة إلى كلام والعكس.
- مناطق انتظار مخصصة لأصحاب الهمم.
- أجهزة صراف آلي/أجهزة إيداع نقدي ومكاتب شيكات منخفضة الارتفاع.
- منحدرات ومساند يدوية ومداخل واسعة لتسهيل حركة أصحاب الهمم.
- لافتات بلغة برايل وطابعات برايل للنماذج، إلى جانب خيار طلب عملة بلغة برايل.
- مكبر فيديو Traveler HD.
- أنظمة مساعدة سمعية لضعاف السمع.
- موظفون مدربون على آداب التعامل مع أصحاب الهمم، ومتقنون للغة الإشارة الأمريكية، ومدربون على تلبية احتياجات الفئات المستضعفة.

تدرك المجموعة تمام الإدراك أن التقدم الحقيقي يكمن في تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات والتطوير. ومن هذا المنطلق، نسعى باستمرار إلى مراعاة الفئات التي لا تحظى بخدمات كافية وملائمة لاحتياجاتها، من خلال تصميم فروعنا وخدماتنا ومنتجاتنا لتكون في متناول الجميع.

استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها

يشكل استقطاب الكفاءات الموهوبة، وتطويرها، والاحتفاظ بها دعامة أساسية لنجاح المجموعة المستقبلي، ومسؤولية نلتزم بها تماماً في ضوء التحولات الديموغرافية والاجتماعية الراهنة.

يشكل استقطاب الكفاءات الموهوبة، وتطويرها، والاحتفاظ بها دعامة أساسية لنجاح المجموعة المستقبلي، ومسؤولية نلتزم بها تماماً في ضوء التحولات الديموغرافية والاجتماعية الراهنة. وتعكس مبادئنا الإدارية التزامنا ببناء ثقافة قوامها الثقة والتمكين والمساءلة، بما يتيح لكل موظف فرص التميز والازدهار.

يرتكز نهجنا في استقطاب وتطوير القيادات على نموذج للكفاءات السلوكية ينسجم مع رؤيتنا للإدارة المؤثرة، بما يضمن تمكين كوادرنا من الارتقاء بالأداء وتعزيز التعاون وترسيخ القيم المؤسسية.

استقطاب المواهب والكفاءات

شهد عام ٢٠٢٥ انضمام مجموعة متنوعة من الكفاءات إلى فريق عملنا عبر كافة المستويات الإدارية. ويشكل هذا المزيج الحيوي من الكفاءات رافداً هاماً للرؤى المتجددة والأفكار المبتكرة والمهارات الواسعة، التي تواصل تعزيز بنيتنا المؤسسية ودعم طموحاتنا الاستراتيجية.

التعيينات الجديدة للموظفين

إجمالي عدد الموظفين الجدد	٢,٧٤٠
النسبة المئوية للوظائف الشاغرة التي يشغلها المرشحون الداخليون	١٥%
متوسط تكاليف التوظيف	N/A
الموظفون الجدد الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨-٣٠) سنة	١,٤٣٣
الموظفون الجدد الذين تتراوح أعمارهم بين (٣١-٥٠) سنة	١,٢٧٠
الموظفون الجدد الذين تتجاوز أعمارهم ٥١ سنة	٣٧
الموظفات الجدد (الإناث)	١,١٨٠
الموظفون الجدد (الذكور)	١,٥٦٠
موظفو الإدارة العليا الجدد	١٠
موظفو الإدارة الوسطى الجدد	٢٤٧
موظفو الإدارة المبتدئون الجدد	٣٤٩
المنتسبون والموظفون الجدد	٢,١٣٤
الموظفون الجدد (أفريقيا)	٢٢
الموظفون الجدد - العرب	١١٧
الموظفون الجدد - مصر	٥٨٢
الموظفون الجدد - دول مجلس التعاون الخليجي	٤٣٤
الموظفون الجدد - الهند	٦٢٦
الموظفون الجدد- المناطق الأخرى لقارة آسيا	٤١
الموظفون الجدد- المناطق الأخرى لشبه القارة	٦٢
الموظفون الجدد - باكستان	١٠٣
الموظفون الجدد - الفلبين	٣٨
الموظفون الجدد- الإمارات العربية المتحدة	٦٠١
الموظفون الجدد - غربيون	١١٤

استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها تتمة

برامج التطوير المهاري والقيادي

تضع المجموعة على رأس أولوياتها ترسيخ ثقافة التعلم المستمر، لتمكين موظفيها من تطوير مهاراتهم بشكل متواصل وتحقيق التميز ومواكبة التغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي. وترجمةً لهذا الالتزام، نعتمد على مبادرات التطوير الموجهة وبرامج إعداد القيادات المتخصصة، لنضمن لكوادرنا التميز في أدائهم اليوم، والجاهزية التامة لقيادة مستقبل العمل المصرفي.

القادة الإماراتيون

تركز مبادرة "القادة الإماراتيون الناشئون" على تزويد المهنيين الإماراتيين بالمهارات اللازمة لتولي مناصب إدارية عليا، وتتضمن برامج تدريبية مكثفة أثناء العمل والتوجيه التنفيذي.

كلية القادة (للقيادة والإدارة)

تكرس 'كلية القادة' جهودها لإعداد كفاءات قيادية مؤهلة لمواكبة استحقاقات المستقبل، مستندةً في ذلك إلى نهج تدريبي شامل يدمج بين الحلول التقليدية والرقمية تحت إشراف نخبة من الخبراء والمختصين بهدف الارتقاء بالقدرات القيادية والإدارية للمشاركين. وفي هذا الإطار، يكتسب المشاركون مهارات أساسية تشمل الذكاء العاطفي، وصنع القرار الاستراتيجي، والإدارة الفعالة للفرق، والتي تشكل بمجملها ركائز لا غنى عنها للنجاح في مشهد أعمال يتسم بالتطور المتسارع. وبهذا تسهم الكلية في تعزيز الريادة التنافسية والابتكارية للمجموعة إقليمياً، وذلك عبر تمكين قادتنا من دفع الأداء والتعامل بثقة مع التحديات المعقدة.

> تضع المجموعة على رأس أولوياتها ترسيخ ثقافة التعلم المستمر."

تطوير المواهب

تلتزم المجموعة برعاية وتعزيز مهارات كوادرها البشرية لمواكبة متطلبات مشهد الأعمال سريع التطور ونؤمن أن الاستثمار في تطوير المواهب أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ريادتنا وضمان امتلاك موظفينا للمعارف اللازمة لدفع عجلة التغيير الإيجابي على كافة المستويات بالمجموعة.

نحرص على توفير فرص التعلم المستمر لجميع موظفينا، من خلال برامج تدريبية مصممة خصيصاً، وورش عمل لتطوير القيادات، ومبادرات لرفع الكفاءة، بهدف تمكينهم من صقل مهاراتهم ومواكبة الفرص الحالية والمستقبلية.

استعد للمستقبل

في إطار مبادرة "استعد للمستقبل" التي تبلغ تكلفتها ١٠٠ مليون درهم إماراتي، شارك أكثر من ١,٠٠٠ مواطن إماراتي في برامجنا الخاصة بتطوير المهارات الرقمية ومهارات البيانات لاكتساب المهارات اللازمة لتولي أدوار جديدة، بينما يركز برنامج "قادة" على الارتقاء بمهارات مديري الفروع في دولة الإمارات العربية المتحدة وإعدادهم للاستفادة الكاملة من فرص النمو السريع.

برامج تطوير الكوادر الوطنية بالإمارات العربية المتحدة

دعما لرؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لتنمية الكوادر الوطنية، تقدم المجموعة برامج تدريبية متخصصة للمواطنين الإماراتيين، مثل برنامجي "قادة" و"بداية". وتساهم هذه المبادرات في تنمية المهارات القيادية وإعداد الموظفين الإماراتيين لتولي أدوار رئيسية داخل المجموعة. نجحت تلك البرامج في تحقيق معدلات مشاركة مرتفعة ناهزت ٩٠% من الموظفين، لتسهم بذلك في دعم النمو الاقتصادي الوطني من خلال رعاية المواهب المحلية وتمكين الكوادر الإماراتية من قيادة مستقبل القطاع المصرفي.

الشراكات الجامعية والمنح التعليمية للكوادر الوطنية الناشئة

يقدم برنامجنا للمنح التعليمية الدعم للموظفين الإماراتيين الطموحين الذين يسعون إلى تعزيز مؤهلاتهم وقدراتهم استعدادا لأدوار مستقبلية محددة، وذلك من خلال الالتحاق ببرامج الدراسات العليا المرموقة، مثل ماجستير إدارة الأعمال، والماجستير في البيانات الضخمة، وتحليلات الأعمال، والذكاء الاصطناعي.

وانطلاقا من التزام المجموعة بترسيخ ثقافة التعلم والتطوير المستمر، نعمل على توفير بيئة عمل داعمة تشجع على تبادل الأفكار والمقترحات والآراء بصراحة وإيجابية مع مراعاة اعتبارات اللياقة والملائمة.

دعم الجيل القادم

لا تقتصر جهودنا على تطوير مهارات كوادرنا الحالية، بل تمتد لتشمل المساهمة في إعداد الجيل القادم من القادة الذين يعكسون تنوع المنطقة وحيويتها.

استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها تتمة

تدريب الموظفين

وفرت المجموعة في عام ٢٠٢٥ برامج تدريبية مكثفة لكافة قطاعات المجموعة، ما يعكس حرصها الكبير على تعزيز ثقافة التعلم المستمر وتطوير القدرات المؤسسية. وقد استفاد الموظفون من مجموعة متنوعة من البرامج التطويرية، التي قدم جانب كبير منها عبر منصات التعلم الرقمي، بالتوازي مع إقبال ملحوظ على الجلسات التدريبية المباشرة. وقد أسهم هذا النهج المتكامل في توسيع قاعدة المشاركة وتعزيز تنمية المهارات، كما مكن الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية من توظيف المعارف المكتسبة في مهام عملهم اليومية.

بيانات التدريب لعام ٢٠٢٥

مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني	عدد الساعات (٢٠٢٥)	عدد الجلسات (٢٠٢٥)
إجمالي التدريب	٧١٣,٦٩٣	١٠,٣٨٨
إجمالي التدريب للموظفات (الإناث)	٣٠٧,٩٣٨	٥,٥٠٢
إجمالي التدريب للموظفين (الذكور)	٤٠٥,٧٥٥	٨,٢٠٨
إجمالي التدريب المقدم للاستشاريين (المتعاقدين)	١٠١,٢٥٥	٣,٧٥٤
إجمالي التدريب لموظفي الإدارة العليا	٧,١٦١	٤٠٨
إجمالي التدريب لموظفي الإدارة الوسطى	٦٤,٦٧٠	٢,٣٥٤
متوسط التدريب لكل موظف	٣١	١٩
متوسط التدريب لكل موظف (ذكر)	٢٩	١٩
متوسط التدريب لكل موظف في الإدارة العليا	١٩	١٧
متوسط التدريب لكل موظف في الإدارة الوسطى	٢٩	٢٠
نسبة حضور الموظفين في التعلم الإلكتروني / الدورات التدريبية	٨٧%	

كلية علوم البيانات (البيانات والتحول الرقمي)

في ظل التحول المتسارع للقطاع المصرفي نحو مستقبل رقمي شامل، تتولى "كلية علوم البيانات" مسؤولية تمكين موظفينا وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتميز في بيئة عمل تعتمد على البيانات. ويطرح البرنامج منظومة تدريبية متكاملة تبدأ من أساسيات البيانات والتمثيل المرئي، وصولاً إلى تعلم الآلة، ولغة البرمجة "بايثون"، والذكاء الاصطناعي، بما يضمن لكوادرنا القدرة على استثمار البيانات والتقنيات المتقدمة بفاعلية، تعزيزاً للابتكار، والكفاءة التشغيلية، والنمو المستدام للأعمال عبر كافة قطاعات المجموعة.

تدريب الموظفين والشهادات المعتمدة

يعد التدريب المستمر ركيزة أساسية لالتزامنا بمعايير الامتثال والنزاهة والنمو المهني. ويتلقى جميع الموظفين شاملاً حول السياسات والضوابط الداخلية، ويجددون سنوياً اعتماد مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمجموعة ويقدمون إقراراً باجتياز جميع المتطلبات والمقررات التنظيمية ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية يتلقى الموظفون تدريباً سنوياً شاملاً يغطي موضوعات أساسية منها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنع التهرب الضريبي، والامتثال للعقوبات الدولية.

ولتعميق الخبرات، يشارك الموظفون أيضاً في تدريبات متخصصة في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تؤهلهم لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، والتواصل بكفاءة مع العملاء بشأن حلول التمويل المستدام. كما تدعم المجموعة التطور المهني لموظفيها من خلال إتاحة الحصول على شهادات دولية معتمدة، تشمل (ICAEW) و(Oxford) و(CFI) و(Intuition Know-How)، لضمان الريادة المستمرة لفريقنا في مجالات التمويل المستدام وممارسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وفيما يلي بعض الوحدات التدريبية الإلزامية:

الدورات السنوية الإلزامية

نسبة إنجاز الموظفين (بدوام كامل) للدورات السنوية الإلزامية (%)	بنك الإمارات دبي الوطني ٢٠٢٥
٠١ - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٩٩,٥%
٠٢ - العقوبات	٩٩,٥%
٠٣ - معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)	٩٩,٦%
٠٤ - أمن المعلومات	٩٩,٦%
٠٥ - مدونة قواعد سلوك الموظفين	٩٩,٦%
٠٦ - التوعية بالاحتيال والوقاية منه	٩٩,٥%
٠٧ - التوعية بوسائل التواصل الاجتماعي	٩٩,٦%
٠٨ - إدارة استمرارية الأعمال	٩٩,٦%
٠٩ - أنظمة حماية المستهلك (CPR)	٩٩,٥%
١٠ - معيار أمن بيانات بطاقات الدفع (PCI DSS)	٩٩,٧%
١١ - مبادئ الصيرفة الإسلامية	٩٩,٥%
١٢ - مكافحة الرشوة والفساد	١٠٠,٠%
١٣ - الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) / الاستدامة	٩٨,٨%
١٤ - الخصوصية وأمن البيانات	٩٩,٥%
١٥ - الحماية المالية للمستهلك	٩٩,٦%

التدريب على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تكرس المجموعة جهودها لترسيخ ثقافة الاستدامة، انطلاقاً من قناعتها بأن الاستيعاب الدقيق لمبادئ ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يمثل دعامة أساسية للتصدي للمخاطر المناخية وتحقيق مستهدفاتنا في مجال الاستدامة على المدى الطويل. وفي إطار هذا الالتزام، تقدم المجموعة برنامجاً تدريبياً سنوياً شاملاً وإلزامياً حول الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، صمم خصيصاً لترسيخ مبادئ الاستدامة عبر كافة المستويات التنظيمية والمؤسسية للمجموعة.

يغطي المنهج التدريبي محاور مهمة تشمل استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتكامل المؤسسي، وتقييم الأهمية النسبية، والتمويل المستدام، والسندات الخضراء، وتقييمات الحوكمة، مما يزود الموظفين بالمعارف اللازمة لتطبيق ممارسات الاستدامة على الصعيدين المهني والشخصي. وفي عام ٢٠٢٥، تم إثراء البرنامج بوحدات ومساقات إضافية حول التمويل الأخضر، وإدارة مخاطر المناخ، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ونظم الإدارة البيئية والاجتماعية، وتقييم المخاطر البيئية.

وضمان فاعلية التدريب ورفع مستوى المشاركة، نفذ فريق "التعلم والتطوير" جلسات توعية موجهة تناسب طبيعة عمل كل إدارة، مما أسهم في تعزيز التعاون المشترك بين الإدارات، وتعميق تعميق تكامل ممارسات الاستدامة عبر كافة عمليات المجموعة.

ولتعزيز الخبرات التخصصية، حصل مجموعة من الموظفين على شهادات متقدمة في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، شملت بما في ذلك شهادة الاستدامة من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، ودورات متخصصة من كلية سميث للمشاريع والبيئة بجامعة أكسفورد، مثل التمويل المستدام؛ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" و "مستقبل التمويل" و "القانون والاستدامة" و "مستقبل الأعمال المستدامة".

الجاهزية للمستقبل

إن مستقبل العمل يتشكل بفعل التقدم التكنولوجي السريع، مما يتطلب من المؤسسات أن تتطور باستمرار. لذا، نحرص في المجموعة على تأهيل وإعداد كوادرنا والمؤسسة ككل لمواكبة هذا التحول، عبر غرس ثقافة التعلم المستمر، وترسيخ عقلية تتسم بالمرونة والتكيف عبر كافة قطاعات المجموعة.

وتركز استراتيجيتنا في هذا الصدد على بناء ثلاث مجموعات مهارية أساسية، وهي: الإلمام بعلوم البيانات، والمعارف الرقمية الضرورية، ومهارات المستقبل، لضمان جاهزية كوادرنا لمواجهة التحديات الناشئة والاستفادة من الفرص الجديدة.

التعلم الذاتي

نعمل على ترسيخ ثقافة التعلم الذاتي وتوفير الأدوات والفرص التي تمكن موظفينا من تولي زمام المبادرة ورسم مسارات نموهم الوظيفي وتطوير قدراتهم بأنفسهم. وتضع منصاتنا الرقمية -المتاحة على مدار الساعة- بين أيدي موظفينا برامج تدريبية منهجية ومرنة، تضمن لهم البقاء على اطلاع بالمتغيرات المتسارعة ومواكبة أحدث الابتكارات في القطاع.

لملاحظات التقييمية والتوجيه

نولي أهمية قصوى لغرس ثقافة التوجيه، باعتبارها عاملاً أساسياً في تحسين كفاءة التعاون والتواصل عبر كافة المستويات المؤسسية، حيث تسهم هذه البيئة في تأسيس قنوات للحوار الصريح والمثمر بين الموظفين والقيادات والعملاء. وضمن إطار عمل تطوير القيادات والمواهب، توفر برامج المجموعة للإرشاد والتوجيه الداخلي دعماً موجهاً لكبار القادة والكفاءات الصاعدة.

كما يشارك جميع مسؤولي إدارة الأفراد في برامج تدريبية حول التوجيه، وإبداء الرأي، وإدارة النقاشات الحساسة، باعتبارها مكوناً رئيساً في رحلة إعداد القادة. وتتكامل هذه الجهود والمبادرات لتعزيز القدرات الفردية وبناء بيئة عمل تتسم بروح التعاون والجاهزية للمستقبل، وتتماشى مع رؤية المجموعة طويلة المدى.

تتلخص الغايات الأساسية لبرامج الإرشاد المهني والتدريب الداخلي بالمجموعة فيما يلي:

- تنمية وإشراك الكفاءات الواعدة من خلال تطوير مهاراتهم القيادية بأساليب غير تقليدية.
- صقل القدرات القيادية عبر الارتقاء بمهارات التدريب لدى قادة فرق العمل.
- غرس عقلية التوجيه وثقافة التدريب على مستوى المجموعة.
- دعم تطوير الكفاءات عبر إتاحة الفرص الملائمة والدعم المناسب وتبادل الخبرات والتدريب.
- تعزيز الثقة في مسارات التقدم الوظيفي والترقي المهني، والتأثير الإيجابي على مستويات مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم.

صقل مهارات الموظفين

تضع المجموعة الاستثمار في التطوير المستمر لكوادرها على رأس أولوياتها، لتمكينهم من ترجمة إستراتيجيتها إلى واقع ملموس، وضمان استدامة النجاح المؤسسي على المدى البعيد. وانطلاقاً من دورها كشريك استراتيجي في تعزيز الأداء وتمكين الأعمال، فإنها نبادر برصد فرص التعلم وتحديد فجوات المهارات، وتقديم حلول تدريبية مبتكرة ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنوعة لكوادرنا.

وتشمل محفظة برامجنا تأهيل الموظفين الجدد، ومسارات التعلم التخصصية، والتدريب التقني والفني، ومبادرات رفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء، بهدف بناء مهارات قوية ورفع الكفاءة التشغيلية عبر كافة القطاعات.

شهادات مهنية معتمدة من جهات عالمية مرموقة مثل جمعية الاختصاصيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال (ACAMS)، وتحالف سكرم (Scrum Alliance)، ومعهد سانس للأمن السيبراني (SANS Cyber Security)، والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)، وشهادة المحلل المالي المعتمد (CFA)، ومعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، في خطوة تعكس التزامنا الراسخ بمعايير التميز والتعلم المستمر.

تدريب الموظفين في مجال مكافحة الفساد

المؤشر	بنك الإمارات دبي الوطني ٢٠٢٥
إجمالي عدد الموظفين الذين تلقوا تدريباً حول مكافحة الفساد، موزعين حسب المستوى الوظيفي والمنطقة	١٧,٨٩٥
موظفو الإدارة العليا	٣٦٨
موظفو الإدارة الوسطى	٢,١١٠
موظفو الإدارة المبتدئة	٢,٧٣٦
موظفون غير إداريين	١٢,٦٨١
الموظفون (الشرق الأوسط)	٨,٧٤٣
الموظفون (آسيا)	٧,٧٩٥
الموظفون (أفريقيا)	٥٩٤
الموظفون (أوروبا)	٤٢٨
إجمالي النسبة المئوية الموظفين الذين تلقوا تدريباً حول مكافحة الفساد، موزعين حسب المستوى الوظيفي والمنطقة	٩٩,٥%

مكافآت الموظفين

تستهدف فلسفة الأجور والمكافآت في المجموعة توفير منظومة شاملة تقدر جهود الموظفين وتكافئ إنجازاتهم، بما ينسجم مع استراتيجية أعمال البنك.

ويرتكز نهجنا على أسس متينة من الحوكمة القوية وإدارة المخاطر، لضمان مساهمة المكافآت في تعزيز النمو المستدام وتحقيق قيمة مضافة لأصحاب المصلحة على المدى الطويل.

وترتكز هذه الفلسفة على الأهداف الرئيسية التالية:

- استقطاب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها وتحفيزها من خلال نظام أجور ومكافئات عادل ومنصف يراعي متطلبات كل دور وظيفي، مع الحرص على وضوح العروض المقدمة وسهولة فهمها، وتحقيق التوازن الأمثل بين الأجر الثابت والمتغير.
- تطبيق ثقافة المكافأة المستحقة لقاء الأداء المتميز، مع التمييز العادل بناءً على الأداء والمساهمة في تحقيق الأهداف المؤسسية.
- توفير هياكل وسياسات تعويضات وأنظمة أجور مرنة لضمان استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، وتطور الأعمال واستمراريتها.
- دعم وإرساء ثقافة مؤسسية تحقق نمواً مستداماً وقيمة مضافة على المدى الطويل لأصحاب المصلحة، والعملاء، والموظفين، والمجتمعات التي نعمل فيها.
- توجيه وترسيخ الثقافة المؤسسية والقيم والسلوكيات الإيجابية، التي لا غنى عنها لتحقيق التميز في الأداء الفردي والجماعي وإنجاز الأهداف المؤسسية.
- الربط الوثيق بين المكافآت وإدارة المخاطر، لتشجيع السلوك المهني الذي يستند إلى الحكمة في القرار والنزاهة الأخلاقية مع مراعاة الضوابط الداخلية والامتثال الرقابي.
- تعزيز شعور الانتماء لدى الموظفين، من خلال إتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في نجاح البنك عبر مكافآت تنافسية يتم احتسابها وفقاً للأداء المالي المتميز والنتائج القوية.

تضمن سياسةُ المكافآت لدى المجموعة الاتساق والعدالة في تطبيق آليات تقدير واحتساب المكافآت على المستوى المؤسسي. وتوضح السياسة المعالم الرئيسية لفلسفة التعويضات، وإطار حوكمة المكافآت، وهيكل الأجور والمزايا بالمجموعة. وقد خضعت السياسة للمراجعة في عام ٢٠٢٥، لضمان استمرار توافقها مع أحدث لوائح ومعايير المكافآت الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولضمان الحفاظ على سريان مفعولها وتوافقها مع الأطر التنظيمية المستجدة.

إدارة الأداء

يشكل إطار عمل تقييم الأداء الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها فلسفة المجموعة في تقدير الأداء والربط بينه وبين المكافآت، مما يحفز التطور المهني المتواصل للكوادر الوظيفية، ويضمن توجيه مساهماتهم نحو تحقيق التطلعات الاستراتيجية للمجموعة. ويعتمد النظام معياراً مزدوجاً يقيس الإنجازات وطريقة الوصول إليها، وذلك تكريساً لثقافة المجموعة وقيمها والسلوكيات المهنية والأخلاقية المنشودة.

يهدف إطار إدارة الأداء بالمجموعة إلى تحقيق ما يلي:

- دعم أهداف المجموعة عبر مواءمة الأهداف الفردية والجماعية مع خططها التشغيلية والاستراتيجية العامة.
- ترسيخ ثقافة المجموعة وقيمها وتعزيز السلوكيات المنشودة على المستوى المؤسسي.
- تطبيق مبدأ المكافأة المستحقة لقاء الأداء المتميز، مع التمييز العادل بناءً على الأداء والمساهمة في تحقيق الأهداف المؤسسية.
- اعتماد نهج متوازن لتقييم مدى مساهمة الموظفين في أداء المجموعة.
- تشجيع التطوير المستمر للموظفين من خلال التفاعل المنتظم والملاحظات التقييمية التوجيه والتقييمات المتواصلة.
- خلق بيئة عمل تحفز المشاركة وتقدر الأداء الجيد وتشجع السلوكيات الإيجابية.
- العمل على التطور المستمر وترسيخ ثقافات جديدة، تمكّن الموظفين والمؤسسة من تحقيق النجاح.

نظام المكافآت السنوية التقديرية

تطبّق المجموعة نظاماً سنوياً للمكافآت التقديرية للموظفين المؤهلين، يربط التعويضات بما يلي:

- الأداء العام للمجموعة.
- أداء وحدة الأعمال أو الكيان أو الموقع.
- الأداء الفردي.
- المعايير الداخلية أو السائدة في السوق ذات الصلة بالوظيفة.

ويشكل تقييم الأداء الفردي السنوي عنصراً جوهرياً في مبدأ ربط الأجر بالأداء لدى المجموعة، حيث يركز على تقديم مكافآت عادلة ومنصفة مع التمييز القائم على أداء الموظف ومساهمته في تحقيق أهداف العمل المؤسسية (الإنجازات المحققة)، فضلا عن سلوكه المنسجم مع قيم المجموعة والتزامه بالسلوك المسؤول ((كيفية تحقيق الإنجازات). تخضع تقييمات الأداء لضوابط السلوك وإدارة المخاطر، وذلك لتجنب المخاطرة المفرطة وترسيخ الالتزام بالسلوكيات المهنية والأخلاقية. كما يتم تطبيق أهداف معيارية و/ أو مؤشرات أداء رئيسية على وظائف محددة، وفق ما يقرره قطاع الأعمال المعني. وعند الاقتضاء، يتم إدراج أهداف محددة تتعلق بسلوكيات التعامل مع العملاء ضمن أهداف الأداء الفردي للموظف.

ويتمتع هذا البرنامج بمرونة كبيرة قد تصل أحياناً بقيمة المكافأة المتغيرة إلى الصفر في حال تدني أداء المجموعة أو وحدة الأعمال أو الأداء الفردي. يتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بمرونة تامة، تسمح بحجب المكافآت المتغيرة بالكامل عند تواضع الأداء على مستوى المجموعة أو وحدة الأعمال أو المستوى الفردي.

مزايا ومستحقات الموظفين

تجري المجموعة مراجعات دورية لمزايا ومستحقات الموظفين، لضمان الامتثال للوائح والقوانين المحلية ومواكبة أفضل الممارسات في السوق. ونهدف من خلال هذه المزايا إلى دعم استقرار الموظفين وتحقيق التوازن بين حياتهم الشخصية والعملية، من خلال تقديم باقة تنافسية تراعي احتياجات الأسرة وتتضمن:

- يوفر برنامج مساندة الموظفين الدعم للموظفين على مدار الساعة مع مراعاة السرية الكاملة لتلبية الاحتياجات العاطفية والمالية والقانونية وتحقيق التوازن بين العمل والحياة.
- مبادرات للعافية والرفاهية تعنى بالجوانب البدنية والعاطفية والعقلية للموظفين، من خلال برنامج مساندة الموظفين، ومعرض "ثرايف" الذي يظهر التزامنا بدعم الرفاهية الشاملة والنمو الوظيفي والتوعية الصحية.
- خيارات أفضل للإجازات العائلية في مختلف الظروف بما في ذلك حالات التبني وإجازة الأمومة والأبوة التي تتخطى المتطلبات القانونية.
- الشراكة مع أورينت للتأمين لتوفير تغطية صحية تأمينية شاملة للموظفين وعائلاتهم.
- خطة تأمين للموظفين المتقاعدين بتكاليف تنافسية.
- مساعدات مالية وخدمات سلف على الراتب لدعم الموظفين في أوقات الحاجة.
- ترتيبات عمل مرنة.
- إمكانية الانتقال الجغرافي لتسهيل تنقل المواهب بين مختلف البلدان.
- إجازة أمومة أساسية مدتها ١٢٠ يوماً* تقويمياً مع إمكانية التمديد وفقا للسياسات الداخلية وطلبات الموظفات المعنيات.
- إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة أربعة أيام عمل لضمان حصول الآباء على الوقت اللازم لدعم عائلاتهم خلال المراحل الحياتية المهمة.

مكافآت الموظفين تتمة

إجازة الأمومة والأبوة

انطلاقاً من حرصنا على تعزيز الرفاه الوظيفي، تقدم المجموعة مزايا شاملة للإجازات مدفوعة الأجر لدعم موظفينا في مستهل رحلتهم مع الأبوة والأمومة، وترجمةً ليماننا بأهمية المرونة في بيئة العمل، طورنا برامج خاصة لمساندة الموظفات العائدات من إجازة الأمومة.

تمنح سياستنا الأساسية لإجازة الأمومة الموظفات ١٢ أسبوعاً مدفوعة الأجر، مع مرونة تتيح تمديد هذه الفترة عند الطلب بما يتماشى مع لوائحنا الداخلية. أما إجازة الأبوة، فتتيح للآباء خمسة أيام عمل براتب كامل، وهي المزايا ذاتها التي يتمتع بها الوالدان في حالات الاحتضان والتبني. وفي الحالات الخاصة التي تستدعي عناية أكبر، كمضاعفات الولادة أو الظروف الصحية للأم، أو استقبال مولود من أصحاب الهمم، يتم تمديد الإجازة لتوفير أقصى درجات الدعم والرعاية.

شهد عام ٢٠٢٥ استفادة واسعة من قبل الموظفين من سياسات إجازات الأمومة والأبوة التي توفرها المجموعة. وقد عادت الغالبية العظمى منهم لمباشرة مهامهم ومواصلة مسيرتهم المهنية معنا بنجاح، مما يعكس بيئة العمل الداعمة التي نوفرها وحرصنا على ضمان رفاهية الموظفين والاحتفاظ بالكفاءات وتعزيز استقرارهم الوظيفي.

وفي سياق دعم التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، توفر المجموعة أنظمة عمل مرنة وخيارات للعمل عن بعد، إلى جانب توفير مرافق مخصصة للأمهات الجدد (غرف الرضاعة). وتندرج هذه المبادرات ضمن أجندتنا الأوسع للرفاهية، التي تهدف إلى تعزيز الصحة الجسدية والنفسية، وبناء بيئة عمل شاملة وداعمة ومنفتحة.

أحكام إجازة الأمومة والأبوة

- إجازة الأمومة الأساسية: ١٢٠ يوماً تقويمياً متتالياً (٩٠ يوماً براتب كامل و٣٠ يوماً دون راتب)
- إجازة الأبوة: يحق للموظفين الذكور الحصول على خمسة أيام عمل مدفوعة الأجر.
- إجازة الرعاية للوالدين: خمسة أيام عمل مدفوعة الأجر سنوياً لأي موظف (ذكر أو أنثى) خلال الأشهر الستة الأولى بعد الولادة أو التبنّي.
- إجازة التبني: تطبّق نفس أحكام إجازة الأمومة والأبوة.

مجموعة موارد الموظفين للنساء والآباء والأمهات:

تطور "النادي النسائي" سابقاً ليصبح حالياً تحت اسم "نادي النساء والآباء والأمهات". ففي عام ٢٠٢٥، أعيد إطلاق المجموعة بهوية جديدة تحت مسمى " مجموعة موارد الموظفين للنساء والآباء والأمهات"، لتركز على تمكين الكوادر وتشجيع المبادرات التي يقودها الموظفون أنفسهم. وتواصل المجموعة فتح أبواب عضويتها لجميع الموظفين من الرجال والنساء في المجموعة. وبالتعاون مع مجموعة الموارد الرياضية على مستوى المجموعة، انصب تركيزنا هذا العام على تعزيز ودعم الجوانب الصحية والبدنية للموظفين. وكانت فعالية "ليلة سينمائية للوالدين والطفل" الأبرز والأكثر تقديراً هذا العام، إذ رسخت شعوراً عميقاً بالشمول وروح الانتماء.

تشمل إجازة الأمومة والأبوة، وإجازة الأبوة، وإجازة الأمومة

	بنك الإمارات دي الوطني ٢٠٢٥
إجمالي عدد الموظفين والموظفات الذين حصلوا على إجازة الأمومة والأبوة	٧٢٧
عدد الموظفات اللاتي حصلن على إجازة الأمومة	٣٣٣
عدد الموظفين الذين حصلوا على إجازة الأبوة	٣٩٤
إجمالي عدد الموظفين والموظفات الذين عادوا إلى العمل بعد انقضاء إجازة الأمومة والأبوة	٧١٣
عدد الموظفات اللاتي عدن إلى العمل بعد انقضاء إجازة الأمومة	٣٢٥
عدد الموظفين الذين عادوا إلى العمل بعد انقضاء إجازة الأبوة	٣٨٨
معدل العودة إلى العمل (%)	%٩٨

مشاركة الموظفين

تلتزم المجموعة التزاماً راسخاً بترسيخ مبادئ الشفافية والتعاون والحوار المفتوح على كافة المستويات التنظيمية والمؤسسية. وتجسيداً لهذا التوجه، نحرص على فتح المجال أمام الموظفين لتقديم مرئياتهم وملاحظاتهم بشفافية تامة، إيماناً بأن تمكين الكفاءات وإشراكهم في صنع القرار يمثل دعامة أساسية لاستمرار نجاح مسيرتنا على المدى البعيد.

وترتكز استراتيجيتنا للتواصل المستمر على استطلاعات دورية وتقييمات شاملة تغطي كافة مراحل المسيرة المهنية للموظف. كما تقدم هذه الأدوات رؤى قيمة حول بيئة العمل، ومعدلات رضا الموظفين ومستويات مشاركتهم، مما يمكننا من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتحسين تجربة الموظفين وترسيخ ثقافة الأداء العالي والشمول.

وتشمل مبادراتنا الموجهة لدعم مشاركة الموظفين العديد من المراجعات الاستراتيجية وورش العمل لوضع خطط إجرائية بالتنسيق مع فرق القيادة في كل وحدة من وحدات الأعمال. وقد وفرت هذه الجلسات رؤى تفصيلية حول نتائج الاستبيان، إلى جانب تسليط الضوء على أفضل الممارسات داخلياً وخارجياً. كما عقدنا جلسات حوارية ودية مع خبراء في متخصصين في هذا الصدد لتعميم أفضل الممارسات وتقديم مختلف صور الدعم المناسبة.

وعلاوة على ذلك، نتعاون حالياً مع قادرة وحدات الأعمال لوضع خطط عمل مدروسة لتعزيز مشاركة الموظفين، إلى جانب تنظيم ورش عمل للأشخاص المعنين للارتقاء بالوعي وتنفيذ إجراءات عملية لتعزيز المشاركة.

مشاركة الموظفين تتمة

وعلى مستوى المجموعة، نحتفي سنوياً بأسبوع الصحة النفسية بتنظيم جلسات تتناول إدارة الضغوط، وصحة الدماغ والتمارين الذهنية، والتغذية وعلاقتها بالصحة النفسية وغيرها. وفي عام ٢٠٢٥، استقطب معرض "ترايف" - لتمكين الرفاهية الشاملة والتطور المهني - أكثر من ٣,٠٠٠ موظف من مواقع مختلفة، بما فيها مواقعنا الدولية. ركز المعرض خلال هذه النسخة على تحديد الأعراض وأسبابها الجذرية، وقدم للمشاركين مجموعة متنوعة من الفحوصات الصحية للمشاركين، إلى جانب تطعيم الإنفلونزا الموسمية للراغبين، وورش عمل في الإسعافات الأولية، وجلسات افتراضية حول الصحة النفسية والبدنية، بالإضافة إلى برامج للتطوير الوظيفي. وتميز المعرض بإدراج خيارات الطب البديل المتاحة عبر غطائنا التأميني، لتقديم بدائل علاجية طبيعية لموظفينا. واستجابة لملاحظات موظفينا وشركاء التأمين، قدمنا سلسلة جلسات تناقش صحة الدماغ والتمارين الذهنية، والتغذية والعافية النفسية، وأساليب إدارة الضغوط والقلق في بيئة العمل، بالإضافة إلى تقنيات الحفاظ على الهدوء وتعزيز المرونة في المواقف الصعبة.

نسعى من خلال هذه المبادرات إلى تهيئة توفير عمل إيجابية، وتعزيز الإنتاجية، وترسيخ ثقافة التطوير المستمر لمشاركة الموظفين ورفاهيتهم.

شهد عام ٢٠٢٥ عدة مبادرات لإشراك الموظفين كان أبرزها:

- تواصل مبادرة "اصطحب طفلك إلى العمل" دورها في تعزيز الروابط بين المؤسسة وموظفيها وعائلاتهم
- جلسات حوارية ودية للتوعية بأفضل الممارسات حول المشاركة والتعبير عن الرأي والتحيز اللاواعي والسلامة النفسية.
- طرح الموظفون المسؤولون عن مبادرات المشاركة أفكارهم حول تعزيز المشاركة داخل فرقهم، وألهموا زملاءهم للعمل على الارتقاء بمستوى التعاون على مدار العام.
- نجحنا من خلال الاستبيان في تسليط الضوء على أهمية وضع خطط عمل متكاملة وتنفيذها بكفاءة لسد الفجوات وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة.
- اضطلع سفراء استبيان "صوتي" بدور أساسي في التواصل مع فرق العمل لضمان المتابعة والتنفيذ.

وفي ضوء نتائج الاستبيان، تواصل مراجعة استراتيجياتنا لمعالجة المخاوف وتعزيز الروح المعنوية ودعم كوادرنا البشرية باعتبارها أثمن مواردنا.

استطلاع "صوتي"

تحرص المجموعة على الإنصات لموظفيها وفهم طموحاتهم واحتياجاتهم والتعرف على اهتماماتهم ومشاغلهم. وفي إطار مساعينا لخلق بيئة عمل داعمة، يمثل استطلاع "صوتي" السنوي - الذي يحمل اسمه دلالة واضحة على غايته - أداة أساسية تعكس التزامنا المستمر برفاهية موظفينا وخلق بيئة عمل شاملة.

يقدم الاستبيان رؤىً قيّمة حول المحاور الأساسية لتجربة الموظف، كالمرونة، والتمكين، والرعاية، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، والقيادة الشاملة، والانتماء، والرضا الوظيفي، والسعادة. ومن خلال إيصال صوت الموظفين، يساعدنا "صوتي" على تحديد مجالات التحسين بدقة، وتعزيز المشاركة، والتحسين المستمر لبيئة العمل الشاملة على مستوى المجموعة.

وفي عام ٢٠٢٥، حققنا نسبة مشاركة بلغت **٧٨%**، مع معدل استجابة وصل إلى **٨٥%**، ما يبرز قوة مستويات المشاركة داخل المجموعة. هذا وتتم مراجعة نتائج الاستبيان بشكل دوري من قبل كبار المسؤولين بالمجموعة للاستفادة منها في صياغة القرارات الاستراتيجية، بينما يلعب سفراء "صوتي" دوراً حيوياً كحلقة وصل، لتعزيز قنوات التواصل ونقل آراء ومقترحات الموظفين من كافة المستويات المؤسسية.

مشاركة الموظفين

مشاركة الموظفين	
معدل المشاركة	%٧٨
نسبة الموظفين الذين شاركوا في الاستطلاع.	%٨٥

الاحتفاظ بالموظفين

تضع المجموعة في صدارة أولوياتها استقطاب أفضل الكفاءات وتطويرها والحفاظ عليها، لضمان التميز ومواكبة التطور السريع الذي يشهده سوق العمل. وقد قمنا خلال العام الماضي بتعزيز السياسات الداعمة للموظفين، حيث أتحنا مرونة أعلى في تنظيم الدوام وباقات إجازات متكاملة لتلبية المتطلبات المختلفة لكوادرنا.

وينعكس التزامنا تجاه موظفينا في حزمة مزايا شاملة تتضمن التغطية الطبية، والتأمين على الحياة، والإجازات العائلية، ومبادرات صحية مصممة لتعزيز رفاهيتهم.

نلتزم بخلق بيئة عمل حيوية وداعمة وشاملة لإلهام كوادرنا للسعي باستمرار نحو النجاح والتطور المهني. وفي هذا السياق، يقدم معدل دوران الموظفين مؤشراً قوياً على سلامة البيئة المؤسسية، ومقياساً دقيقاً لنجاح خططنا في تطوير الكفاءات والاحتفاظ بها. وعبر المتابعة الحثيثة لهذا المؤشر، فإننا نستقرئ المعطيات ونرصد الاتجاهات التي تساعدنا في تنفيذ مبادرات نوعية تعزز المشاركة وتؤكد ريادتنا كجهة عمل مفضلة.

تحرص المجموعة أيضاً على إبلاغ الموظفين بأي تغييرات تنظيمية ضمن مهلة زمنية ملائمة. وفي الحالات التي يكون لهذه التغييرات تأثير جوهري على شروط أو أحكام التوظيف، فإننا نلتزم بالحصول على موافقة كتابية، تجسيداً لمبادئ الشفافية والاحترام المتبادل التي نتبناها.

معدل الدوران الوظيفي

إجمالي معدل دوران الموظفين

١٥%

متوسط مدة خدمة الموظفين (سنوات)

٥

معدل دوران الموظفين الطوعي

١٢%

متوسط مدة خدمة الموظفات (سنوات)

٤

حسب الجنس	
الذكور	١,٥٠١
الإناث	١,٠٣٢

حسب الفئات العمرية	
٣٠-١٨	٨٦٦
٥٠-٣١	١,٥٤٥
+٥١	١٢٢

حسب المنطقة	
أفريقيا	٢٨
عرب	١٣٦
مصر	٦٦٠
دول مجلس التعاون الخليجي	١٢٩
الهند	٦٢٥
المناطق الأخرى لقارة آسيا	٥٠
المناطق الأخرى لشبه القارة	٧٣
باكستان	١٨٣
الفلبين	٥٨
الإمارات العربية المتحدة	٤٩٩
المنطقة الغربية	٩٢

تقدير الموظفين

نؤمن في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أن موظفينا هم المحرك الأساسي لنجاحنا، وأن تفانيهم ضرورة لا غنى عنها لتحقيق رؤيتنا وأهدافنا المؤسسية. ولهذا، نقدم حزمة من البرامج المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنامية لفريق عملنا المتنوع. ومن بين هذه البرامج فعالية "أحضر طفلك إلى العمل"، والبرنامج التدريبي حول تجنب ممارسات التحيز اللاواعي، وبرنامج "العودة إلى العمل"، وبرنامج "مساندة الموظفين". وتمتد هذه المبادرات لتشمل مجالات متعددة، مما يتيح للموظفين اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتفوق في أدوارهم الوظيفية، والتعامل بثقة مع التحولات المتسارعة في القطاع المالي.

وبالمثل، ترجمت المجموعة حرصها على تكريم إنجازات موظفيها المتميزة من خلال برامج تقديرية متنوعة، حيث تم إضافة فئات جديدة تركز على الثقافة والابتكار والمشاريع التعاونية بين الإدارات ضمن الجوائز الماسية المقدمة تحت مظلة البرنامج السنوي لجوائز "تقدير الموظفين" (GEM) تكريماً للموظفين الذين تجاوزت إنجازاتهم التوقعات. كما عززت مبادرة "برافو" ثقافة التقدير داخل المجموعة، حيث تمكّن الموظفون من تكريم زملائهم على أدائهم المتميز وروح التعاون التي يتحلون بها. بالإضافة إلى ذلك، يحتفي برنامج "جوائز الخدمة الطويلة" بتفاني أعضاء فريقنا وولائهم على مر السنين، تقديراً لدورهم في تحقيق النجاحات المستمرة للمجموعة.

توفير بيئة عمل صحية وآمنة

تلتزم المجموعة بضمان أعلى معايير الصحة والسلامة والرفاه لموظفيها وعملائها وزوارها في كافة عملياتها ومرافقها.

وتتوافق سياستنا للصحة والسلامة والبيئة مع متطلبات الجهات الحكومية والتنظيمية المحلية، بما في ذلك اشتراطات الدفاع المدني و"كود الإمارات للوقاية والسلامة من الحريق وحماية الأرواح"، إلى جانب الامتثال للمعايير الدولية الرائدة ذات الصلة. كما أننا نعتمد على نظام لإدارة البيئة تم اعتماده وفق مواصفة **"آيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥"**، مع الحرص على التحسين المستمر لعملياتنا بهدف الحد من الأثر البيئي.

نلتزم بمبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة. وبحكم كوننا أحد الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، فإننا نطبق إجراءات العناية الواجبة لتحديد مخاطر حقوق الإنسان وتقييمها والتخفيف من حدتها عبر كافة عملياتنا وسلسلة القيمة الخاصة بنا، ونبادر باتخاذ إجراءات فورية لضمان حلول منصفة وفعالة في حال رصد أي آثار سلبية.

تشكل الجاهزية والتدابير الوقائية أسس ثقافة الصحة والسلامة التي نتبناها في المجموعة، حيث نعتمد خطة استجابة متكاملة في حالات الطوارئ، ندعمها عبر تدريبات وعمليات محاكاة دورية داخلياً أو بالتعاون مع الدفاع المدني، لضمان الاستعداد التام لكوادرنا. وحرصاً على تعزيز قيم التعاون والمساءلة، نحث موظفينا على تقديم ملاحظاتهم وأفكارهم التي تسهم في الارتقاء بإطار عمل الصحة والسلامة والبيئة.

تتولى لجنة الصحة والسلامة بالمجموعة، برئاسة الإدارة العليا، مهمة الإشراف المباشر على أهداف ومبادرات الصحة والسلامة والبيئة، ومتابعة المخاطر والحوادث وتدابير التحسين المستمر. كما تسهم التقييمات الدورية للسلامة، جنباً إلى جنب مع حملات التفتيش والتدقيق الداخلي والخارجي، في الكشف المبكر عن أي مخاطر محتملة وتعزيز قدراتنا على الاستجابة الفورية.

ولم يقتصر التزامنا على النطاق الداخلي، بل قمنا بدمج اشتراطات الصحة والسلامة في كافة عمليات التوريد والتعاقد مع مزودي الخدمة، لضمان امتثال شركاء الأعمال لأعلى مستويات الجودة والسلامة المعتمدة لدينا. وعلى مستوى الأفراد، يلتزم جميع الموظفين بإتمام التدريب السنوي الإلزامي، مع تشجيعهم على التواصل الفعال مع مدراءهم ولجنة السلامة، لتحقيق هدفنا المشترك في بناء بيئة عمل مستدامة وآمنة للجميع.

وبحكم طبيعة أعمالنا، فإن المخاطر التي يواجهها الموظفون تظل محدودة، حيث تكون الحوادث في الغالب بسيطة مثل الانزلاقات أو السقوط في مواقف السيارات أو الحمامات. وفي عام ٢٠٢٥، سجلنا ٤ حوادث بسيطة، تم التعامل معها بعناية فائقة وتوفير الرعاية الطبية اللازمة.

لم نرصد أي وفيات مرتبطة بالعمل على مدى السنوات الخمس الماضية، ونتطلع إلى الحفاظ على سجل خال من الوفيات خلال السنوات الخمس المقبلة. وكما أشرنا آنفاً، فإننا ملتزمون بتعميق وبناء ثقافة تقوم على التواصل المفتوح وتعزيز التعاون بين الموظفين والشركاء لرصد أي مخاوف تتعلق بالصحة والسلامة والإبلاغ عنها.

مبادرات تعزيز صحة الموظفين ورفاهيتهم

عزز بنك الإمارات دي الوطني في عام ٢٠٢٥ التزامه برفاهية موظفيه، متبنياً نهجاً شاملاً يعتبر الوقاية أولوية. وشهد معرض "ثرايف" طرح نموذج الرفاهية Root Map Wellbeing Model، وهي أداة مبتكرة تربط بين الأعراض الصحية ومسبباتها الجذرية وتوجه الموظفين نحو مسارات الدعم الطبي والشمولي والتخصصي المثلى. وتزامناً مع ذلك، وسعنا نطاق خدمات الصحة الوقائية لتشمل كافة عملياتنا في الإمارات وشبكتنا الدولية، مدعومة بجدول منتظم من الجلسات الشهرية المخصصة لتعزيز الصحة وجودة الحياة. كما وفر برنامج مساندة الموظفين دعماً للصحة النفسية على مدار الساعة، في حين ساهمت مجموعات موارد الموظفين، والفعاليات العائلية، والفحوصات الصحية، ومبادرات العافية الشاملة في بناء بيئة عمل أكثر صحة وارتباطاً.

معرض "ثرايف" ٢٠٢٥ (المعرض الشامل للرفاهية والصحة)

شهدت نسخة عام ٢٠٢٥ نقلة نوعية في معرض "ثرايف"، تمثلت في طرح نموذج الرفاهية Root Map Wellbeing Model، وهو إطار عمل شامل مدعوم بالبيانات ويستهدف معالجة التحديات الصحية الرئيسية التي تواجه الموظفين.

وتقوم آلية عمل النموذج على الربط بين:

- الأعراض الشائعة لدى الموظفين
- المسببات الجذرية المحتملة
- توجيه الموظفين نحو منصات الصحة والرفاهية والاستشارات التخصصية في مقر العمل والتي تقدم الدعم الموجه.

وقد ركز المعرض في نسخته لعام ٢٠٢٥ بشكل رئيسي على الوقاية والتدخل المبكر وتيسير الوصول للرعاية من خلال دمج الفحوصات الطبية التقليدية، وممارسات الصحة الشاملة، وخدمات الصحة النفسية، والمبادرات الداخلية للمجموعة ضمن منصة موحدة.

أهم التطورات في عام ٢٠٢٥:

- **جدارية "Root Map":** وسيلة إيضاحية تعليمية صممت لتوجيه الموظفين نحو مسارات الرعاية الطبية الصحيحة وخبراء الصحة والرفاهية والخدمات ذات الصلة.
- **التكامل بين أنواع الطب البديل والشامل والتقليدي:** تم ضم نخبة جديدة من الأخصائيين، شملت أطباء الطب الصيني التقليدي، ومدربي الحركة الجسدية (Somatic)، وخبراء صحة المرأة، ومستشاري العناية بالبشرة.
- **التعاون تضافر جهود مختلف الإدارات:** شهد المعرض مساهمة فعالة من عدة إدارات شملت فرق التسويق، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستقطاب المواهب، والثقافة والمشاركة، وبرنامج مساندة الموظفين، والرفاهية المالية.
- **التوسع والانتشار:** تم تفعيل فعاليات وأنشطة المعرض في ٩-٧ مواقع رئيسية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتوازي مع تقديم نسخ مخصصة في كل من السعودية، ولندن، وتركيا، ومصر.
- **الأثر الوقائي:** انصب اهتمام نسخة ٢٠٢٥ من المعرض على تعزيز الوعي المبكر، والتدخل الاستباقي، وتوفير مسارات ميسرة للحصول على الرعاية. وبهذا يسهم معرض "ثرايف" في تعزيز الصحة المستقبلية لقوتنا العاملة، عبر تمكينهم من استيعاب مسببات الأعراض الشائعة وتوجيههم نحو الخبراء القادرين على تقديم الدعم الأمثل.
- **تعزيز الشمول:** لضمان سهولة الوصول، أتحنا قنوات مشاركة متنوعة شملت الحضور المباشر دون موعد، والجلسات المجدولة مسبقاً، بالإضافة إلى المحتوى الافتراضي المتوفر لشبكتنا حول العالم.

الجلسات الشهرية لدعم الرفاهية (على مستوى المجموعة)

واصلنا برنامجنا الخاص بالرفاهية على مستوى المجموعة، عبر تنظيم جلسة أو جلستين شهرياً، ركزت محاورها على الرفاهية النفسية، والعاطفية، والجسدية، والاجتماعية، والمالية.

أبرز إنجازات العام ٢٠٢٥:

- تم اختيار موضوعات الجلسات استناداً إلى بيانات الحضور لعام ٢٠٢٤، لضمان إعطاء الأولوية للقضايا ذات التأثير الأكبر والأهمية القصوى.
- استحدثنا في عام ٢٠٢٥ آلية جديدة لجمع الملاحظات عبر (SurveyMonkey)، بهدف صياغة البرامج المستقبلية وفق آراء الموظفين واحتياجاتهم الفعلية.
- تولى تقديم هذه الجلسات نخبة من شركائنا الطبيين، وأخصائي الصحة النفسية، وخبراء نمط الحياة، ومزودي خدمات التأمين.
- شهدت الجلسات زيادة ملحوظة في المشاركة الدولية، بفضل إتاحة الحضور الافتراضي الذي ساهم في توسيع نطاق الوصول.

برنامج مساندة الموظفين

واصل برنامج مساندة الموظفين تقديم الدعم للموظفين وأفراد أسرهم، من خلال توفير خدمات الإرشاد والاستشارات النفسية بسرية تامة على مدار الساعة، إلى جانب الاستشارات القانونية والمالية وموارد الرفاهية المتنوعة.

الأثر على صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:

- يعمل البرنامج على تعزيز مفهوم السلامة والصحة النفسية، ويوفر فرصاً متكافئة للحصول على الرعاية عبر جميع فروعنا وشبكتنا.
- حرصنا على تكامل البرنامج ضمن قنوات الاتصال الخاصة بمعرض "ثرايف" وجلسات الرفاهية ومنصة "مجموعات موارد الموظفين" لتعزيز حضوره وضمان معرفة جميع الموظفين بطرق الاستفادة منه.

التوعية بالصحة النفسية وسبل الدعم

أطلقنا مجموعة من المبادرات الهادفة لتعزيز الصحة النفسية، ومن أبرزها:

- تنظيم سلسلة فعاليات ضمن "أسبوع الصحة النفسية"، شملت جلسات متخصصة قدمها نخبة من الخبراء.
- تكثيف الجهود التثقيفية لمحاربة الوصمة الاجتماعية، وتشجيع الموظفين على المبادرة بطلب الدعم النفسي.
- إتاحة الوصول المباشر لخدمات برنامج مساندة الموظفين، والاستشاريين النفسيين، وشركاء الرفاهية خلال فعاليات معرض "ثرايف".

توفير بيئة عمل صحية وآمنة تتمة

مجموعات موارد الموظفين (ERGs)

واصلت مجموعات موارد الموظفين دورها في دعم بناء المجتمع الداخلي، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وترسيخ حس الانتماء على مستوى المجموعة.

أبرز إنجازات عام ٢٠٢٥:

- تنظيم فعاليات تعريفية بمجموعات الموارد في مختلف المراكز والمقرات الرئيسية للمجموعة.
- تفعيل ٨ مجموعات متنوعة شملت مجالات: الرياضة، واللياقة البدنية، والقراءة، والتصوير الفوتوغرافي، والمرأة والوالدين، والطهي، والريشة الطائرة، والغوص.
- تسجيل أعضاء جدد بسلاسة عبر الموقع المصغر المخصص للمجموعات وملفات التعريف على منصة LXP.
- المشاركة الفاعلة للمجموعات وتكامل برامجها مع أنشطة "تحدي دبي للياقة".
- تعزيز التعاون المشترك بين مختلف الإدارات، وزيادة مستوى الحضور والظهور لهذه المجموعات.

تكامل التأمين الطبي مع برامج الرفاهية

واصلنا تعاوننا مع مزود التأمين الطبي لتوفير مجموعة من الخدمات، تشمل:

- فحوصات طبية مجانية خلال فعاليات معرض "ثرايف".
- جلسات حوارية افتراضية حول الرفاهية.
- حملات توعية حول الرعاية الوقائية.
- نشر وتعميم مواد تثقيفية صحية على مستوى المجموعة.

فعالية "أحضر طفلك إلى العمل"

أسهمت هذه الفعالية العائلية في تعزيز مشاعر الانتماء والترابط المجتمعي عبر المجموعة، حيث شهدت:

- حضور أكثر من ٤,٠٠٠ شخص من الموظفين وأفراد عائلاتهم في ثلاثة مواقع مختلفة.
- الأنشطة المتعلقة بالتنوع والإنصاف والشمولية والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تدعو إلى الانتماء والرفاهية
- أنشطة مرتبطة بالتنوع والإنصاف والشمول، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتدعم قيم الانتماء والرفاهية.
- تجارب تعليمية وحسية مخصصة للأطفال من مختلف الفئات العمرية.
- التعاون مع أقسام الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والثقافة، والتسويق، والفعاليات لتنظيم هذا الحدث على مستوى المجموعة.

نفذ بنك الإمارات دي الوطني مصر أيضاً عدة مبادرات في هذا الصدد وأبرزها:

- تجديد وثيقة التأمين الطبي، مع تحسينات ملموسة على جدول المنافع والمزايا.
- إطلاق رسالة ترحيبية بعنوان "يومك الأول في المجموعة"، لتعريف الموظفين الجدد بالأساسيات والمعلومات اللازمة في بداية رحلتهم المهنية في البنك.
- توفير عروض حصرية للموظفين في وجهات متنوعة، شملت دور الحضانة، والأندية الرياضية، والمقاهي، والمطاعم، وخدمات السيارات، والتأمين.
- تنظيم رحلات بمناسبة الأعياد (الربيع/الفصح) إلى وجهات سياحية متعددة مثل رأس سدر والفيوم ودهب، بمشاركة ٤٣ موظفاً.
- الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة عبر تنظيم فعالية سحور مخصصة للنساء خلال شهر رمضان المبارك.
- الاحتفال باليوم العالمي للقهوة عبر فعالية ("Maddy's Pop up") في المقر الرئيسي، تضمنت توزيع القهوة والمأكولات الخفيفة على الموظفين.
- استضافة "معرض ديارنا"، الحدث الأبرز للحرف اليدوية المصرية، للترويج للمنتجات التراثية، وذلك بتنسيق مشترك مع فريق المؤسسات المالية.
- تنظيم فعالية "Colors" في المقر الرئيسي لمدة يوم واحد، لتقديم منتجات بأسعار وخصومات حصرية للموظفين.
- تنظيم احتفالية مجمعة شملت تكريمات البرنامج السنوي الداخلي لجوائز "تقدير الموظفين" (GEM)، للربعين الأول والثاني، والحفل السنوي لعام ٢٠٢٤، في أكتوبر ٢٠٢٥.
- تنظيم فعالية ومعرض " Charge & Renew-Wellness Fair" في عام ٢٠٢٥، بهدف تجديد النشاط، وتوطيد التواصل، وتعزيز التزامنا ببيئة عمل صحية.
- نجح "الدوري الرياضي" للنادي الاجتماعي والرياضي في جمع أسرة المجموعة ضمن أجواء حيوية ومفعمة بالطاقة، حيث تنافس الموظفون في بطولات كرة القدم، والبادل، وتنس الطاولة، والألعاب الإلكترونية، والبولينج.

الرفاهية البدنية للموظفين

تظل صحة الجهاز العضلي الهيكلي، بما في ذلك استقامة القوام وآلام الظهر وانزعاج المفاصل، من أكثر المشاكل الصحية شيوعاً بين الموظفين. وقد تم إدراج هذه المواضيع ضمن نموذج (Root Map) لعام ٢٠٢٥ خلال فعاليات معرض "ثرايف"، لمساعدة الموظفين على فهم الأسباب الكامنة وراء الأعراض وتوجيههم إلى المختصين المناسبين، كأخصائي العلاج الطبيعي وخبراء الحركة والخبراء الطبيين.

وتناول النموذج أيضاً قضايا حيوية أخرى تمس الرفاهية ويواجهها الموظفون، مثل الضغوط النفسية، وصعوبات النوم، والإرهاق، والشفيقة، وصحة المرأة، ومشاكل الجهاز الهضمي، والتوازن الانفعالي والعاطفي. وبذلك، نجح المعرض في تلبية مجموعة شاملة من الاحتياجات الصحية عبر تقديم حلول علاجية وطبية وتكميلية شاملة ومتنوعة.

التواصل الداخلي والخارجي حول الرفاهية

حرصنا على تفعيل قنوات تواصل مستمرة حول الرفاهية عبر منصاتنا الداخلية والرقمية، لضمان وصول الموظفين بشكل فوري وميسر إلى المعلومات المتعلقة بخدمات الدعم والبرامج الصحية والمبادرات المستقبلية.

برنامج "Speak Up"

يعمل برنامج Speak Up على خلق بيئة عمل يسودها الاحترام والثقة والشفافية على مستوى المجموعة ويوفر منصة آمنة وسرية تتيح للموظفين الإبلاغ عن أية ممارسات أو سلوكيات غير أخلاقية، كالتنمر والتحرش والمضايقات وغيرها من أشكال سوء السلوك في مكان العمل. كما يسهم البرنامج في ضمان بيئة عمل آمنة وعادلة وشاملة من خلال حماية حقوق جميع الموظفين دون استثناء.

تخضع كافة البلاغات لعملية تحقيق موحدة ونزيهة، دون أي اعتبار للأقدمية أو المنصب للأطراف المعنية. ويمكن للموظفين الإبلاغ عن مخاوفهم عبر البريد الإلكتروني أو النماذج المخصصة لذلك، ويتولى فريق علاقات الموظفين مراجعتها بدقة والمتابعة الفورية والتحقيق في حيثيات الموضوع، مع التوصية باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وتفصل سياسة التظلمات بوضوح الإجراءات ومسؤوليات كل طرف، إذ يضطلع المديرون المباشرون بدور حلقة الاتصال الأولى للرد على مخاوف الموظفين، في حين يتولى شركاء الأعمال في مجال الموارد البشرية الإشراف على تطبيق السياسات ودعم جهود تسوية النزاعات. ومن خلال هذه المنظومة، تضمن المجموعة الإنصات إلى كافة المخاوف، والتعامل معها وحلها وفق أعلى معايير النزاهة والعدالة.

بلاغات "Speak Up" المسجلة على مستوى المجموعة

الحالات	
عدد بلاغات برنامج Speak Up	٩٠
عدد بلاغات برنامج Speak Up التي تم تسويتها	٧١
عدد المخالفات المتعلقة بالتمييز أو التحرش	٧
عدد المخالفات المتعلقة بتضارب المصالح	١

الريادة في خدمة العملاء والمجتمعات

في هذا القسم

١٤٣ **العمل المصرفي المسؤول لتعزيز الشمول والثقافة المالية**

١٤٤ الشمول المالي

١٤٦ الثقافة والتوعية المالية

١٤٨ **علاقات العملاء**

١٤٩ علاقات العملاء

١٥١ **المشاركة المجتمعية والأثر الاجتماعي**

يمثل العمل المصرفي المسؤول في المجموعة الدعامة الأساسية التي يقوم عليها نهجنا في خلق قيمة مستدامة لعملائنا وللمجتمعات التي نخدمها. وينصب تركيزنا على تقديم حلول مالية تعزز الشمول المالي والنمو المستدام، لضمان مساهمة كل تعامل نقوم به في تحقيق الازدهار والرخاء على المدى الطويل. وهكذا، يسهم حرصنا على دمج المسؤولية ضمن منظومة حلولنا ومبادراتنا في توطيد جسور الثقة ويدفع التقدم المشترك في جميع الأسواق التي نعمل بها.

العمل المصرفي المسؤول لتعزيز الشمول والثقافة المالية

تشكل المصرفية المسؤولة مكوناً أصيلاً ضمن استراتيجية المجموعة الخاصة بالاستدامة، حيث نهدف إلى تقديم خدمات مالية مسؤولة وشاملة ومبتكرة تعزز النمو الاقتصادي المستدام.

ويشمل هذا الالتزام تحسين تجربة العملاء، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وضمان إدارة جميع الأنشطة المصرفية بمسؤولية، مما ينعكس إيجاباً على قاعدة عملائنا. كما عملنا من خلال "دينيزبنك" على تكييف حلول التمويل المستدام لتشمل الشرائح التي لا تحظى بخدمات كافية وملائمة لاحتياجاتها، مما يفتح أمامها المجال للاستفادة من أدوات مالية التي تتناسب مع متطلباتهم الفريدة.

ولم تقتصر جهودنا على توفير منتجات وخدمات مالية مسؤولة لتلك الفئات، بل عملنا كذلك على توفر الدعم غير المالي لهم. ويشمل ذلك ورش عمل للتثقيف المالي موجهة خصيصا للنساء العاملات في مختلف المهن والمجالات من المبتدئات إلى السيدات ذات الخبرة في مجال الاستثمار، بهدف تعزيز ثقتهن ومعرفتهن واستقلاليتهن في إدارة شؤونهن المالية.

كما حرصنا أيضاً على التواصل الدوري مع عملائنا للتوعية بسبل مكافحة الاحتيال المالي، وتعزيز وعيهم وتمكينهم من حماية أصولهم وممتلكاتهم. وضمن استراتيجيتنا الشاملة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تلزم المجموعة مديري الاستثمارات بدمج المعايير والاعتبارات ذات الصلة في استراتيجياتهم الاستثمارية ووضع أهداف وغايات واضحة تتعلق بالاستثمار المسؤول، لنضمن بذلك استمرارنا في تعزيز المصرفية المسؤولة على كافة المستويات.

> "تواصل المجموعة التزامها بتوفير الحلول التمويلية للفئات المجتمعية التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية الكافية، مما يساهم في تعزيز وصولهم إلى الأدوات المالية التي تدعم احتياجاتهم."

العمل المصرفي المسؤول تتمة

الشمول المالي

واصلت المجموعة خلال العام جهودها ومساعيها للوفاء بالتزامها الأصيل بتعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد، لا سيما في المجتمعات الأكثر هشاشة والتي لا تحظى بخدمات كافية وملائمة لاحتياجاتها.

مبادرات موجهة لتلبية احتياجات هذه الشرائح

انسجاماً مع نهجنا الراسخ في تقديم خدمات مصرفية شاملة، ودعماً لعملائنا من أصحاب الهمم، قمنا بتأهيل **٨٣** فرعاً للمجموعة في دولة الإمارات لتكون ملائمة تماماً لاحتياجاتهم، بما يعكس التزامنا الجاد بتوفير خدمات ميسرة وشاملة لعملائنا، بما يعزز جهودنا لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع وضمان وصول الجميع إلى الخدمات المصرفية دون أي عوائق. وعلاوةً على ذلك، يضم **١٤٦** فرعاً آخر من فروع المجموعة والمواقع الدولية التابعة لها تجهيزات متقدمة لتسهيل الوصول.

الخدمات المصرفية العائلية

يقدم "إف لايت" مفهوماً مبتكراً للخدمات المصرفية العائلية، يهدف إلى إتاحة التمكين المالي للأطفال وأفراد الأسرة التابعين لصاحب الحساب. وعبر تطبيق "إف لايت"، يمكن للعائلات إدارة شؤونها المالية بشكل مشترك، وتتبع النفقات، والتشجيع على تبني عادات مالية سليمة. يوفر الحساب فائدة سنوية تصل إلى ١%، بالإضافة إلى بطاقة خصم شخصية، وهو ما يعزز حس المسؤولية المالية لدى المستخدمين. ويمكن لأصحاب الحسابات أيضاً تخصيص مكافآت عند إتمام الواجبات أو المهام، كوسيلة لتعزيز السلوكيات المالية الإيجابية. وبشكل عام، يمثل "إف لايت" وسيلة عملية وتفاعلية تتيح للأطفال والشباب تعلم أساسيات الادخار، وإعداد الميزانيات، ومفاهيم الإقراض المسؤول.

فتح الحسابات عبر القنوات الرقمية

يسهم فتح الحسابات عبر القنوات الرقمية في الحد من المعاملات الورقية، ويمثل نهجاً يتسم بالكفاءة والمسؤولية، كما إنه يوفر إطار عمل يضمن الشفافية، ويقلل الأعباء اللوجستية المرتبطة بنقل النماذج الورقية بين المواقع، مما يسهم بشكل مباشر في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن عمليات النقل. ويتيح هذا النظام الرقمي المتكامل والمبسط للعملاء فتح حساباتهم من أي مكان، بما في ذلك المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات مصرفية، دون الحاجة لزيارة الفروع. وتعتمد منصتنا الرقمية على تقنيات تشفير متقدمة ومصادقة متعددة العوامل، مما يوفر مستويات أمان وخصوصية للبيانات تفوق بمراحل تلك التي توفرها النماذج الورقية التقليدية.

بناء الثروة: ابدأ مبكراً، واستثمر بذكاء.

يمثل التطبيق بوابة نحو الاستثمار العصري، ويوفر خيارات متنوعة في مجال الأصول البديلة، كالعملات الرقمية، والمعادن (الذهب والفضة)، والأسهم المحلية. كما يتميز بتجربة بسيطة وسلسة، تناسب المستثمرين المبتدئين والخبراء. وعبر دمج منتجات الثروة في التطبيق، تشجع منصة "إف" المشاركة المسؤولة في الأسواق المالية عبر قنوات شفافة وآمنة ومبنية وقائمة على المعرفة، كبديل موثوق عن المضاربات والمسارات غير التنظيمية. كما يعزز تداول الذهب (XAU) والفضة (XAG) رقمياً الشمول المالي عبر تيسير شروط الدخول، وإتاحة الفرصة للعملاء للبدء باستثمارات بسيطة وتنمية ثرواتهم بمرور الوقت.

> تعمل المجموعة بشكل مستمر على توسيع محفظتها من منتجات التمويل المسؤول."

> تواصل المجموعة التزامها الراسخ بتعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد."

المنتجات:

عروض اليافعين والشباب

توفر المجموعة حلولاً مصرفية رقمية مخصصة عبر منصتها "إف" (Liv)، التي تلبي احتياجات ما يقرب من نصف مليون عميل، معظمهم من اليافعين والشباب. وقد صممت باقة منتجات "إف" المبتكرة لتواكب المتطلبات المالية المتجددة للعملاء من جيل الشباب، عبر توفير تجربة مصرفية رقمية بالكامل تتسم بالسلاسة وسهولة الاستخدام. ومن أبرز هذه العروض حسابات الوديعة الثابتة ذات الفائدة الفورية، التي يتيح قيد الفائدة في الحساب مقدماً، وحسابات الأهداف للتوفير، التي يمكن للمستخدمين من خلالها تحديد ومتابعة أهداف ادخارية معينة، مما يدعم التخطيط المالي المنضبط ويساعد جيل الشباب على تحقيق طموحاتهم المالية وفق منهجية منظمة وهادفة.

المنتجات:

دعم قطاع الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تؤدي المجموعة دوراً محورياً في تمكين قطاع الشركات والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يُعد ركيزة أساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي والنمو في دولة الإمارات. حيث تحرص في هذا الإطار على تقديم حلول مالية تتيح لهذه الشركات ترسيخ ممارسات الاستدامة والارتقاء بكفاءتها التشغيلية، بما ينسجم تماماً مع الرؤية الحكومية لهذا القطاع الحيوي.

تمت هيكلة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم المشاريع التي تعزز ممارسات الاستدامة في مجالات مثل تحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز استدامة سلاسل التوريد، ومبادرات الحد من النفايات. وتساعد هذه الحلول التمويلية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على دمج الاعتبارات البيئية في عملياتها وأنشطتها الأساسية.

وبالتوازي مع دعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تمضي المجموعة قدماً في توسيع نطاق حلول التمويل المستدام لتشمل عملاء الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. فمنذ أن حققت السبق في مجال القروض الخضراء عام ٢٠١٧ بإطلاقها قرض المركبات الخضراء لتمكين العملاء من اقتناء المركبات الكهربائية، دأبت المجموعة على إثراء محفظة التمويل المسؤول، دعماً لمساعي دولة الإمارات نحو بناء اقتصاد منخفض الكربون.

وقد وصل حجم محفظتنا لقروض السيارات الخضراء إلى **٢٦٤ مليون درهم** إماراتي في عام ٢٠٢٥، كما نحرص على تنظيم فعاليات متنوعة للعملاء وإطلاق حملات ترويجية لتعزيز الإقبال على المنتجات الصديقة للبيئة.

العمل المصرفي المسؤول تتمة

الخدمات المصرفية	شركات ومؤسسات	أفراد	رقمية
مجالات التركيز	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد	جيل الألفية / الشركات الصغيرة والمتوسطة
الخدمات المضافة	• الخدمات المصرفية للأعمال عبر الإنترنت • بطاقات مخصصة لفئات السوق	• البطاقات الحيوية (Bio cards) • قروض المركبات صديقة البيئة • مبادرة "سند" (لدعم أصحاب الهمم)	• الدفع اللاتلامسي • الهوية الرقمية (UAE Pass) • دارة سلاسل الإمداد
القيمة المقدمة للعملاء	• دعم رؤية الإمارات ٢٠٣٠ • نمو الشركات • دعم التوظيف	• تحقيق وفورات بيئية • التحول نحو النقل الأخضر • مساعدة أصحاب الهمم	• الموائمة مع قيم جيل الألفية • سهولة إجراء المعاملات
القيمة المضافة للمجموعة	• الموائمة مع خطط التنمية الوطنية • المشاركة في الازدهار الاقتصادي المستقبلي	• ترسيخ صورة البنك كداعم للبيئة واحتياجات رفاهية المجتمع	• نطاق وصول أوسع • موائمة مثالية مع تطلعات جيل الشباب

المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني - مصر
اليوم العربي للشمول المالي: احتفالاً باليوم العربي للشمول المالي، ينظم بنك الإمارات دبي الوطني - مصر حملة تمتد لشهر كامل، تهدف إلى توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي لكافة المواطنين. وفي إطار المبادرات ذات الصلة في عام ٢٠٢٥، قدم البنك برامج تثقيفية وأنشطة توعوية حول الشمول المالي لكافة شرائح المجتمع عبر قنوات متعددة ومنصات رقمية، مع التواجد الميداني في مواقع جغرافية عدة شملت: المنصورة (الدقهلية)، ودمياط، والعبور (القليوبية).

الثقافة والتوعية المالية

يواصل بنك الإمارات دبي الوطني التزامه بتعزيز الثقافة المالية بين موظفيه وأفراد المجتمع على السواء. وبالتوازي مع المبادرات الداخلية للتثقيف المالي، ينفذ بنك الإمارات دبي الوطني برامج توعوية مستمرة لتعريف العملاء بممارسات الخدمات المصرفية الآمنة بهدف الحد من مخاطر الاحتيال. وتشمل هذه البرامج إرسال تنبيهات دورية للعملاء وتنفيذ مبادرات ميدانية لتعزيز الوعي بأساليب الحماية من الاحتيال.

ومن خلال هذه المبادرات التي تنسجم مع رسالتها الأوسع للأثر الاجتماعي والاستدامة، تواصل المجموعة دفع الشمول المالي، وتمكين الفئات المجتمعية الأكثر عرضة للمخاطر المالية، وترسيخ ثقافة العمل المصرفي المسؤول.

وقد أطلقت المجموعة على مدار السنوات الماضية العديد من مشاريع توعوية عامة تهدف إلى تعزيز أمن المعاملات المصرفية. وبالتوازي مع مبادراتنا الداخلية للتثقيف المالي، يواصل بنك الإمارات دبي الوطني تنفيذ برامج مستمرة لتوعية العملاء بممارسات الصيرفة الآمنة للحد من مخاطر الاحتيال.

التثقيف المالي مع بنك الإمارات دبي الوطني

تقدم منصة "التثقيف المالي" الإلكترونية، التابعة للمجموعة مرجعا شاملاً لتعزيز الثقافة المالية لدى جميع فئات المجتمع. وتغطي المنصة مجموعة واسعة من العادات والسلوكيات المالية المتعلقة بالإنفاق والادخار والاستثمار والاقتراض، بالإضافة إلى توفير موارد إضافية غنية بالمعلومات القيمة. يرجى زيارة موقع منصة التثقيف المالي الإلكتروني لمزيد من المعلومات https://finwell.emiratesnbd.com

بودكاست التثقيف المالي
كما تم إطلاق سلسلة بودكاست متخصصة في التثقيف المالي، موجهة للعملاء والجمهور الخارجي على حد سواء، وتهدف إلى تعزيز الوعي المالي والإلمام بمجموعة متنوعة من الموضوعات المالية.

جلسات التثقيف المالي والتوعية بالاحتيال
كما نظمت المجموعة جلسات حول التثقيف المالي والرفاهية لموظفي عدد من عملائها من الشركات، بحضور تجاوز ٥٠٠ مشارك. كما تم تنظيم جلسات توعوية لطلبة المدارس، وورش عمل داخلية لكوادر وموظفي المجموعة.

وشملت المبادرات أيضاً إقامة ورش عمل للتوعية بمخاطر الاحتيال لطلاب "جامعة ولونغونغ".

ندوات التثقيف المالي في مواقع السكنية للعمال
كما رعت المجموعة جلسات توعوية حول أساسيات الثقافة والتوعية المالية للعمال من ذوي الدخل المحدود، وذلك في أماكن إقامتهم بمجمعات سكن العمال بالتعاون مع الجمعية الأهلية سمارت لايف (Smartlife)، وبمشاركة من موظفينا المتطوعين الذين كرسوا وقتهم لدعم هذه المبادرة.

إدارة علاقات العملاء

المعاملة العادلة والمنصفة للعملاء مبدأ أساسي في صميم الثقافة المؤسسية للمجموعة. كما أننا نراعي في تصميم منتجاتنا وخدماتنا أن تلبي احتياجات العملاء بدقة، لضمان ملاءمتها لهم ويساهم في حمايتهم من مخاطر الاستدانة المفرطة.

ونلتزم أيضاً بأعلى معايير الشفافية من خلال إتاحة معلومات واضحة ودقيقة وسهلة حول عروضنا، والتركيز على توعية العملاء بالاستخدام الأمثل للمنتجات طوال فترة تعاملهم معنا قبل وأثناء وبعد عملية الشراء. وإضافةً لذلك، فإننا نلتزم ودون تأخير بتقديم نصائح مهنية وملائمة للظروف الخاصة بكل عميل، كما يُحظر على الموظفين بشكل صارم ممارسة أي شكل من أشكال "البيع المضلل" أو تقديم معلومات غير دقيقة عن المنتجات.

ولتعزيز رضا العملاء، تواصل المجموعة رصد جودة الخدمات وتطويرها من خلال برنامج "صوت العميل"، الذي يُعنى بقياس مؤشرات التجربة الرئيسية عبر جميع قنوات التواصل لتنفيذ إجراءات تصحيحية وتطويرية فعالة. وتنظم المجموعة مبادرات توعوية بصفة دورية تركز على الممارسات المصرفية الآمنة، تأكيداً على التزامنا الراسخ بمكافحة الاحتيال، وحماية البيانات، والحفاظ على ثقة العملاء.

> "نضع رضا العملاء في صميم قيمنا المؤسسية، ونحرص باستمرار على استقصاء آرائهم وملاحظاتهم للارتقاء بمستوى خدماتنا."

خدمة العملاء في المجموعة

يتضمن ميثاق خدمة العملاء الخاص بنا سبعة مكونات تتمحور حول العملاء:

١ - **توفر الخدمات -** التأكد من أن خدماتنا متوفرة دائماً

٢ - **الشفافية -** شفافية خدماتنا ورسومنا

٣ - **الفهم -** فهم احتياجات عملائنا وطموحاتهم المالية

٤ - **اللباقة -** التعامل مع عملائنا باحترام

٥ - **الاستجابة -** إعطاء الأولوية لطلبات العملاء والاستجابة لها دون تأخير

٦ - **الراحة -** خدمات مصرفية واضحة

٧ - **الحماية -** الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية والمالية للعملاء

تلتزم المجموعة بتزويد العملاء بمعلومات واضحة وشاملة حول منتجاتنا وخدماتنا، وتحرص على توعيتهم بكيفية استخدامها على أفضل وجه في كل مرحلة - بدءا من مرحلة ما قبل البيع وصولا إلى ما بعده بفترة طويلة. وقد صممت عملياتنا وإجراءاتنا لضمان تقديم نصائح ملائمة وواضحة وفي الوقت المناسب، وتراعي الظروف الخاصة بكل عميل. كما نحظر على موظفينا الترويج لمنتجات المجموعة أو خدماتها بشكل مضلل أو غير دقيق، ونحرص على الإفصاح الفوري عن أي مخاطر محتملة للعملاء، مما يعزز من مستوى الشفافية ويقوي أواصر الثقة.

علاقات العملاء

نضع رضا العملاء في صميم قيمنا المؤسسية، ونحرص باستمرار على استقصاء آرائهم وملاحظاتهم للارتقاء بمستوى خدماتنا. كما نعمل من خلال "برنامج صوت العميل" على استخلاص رؤى قيمة حول تجربة العملاء، مع متابعة دقيقة لمؤشرات الأداء الرئيسية في جميع قنوات التفاعل.

يعتمد البرنامج على عنصرين رئيسيين:

برنامج العلاقات: ترصد تقييمات شهرية مؤشرات الأداء الرئيسية للعلاقات، بما في ذلك مؤشر توصية العملاء (NPS)، ومؤشر رضا العملاء (CSAT)، ومعدلات الاحتفاظ بالعملاء، ومعدلات الرضا عن المنتجات عبر مختلف فئات العملاء مثل الخدمات المصرفية الشخصية، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية للأعمال.

برنامج المعاملات: يتم تقييم رضا العملاء عن المعاملات الأخيرة عبر جميع نقاط الخدمة، بما في ذلك الفروع، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والقنوات الرقمية الأخرى، لضمان فهم شامل لتجربتهم في كل مرحلة.

تتعاون المجموعة مع شركة عالمية لأبحاث السوق، لتقييم أداء الخدمات عبر كافة قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد بصفة شهرية لضمان الحصول على رؤى موضوعية ومستندة إلى البيانات. ويتم توظيف مخرجات هذه التقييمات في صياغة مبادرات لتحسين رحلة العملاء وتعزيز ولائهم، بما يضمن أن تكون كل نقطة تواصل دليلاً عملياً على سعينا نحو التميز.

رضا العملاء

تمتلك المجموعة برنامجاً شاملاً لـ "صوت العميل" يغطي كافة مجالات الأعمال المصرفية للأفراد، حيث يتم تقييم تفاعلات العملاء بصفة شهرية عبر مختلف قنوات التواصل المتعلقة بإدارة العلاقات، والمعاملات المصرفية، وإجراءات انضمام العملاء الجدد. ويتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع شريك عالمي متخصص في أبحاث السوق، مما يتيح للمجموعة مراقبة جودة الخدمة بشكل منهجي، ورصد الاتجاهات الناشئة، وتحديد أولويات التحسين بشكل مستمر.

قامت المجموعة خلال عام ٢٠٢٥ بقياس تجربة العملاء بالاعتماد على مؤشري "رضا العملاء" (CSAT) و توصية العملاء (NPS)، لتقديم رؤية متوازنة وشاملة توازن بين رضا العملاء وولائهم.
وقد أظهرت نتائج مؤشر رضا العملاء (CSAT) مستويات قوية من الرضا العام عن منتجات البنك وخدماته، مما يعكس تركيز المجموعة المتواصل على تقديم تجربة متميزة ومتسقة للعملاء عبر مختلف القنوات. وبالتوازي مع ذلك، قدمت نتائج مؤشر "توصية العملاء" (NPS) رؤى دقيقة حول مدى استعداد العملاء لترشيح المجموعة، باعتباره مؤشراً مهماً لقياس الثقة والدعم وقوة العلاقة على المدى الطويل.

وتوفر هذه المقاييس مجتمعةً تقييماً قوياً وموثوقاً لانطباعات العملاء، مما يساهم في توجيه الإجراءات الهادفة للارتقاء بتقديم الخدمات، وتوطيد العلاقات، ودفع التحسين المستمر في تجربة العملاء.

نظام التقييم اللحظي لرضا العملاء

أطلقت المجموعة في عام ٢٠٢٤ أداة لقياس رضا العملاء بشكل فوري ولحظي عبر جميع فروعها لتعزيز تجربة العملاء من خلال جمع آرائهم فورا بعد تلقي الخدمات. يعتمد النظام الجديد على إرسال رسالة نصية قصيرة للعملاء بمجرد حصولهم على الخدمة داخل أي الفرع لتقييم تجربتهم على مقياس من ١ إلى ٥.

رضا العملاء

نتائج مؤشر رضا العملاء	مصرف الإمارات الإسلامي ٢٠٢٥
معدل رضا العملاء الإجمالي (المتوسط)	٨.٦
حجم العينة	١،٩٣٣

نتائج مؤشر توصية العملاء (NPS)	مصرف الإمارات الإسلامي ٢٠٢٥
نسبة المنتقدين (%)	٩
نسبة المحايدين (%)	٣٠
نسبة المروجين (%)	٦٠
نتائج مؤشر توصية العملاء (NPS)	٥٢

تنويه: بيانات مؤشر رضا العملاء وصافي نقاط الترويج هي كما في سبتمبر ٢٠٢٥، وسيتم نشر الأرقام المحدثة للسنة الكاملة (كما في ديسمبر ٢٠٢٥) ضمن "حزمة بيانات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" على الموقع الإلكتروني للمجموعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

إدارة علاقات العملاء تتمة

وتوفر هذه الآلية البسيطة والفعالة رؤى فورية حول جودة الخدمة، مما يتيح لموظفي الفروع التصرف بناء على المقترحات خلال ٢٤ إلى ٤٨ ساعة.

تشمل المزايا التي تقدمها المبادرة ما يلي:

١- **رؤى فورية:** تساعد الملاحظات والآراء الفورية في تحديد التوجهات ومعالجة المشكلات المتعلقة بالخدمة على وجه السرعة.

٢- **تحسين الكفاءة:** تساهم خطط التطوير الموجهة، كبرامج التدريب المخصصة لمعالجة أوجه القصور المتكررة، في الارتقاء بالعمليات وتحسين مستوى الخدمات.

٣- **تعزيز الولاء:** تعزز الاستجابة السريعة لمخاوف العملاء مستوى الثقة والرضا.

وتعتزم المجموعة مواصلة التركيز على استثمار هذه الرؤى والانطباعات لتحسين الخدمات، ومعالجة أي أوجه قصور أو خلل، والمضي قدما في تعزيز علاقات العملاء، من خلال نهج استباقي يتيح لنا التجاوب مع احتياجات العملاء والالتزام أيضاً بتطوير خدماتنا بشكل مستمر للحفاظ على أعلى مستويات الرضا وتعزيز الولاء على المدى الطويل.

برنامج مؤشر العلامة التجارية:

برنامج مؤشر العلامة التجارية، التابع لشركة YouGov، هو الأداة الوحيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي ترصد مؤشرات قوة العلامات التجارية بشكل يومي. يقيم البرنامج تأثير الحملات التسويقية والإعلانية على مجالات الأعمال الرئيسية باستخدام مؤشرات مثل السمعة، والجودة، والتوصية، والانطباع، والقيمة مقابل المال، ومستوى الرضا.

وتتصدر المجموعة ترتيب البنوك الإماراتية بأعلى تقييم على مؤشر العلامة التجارية عند **٣٦,٨** درجة، مما يبرز قوتها السوقية وثقة العملاء بها.

وتتواصل المجموعة مع العملاء عبر قنوات متعددة تشمل الهاتف، والرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، واللقاءات الدورية المباشرة. ويعزز هذا النهج تحسين الخدمات ويضمن استمرار العمل على تطوير تجربة العملاء. لدينا نظام متكامل لتلقي ملاحظات وتعليقات العملاء والاستجابة بسرعة لاستفساراتهم وشكاواهم.

كما أننا ننفذ مبادرات مستمرة لتعزيز التوعية بالممارسات المصرفية الآمنة ومكافحة الاحتيال، تماشياً مع التزامنا بحماية العملاء. ونوفر آليات واضحة لتقديم الشكاوى عبر موقعنا الإلكتروني وتطبيقاتنا للهواتف المتحركة، ويتولى فريق التحقيق معالجة البلاغات المقدمة على وجه السرعة، مع تطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب تكرارها.

وللوقاية من تلك المخاطر، تعتمد المجموعة أدلة تشغيلية شاملة لرصد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها للجهات المختصة. كما يتلقى موظفونا تدريباً دورياً حول مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع التهرب الضريبي، والامتثال للعقوبات الدولية، مما يضمن الالتزام التام بالمعايير التنظيمية العالمية وسياساتنا الداخلية.

وبالمثل، تخضع علاقات العمل القائمة لرقابة دقيقة ومتواصلة، لضمان التحقيق العاجل في أي مخالفات واتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية لمعالجتها. ترسخ هذه التدابير التزام المجموعة بمبادئ النزاهة والشفافية والعمل المصرفي المسؤول، مما يثمر عن خلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، وتقديم مساهمة إيجابية للمجتمعات التي نعمل بها.

المشاركة المجتمعية والأثر الاجتماعي

لطالما شكّل دعم المجتمعات التي نعمل بها حجر الزاوية في هوية المجموعة منذ تأسيسها. ونحن ماضون في التزامنا بخلق فرص للرخاء وترسيخ أثر إيجابي ممتد، من خلال أنشطة العمل الخيري، والاستثمار الاجتماعي، ومشاريع التنمية المجتمعية.

تستند منهجيتنا في تقييم الأداء إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي تعزيز ولاء العملاء، وتحسين القنوات ضعيفة الأداء، وتزويد مديري العلاقات ببيانات وإحصائيات مخصصة لكل عميل من أجل تحسين الخدمة.

تعتمد استراتيجيتنا لتجربة العملاء على مبادئنا التي تركز على تلبية احتياجات عملائنا والتميز في خدماتنا. لأننا نعتبر تقديم خدمات استثنائية للعملاء جزءا أساسياً من رؤيتنا. تمثل هذه القيم مكوناً مهماً من آلية قياس وتقييم الأداء كما تعمل الإدارة العليا على تعميمها على كافة المستويات المؤسسية، لضمان تحقيق مستويات رفيعة من رضا العملاء والاحتفاظ بولائهم على المدى الطويل.

برنامج الامتثال للعملاء

انطلاقاً من موقعها كمؤسسة مالية مسؤولة، تنظر المجموعة إلى الامتثال باعتباره مسؤولية إدارية أساسية ودعامة لا غنى عنها لممارسات الأعمال الأخلاقية. وقبل الشروع في أي علاقة عمل، نلتزم بإجراءات "العناية الواجبة" تجاه العملاء، لضمان خلو عملياتنا تماماً من أية شبهات تتعلق بأنشطة غير مشروعة. ونطبق تدابير "العناية الواجبة المشددة" (Enhanced Due Diligence) على العملاء في الولايات القضائية عالية المخاطر، لا سيما في الحالات التي ترتفع فيها احتمالات غسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو التهرب الضريبي.

تستند الاستراتيجية المسؤولية المجتمعية لدينا إلى مفهوم القيمة المشتركة، وهو ما يضمن أن يسهم نمونا بشكل ملموس في تعزيز رفاهية وازدهار المجتمعات التي نعمل بها. وتأكيداً على هذا الالتزام، أطلقنا برامج تطوعية تشجع موظفينا على المشاركة النشطة في خدمة المجتمع، بهدف ترسيخ ثقافة مؤسسية قوامها التعاطف، والعمل الهادف، والروح الجماعية.

إطار المشاركة الاجتماعية

يأتي إطار المشاركة المجتمعية للمجموعة منسجماً مع الأجندات والاستراتيجيات الوطنية لدولة الإمارات، وداعماً لمستهدفاتها التنموية، حيث نعمل على تكريس المشاركة المجتمعية كعنصر جوهري ضمن استراتيجيتنا الشاملة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يغطي الإطار عدة محاور جوهرية في مجال الاستدامة، تتضمن الإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والإدارة البيئية المسؤولة، وترسيخ التنوع والشمول، وتشجيع التعلم المستمر.

وتجسيداً لهذا الإطار، تتبنى حزمة من المبادرات النوعية، يأتي في طليعتها برنامجنا للتطوع المؤسسي "إكستشينجر" الحائز على جوائز مرموقة في مجال التمكين المجتمعي. وبالموازاة مع ذلك، نعزز جهودنا البيئية عبر مبادرتي "دبي تبادر للاستدامة" و"حماية أشجار القرم"، وصولاً إلى شراكتنا الاستراتيجية في مبادرة "المدرسة الرقمية" مع "Ecyclex"، التي تقدم نموذجاً مبتكراً يقوم على إعادة تدوير النفايات الإلكترونية لتمويل فرص التعليم الرقمي للمجتمعات الأقل حظاً. كما تدعم برامجنا الخاصة للتوعية والأمن المالي ركائز الرفاه الاجتماعي والحوكمة المسؤولة، عبر تمكين الأفراد بالمعارف المالية الضرورية لبناء مستقبل أكثر استقراراً واستدامة.

المشاركة المجتمعية والأثر الاجتماعي تتمة

سباق الوحدة السنوي

نظمت المجموعة في شهر نوفمبر النسخة الثامنة من "سباق الوحدة" السنوي للمشي والجري، وهو أحد أبرز الفعاليات المجتمعية الوطنية التي تحتفي بالشمولية وإمكانية الوصول لأصحاب الهمم. ينظم هذا السباق تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس دبي الرياضي ورئيس اللجنة العليا لحماية حقوق أصحاب الهمم، وتحت مظلة مبادرة حمدان بن محمد للرياضة المجتمعية. يمثل "سباق الوحدة" الحدث المجتمعي الأبرز في الدولة لدعم أصحاب الهمم ونشر ثقافة الدمج المجتمعي، ويتضمن سباق مشي/جري ترفيهي لمسافة ٣ كيلومترات وسباق مشي/جري مُحدد التوقيت لمسافة ٥ كيلومترات و١٠ كيلومترات. استقطبت النسخة السنوية الثامنة من هذه الفعالية الرياضية أكثر من ٤,١٠٠ مُشارك من جميع المستويات والقدرات البدنية، وذلك في مدينة إكسبو دبي، التي احتضنت هذه المُناسبة كجزء من برنامج فعاليات تحدي دبي للياقة.

وسام الأثر المجتمعي من الصندوق الوطني للمسؤولية الاجتماعية للشركات "مجرى"

حصل البنك في عام ٢٠٢٥ على "وسام الأثر المجتمعي" من الفئة الذهبية، من الصندوق الوطني للمسؤولية الاجتماعية للشركات "مجرى"، تقديراً لبرامجنا الشاملة التي تخدم المرأة والشباب وأصحاب الهمم والمجتمعات محدودة الدخل، بالإضافة إلى حملاتنا للتوعية البيئية ودورنا في دمج الموظفين والعملاء ضمن المبادرات الوطنية للاستدامة. ويمثل هذا التكريم من "مجرى" للعام الثاني على التوالي شهادة تقدير لسجل البنك الحافل ونهجه المستند إلى قيم راسخة في ميادين المسؤولية المجتمعية للشركات والمشاركة المجتمعية.

النشرة الداخلية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أطلقنا في عام ٢٠٢٤ نشرتنا الداخلية "مجتمعات الاستدامة" بهدف تعزيز التزام مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بالاستدامة وتسليط الضوء على المبادرات الداعمة لعملياتنا ومشاركتنا المجتمعية عبر دولة الإمارات وأسواقنا الدولية. وتغطي النشرة طيفًا واسعًا من الموضوعات، بدءًا من المبادرات المجتمعية المتعلقة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات داخلياً وخارجياً، وتفاعل الزملاء، وصولًا إلى المحطات الرئيسة مثل تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وجوائزها، بما يعكس قيمنا الجوهرية ويبرز ريادتنا المستمرة في الممارسات المستدامة.

وتواصل المجموعة تركيزها على تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين بالمهارات والمعرفة اللازمة للوفاء بالتزاماتنا في مجال الاستدامة. وفي عام ٢٠٢٥، واصلنا الاعتماد على نهج تعلّم مدمج يجمع بين التدريب الحضوري والافتراضي، مع إتاحة الوصول إلى محتوى التعلم عبر منصات مثل (Udemy) و(Coursera)، بما يدعم الموظفين في بناء القدرات التقنية والسلوكية على حد سواء.

ومن خلال هذه المبادرات، نواصل تعزيز الوعي والجاهزية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى المؤسسة، وتمكين الزملاء من الإسهام بصورة فاعلة في بناء مستقبل أكثر استدامة.

ندوات افتراضية حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

انطلاقاً من حرصنا على تقديم برامج ومبادرات تدريبية شاملة، طورنا منصات مبتكرة تهدف إلى تعزيز الوعي بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المؤسسية على مستوى المجموعة. ويأتي في مقدمة هذه المبادرات سلسلة ندواتنا حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتي تبث مباشرة لجميع الموظفين، وقد نظمنا خمس جلسات متميزة خلال العام، تنوعت محاور تلك الجلسات لتشمل موضوعات مختلفة مثل إعادة تدوير مخلفات الطعام وفوائدها العملية، والأزياء المستدامة والممارسات الصديقة للبيئة في القطاع. كما خصصنا جلسة تفاعلية لمناقشة تحويل النفايات البلاستيكية إلى موارد قيمة، مع تسليط الضوء على أحدث تقنيات إعادة التدوير، وتهدف هذه الجلسات إلى ترسيخ فهم أعمق لمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى الموظفين وتعزيز التزامهم المستمر بالاستدامة.

بنك الإمارات دبي الوطني مصر - المساهمات المجتمعية

اليوم العالمي للتوحد:
احتفاءً باليوم العالمي للتوعية بالتوحد، رعى بنك الإمارات دبي الوطني - مصر مؤتمر تحت شعار "بناء الروابط: تغيير المفاهيم واحتواء العائلات"، الذي نظمه مركز "اتواصل" و "المجلس الدولي للنمو والتعلم" (ICDL)، واستضافته الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مايو ٢٠٢٥. وقد جمع المؤتمر نخبة من الخبراء والناشطين في هذا المجال بهدف رفع الوعي حول التوحد، ودعم نمو الطفل، وتعزيز ممارسات الدمج الشامل عبر توسيع مجالات المشاركة والتفاعل بين أولياء الأمور والتربويين والمختصين. وضمن جهودنا التوعوية المتواصلة، نظم مركز "اتواصل" والمجلس الدولي للنمو والتعلم ورشة عمل حصرية لموظفينا تحت عنوان: "كيف تفهم سلوك طفلك وتبني جسور التواصل عبر منهجية DIR".

اليوم العالمي للمياه:
بمناسبة اليوم العالمي للمياه، وبالشراكة مع مؤسسة "مصر الخير"، نظمنا فعالية تطوعية شارك فيها متطوعونا في كافة مراحل تركيب وصلات المياه النقية لثلاثة منازل للأسر الأكثر احتياجاً في منطقة العامرية بالإسكندرية.

اليوم العالمي للتوحد:
احتفاءً باليوم العالمي للتوعية بالتوحد، رعى بنك الإمارات دبي الوطني - مصر مؤتمر تحت شعار "بناء الروابط: تغيير المفاهيم واحتواء العائلات"، الذي نظمه مركز "اتواصل" و "المجلس الدولي للنمو والتعلم" (ICDL)، واستضافته الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مايو ٢٠٢٥. وقد جمع المؤتمر نخبة من الخبراء والناشطين في هذا المجال بهدف رفع الوعي حول التوحد، ودعم نمو الطفل، وتعزيز ممارسات الدمج الشامل عبر توسيع مجالات المشاركة والتفاعل بين أولياء الأمور والتربويين والمختصين. وضمن جهودنا التوعوية المتواصلة، نظم مركز "اتواصل" والمجلس الدولي للنمو والتعلم ورشة عمل حصرية لموظفينا تحت عنوان: "كيف تفهم سلوك طفلك وتبني جسور التواصل عبر منهجية DIR".

اليوم العالمي للمتبرعين بالدم:
نظمت المجموعة حملة بمناسبة اليوم العالمي للمتبرعين بالدم في مقرها الرئيسي بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري لدعم مرضى الثلاسيميا والهيموفيليا في عدة محافظات. وتكللت بجمع ٥٦ كيس دم.

اليوم العالمي للعمل الإنساني:
تم تفعيل حملتين لجمع التبرعات العينية شملت ملابس العيد، والكتب الدراسية تزامناً مع موسم العودة للمدارس، باستخدام صناديق التبرعات الموجودة في مقر الإدارة العامة.

اليوم العالمي للبيئة:
نظمنا فعالية بيئية لمدة يوم كامل في الإسكندرية بالتعاون مع مؤسسة "باتلاستيك مصر" بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، تضمنت أنشطة متنوعة كالتشجير، وورشة عمل حول إعادة تدوير البلاستيك، وجلسة نقاشية تفاعلية للتعريف بأهداف التنمية المستدامة.

المشاركة المجتمعية والأثر الاجتماعي تتمة

الأنشطة الخيرية

شارك موظفو المجموعة في العديد من الأنشطة الخيرية خلال عام ٢٠٢٥، وذلك في إطار التزام المجموعة بإحداث أثرٍ اجتماعي وبيئي إيجابي. فإلى جانب جهودنا لدعم أصحاب الهمم والحفاظ على البيئة، وسعنا نطاق مساهماتنا لتشمل تلبية الاحتياجات التعليمية ودعم برامج الرعاية الاجتماعية.

كما نحرص على جمع التبرعات على مستوى المجموعة وجهت لصالح عدد من المبادرات الهامة بما يتماشى مع أولوياتنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وجدير بالذكر أن خدمة التبرع عبر تطبيق ENBD X ومنصتنا للخدمات المصرفية عبر الإنترنت قد جمعت مبلغا كبيرا لصالح الجمعيات الخيرية المسجلة. وبلغ إجمالي مساهماتنا الاجتماعية في عام ٢٠٢٥ نحو **٥٤,٥١٠,٤٣٠ درهم إماراتي**، وزعت على قطاعات متعددة شملت التبرعات للجهات الخيرية الإسلامية، والتعليم، والمساعدات الإنسانية، والصحة والرفاهية، والتنمية المجتمعية، التي استحوذت على النسبة الأكبر من تلك التبرعات والمساهمات. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ العديد من المبادرات في جميع مواقعنا.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي التبرعات المرسلة من العملاء إلى الجمعيات الخيرية الإماراتية عبر قنوات التبرع الإلكترونية **٤,٢٣٠,٨٧٩,٩٨ درهماً إماراتياً.**

التخلص المسؤول من النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها لدعم التعلم الرقمي في المجتمعات الأقل حظاً

تعتز المجموعة بمساهماتها ودعمها لمجال التعليم وتعتبره إنجازاً بارزاً تفخر به. فقد تبرعنا بأكثر من ٩٢٠٠ جهازاً مستعملاً، تشمل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات والأجهزة اللوحية، للطلاب المُحتاجين. وُجِّهت هذه التبرعات إلى مؤسسة Ecyclex لتقوم بتجديدها وإعادة تأهيلها، ومن ثم تقديمها إلى مبادرة "المدرسة الرقمية" لدعم الطلاب في المجتمعات الأقل حظاً، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز مسيرتهم التعليمية الرقمية عبر تزويدهم بالأدوات التكنولوجية الأساسية.

التطوع لصالح مبادرات الإغاثة الإنسانية

حشدت المجموعة كذلك جهود المتطوعين لتقديم الدعم الإنساني لحملة "الإمارات معك يا لبنان" في أكتوبر. حيث شارك متطوعونا في تعبئة ١٠,٠٠٠ صندوق إغاثة تحتوي على مستلزمات النظافة، والأغذية المعلبة، والحليب، والأغطية. وكانت هذه الحملة إنسانية بالغة الأهمية لتلبية الاحتياجات العاجلة في ظل الأزمة التي عانت منها البلاد في ذلك الوقت.

الإنفاق المجتمعي

الإنفاق المجتمعي (بالدرهم الإماراتي)	بنك الإمارات دي الوطني ٢٠٢٥
نقاط البيع	١,٦٨٠,٥٢٣
التعليم والثقافة المالية	٧,٧٦٨,٠٠٠
التنمية المجتمعية	٩,٩٠٧,٦٠٩
المساهمات الإسلامية	١٨,٠٥٩,٢٠٠
الصحة والعافية	١٢,٧٦٤,٠٧٥
تمكين المرأة	٥٠,١٥٣
المساعدات الإنسانية	٢,٣١٢,٥٣٣
البيئة	١١,٦٨٠
عام المجتمع	١١٢,٥٣٣
الإجمالي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٥٢,٦٦٦,٣٠٦
إجمالي الإنفاق المجتمعي الدولي	١,٨٤٤,١٢٣
الإجمالي على مستوى المجموعة	٥٤,٥١٠,٤٣٠
تبرعات العملاء للجمعيات الخيرية الإماراتية عبر القنوات الرقمية	٤,٢٣٠,٨٧٩

تنويه: سيتم نشر بيانات "الإنفاق على المسؤولية المجتمعية" المحدثة، وفقاً لتوافرها وقابلية تطبيقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ضمن حزمة البيانات على الموقع الإلكتروني للمجموعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

حملة التبرع الخيرية بمناسبة اليوم الدولي للعمل الخيري

احتفاءً باليوم العالمي للعمل الخيري، نظّم بنك الإمارات دي الوطني مصر حملة تبرعاتٍ من خلال وضع صناديق التبرعات في مقره الرئيسي. وتم حث الموظفين على المساهمة بالملابس المستعملة، والأدوية الفائضة عن الحاجة، وألعاب الأطفال' والكتب القديمة لدعم الفئات المحتاجة. ووجهت جميع التبرعات التي تم جمعها إلى بنك الكساء المصري وبنك الشفاء المصري، مما يعكس التزامنا برد الجميل للمجتمع ودعم القضايا الخيرية النبيلة.

تمكين المرأة الريفية من خلال تنمية المهارات في محافظة المنوفية

احتفاءً باليوم العالمي للعمل الخيري، نظّم بنك الإمارات دي الوطني مصر حملة تبرعاتٍ من خلال وضع صناديق التبرعات في مقره الرئيسي. وتم حث الموظفين على المساهمة بالملابس المستعملة، والأدوية الفائضة عن الحاجة، وألعاب الأطفال' والكتب القديمة لدعم الفئات المحتاجة. في عام ٢٠٢٥، نجحت الحملة في جمع ١,٠٨٥ قطعة ملابس، و٤٩ زوجاً من الأحذية، و١٥٠ كتاباً. تم التبرع بها جميعاً لصالح بنك الكساء المصري وبنك الشفاء المصري. وتعكس هذه المساهمات التزامنا المستمر برد الجميل للمجتمع ودعم القضايا والأعمال الخيرية.

إجمالي المساهمات الاجتماعية

٥٤,٥١٠,٤٣٠ درهم إماراتي

القيمة الإجمالية للتبرعات التي قدمها العملاء للجمعيات الخيرية الإماراتية عبر قنوات التبرع الإلكترونية التابعة للبنك

٤,٢٣٠,٨٧٩ درهم إماراتي

تطوع الموظفين

تفرض علينا مكانة المجموعة الرائدة كأحد أكبر البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا مسؤولية كبيرة لدفع التأثير الاجتماعي الهادف. كما أننا ندرك مسؤوليتنا العميقة في تعزيز الاستدامة الاجتماعية، داخلياً وخارجياً. ونجسد التزامنا هذا من خلال التطوع برنامج " إكستشينجر" الحائز على عدة جوائز. يعتبر هذا البرنامج مبادرة تطوعية شاملة تمكن الموظفين وعائلاتهم وأصدقائهم وشركاء الأعمال من إحداث فرق ملموس في المجتمعات التي نخدمها.

وفي عام ٢٠٢٥، فاز البرنامج بالجائزة الذهبية في فئة "أفضل مبادرة ذات تأثير مجتمعي" ضمن جوائز "سعادة الموظفين".

برنامج " إكستشينجر"

يشهد برنامج " إكستشينجر" توسعاً مستمراً سنة بعد أخرى، مرسخاً بذلك دور المجموعة في دعم وتنمية المجتمعات التي تعمل بها عبر مجموعة واسعة من المبادرات التطوعية التي نفذت في مواقع متعددة. وقدم موظفونا من خلالها أوقاتهم وخبراتهم لدعم قضايا اجتماعية وبيئية وإنسانية نبيلة. وقد نجحت هذه الجهود في الوصول إلى فئات واسعة من المستفيدين، وهو ما يعكس المشاركة القوية للموظفين ويؤكد التزامهم المستمر بخدمة المجتمع.

برنامج " إكستشينجر"	Emirates NBD ٢٠٢٥
المتطوعون النشطون	١,٣٣٣
الساعات التطوعية	١١,٩٥٤
الفعاليات التطوعية	٣٦٥
عدد المشاركات التطوعية	٣,٣٠٦
عدد المستفيدين من المجتمع	٤٦٩,٥٦٥

تشمل أعداد المتطوعين ضمن برنامج "إكستشينجر" موظفي بنك الإمارات دي الوطني في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

المشاركة المجتمعية والأثر الاجتماعي تتمة

تشهد فعاليات شهر رمضان المبارك دائماً نشاطاً مكثفًا كل عام، ففي عام ٢٠٢٥، ومن خلال مبادرات خيرية ومجتمعية متنوعة، أحدثنا تأثيراً إيجابياً في حياة أكثر من **٤٤٣,١٢٧** مستفيد. وتعاونا في ذلك مع منظمات بارزة مثل جمعية بيت الخير وجمعية الإحسان الخيرية و. مؤسسة "فورجيت مي نوت" (#get-me-not) ومؤسسة "سمارت لايف" ووزارة تنمية المجتمع.

وزعنا أيضاً أكثر من **٢٤٥,٠٠٠** وجبة وسلة غذائية على المحتاجين. وشارك متطوعونا في توزيع وجبات الإفطار، وتعبئة وإعداد سلال غذائية لدعم الأسر محدودة الدخل والعمال المغتربين وكبار السن.

وامتدادا لجهودنا في رمضان، زار متطوعو برنامج " إكستشينجر" دور رعاية المسنين في دبي والشارقة وعجمان، وقدموا الدعم لكبار السن من خلال أنشطة متنوعة مثل الألعاب التراثية والقراءات الشعرية ومشاركة وجبات الإفطار. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد هؤلاء المتطوعون أكثر من ٣٠٠ طفل من محدودي الدخل وعائلاتهم من خلال شراء ملابس جديدة للعيد لإدخال البهجة والسرور على نفوسهم بهذه المناسبة الغالية.

وفي سياق جهود الهد من التأثير البيئي لهدر الطعام، خاصة خلال شهر رمضان المبارك، خصصت المجموعة إحدى الندوات الافتراضية حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتوعية موظفيها حول هدر الطعام وآثاره السلبية. وأكدت الندوة أن هدر الطعام لا يعد مشكلة اجتماعية وإنسانية فحسب، بل هو أيضا مصدر قلق بيئي.

> "حصد بنك الإمارات دبي الوطني، جائزة "إمباكت ٢٠٣٠ للابتكار" السنوية تقديراً للجهود التطوعية المتميزة من خلال برنامج "إكستشينجر"."

ويسمح برنامج " إكستشينجر جونيور" الخاص باليافعين من أبناء موظفينا بالمشاركة أيضا في الفعاليات التطوعية حسب الحاجة.

واصلنا خلال العام أيضاً دعمنا للاستراتيجية الوطنية للعمل التطوعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي انضممنا إليها في عام ٢٠٢١، ونُخطط لمواصلة هذا التعاون على - المدى الطويل. ولتعزيز الاستفادة من مواردنا في دعم أجندة الاستدامة، انضممنا كذلك في عام ٢٠٢٣ إلى عضوية المبادرة الأممية "إمباكت ٢٠٣٠" المعنية بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الصالح الاجتماعي الأوسع عبر برامج تطوع الموظفين. تركز المبادرة على معالجة أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير شبكة وأدوات مصممة لتعزيز مشاركة الموظفين والعمل الجماعي. وقد حصد بنك الإمارات دبي الوطني، جائزة "إمباكت ٢٠٣٠ للابتكار" السنوية مرتين على التوالي تقديراً للجهود التطوعية المتميزة من خلال برنامج "إكستشينجر" للعمل التطوعي للموظفين والشركاء.

وانضمت المجموعة أيضاً لعضوية المجلس العالمي للتطوع المؤسسي (Global Corporate Volunteering) منذ عام ٢٠٢٢.

ويواصل برنامج "إكستشينجر" تجسيد التزامنا بترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع، ودعم مبادراتنا التطوعية وجهودنا الحثيثة لإحداث أثر دائم وإيجابي في المجتمعات التي نخدمها.

في مصر، واصل برنامج "إكستشينجر" توسيع نطاق تأثيره عبر حزمة متنوعة من المبادرات المجتمعية والبيئية والتعليمية. وتقديراً لجهودهم المتميزة، نظمت المجموعة لأفضل ستة أعضاء في البرنامج رحلة إلى "جزيرة هيسا" في النوبة - أسوان، ساهموا خلالها في أعمال تزيين وتجديد البيوت والمراكب النوبية بالتعاون مع "مشروع السعادة".

واصلنا خلال عام ٢٠٢٥ ترسيخ دورنا المجتمعي، واضعين خدمة المجتمع على رأس أولوياتنا. وتفعيلاً لهذا التوجه، أطلقنا ضمن حملتنا الشتوية مبادرتين نوعيتين في محافظة البحيرة، استهدفتا تحسين الظروف المعيشية عبر ترميم أسقف المنازل، وتأمين المواد الغذائية والبطانيات للأسر المستحقة. وامتداداً لعطائنا في مواسم الخير، شهد شهر رمضان المبارك مشاركة فاعلة من موظفينا في سبع فعاليات لتجهيز السلال الغذائية ضمن الحملة السنوية للبنك، بالتوازي مع تنظيم موائد للإفطار بالتعاون مع شركائنا من الجمعيات الأهلية في مختلف المحافظات.

حظيت مبادرات الرعاية الصحية والرفاهية باهتمام بارز ومكانة متقدمة ضمن أنشطتنا. وبالتعاون مع الهلال الأحمر المصري، نظم بنك الإمارات دبي الوطني - مصر "يوم التبرع بالدم"، حيث شارك **٢٢٠** متطوعاً في التبرع بـ ٥٦ كيس دم لصالح مرضى الثلاسيميا والهيموفيليا. كما أجرى الموظفون زيارة إلى مستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧، لمشاركة الأطفال المرضى فرحة العيد وتوزيع الألعاب والهدايا عليهم. وفي إطار التركيز على الصحة، تم تنظيم ندوة توعوية بالتعاون مع مستشفى أهل مصر حول طرق الوقاية من الحروق والإجراءات الأولية للتعامل معها.

تواصلت جهود دعم الأطفال والأيتام من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والفعاليات. حيث نظم الموظفون فعاليتين للتسوق بمناسبة العيد، شاركوا خلالهما بأنفسهم في اختيار ملابس جديدة لأطفال دور الرعاية. كما وفرت حملة "العودة إلى المدارس" المستلزمات الدراسية لـ ١٧ يتيماً، في حين ساهمت ورشة للحكي والأعمال اليدوية بالتعاون مع "دار اليسر" في تقديم تجربة مبهجة أتاحت للأطفال تصميم وصناعة دُمى الدببة الخاصة بهم. واصطحب المتطوعون ١٦ يتيماً في جولة تاريخية إلى "المتحف القومي للحضارة المصرية"، ليقدموا لهم تجربة تعليمية وتثقيفية مميزة.

وفي إطار دعم البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية، تم تنفيذ مبادرة لتوصيل المياه إلى منزلين في منطقة العامرية بالإسكندرية. وفي محافظة الفيوم، تكفل بنك الإمارات دبي الوطني - مصر بتمويل الترميم الكامل للمبنى الثاني في دار أيتام "عائشة بنت حسنين"، استكمالاً للنجاح الذي حققه مشروع العام الماضي. وتضمن المشروع إقامة فعاليتين تطوعيتين أتاحت للموظفين المساهمة بأنفسهم في عمليات التجديد.

احتفاءً باليوم العالمي للمرأة، نظم البنك مبادرتين متميزتين، حيث تم دعوة الزميلات للمشاركة في ورشة عمل للحرف اليدوية (فنون المكرمية والخياطة) مع شابات من منطقة "عزبة خير الله". كما تم تكريم الزميلات في الوظائف المساندة، حيث تكاتف الموظفون لتجهيز ١٦٠ هدية تقديراً لعطائهن وتفانيهن في العمل.

وترسيخاً لنهجنا في الحفاظ على البيئة، نظمنا حملة لتنظيف الشواطئ في الغردقة، وذلك ضمن فعاليات تكريم المتطوعين المتميزين في برنامج "إكستشينجر". كما واصل المتطوعون تعاونهم المثمر مع "بنك الكساء المصري"، حيث شاركوا في كافة مراحل التبرع، بدءاً من الفرز والتجهيز وصولاً إلى التعبئة، لتوصيل الملابس إلى الفئات المستحقة.

وتزامناً مع اليوم الدولي للعمل الخيري، أطلق البنك حملة تبرعات في المقر الإداري لجمع الملابس والكتب والألعاب والأدوية المستعملة الصالحة للاستخدام. وبحلول الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، بلغت مساهمات الموظفين **١,٠٨٥** قطعة ملابس، **٤٩** زوجاً من الأحذية، **و١٠٥** كتاباً. تم توجيهها بالكامل لدعم "بنك الكساء المصري" و"بنك الشفاء المصري".

وعبر هذه الحزمة المتنوعة من المبادرات، واصل برنامج " إكستشينجر" في مصر ترسيخ مفهوم المشاركة المجتمعية الهادفة؛ حيث تنوعت جهوده بين ترميم المنازل وتوزيع الأغذية، وبدعم الرعاية الصحية وحماية البيئة، وتمكين الشباب، مما أسهم بفاعلية في تعزيز الأثر التنموي للمجموعة في المجتمعات التي تخدمها خلال عام ٢٠٢٥.

التأثير في السياسات والمساهمات المجتمعية

تفخر المجموعة بما تحققه من أثر اجتماعي ملموس، يعكس حرصنا العميق بمساندة وتنمية المجتمعات التي نعمل بها.

وانسجاماً مع التزامنا الراسخ بالشفافية والحوكمة الأخلاقية، تحظر المجموعة أي شكل من أشكال المشاركة السياسية. كما نظل ثابتين في موقفنا المناهض لأنشطة الضغط السياسي، أو المساهمة في الحملات السياسية، أو تمويل المنظمات السياسية. ويضمن هذا النهج تخصيص مواردنا حصراً لدعم المبادرات الاجتماعية الهادفة، ويعزز من تمسكنا بمبادئ النزاهة وممارسات الأعمال الأخلاقية.

ومن خلال تركيز مساهماتنا على برامج مجتمعية مؤثرة والابتعاد عن المشاركة السياسية، نؤكد في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني أن الشركات يمكن أن تكون قاطرة للتغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال العمل الهادف والشفاف، ونرسي بذلك معايير جديدة للمسؤولية المؤسسية.

> "تفخر المجموعة بما تحققه من أثر اجتماعي ملموس، يعكس حرصنا العميق بمساندة وتنمية المجتمعات التي نعمل بها."

الملحق

في هذا القسم

١٥٩ **الملحق الأول**
مؤشر المبادرة العالمية للتقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١٦٢ **الملحق الثاني**
مؤشر مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

١٦٤ **الملحق الثالث**
إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)

١٦٥ **الملحق الرابع**
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و S٢)

١٨٥ **الملحق الخامس**
معلومات داعمة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و S٢)

١٨٧ **الملحق السادس**
التعريفات والاختصارات

الملحق الأول: مؤشر المبادرة العالمية للتقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مؤشر المبادرة العالمية للتقارير وسوق دبي المالي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

المؤشر بالتقرير		المبادرة العالمية للتقارير (GRI)	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
الممارسات البيئية					
٣٠٥-١	**انبعاثات مباشرة لغازات الدفيئة (النطاق ١)**	GRI: ٣٠٥-١	١٣ SDG	تتبع وخفض الانبعاثات المرتبطة بعملياتنا وأنشطتنا	١٠٨
٣٠٥-٢	**انبعاثات غير مباشرة لغازات الدفيئة (النطاق ٢)**	GRI: ٣٠٥-٢			١٠٨
٣٠٥-٣	**انبعاثات غازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (النطاق ٣)**	GRI: ٣٠٥-٣			١٠٨
٣٠٥-٤	**كثافة انبعاثات غازات الدفيئة**	GRI: ٣٠٥-٤			١٠٨
٣٠٢-١	**استهلاك الطاقة داخل المؤسسة**	GRI: ٣٠٢-١	٧ SDG، ١٢ SDG	رحلتنا للتحول في مجال الطاقة	١١١
٣٠٢-٢	**استهلاك الطاقة خارج المؤسسة**	GRI: ٣٠٢-١			١١١
٣٠٣-٣	**سحب المياه**	GRI: ٣٠٣-٣	٦ SDG، ١٢ SDG	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٠٣-٤	**تصريف المياه**	GRI: ٣٠٣-٤		لا ينطبق	لا ينطبق
٣٠٣-٥	**استهلاك المياه**	GRI: ٣٠٣-٥		جهودنا للحفاظ على الموارد المائية	١١٥
٣٠٦-٣	**توليد النفايات**	GRI: ٣٠٦-٣	١٢ SDG، ١٤ SDG، ١٥ SDG	نهجنا تجاه الممارسات الدائرية	١١٤
٣٠٦-٤	**النفايات المعاد استخدامها أو تدويرها بدلاً من التخلص منها**	GRI: ٣٠٦-٤			١١٤
٣٠٦-٥	**النفايات التي تم التخلص منها**				١١٤
٢-٢٣	**التزامات السياسة**	GRI: ٢-٢٣	١٣ SDG	متاح على موقعنا الإلكتروني	
٢-٢٤	**ترسيخ التزامات السياسة**	GRI: ٢-٢٤			
٢-٢٧	**الامتثال للأنظمة والتشريعات واللوائح**	GRI ٢-٢٧: ٢		حول هذا التقرير	٣
٢-١٢	**دور أعلى هيئة للحوكمة في الإشراف على إدارة التأثيرات**	GRI ١٢: ٢		دور الإدارة التنفيذية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	٨٨
٣٠٤-١	**مواقع تشغيل مملوكة أو مستأجرة أو مدارة في أو مجاورة لمناطق محمية ومناطق التنوع البيولوجي عالية القيمة خارج المناطق المحمية**	GRI: ٣٠٤-١	١٥ SDG	لا ينطبق. مع ذلك، تعد المجموعة أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا ينضم إلى مبادرة "الشراكة من أجل المحاسبة المالية للتنوّع البيولوجي".	
٣٠٤-٢	**التأثيرات الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي**	GRI: ٣٠٤-٢			

الملحق الأول: مؤشر المبادرة العالمية للتقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتمة

المؤشر بالتقرير		المبادرة العالمية للتقارير (GRI)	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
الحوكمة الاجتماعية					
٢-٢١	**معدل إجمالي التعويضات والأجور السنوي**	GRI ٢: ٢١	١٠ SDG	هذه المعلومات سرية ولا يمكن مشاركتها	
٢-٧	**الموظفون**	GRI ٢:٧	٥، ٨ SDG	إدارة شؤون موظفينا	١٢٣
٢-٨	**العمال غير الموظفين**				١٢٣
٢-٣٠٢	**نسبة المعينين في الإدارة العليا من المجتمع المحلي**	GRI: ٢-٣٠٢		التوطين - تمكين الإماراتيين	١٢٤
٤٠١-١	**تعيين الموظفين الجدد ومعدل دوران الموظفين**	GRI: ٤٠١-١	٥ SDG	استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها	١٢٧، ١٣٧
٢-٩	**هيكل الحوكمة وبنيتها**	GRI ٢: ٩		نظرة عامة على الحوكمة	٨٤، ٨٥
٤٠٥-١	**التنوع ضمن هيئات الحوكمة والموظفين**	GRI: ٤٠٥-١		فريقنا المتنوع والمتنامي	١٢٠، ١٢٢
٢-١٩	**سياسات المكافآت**	GRI: ٢-١٩		مكافآت الموظفين	١٣٢
٢-٢٣	**التزامات السياسة**	GRI ٢: ٢٣	١٠ SDG	متاح على موقعنا الإلكتروني	
٤٠٤-١	**متوسط ساعات التدريب السنوية لكل موظف**	GRI: ٤٠٤-١		استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها	١٣٠
٤٠٣-٩	**الإصابات المرتبطة بالعمل**	GRI: ٤٠٣-٩	٣ SDG	توفير بيئة عمل صحية وآمنة	١٣٨
٤٠٣-٥	**تدريب العمال على ممارسات الصحة والسلامة المهنية**	GRI: ٤٠٣-٥		أعمال مسؤولة وأخلاقية	٩٥

المؤشر بالتقرير		المبادرة العالمية للتقارير (GRI)	أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
الحوكمة المؤسسية					
٤٠٥-١	**التنوع ضمن هيئات الحوكمة والموظفين**	GRI ٤٠٥-١	١٠ SDG	فريقنا المتنوع والمتنامي	١٢٠، ١٢٢
٢-٣٠	**اتفاقيات المفاوضة الجماعية**	GRI ٢: ٣٠		لا ينص قانون العمل الإماراتي الحالي على أي أحكام خاصة بالمفاوضة الجماعية.	
٤١٧-٢	**حالات عدم الالتزام فيما يتعلق بمعلومات المنتجات والخدمات ووضع العلامات والملصقات التجارية**	GRI ٤١٧-٢	١٢ SDG	لم تسجل أية حوادث تتعلق بمعلومات المنتجات والخدمات ووضع العلامات والملصقات التجارية	
٣٠٨-١	**الموردين الجدد الذين تم تقييمهم وفحصهم وفق المعايير البيئية**	GRI: ٣٠٨-١		الاستدامة المشتريات	٩٤
٤١٤-١	**الموردون الجدد الذين تم تقييمهم وفحصهم وفق المعايير الاجتماعية**	GRI: ٤١٤-١			٩٤
٢-٢٣	**التزامات السياسة**	GRI ٢: ٢٣	١٦ SDG	متاح على موقعنا الإلكتروني	
٢٠٥-٢	**التثقيف والتدريب حول سياسات وإجراءات مكافحة الفساد**	GRI: ٢٠٥-٢		استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها	١٣٠
٢٠٥-٣	**حالات الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة**	GRI: ٢٠٥-٣		أعمال مسؤولة وأخلاقية	٩٢
٤١٨-١	**١-٤١٨ شكاوى مثبتة تتعلق بانتهاكات لخصوصية العملاء وفقدان بياناتهم**	GRI: ٤١٨-١		خصوصية البيانات	٩٣، ٩٩
٢-٣	**الفترة المشمولة بالتقرير، ومدة التقرير ، وبيانات الاتصال**	GRI ٢-٣		نبذة عن التقرير	٣ ،٢
٢-٤	**إعادة صياغة المعلومات**	GRI ٢-٤		حول هذا التقرير	٣ ،٢
٤٠٤-٢	**برامج تطوير مهارات الموظفين وبرامج المساعدة الانتقالية**	GRI: ٤٠٤-٢		استقطاب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها	١٣١
٢-٥	**التحقق والتدقيق الخارجي**	GRI ٢: ٥		نبذة عن التقرير	٣

الملحق الثاني - مؤشر مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

الموضوع	المقياس المحاسبي	الفئة	وحدة القياس	الرمز	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
أمن البيانات	(١) عدد حوادث اختراق البيانات،	معيار كمي	عدد، نسبة مئوية (%)	١.٢٣.a-CB-FN	الأمن السيبراني	٩٣، ٩٨
	(٢) النسبة المئوية للخروقات التي شملت معلومات تسمح بالتعرف على هوية صاحبها من خلال معلومات التعريف الشخصية					٩٣
	(٣) عدد أصحاب الحسابات المتأثرين					٩٣، ٩٨
	وصف نهج تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	٢.٢٣.a-CB-FN	إدارة مخاطر وفرص الاستدامة على مستوى سلسلة القيمة	٥٣
الشمول المالي وبناء القدرات	(١) عدد و(٢) قيمة القروض القائمة المؤهلة للبرامج المصممة لدعم الشركات الصغيرة وتنمية المجتمع	معيار كمي	عدد العملة المعتمدة	١.٢٤.a-CB-FN	تتوفر معلومات حول الشمول المالي في الصفحات من ١٤٣ إلى ١٤٧، بما في ذلك كيفية دعمنا للوعي المالي المجتمعي. وقد تم استبعاد موضوع 'الشمول المالي وبناء القدرات' والمقاييس المرتبطة به (١.FN-CB٢٤.a، و٢.FNCB٢٤.a، و٣.٢٤.a-CB) نظراً لعدم انطباقها، حيث تمتلك المجموعة قطاعات تشغيلية مختلفة كما هو موضح في هذا التقرير.	
	(١) عدد و(٢) قيمة القروض المتأخرة وغير المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لدعم الشركات الصغيرة وتنمية المجتمع			٢.٢٤.a-CB-FN		
	عدد الحسابات الجارية المجانية المقدمة للعملاء الذين لم يتعاملوا مع البنوك سابقاً أو الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية		عدد	٣.٢٤.a-CB-FN		
	عدد المشاركين في مبادرات التوعية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين لا يتلقون خدمات مصرفية كافية أو المحرومين من تلك الخدمات			٤.٢٤.a-CB-FN	نظرة عامة: العمل المصرفي المسؤول لتعزيز الشمول والثقافة المالية	١٤٣
دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في التحليل الائتماني	وصف نهج دمج عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في التحليل الائتماني	مناقشة وتحليل	n/a	٢.٤١.a-CB-FN	التمويل المستدام	٣٥، ٣٦

الموضوع	المقياس المحاسبي	الفئة	وحدة القياس	الرمز	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
الانبعاثات الممولة	إجمالي الانبعاثات الممولة مقسمة حسب: (١) النطاق ١، (٢) النطاق ٢، (٣) النطاق ٣	معيار كمي	طن متري طن من معادل ثاني أكسيد الكربون	١.٤١.b-CB-FN	سيتم نشر الانبعاثات الممولة والبيانات ذات الصلة، مصحوبةً بتقرير الضمان، بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٦ على موقعنا الإلكتروني.	
	إجمالي الانكشاف لكل قطاع حسب فئة الأصول		العملة المعتمدة	٢.٤١.b-CB-FN		
	النسبة المئوية للانكشاف الإجمالي المدرجة في حساب الانبعاثات الممولة		نسبة مئوية (%)	٣.٤١.b-CB-FN		
	وصف المنهجية المستخدمة لحساب الانبعاثات الممولة	مناقشة وتحليل	n/a	٤.٤١.b-CB-FN	ستكون منهجية الانبعاثات الممولة متاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني، مصحوبةً بتقرير الضمان، بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٦.	
أخلاقيات الأعمال	إجمالي الخسائر المالية الناتجة عن الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال، أو التداول بناء على معلومات داخلية ، أو الاحتكار، أو السلوك المخل بالمنافسة، أو التلاعب بالسوق، أو الأخطاء المهنية، أو غيرها من أنظمة أو لوائح القطاع المالي ذات الصلة	معيار كمي	العملة المعتمدة	١.٥١.a-CB-FN	التأثير على مستوى الأعمال وسلسلة القيمة	٩١، ٩٢، ٩٣
	وصف سياسات وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	٢.٥١.a-CB-FN	أعمال مسؤولة وأخلاقية	٩٣
الإدارة المنهجية للمخاطر	النتيجة على مؤشر البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية، حسب الفئة	معيار كمي	نقطة أساس	١.٥٥.a-CB-FN	تم تصنيف بنك الإمارات دبي الوطني كمؤسسة مالية مصرفية مهمة من قبل مصرف الإمارات المركزي بتصنيف.	
	وصف النهج المتبع في إدراج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في التخطيط لكفاية رأس المال، واستراتيجية الشركة على الأمد الطويل، وأنشطة الأعمال الأخرى	مناقشة وتحليل	لا ينطبق	٢.٥٥.a-CB-FN	التأثير على مستوى الأعمال وسلسلة القيمة	٨٠

الملحق الثالث- إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD)

المحور	الرمز	الإفصاح	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
الحوكمة	GOV-A	وصف دور مجلس الإدارة في الإشراف على التبعيات والآثار والمخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة.	نظرة عامة على الحوكمة	١٤
	GOV-B	وصف لدور الإدارة العليا في تقييم وإدارة الاعتماديات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة.	نظرة عامة على الحوكمة: إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة	١٤، ٨٨
	GOV-C	وصف لسياسات حقوق الإنسان وأنشطة المؤسسة في مجال المشاركة المجتمعية، وآلية إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا عليها، فيما يخص الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والأطراف المتأثرة، وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك في سياق تقييم المؤسسة واستجابتها للتبعيات والتأثيرات والمخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة.	ممارسات العمل وحقوق الإنسان: تقييم الأهمية النسبية لموضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	٦٧، ٨٠، ٩٦
الاستراتيجية	STR-A	وصف للتبعيات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة التي حددتها المؤسسة على المدى القصير والمتوسط والطويل.	نهجنا تجاه الطبيعة	٦٧
	STR-B	وصف للأثر الناتج عن التبعيات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة على نموذج أعمال المؤسسة، وسلسلة القيمة، والاستراتيجية، والتخطيط المالي لديها بالإضافة إلى أي خطط انتقالية أو تحليلات قائمة بهذا الشأن.	إدارة مخاطر وفرص الاستدامة على مستوى سلسلة القيمة: التأثير المتوقع حالياً ومستقبلاً على الأداء المالي: نهجنا تجاه الطبيعة	٥٢، ٥٣، ٥٧، ٦٧
	STR-C	وصف لمدى مرونة استراتيجية المؤسسة تجاه المخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة، مع الأخذ في الاعتبار السيناريوهات المختلفة.	المرونة: نهجنا تجاه التغير المناخي: نهجنا تجاه الطبيعة	٥٩، ٦٧
	STR-D	الإفصاح عن مواقع الأصول و/أو الأنشطة ضمن العمليات المباشرة للمؤسسة، وحيثما أمكن، في المراحل الأولية والنهائية لسلسلة القيمة، التي تستوفي معايير "المواقع ذات الأولوية".	نهجنا تجاه الطبيعة	٦٧
إدارة المخاطر والأزمات	RIM-A(i)	وصف للعمليات التي تعتمدها المؤسسة لتحديد، وتقييم، وترتيب الأولويات الخاصة بالتبعيات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة ضمن عملياتها المباشرة.	إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة	٧٨، ٨٠
	RIM-A(ii)	وصف للعمليات التي تعتمدها المؤسسة لتحديد، وتقييم، وترتيب أولويات التبعيات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة ضمن سلسلة (سلاسل) القيمة في مراحلها الأولية والنهائية.	إدارة مخاطر وفرص الاستدامة على مستوى سلسلة القيمة: مخاطر الاستدامة في الأنشطة الأولية: مخاطر الاستدامة في الأنشطة النهائية	٥١، ٥٣، ٦٧، ٨٠
	RIM-B	وصف للعمليات المتبعة لدى المؤسسة لإدارة التبيعات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة.	لمحة عامة عن إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة: إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة	٦٧، ٨٠
	RIM-C	وصف لكيفية دمج عمليات تحديد، وتقييم، وترتيب أولويات، ومراقبة المخاطر المتعلقة بالطبيعة ضمن منظومة إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة، ودورها في توجيه تلك المنظومة.	لمحة عامة عن إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة: إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة	٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨٠

المحور	الرمز	الإفصاح	القسم المعني بالتقرير	رقم الصفحة
المؤشرات والأهداف	MT-A	الإفصاح عن المؤشرات والمقاييس المستخدمة من قبل المؤسسة لتقييم وإدارة المخاطر والفرص الجوهرية المتعلقة بالطبيعة، بما يتماشى مع استراتيجيتها وعمليات إدارة المخاطر لديها.	إدارة المخاطر المناخية ومخاطر الطبيعة: مؤشراتنا وأهدافنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	٦٧
	MT-B	الإفصاح عن المقاييس والمؤشرات المستخدمة من قبل المؤسسة لتقييم وإدارة الاعتماديات والتأثيرات المتعلقة بالطبيعة.	نهجنا تجاه الطبيعة: المؤشرات والأهداف المرتبطة بالاستدامة	٦٧، ٨٠
	MT-C	وصف للمستهدفات والغايات المعتمدة لدى المؤسسة لإدارة التبعيات، والتأثيرات، والمخاطر، والفرص المتعلقة بالطبيعة، بالإضافة إلى وصف لأداء المؤسسة مقارنة بتلك المستهدفات.	نهجنا تجاه الطبيعة: المؤشرات والأهداف المرتبطة بالاستدامة	٦٧، ٨٠

الملحق الرابع- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2)

فهرس الإفصاحات بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1):

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الحوكمة	IFRS S1-٢٧	(أ) الهيئة (التي قد تشمل مجلساً أو لجنة أو ما يعادل ذلك من الهيئات المكلفة بالحوكمة) أو الأفراد المنوط بهم الحوكمة الذين يتولون مسؤولية الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة تحديد تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد والإفصاح عن معلومات عما يلي:	(١) كيفية النص على مسؤوليات التعامل مع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في نطاق اختصاص تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد، وصلاحياتهم، وتوصيفاتهم الوظيفية والسياسات الأخرى ذات العلاقة المنطبقة عليهم:	٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩
			(٢) كيف أن تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد يحددون ما إذا كانت تتوفر مهارات وكفاءات مناسبة، أو أنه سيتم تطوير تلك المهارات والكفاءات، للإشراف على الاستراتيجيات التي تم وضعها للاستجابة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة:	١٣٠
			(٣) كيفية ومعدل إحاطة تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد	٨٠
			بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة:	٢١
			(٤) كيفية مراعاة تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عند إشرافهم على استراتيجية المنشأة، وقراراتها بشأن المعاملات الكبرى، وآلياتها وسياساتها ذات العلاقة الخاصة بإدارة المخاطر، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد قد قاموا بمراعاة المفاضلات المرتبطة بتلك المخاطر والفرص:	٥٦
			(٥) كيفية إشراف تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد على وضع المستهدفات المرتبطة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، ومتابعة التقدم في تحقيق تلك المستهدفات، بما في ذلك ما إذا كان يتم تضمين مقاييس أداء ذات علاقة في السياسات الخاصة بالمكافآت وكيفية القيام بذلك.	٨٦

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و Sr) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الحوكمة تتمة	IFRS SI-٢٧	(ب) دور الإدارة في آليات الحوكمة، وضوابطها الرقابية وإجراءاتها، المستخدمة في متابعة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وإدارتها والإشراف عليها، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات عما يلي:	(١) ما إذا كان ذلك الدور قد تم إسناده إلى منصب محدد، أو لجنة محددة، على مستوى الإدارة وكيفية ممارسة الإشراف على ذلك المنصب أو تلك اللجنة؛	٨٨
			(٢) ما إذا كانت الإدارة تستخدم ضوابط رقابية وإجراءات لدعم الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وفي حال وجود هذه الضوابط الرقابية والإجراءات، فكيف أنها تتكامل مع الوظائف الداخلية الأخرى.	٨٨
الاستراتيجية	IFRS SI-٢٩	(أ) المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة؛		٢٩
		(ب) التأثيرات الحالية والمتوقعة لتلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها؛		٥١، ٥٢،٥٣، ٥٤،٥٥
		(ج) تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على استراتيجية المنشأة واتخاذها للقرارات؛		٥٦
		(د) تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير، وتأثيراتها المتوقعة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة كيف أن تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة قد تم دمجها في عملية التخطيط المالي للمنشأة؛	٥٧، ٥٨
		(هـ) قدرة استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها على الصمود في مواجهة تلك المخاطر المتعلقة بالاستدامة.	٥٩
	IFRS SI-٣٠	(أ) وصف المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة؛	٢٩
		(ب) تحديد الآفاق الزمنية -مدى قصير أو متوسط أو طويل- التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أن تقع خلالها تأثيرات كل من تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؛	٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩
		(ج) توضيح كيفية تعريف المنشأة لكل من "المدى القصير" و"المدى المتوسط" و"المدى الطويل"، وكيفية ربط هذه التعريفات بآفاق التخطيط الزمنية التي تستخدمها المنشأة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.	٢١

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS SI-٣٢	(أ) وصف للتأثيرات الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها؛		٥٧
		(ب) وصف للمواطن التي تتركز فيها المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة ضمن نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها (على سبيل المثال، المناطق الجغرافية والمرافق وأنواع الأصول).		٧٤ ،٥
	IFRS SI-٣٣	(أ) كيف أن المنشأة قد استجابت للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في استراتيجيتها واتخاذها للقرارات، وكيف أنها تخطط للقيام بذلك؛		٥٦
		(ب) التقدم المحرز مقارنة بالخطط التي أفصحت عنها المنشأة في فترات التقرير السابقة، ويشمل ذلك الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية؛		٣٠، ٣١
		(ج) المفاضلات التي راعتها المنشأة بين المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (على سبيل المثال، عند اتخاذ قرار يتعلق بتأسيس موقع لعمليات جديدة، قد تراعي المنشأة الآثار البيئية لتلك العمليات وفرص العمل التي ستوفرها في المجتمع المحلي).		٥٦
	IFRS SI-٣٤	(أ) تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على على المركز المالي للمؤسسة، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير (التأثيرات المالية الحالية):		٥٧، ٥٨
		(ب) التأثيرات المتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة كيفية تضمين المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في عملية التخطيط المالي للمنشأة (التأثيرات المالية المتوقعة).		٥٧، ٥٨

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و Sr) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS SI-٣٥	(أ) كيف أن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة قد أثرت على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير:		٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٩
		(ب) المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يوجد بسببها خطر كبير لإدخال تعديل جوهري وذي أهمية نسبية خلال فترة التقرير السنوية المقبلة على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المقرر عنها في القوائم المالية ذات العلاقة:	يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي للاطلاع على التعديلات المتعلقة بالبيانات المالية.	
		(ج) شكل التغير الذي تتوقعه المنشأة في أدائها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، مع الأخذ في الاعتبار:	(١) خطط الاستثمار والاستبعاد الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، خطط النفقات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ والتصفية الكبرى، والمشروعات المشتركة، وتحول الأعمال، والابتكار، ومجالات العمل الجديدة، وسحب الأصول من الخدمة)، بما في ذلك الخطط التي لا تُعد المنشأة ملزمة تعاقدياً بها؛ (٢) مصادر التمويل المخططة لتنفيذ استراتيجية المنشأة:	٥٧
		(د) كيف تتوقع المؤسسة تغير أدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.		٥٧
	IFRS SI-٣٧	عند إعداد الإفصاحات بشأن التأثيرات المالية المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة، يجب على المنشأة: (أ) استخدام جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة للمنشأة في تاريخ التقرير دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما؛ (ب) اتباع منهج يتناسب مع المهارات والكفاءات والموارد المتاحة للمنشأة لأجل إعداد تلك الإفصاحات.		٥٦
	IFRS SI-٣٨	لا يلزم المنشأة تقديم معلومات كمية عن التأثيرات المالية الحالية أو المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة إذا ارتأت المنشأة ما يلي: (أ) أن تلك التأثيرات غير قابلة للتحديد بشكل منفصل عن غيرها؛ أو (ب) أن مستوى عدم التأكد المحيط بالقياس الذي ينطوي عليه تقدير تلك التأثيرات مرتفع لدرجة تنتفي معها الفائدة من تلك المعلومات الكمية الناتجة.		٥٨
	IFRS SI-٣٩	إضافة إلى ذلك، لا يلزم المنشأة تقديم معلومات كمية عن التأثيرات المالية المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة إذا كانت المنشأة لا تمتلك المهارات أو الكفاءات أو الموارد اللازمة لتقديم تلك المعلومات الكمية.		٥٨

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS SI-٤٠	إذا ارتأت المنشأة أنه لا يلزمها تقديم معلومات كمية عن التأثيرات المالية الحالية أو المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة فيجب على المنشأة: (أ) توضيح الأسباب وراء عدم تقديم تلك المعلومات الكمية:		٥٨
		(ب) تقديم معلومات نوعية عن تلك التأثيرات المالية، بما في ذلك تحديد البنود والمجاميع الفرعية ضمن القوائم المالية ذات العلاقة التي من المرجح أن تتأثر، أو أن تكون قد تأثرت، بتلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة:		٥٨
		(ج) تقديم معلومات كمية عن مجموع التأثيرات المالية لتلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة مع المخاطر أو الفرص الأخرى المتعلقة بالاستدامة وغيرها من العوامل إلا إذا ارتأت المنشأة عدم وجود فائدة من تلك المعلومات الكمية عن مجموع التأثيرات المالية.		٥٧
	IFRS SI-٤١	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم قدرتها على التكيف مع حالات عدم التأكد الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالاستدامة. ويجب على المنشأة الإفصاح عن تقييم نوعي، وعند الاقتضاء، تقييم كمي، لمدى قدرة استراتيجيتها ونموذج أعمالها على الصمود في مواجهة مخاطرها المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات بشأن كيفية إجراء ذلك التقييم وأفقه الزمني. وعند القيام بتقديم معلومات كمية، قد تفصح المنشأة عن مبلغ واحد أو مدى من المبالغ.		٥٩
إدارة المخاطر	IFRS SI-٤٣	(أ) فهم آليات المنشأة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الآليات مدمجة، ويُسترشد بها، في الآلية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة وكيفية القيام بذلك:		٨٠
		(ب) تقييم الحجم الكلي للمخاطر التي تواجه المنشأة وآليتها العامة لإدارة المخاطر.		٧٤، ٧٥

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و Sr) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
إدارة المخاطر تتمة	IFRS ٤٤-SI	(أ) الآليات، والسياسات المتعلقة بها، التي تستخدمها المنشأة للتعرف على المخاطر المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، ويشمل ذلك معلومات بشأن ما يلي:	(١) المدخلات والمؤشرات القياسية التي تستخدمها المنشأة (على سبيل المثال، معلومات عن مصادر البيانات ونطاق العمليات التشغيلية التي تغطيها الآليات):	٨٠
			(٢) ما إذا كانت المنشأة تستخدم أسلوب تحليل السيناريوهات للاسترشاد به في تعرفها على المخاطر المتعلقة بالاستدامة، وكيفية قيامها بذلك:	٦٢
			(٣) طريقة تقييم المنشأة لطبيعة تأثيرات تلك المخاطر، واحتمالية حدوثها وحجمها (على سبيل المثال، ما إذا كانت المنشأة تراعي عوامل نوعية أو حدودا كمية أو غيرها من الضوابط):	٧٤
			(٤) ما إذا كانت المنشأة تحدد أولوية المخاطر المتعلقة بالاستدامة بالمقارنة مع أنواع المخاطر الأخرى، وكيفية قيامها بذلك:	٨٠
			(٥) كيفية قيام المنشأة بمتابعة المخاطر المتعلقة بالاستدامة:	٨٠
			(٦) ما إذا كانت المنشأة قد غيرت الآليات التي تستخدمها بالمقارنة مع فترة التقرير السابقة، وشكل ذلك التغيير:	٨٠
		(ب) الآليات التي تستخدمها المنشأة للتعرف على الفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها:		٧٩
		(ج) مدى دمج الآليات المستخدمة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، ومدى الاسترشاد بتلك الآليات، في الآلية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة، وكيفية القيام بذلك.		٧٣، ٧٤، ٧٥
المؤشرات والمستهدفات	IFRS ٤٥-SI	تهدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة التي تتناول المقاييس والمستهدفات هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم أداء المنشأة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التقدم في تحقيق أي مستهدفات وضعتها المنشأة، وأي مستهدفات يتعين على المنشأة الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح.		٣٠، ٣١
	IFRS ٤٦-SI	(أ) المقاييس التي تتطلبها المعايير الدولية المنطبقة لإفصاحات الاستدامة:	(١) ذلك الخطر أو تلك الفرصة المتعلقة بالاستدامة:	١٨٤
		(ب) المقاييس التي تستخدمها المنشأة لقياس ومتابعة:	(٢) أداء المنشأة فيما يتعلق بذلك الخطر أو تلك الفرصة المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التقدم في تحقيق أي مستهدفات وضعتها المنشأة، وأي مستهدفات يتعين على المنشأة الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح.	٣٠، ٣١
	IFRS ٤٨-SI	يجب أن تشتمل المقاييس التي تفصح عنها المنشأة على مقاييس ترتبط بنماذج أعمال أو أنشطة أو سمات أخرى مشتركة بعينها تميز المشاركة في الصناعة.		٣١، ١٣٧، ١٤٩

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
المؤشرات والمستهدفات تتمة	IFRS ٤٩-SI	إذا أفصحت المنشأة عن مقياس تم اقتباسه من مصدر خلاف المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة، فيجب على المنشأة تحديد ذلك المصدر والمقياس المقتبس منه.		١٨٤
	IFRS ٥٠-SI	(أ) كيفية تعريف المقياس، بما في ذلك ما إذا كان قد تم اشتقاقه عن طريق تعديل مقياس تم اقتباسه من مصدر خلاف المعايير الدولية لإفصاحات الاستدامة. وفي تلك الحالة، فما هو ذلك المصدر وما أوجه اختلاف المقياس الذي أفصحت عنه المنشأة عن المقياس المحدد في ذلك المصدر:	٣ ستتاح بيانات "المؤشرات والمقاييس التفصيلية ضمن ملف بيانات "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" الذي سيتم نشره بحلول النصف الأول من ٢٠٢٦ على موقعنا الإلكتروني.	
		(ب) ما إذا كان المقياس قياساً مطلقا أو قياسا يعبر عنه بالمقارنة مع مقياس آخر أو قياسا نوعيا (مثل حالة باللون الأحمر أو الأصفر أو الأخضر):		٣١
		(ج) ما إذا كان المقياس قد تأكد من صحته طرف ثالث، وفي تلك الحالة، فمن هو ذلك الطرف:		١٠٨
		(د) الطريقة المستخدمة لاحتساب المقياس ومدخلات العملية الحسابية، بما في ذلك قيود الطريقة التي تم استخدامها والافتراضات المهمة التي تم وضعها.	سيتم نشر المنهجية مصحوبة بتقرير الضمان بحلول النصف الأول من ٢٠٢٦.	
	IFRS ٥١-SI	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات بشأن المستهدفات التي وضعتها لمتابعة التقدم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وأي مستهدفات يتعين عليها الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح. ويجب على المنشأة الإفصاح عما يلي فيما يخص كل مستهدف:		٣٠، ٣١، ٥
		(أ) المقياس المستخدم لوضع المستهدف ومتابعة التقدم في الوصول إليه:		٣١، ٥
		(ب) المستهدف الخاص، الكمي أو النوعي، الذي وضعته المنشأة أو الذي يتعين عليها الوفاء به:		٣١، ٥
		(ج) الفترة التي ينطبق خلالها المستهدف:		١٠٩، ٣١
		(د) الفترة الأساس التي يتم قياس التقدم ابتداء منها:		١٠٩، ٣١، ٣٠، ٥
		(هـ) أي مراحل إنجاز ومستهدفات أولية:		٣٠
		(و) مستوى الأداء في تحقيق كل مستهدف مع تقديم تحليل للاتجاهات السائدة أو التغيرات في أداء المنشأة: و	يرجى الاطلاع على ملف بيانات "الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" الذي سيتم نشره بحلول النصف الأول من ٢٠٢٦ على موقعنا الإلكتروني.	
		(ز) أي تعديلات تمت على المستهدف مع تقديم تفسير لتلك التعديلات.	لا توجد تعديلات على المستهدفات	
	IFRS ٥٢-SI	يتعين ضمان اتساق تعريف واحتساب "المؤشرات والمقاييس" عبر الفترات الزمنية، ويشمل ذلك تلك المستخدمة لتحديد المستهدفات وقياس التقدم المحرز نحو تحقيقها.		١٨٥، ٢
	IFRS ٥٣-SI	يجب على المؤسسة تسمية وتعريف "المؤشرات والمقاييس" والمستهدفات باستخدام مسميات وأوصاف ذات دلالة واضحة ودقيقة.		١٨٥

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و Sr) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
المتطلبات العامة	IFRS SI-٥٩	(أ) المعايير المحددة، والإصدارات الرسمية، والممارسات القطاعية، ومصادر التوجيه الأخرى التي اعتمدتها المؤسسة في إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة، ويشمل ذلك -حيثما ينطبق- تحديد مواضيع الإفصاح الواردة في معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB):		١٦، ٢
		(ب) القطاع أو الصناعة (أو القطاعات أو الصناعات) المحددة في معايير IFRS لإفصاحات الاستدامة، أو معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، أو مصادر التوجيه الأخرى المتعلقة بصناعة أو قطاع بعينة والتي اعتمدتها المؤسسة في إعداد إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة، ويشمل ذلك تحديد "المؤشرات والمقاييس" واجبة التطبيق.		١٦، ٢
	IFRS SI-٦	تلتزم المؤسسة بتقديم الإفصاحات المنصوص عليها في معايير IFRS لإفصاحات الاستدامة كجزء لا يتجزأ من تقاريرها المالية ذات الغرض العام.		١٨٦
	IFRS SI-٧٥	أثناء إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، تمارس المنشأة اجتهادات متنوعة، علاوةً على تلك التي تنطوي على تقديرات، يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على المعلومات المقرر عنها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالمنشأة. وعلى سبيل المثال، تمارس المنشأة الاجتهادات عند القيام بما يلي: (أ) تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة:		٦٤، ١٦
		(ب) تحديد مصادر الإرشادات التي سيتم تطبيقها:		٢،٣
		(ج) تحديد المعلومات الجوهرية وذات الأهمية النسبية التي سيتم تضمينها في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة:		١٥، ١٦
		(د) تقييم ما إذا كان ثمة حدث أو تغير في الظروف يعد مهما ويتطلب إعادة تقييم نطاق جميع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة المتأثرة به على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة.		٥٥

فهرس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Sr):

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الحوكمة	IFRS Sr-١	إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ التي تتناول مسائل الحوكمة هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم آليات الحوكمة، وضوابطها الرقابية وإجراءاتها، التي تستخدمها المنشأة لمتابعة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وإدارتها والإشراف عليها.		٨٣
	IFRS Sr-٦	وتحقيقاً لهذا الهدف، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عما يلي: (أ) الهيئة (التي قد تشمل مجلسا أو لجنة أو ما يعادل ذلك من الهيئات المكلفة بالحوكمة) أو الأفراد المنوط بهم الحوكمة الذين يتولون مسؤولية الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة تحديد تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد والإفصاح عن معلومات عما يلي:	(١) كيفية النص على مسؤوليات التعامل مع المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في نطاق اختصاص تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد، وصلاحياتهم، وتوصيفاتهم الوظيفية والسياسات الأخرى ذات العلاقة المنطبقة عليهم:	٨٣-٨٩
			(٢) كيف أن تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد يحددون ما إذا كانت تتوفر مهارات وكفاءات مناسبة، أو أنه سيتم تطوير تلك المهارات والكفاءات، للإشراف على الاستراتيجيات التي تم وضعها للاستجابة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ:	٨٧
			(٣) الكيفية والوتيرة التي يتم بها إطلاع الهيئة (أو الهيئات) أو الفرد (أو الأفراد) على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ:	٨٥
			(٤) كيفية مراعاة تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ عند إشرافهم على استراتيجية المنشأة، وقراراتها بشأن المعاملات الكبرى، وآلياتها وسياساتها ذات العلاقة الخاصة بإدارة المخاطر، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد قد قاموا بمراعاة المفاضلات المرتبطة بتلك المخاطر والفرص:	٨٦، ٨٨
			(٥) كيفية إشراف تلك الهيئة أو هؤلاء الأفراد على وضع المستهدفات المرتبطة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، ومتابعة التقدم في تحقيق تلك المستهدفات، بما في ذلك ما إذا كان يتم تضمين مقاييس أداء ذات علاقة في السياسات الخاصة بالمكافآت وكيفية القيام بذلك.	٨٣
		(ب) دور الإدارة في آليات الحوكمة، وضوابطها الرقابية وإجراءاتها، المستخدمة في متابعة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وإدارتها والإشراف عليها، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات عما يلي:	(١) ما إذا كان الدور مفوضاً لمنصب محدد على المستوى الإداري أو للجنة على المستوى الإداري، وكيفية ممارسة الإشراف على ذلك المنصب أو تلك اللجنة:	٨٣
			(٢) ما إذا كانت الإدارة تستخدم ضوابط وإجراءات لدعم الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وفي حال كان الأمر كذلك، كيف تتكامل هذه الضوابط والإجراءات مع الأدوار والإدارات الداخلية الأخرى.	٨٤

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و SR) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية	IFRS S2-8	الهدف من تضمين الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في "الاستراتيجية" هو تمكين مستخدمي التقارير المالية المعدة للأغراض العامة من استيعاب استراتيجية المؤسسة في إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.		٦٥
	IFRS S2-9	على وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات لتمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم: (أ) المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة:		١٦، ٧٧
		(ب) التأثيرات الحالية والمتوقعة لتلك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها:		٨٠
		تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على استراتيجية المنشأة واتخاذها للقرارات، بما في ذلك معلومات عن خطة تحولها المتعلقة بالمناخ:		٦٥
		(د) تأثيرات تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير، وتأثيراتها المتوقعة على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة كيف أن تلك المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ قد تم دمجها في عملية التخطيط المالي للمنشأة: و		٦٦
	IFRS S2-9	(هـ) قدرة استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها على الصمود في مواجهة التغيرات والتطورات وحالات عدم التأكد المتعلقة بالمناخ، مع مراعاة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي تم التعرف عليها فيما يخص المنشأة.		٥٩

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS S2-10	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة: وصف المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة:		١٦، ٦٦
		(ب) فيما يخص كل خطر من المخاطر المتعلقة بالمناخ التي تعرفت عليها المنشأة، توضيح ما إذا كانت المنشأة تعتبر الخطر خطرا ماديا متعلقا بالمناخ أو خطر انتقالي متعلقاً بالمناخ:		٦٠
		(ج) تحديد الآفاق الزمنية -مدى قصير أو متوسط أو طويل- التي يمكن التوقع بدرجة معقولة أن تقع خلالها تأثيرات كل خطر وكل فرصة من المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ:		٨٠
		(د) توضيح كيفية تعريف المنشأة لكل من "المدى القصير" و"المدى المتوسط" و"المدى الطويل". وكيفية ربط هذه التعريفات بآفاق التخطيط الزمنية التي تستخدمها المنشأة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.		٢١
	IFRS S2-13	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يمكن التوقع أنها قد تؤثر على الإمكانات المستقبلية للمنشأة. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة: (أ) وصف للتأثيرات الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها:		٥٠
		(ب) وصف للمواطن التي تتركز فيها المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ ضمن نموذج أعمال المنشأة وسلسلة قيمتها (على سبيل المثال، المناطق الجغرافية والمرافق وأنواع الأصول).		٦٦،٦٥

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و Sr) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS S2-14	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على استراتيجية المنشأة واتخاذها للقرارات. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: (أ) معلومات بشأن الطرق التي استجابت من خلالها المنشأة من خلالها، والتي تخطط لأن تستجيب من خلالها، للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في استراتيجيتها واتخاذها للقرارات، بما في ذلك كيف أنها تخطط لتحقيق أي مستهدفات تتعلق بالمناخ قامت هي بوضعها وأي مستهدفات يتعين عليها الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عما يلي:	(١) التغيرات الحالية والمتوقعة في نموذج أعمال المنشأة، بما في ذلك توزيعها للموارد، لمواجهة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ (على سبيل المثال، قد تشمل هذه التغيرات خطط إدارة أو إيقاف تشغيل العمليات كثيفة الانبعاثات الكربونية أو كثيفة الاستهلاك للطاقة أو المياه؛ ومخصصات الموارد الناتجة عن التغيرات في الطلب أو في سلسلة الإمداد؛ ومخصصات الموارد الناشئة عن تطوير الأعمال من خلال النفقات الرأسمالية أو النفقات الإضافية على أنشطة البحث والتطوير؛ وعمليات الاستحواذ أو تصفية الاستثمارات):	٥٩، ٦٧
			(٢) الجهود المباشرة، الحالية والمتوقعة، للتخفيف من الآثار والتكيف (على سبيل المثال، من خلال التغييرات في آليات أو معدات الإنتاج، وتغيير مواقع المرافق، والتعديلات في الأيدي العاملة، والتغييرات في مواصفات المنتجات):	٦٤
			(٣) الجهود غير المباشرة، الحالية والمتوقعة، للتخفيف من الآثار والتكيف ٦٦ (على سبيل المثال، من خلال العمل مع العملاء وسلاسل الإمداد):	٦٦
			(٤) أية خطة لدى المنشأة للتحول فيما يتعلق بالمناخ، بما في ذلك المعلومات بشأن الافتراضات الرئيسية المستخدمة في وضع خطة التحول، والمقومات التي تعتمد عليها خطة التحول الخاصة بالمنشأة:	١٠٩
			(٥) كيفية تخطيط المنشأة لتحقيق أي مستهدفات تتعلق بالمناخ، بما في ذلك أي مستهدفات تتعلق بالانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري	٤٩، ١٠٨
	IFRS S2-14	(ب) معلومات بشأن الطرق التي تدير المنشأة من خلالها، والتي تخطط لأن تدير من خلالها، الموارد للأنشطة المفصح عنها.		٦١
		(ج) معلومات كمية ونوعية بشأن التقدم في إنجاز الخطط التي تم الإفصاح عنها في فترات التقرير السابقة.		٦٣

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS S2-15	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم: (أ) تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير (التأثيرات المالية الحالية):		٥٧، ٦٦
		(ب) التأثيرات المتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة كيفية تضمين المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في عملية التخطيط المالي للمنشأة (التأثيرات المالية المتوقعة).		٥٧
	IFRS S2-16	على وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عما يلي: (أ) كيف أن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ قد أثرت على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة التقرير:		٦٤
		(ب) المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ المحددة التي يوجد بسببها خطر كبير لإدخال تعديل ذي أهمية نسبية خلال فترة التقرير السنوية المقبلة على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المقرر عنها في القوائم المالية ذات العلاقة:		٥٤،٥٨
		(ج) كيف تتوقع المؤسسة تغير مركزها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، مع الأخذ في الاعتبار:	(١) خطط الاستثمار والاستبعاد الخاصة بالمنشأة (على سبيل المثال، خطط النفقات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ والتصفية الكبرى، والمشروعات المشتركة، وتحول الأعمال، والابتكار، ومجالات العمل الجديدة، وسحب الأصول من الخدمة)، بما في ذلك الخطط التي لا تعد المنشأة ملزمة تعاقديا بها:	٥٤
			(٢) مصادر التمويل المقررة لتنفيذ استراتيجية المنشأة:	٥٤
	IFRS S2-16	(د) شكل التغير الذي تتوقعه المنشأة في أدائها المالي وتدفقاتها النقدية على المدى القصير والمتوسط والطويل، في ضوء استراتيجيتها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ (على سبيل المثال، زيادة الإيرادات من المنتجات والخدمات المتوائمة مع الاقتصاد المنخفض الكربون، والتكاليف الناشئة عن التلف المادي للأصول نتيجة للأحداث المناخية؛ والمصروفات المرتبطة بالتكيف مع المناخ أو التخفيف من آثاره).		٥٧

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و Sr) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS Sr-٢٢	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم مدى قدرة استراتيجية المنشأة ونموذج أعمالها على الصمود في مواجهة التغيرات والتطورات وحالات عدم التأكد المتعلقة بالمناخ، مع مراعاة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي تم التعرف عليها فيما يخص المنشأة. ويجب على المنشأة استخدام أسلوب تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ لتقييم مدى صمودها في مواجهة المناخ باستخدام منهج يتناسب مع ظروف المنشأة. وعند القيام بتقديم معلومات كمية، قد تفصح المنشأة عن مبلغ واحد أو مدى من المبالغ. وعلى وجه الخصوص، يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: (أ) تقييم المنشأة لمدى صمودها في مواجهة المناخ كما في تاريخ التقرير، ويجب أن يمكن ذلك مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم ما يلي:	(١) الآثار، إن وجدت، التي ترتبت على تقييم المنشأة وانعكست على استراتيجيتها ونموذج أعمالها، بما في ذلك شكل الاستجابة اللازمة من المنشأة لمواجهة التأثيرات التي تم التعرف عليها من تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ:	٧٨، ٧٩
			(٢) مجالات عدم التأكد المهمة التي روعيت في تقييم المنشأة لمدى صمودها في مواجهة المناخ:	٨٠
			(٣) قدرة المنشأة على تعديل أو تكييف استراتيجيتها ونموذج أعمالها تبعا لتغير المناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما في ذلك: (١) مدى توفر الموارد المالية الحالية الخاصة بالمنشأة، ومدى مرونتها، للاستجابة للتأثيرات التي تم التعرف عليها من تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك لمواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ والاستفادة من الفرص المتعلقة بالمناخ: (٢) قدرة المنشأة على إعادة توزيع الأصول الحالية أو إعادة توظيفها أو رفع كفاءتها أو إيقافها عن العمل: (٣) تأثير استثمارات المنشأة، الحالية والمخطط لها، في جهود التخفيف من الآثار والتكيف المتعلقة بالمناخ وفي الفرص المتعلقة بالمناخ لأجل تحقيق الصمود في مواجهة المناخ:	٧٨، ٨٠

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
الاستراتيجية تتمة	IFRS Sr-٢٢	(ب) طريقة وتاريخ تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك:	(١) معلومات بشأن المدخلات التي استخدمتها المنشأة، بما في ذلك: (١) السيناريوهات المتعلقة بالمناخ التي استخدمتها المنشأة لإجراء التحليل ومصادر تلك السيناريوهات: (٢) ما إذا كان التحليل قد اشتمل على مجموعة متنوعة من السيناريوهات المتعلقة بالمناخ: (٣) ما إذا كانت السيناريوهات المتعلقة بالمناخ التي تم استخدامها لإجراء التحليل ترتبط بمخاطر تحول متعلقة بالمناخ أو مخاطر مادية متعلقة بالمناخ: (٤) ما إذا كانت المنشأة قد استخدمت، ضمن سيناريوهاتها، سيناريوهات فيما يتعلق بالمناخ تتسق مع أحدث الاتفاقات الدولية بشأن تغير المناخ: (٥) الأسباب وراء قرار المنشأة بأن السيناريوهات المتعلقة بالمناخ التي قامت باختيارها تعد ذات صلة بتقييم مدى صمودها في مواجهة التغيرات أو التطورات أو حالات عدم التأكد المتعلقة بالمناخ: (٦) الآفاق الزمنية التي استخدمتها المنشأة في التحليل: و (٧) نطاق العمليات الذي استخدمته المنشأة في التحليل (على سبيل المثال، المواقع التشغيلية ووحدات العمل التي تم استخدامها في التحليل):	٧٨، ٧٩
			(٢) الافتراضات الرئيسية التي وضعتها المنشأة أثناء التحليل، بما في ذلك الافتراضات بشأن: (١) السياسات المتعلقة بالمناخ في الدول التي تعمل فيها المنشأة: (٢) اتجاهات الاقتصاد الكلي: (٣) المتغيرات على المستوى الوطني أو الإقليمي (على سبيل المثال، أنماط الطقس المحلية والخصائص السكانية واستخدامات الأراضي والبنية التحتية وتوفر الموارد الطبيعية): (٤) استخدامات الطاقة ومزيج أنواع الطاقة: (٥)التطورات التقنية:	٧٨
			(٣) فترة التقرير التي تم فيها تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ.	٧٨

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
إدارة المخاطر	IFRS S2-٢٤	إن هدف الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ التي تتناول إدارة المخاطر هو تمكين مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام من فهم آليات المنشأة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الآليات مدمجة، ويسترشد بها، في الآلية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة وشكل هذا الدمج والاسترشاد.		٧٧، ٧٨
	IFRS S2-٢٥	وتحقيقاً لهذا الهدف، يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات عما يلي: (أ) الآليات، والسياسات المتعلقة بها، التي تستخدمها المنشأة للتعرف على المخاطر المتعلقة بالمناخ، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها،ويشمل ذلك معلومات بشأن ما يلي:	(١) المدخلات والمؤشرات القياسية التي تستخدمها المنشأة (على سبيل المثال، معلومات عن مصادر البيانات ونطاق العمليات التشغيلية التي تغطيها الآليات)؛	٧٧، ٧٨، ٧٩
			(٢) ما إذا كانت المنشأة تستخدم أسلوب تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ للاسترشاد به في تعرفها على المخاطر المتعلقة بالمناخ، وكيفية قيامها بذلك؛	٧٨
			(٣) طريقة تقييم المنشأة لطبيعة تأثيرات تلك المخاطر، واحتمالية حدوثها وحجمها (على سبيل المثال، ما إذا كانت المنشأة تراعي عوامل نوعية أو حدودا كمية أو غيرها من الضوابط)؛	٧٨
			(٤) ما إذا كانت المنشأة تحدد أولوية المخاطر المتعلقة بالمناخ بالمقارنة مع أنواع المخاطر الأخرى، وكيفية قيامها بذلك؛	٤٧، ٦٥
			(٥) كيفية قيام المنشأة بمتابعة المخاطر المتعلقة بالمناخ؛	٨٠
			(٦) ما إذا كانت المنشأة قد غيرت الآليات التي تستخدمها بالمقارنة مع فترة التقرير السابقة، وشكل ذلك التغيير؛	
		(ب) الآليات التي تستخدمها المنشأة للتعرف على الفرص المتعلقة بالمناخ، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، بما في ذلك معلومات بشأن ما إذا كانت المنشأة تستخدم أسلوب تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ للاسترشاد به في تعرفها على الفرص المتعلقة بالمناخ، وكيفية قيامها بذلك؛		٧٨، ٧٩
		(ج) مدى دمج الآليات المستخدمة للتعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وتقييمها وتحديد أولويتها ومتابعتها، ومدى الاسترشاد بتلك الآليات، في الآلية العامة لإدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة، وكيفية القيام بذلك.		٧٣

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
المؤشرات والمستهدفات	IFRS S2-٢٨	تحقيقاً لهذا الهدف، يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: (أ) المعلومات ذات الصلة بفئات المقاييس المشتركة عبر الصناعات والقطاعات:		١٠٩
		(ب) المقاييس المرتكزة على الصناعة، التي ترتبط بنماذج الأعمال أو الأنشطة أو السمات الأخرى المشتركة الخاصة التي تميز المشاركة في كل صناعة؛ و		١٠٩
		(ج) المستهدفات التي وضعتها المنشأة، وأي مستهدفات يتعين على المنشأة الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح، للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمناخ أو التكيف معها، أو للاستفادة من الفرص المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك المقاييس التي استخدمتها هيئة الحوكمة أو الإدارة لقياس مدى التقدم في تحقيق هذه المستهدفات.		٤٩، ٦٥
	IFRS S2-٢٩	يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بفئات المقاييس المشتركة عبر الصناعات المتمثلة فيما يلي: (أ) غازات الاحتباس الحراري– يجب على المنشأة:	(١) الإفصاح عن الإجمالي المطلق لانبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري المتولدة خلال فترة التقرير، معبرا عنها بالأطنان المترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مصنفة حسب: (١) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ١؛ (٢) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٢؛ (٣) انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٣؛	١٠٨
			(٢) قياس انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري وفقا لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري: معيار المحاسبة والتقرير عن الشركات (٢٠٠٤) ما لم تتطلب السلطات المحلية أو سوق الأوراق المالية المدرجة فيها المنشأة استخدام طريقة مختلفة لقياس انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري:	١٠٦
			(٣) الإفصاح عن المنهج الذي تستخدمه لقياس انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك: (١) منهج القياس والمدخلات والافتراضات التي تستخدمها المنشأة لقياس انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري؛ (٢) أسباب اختيار المنشأة لمنهج القياس والمدخلات والافتراضات التي تستخدمها لقياس انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري؛ و (٣) أي تغييرات أجرتها المنشأة على منهج القياس والمدخلات والافتراضات أثناء فترة التقرير وأسباب تلك التغييرات:	١٠٩

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و S2) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
المؤشرات والمستهدفات تتمة	IFRS S2-٢٩	يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بفئات المقاييس المشتركة عبر الصناعات المتمثلة فيما يلي: (أ) غازات الاحتباس الحراري– يجب على المنشأة:	(٤) فيما يخص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ١ والنطاق ٢ التي يتم الإفصاح عنها، يلزم تفصيل الانبعاثات ما بين: (١) المجموعة المحاسبية الموحدة (على سبيل المثال، فيما يخص المنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي، ستضم هذه المجموعة المنشأة الأم ومنشآتها التابعة التي يتم توحيدها): (٢) المنشآت الأخرى المستثمر فيها المستبعدة (على سبيل المثال، فيما يخص المنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي، ستشمل هذه المنشآت المستثمر فيها المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة والمنشآت التابعة التي لا يتم توحيدها):	١٠٨
			(٥) فيما يخص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٢ التي يتم الإفصاح عنها، يلزم الإفصاح عن انبعاثات المنشأة من غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٢ على أساس المواقع، وتقديم معلومات بشأن أية أدوات تعاقدية من الضروري أن يسترشد بها المستخدمون في فهم انبعاثات المنشأة من غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٢:	١٠٦، ١٠٨
			(٦) فيما يخص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٣ التي يتم الإفصاح عنها، يلزم الإفصاح عما يلي: (١) الفئات التي تم تضمينها في قياس المنشأة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ٣، وفقا لفئات النطاق ٣ الموضحة في معيار المحاسبة والتقرير عن سلاسل القيمة المؤسسية (النطاق ٣) لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري (٢٠١١)؛ و (٢) معلومات إضافية عن انبعاثات المنشأة من غازات الاحتباس الحراري من الفئة ١٥ أو الانبعاثات المرتبطة باستثماراتها (الانبعاثات الممولة)، إذا كانت الأنشطة التي تمارسها المنشأة تشتمل على إدارة الأصول أو الخدمات المصرفية التجارية أو التأمين:	١٠٦، ١٠٨
			(ب) مخاطر التحول المتعلقة بالمناخ - مبلغ ونسبة الأصول أو أنشطة الأعمال المعرضة لمخاطر التحول المتعلقة بالمناخ:	٧٧
			(ج) المخاطر المادية المتعلقة بالمناخ - مبلغ ونسبة الأصول أو أنشطة الأعمال المعرضة للمخاطر المادية المتعلقة بالمناخ:	٧٧
			(د) الفرص المتعلقة بالمناخ - مبلغ ونسبة الأصول أو أنشطة الأعمال المتسقة مع الفرص المتعلقة بالمناخ:	٧٩

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
المؤشرات والمستهدفات تتمة	IFRS S2-٢٩	(هـ) رأس المال المستخدم - مبلغ النفقات أو التمويلات أو الاستثمارات الرأسمالية المرصودة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ:		٥٨
	IFRS S2-٣٢	يجب على المنشأة الإفصاح عن المقاييس المرتكزة على الصناعة، التي ترتبط بواحد أو أكثر من نماذج الأعمال أو الأنشطة أو السمات الأخرى المشتركة الخاصة التي تميز المشاركة في كل صناعة. وعند تحديد المقاييس الخاصة بالصناعة التي تفصح عنها المنشأة، يجب على المنشأة الرجوع إلى موضوعات الإفصاح المرتكزة على الصناعة التي ترتبط بموضوعات الإفصاح الموضحة في "الإرشادات المرتكزة على الصناعة بشأن تطبيق المعيار الدولي لإفصاحات الاستدامة (٢)"، ودراسة إمكانية تطبيقها.		١٠٩
	IFRS S2-٣٣	يجب على المنشأة الإفصاح عن المستهدفات الكمية والنوعية المتعلقة بالمناخ التي وضعتها لمتابعة التقدم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وأي مستهدفات يتعين عليها الوفاء بها بموجب الأنظمة أو اللوائح، بما في ذلك أي مستهدفات للانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري. ويجب على المنشأة الإفصاح عما يلي فيما يخص كل مستهدف:		٤٨، ٤٩
		(أ) المقياس المستخدم لوضع المستهدف:		
		(ب) الغرض من المستهدف (على سبيل المثال، التخفيف من الآثار أو التكيف أو التوافق مع المبادرات العلمية):		٤٨، ٤٩
		(ج) الجزء الذي ينطبق عليه المستهدف داخل المنشأة (على سبيل المثال، ما إذا كان المستهدف ينطبق على المنشأة بالكامل أو فقط على جزء منها، مثل وحدة عمل معينة أو منطقة جغرافية معينة):		٤، ٥
		(د) الفترة التي ينطبق خلالها المستهدف:		٤٨، ٤٩

الملحق الرابع - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و SR) تتمة

الموضوع	مؤشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	موضوع الإفصاح	موضوع الإفصاح الفرعي	رقم الصفحة
المؤشرات والمستهدفات تتمة	IFRS S2-33	(هـ) الفترة الأساس التي يتم قياس التقدم انطلاقاً منها:		٤٠، ٥
		(و) أي مراحل إنجاز ومستهدفات أولية:		٤٠، ٥
		(ز) إذا كان المستهدف كميا، ما إذا كان مستهدفا مطلقا أو مستهدف كثافة:		٤٠، ٥
		(ح) كيفية الاسترشاد بأحدث الاتفاقات الدولية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التعهدات المحلية الناشئة عن تلك الاتفاقات، في وضع المستهدف.		٤٨، ٤٩
	IFRS S2-34	يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات بشأن منهجها في وضع ومراجعة كل مستهدف، وكيفية متابعتها للتقدم في تحقيق كل مستهدف، بما في ذلك: (أ) ما إذا كان المستهدف ومنهجية وضعه قد تم التحقق من صحتهما من خلال طرف ثالث:		سيتم نشر تقرير الضمان الخاص بالمؤشرات والمقاييس الرئيسية بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢٦.
		(ب) آليات المنشأة لمراجعة المستهدف:		١٠٤
		(ج) المقاييس المستخدمة لمتابعة التقدم في الوصول إلى المستهدف:		١٠٤
		(د) أي تعديلات تمت على المستهدف مع تقديم تفسير لتلك التعديلات.		لا توجد تعديلات على المستهدفات
	IFRS S2-36	فيما يخص كل مستهدف للانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري يتم الإفصاح عنه، يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي: (أ) غازات الاحتباس الحراري التي يغطيها المستهدف.		٤٩
		(ب) ما إذا كان المستهدف يغطي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق ١ أو النطاق ٢ أو النطاق ٣.		٤٩
		(ج) ما إذا كان المستهدف هو مستهدف يتعلق بإجمالي الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري أو مستهدف يتعلق بصافي الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري. وفي حال إفصاح المنشأة عن مستهدف يتعلق بصافي الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري، فإنه يتعين عليها أيضا الإفصاح بشكل منفصل عن مستهدفها الذي يتعلق بإجمالي الانبعاثات من غازات الاحتباس الحراري المرتبط بذلك المستهدف.		١٠٤
		(د) ما إذا كان المستهدف قد تم اشتقاقه باستخدام أحد مناهج إزالة الكربون حسب القطاعات.		٤٩

الملحق الخامس- معلومات داعمة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و SR)

العرض النزيه

تخص كافة المعلومات الواردة في هذا التقرير السنة المالية ٢٠٢٥، وقد أُعدت بكل حرص وتحرٍ للدقة والتوازن والشمولية. وفي هذا الصدد، حرصت المجموعة على ضمان ما يلي:

- تقديم وصف شامل لكل المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، شاملاً جميع التفاصيل الجوهرية المطلوبة لضمان وضوحها لأصحاب المصلحة.
- نقل المعلومات بأوضح صورة ممكنة، حتى في حال انطوائها على بيانات أو افتراضات معقدة.
- خلو الإفصاحات من الأخطاء الجوهرية، واشتمالها على توصيفات دقيقة ومتسقة.
- استناد جميع التقديرات إلى افتراضات معقولة ومدخلات يمكن التحقق من صحتها.
- تقديم الأحكام التطلعية (المستقبلية) بشفافية، مصحوبة بالسياق والبيانات التي بنيت عليها.
- تحديد أوجه الترابط بين الإفصاحات ذات الصلة بوضوح.
- تقييم التفاصيل الحساسة تجارياً المرتبطة بفرص الاستدامة بعناية قبل الإفصاح عنها، لتجنب المساس بالمزايا الاستراتيجية للمجموعة.

ترابط المعلومات

تستخدم المجموعة نفس مجموعات البيانات ومنهجيات التقدير والفرضيات المحاسبية في كل من تقاريرها المالية وتقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للسنة المالية ٢٠٢٥ لضمان الاتساق بين الإفصاحات المالية وتلك المتعلقة بالاستدامة. كما تتوافق نطاقات التقارير والسياسات المحاسبية وعملة العرض (الدرهم الإماراتي) بشكل كامل مع تلك المطبقة في البيانات المالية للمجموعة.

المعلومات المقارنة

يعتمد هذا التقرير نفس هيكل المنشأة أو المؤسسة وحدود إعداد التقارير المتبعة في القوائم المالية للمجموعة. ولضمان القابلية للمقارنة في السنوات القادمة، تواصل المجموعة تعزيز سياساتها الداخلية وعملياتها وآليات الرقابة لديها لتتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و SR). وستتيح هذه التحسينات رصداً أكثر اتساقاً للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة ومؤشرات الأداء ذات الصلة عبر مختلف الفترات الزمنية.

توقيت ومكان الإفصاح

صممت إفصاحات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS SI و SR) لتتم مراجعتها بالتوازي مع القوائم المالية ذات الغرض العام للمجموعة. وتمثل هذه الوثيقة الإفصاح الطوعي للمجموعة المتوافق مع المعيارين IFRS SI و IFRS SR، وتغطي فترة التقرير الخاصة بالسنة المالية ٢٠٢٥. ولغايات توضيح السياق، جرى التوسع في بعض العناصر بما يعكس الأنشطة المتوائمة مع عمليات المجموعة خلال العام، وهي محددة بوضوح في مختلف أقسام التقرير.

معلومات عن المنشأة المُعِدّة للتقرير، ونموذج الأعمال، وسلسلة القيمة

تم تأسيس الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ("البنك") في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ نتيجة الاندماج بين بنك الإمارات الدولي (ش.م.ع)وبنك دبي الوطني (ش.م.ع.) بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ وتعديلاته).

تخدم المجموعة نطاقاً واسعاً من العملاء – من الأفراد والشركات والهيئات الحكومية والمؤسسات – من خلال مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية. كما تقدم المجموعة حلولاً مصرفية إسلامية من خلال شركتها التابعة المملوكة بالكامل، مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع.)، والذي يزاول أعماله من خلال شبكة تضم ٤٠ فرعاً موزعة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويواصل دينيزبنك، بصفته شركة تابعة مملوكة بالكامل للمجموعة، ترسيخ مكانته كفاعل رئيسي ومتميز في القطاع المصرفي التركي. ويمتد التواجد الجغرافي للمجموعة ليشمل دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والهند، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وألمانيا، والبحرين، وروسيا، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في كل من الصين وإندونيسيا.

تشمل قطاعات الأعمال الرئيسية للمجموعة ما يلي:

- قطاع الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات
- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- قطاع الأسواق العالمية والخزينة
- الخدمات المصرفية الإسلامية

الملحق الخامس- معلومات داعمة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2) تتمة

مصادر التوجيه

أعد هذا التقرير بما يتوافق مع أطر الإفصاحات عن الاستدامة المنصوص عليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2).

حيث صنفت المجموعة المجلدات التالية الخاصة بالقطاعات الصناعية ضمن المعيار IFRS S2 على أنها الأكثر ارتباطاً بعملياتها:

- المجلد ١٥ - أنشطة إدارة الأصول والحفظ
- المجلد ١٦ - الخدمات المصرفية التجارية
- المجلد ١٨ - الخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الوساطة

بيان الامتثال

نؤكد في المجموعة الالتزام الراسخ بالشفافية، والحرص على المواءمة التدريجية لإفصاحاتنا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 و S2) بما يواكب تطورها على الساحة العالمية. كما نؤكد أن السياسات المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية، وكذلك أرصدة المقارنة، تتسق تماماً مع السياسات المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

نواصل تعزيز فهمنا لمفهوم "الأهمية النسبية المالية" وتقوية قدراتنا الداخلية لدعم التطبيق الكامل للمعيارين IFRS S1 و IFRS S2. وتلتزم المجموعة أيضاً بالارتقاء المستمر بمستوى عمق وموثوقية وشمولية إفصاحات الاستدامة في السنوات القادمة.

الشركات التابعة للمجموعة كما في ديسمبر ٢٠٢٥

الموقع	الكيان
الإمارات العربية المتحدة	بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) (موحد، شاملاً الفروع والمكاتب التمثيلية)
	بزكونتاكت سنتر سوليوشنز ش.ذ.م.م
	محافظ الإمارات ذ.م.م.
	مصرف الإمارات الإسلامي ش. م. ع
	الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي ذ.م.م.
	الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول المحدودة
	الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ
	الإمارات دبي الوطني العقارية ذ.م.م.
	الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م
	الإمارات دبي الوطني للخدمات المشتركة ذ.م.م.
	إيميرتس إن بي دي جلوبال ماركتس ليمتد
المملكة المتحدة	مدراء محافظ الإمارات (جيرسي) المحدودة
	شركة الائتمان بنك دبي الوطني (جيرسي) المحدودة
	الإمارات دبي الوطني فرع لندن شركة مختارة
المملكة العربية السعودية	الإمارات دبي الوطني كابيتال (السعودية) المحدودة
الهند	١٧ شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال إنديا برايفيت لمتد
مصر	بنك الإمارات دبي الوطني مصر
جزر الكايمان	الإمارات دبي الوطني الدولية للتمويل المحدودة
تركيا	دينيزبنك

الملحق السادس - التعريفات والاختصارات

AED: درهم إماراتي
AM: إدارة الأصول
AML: مكافحة غسل الأموال
ANPR: نظام التعرف الآلي على لوحات السيارات
APLMA: رابطة سوق القروض في آسيا والمحيط الهادئ
BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
BOD / Board: مجلس الإدارة
BRC: لجنة المجلس للمخاطر
CBE: البنك المركزي المصري
CDA: هيئة تنمية المجتمع
CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CDP: مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون
CDD: العناية الواجبة تجاه العملاء
CEO: الرئيس التنفيذي
CFT / CTF: مكافحة تمويل الإرهاب
CO_2: ثاني أكسيد الكربون
COI: تضارب المصالح
CSAM: شهر التوعية بالأمن السيبراني
CSAT: رضا العملاء
CSIRP: خطة الاستجابة لحوادث أمن المعلومات
CSO: كبير مسؤولي الاستدامة
DEI: التنوع والمساواة والشمول
DFM: سوق دبي المالي
EAP: برنامج مساندة الموظفين
EI: الإمارات الإسلامي
EMEG: مجموعة الإمارات للبيئة البحرية
EmCap: الإمارات دبي الوطني كابيتال
Emirates NBD / The Group: المجموعة أو المؤسسة (بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع وجميع شركاته التابعة)
Emirates NBD, The Bank: بنك الإمارات دبي الوطني، البنك (باستثناء الشركات التابعة)
ERM: إدارة المخاطر المؤسسية
ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
ESR: المخاطر البيئية والاجتماعية
ESRP: إطار سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية
EXCO: اللجنة التنفيذية
EV: المركبات الكهربائية
FTE: موظفون بدوام كامل
FTC: متعاقدون لفترة محددة
FY ٢٠٢٥: السنة المالية ٢٠٢٥
GBC: مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين
GBCI: مؤسسة اعتماد الأبنية الخضراء
GCRO: كبير مسؤولي المخاطر للمجموعة
GCC: مجلس التعاون الخليجي
GEM: البرنامج السنوي لجوائز "تقدير الموظفين" (GEM)
GenAI: الذكاء الاصطناعي التوليدي
GHG: غازات الدفيئة
GLP: مبادئ القروض الخضراء
GRC: لجنة المخاطر التابعة للمجموعة
GRI: المبادرة العالمية للتقارير
Group MOC: لجنة الإشراف على النماذج بالمجموعة
HSE: الصحة والسلامة والبيئة
ICAAP: عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية
ICMA: الرابطة الدولية لأسواق المال
ICV: القيمة الوطنية المضافة
IFC: مؤسسة التمويل الدولية
IFRS: المعايير الدولية للتقارير المالية
ILT: التدريب المباشر (بقيادة مدرب)
IPCC: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
ISC: لجنة أمن المعلومات
ISF: منتدى أمن المعلومات
ISO: المنظمة الدولية للمعايير (آيزو)
ISSB: المجلس الدولي لمعايير الاستدامة
IsDB: البنك الإسلامي للتنمية
IWT: الاتجار غير المشروع بالحياة البرية
KAFD: مركز الملك عبد الله المالي
KPI / KPIs: مؤشرات الأداء الرئيسية
KYC: اعرف عميلك
L&D: التعلم والتطوير
LEED: الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي
LLWC: نادي LetsLink النسائي
LMA: رابطة سوق القروض
LSEG: ومجموعة سوق لندن للأوراق المالية
LSTA: جمعية القروض المشتركة والتداول
MCC: لجنة الإدارة للائتمان
MENAT: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا
MLA: المرتب الرئيسي المفوض
MOCCAE: وزارة التغير المناخي والبيئة
MSME: المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NBFI: المؤسسات المالية غير المصرفية
NDC / NDCs: المساهمات المحددة وطنياً
NGFS: شبكة تخضير النظام المالي
NGO: منظمة غير حكومية
NPPA: الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة
NPS: مؤشر توصية العملاء (NPS)
NZ: الحياد المناخي ٢٠٥٠ (Net-Zero)
PBAF: الشراكة من أجل المحاسبة المالية للتنوع البيولوجي
PCAF: الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون
PEP: الشخصيات البارزة سياسيا
PRB: مبادئ الصيرفة المسؤولة
RI: الاستثمار المسؤول
SBG: إرشادات السندات المستدامة
SBP: مبادئ السندات الاجتماعية
SASB: مجلس معايير محاسبة الاستدامة
SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع
SF: التمويل المستدام
SCF: لجنة التمويل المستدام
SFDR: لوائح الإفصاح عن التمويل المستدام
SFF: منتدى التمويل المستدام
SLL: قرض مرتبط بالاستدامة
SLLB: سندات القروض المرتبطة بالاستدامة
SLLP: مبادئ القروض المرتبطة بالاستدامة
SPOCs: نقاط اتصال موحدة
SPT / SPTs: أهداف أداء الاستدامة
TCFD: مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
TNFD: فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة
UFW: متحدون من أجل الحياة البرية
UN: الأمم المتحدة
UNGC: الميثاق العالمي للأمم المتحدة
UN SDGs: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
UoP: استخدام العائدات
USGBC: المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء
WEP: مبادئ تمكين المرأة

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧ ، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

emiratesnbd.com